سلسلة تحقيق التراث
(٣)

شرح
كافية ابن الحاجب

لبدر الدين بن جماعة
ت (٧٣٣هـ)

تحقيق وتعليق
الدكتور محمد محمد داود
كلية التربية - جامعة قناة السويس

دار المنار
للنشر والتوزيع

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١٨٧٣٠

دار المنار للنشر والتوزيع
٩ ش حسن العدوى - الحسين - القاهرة
ت : ٥٩١٥٠٨٥

مقدمة التحقيق

- مقدِّمة المحقِّق.
- المبحث الأول: بدر الدين بن جماعة.
- المبحث الثاني: ابن الحاجب.
- المبحث الثالث: مخطوط شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة.
- المبحث الرابع: منهج التحقيق.

مقدِّمـة المحقِّق

▪ مقدِّمة المحقِّق ▪

الحمد لله رب العالمين؛ والصلاة والسلام على نبي الله ورسوله، سيدنا محمد رحمة الله للعالمين. وبعد:

فهذا تحقيق لكتاب "شرح كافية ابن الحاجب" لبدر الدين بن جماعة؛ دفعتني الأقدار لتحقيقه حين اطلعت عليه أولَ مرةٍ عندما ترجمت لبدر الدين بن جماعة في مقدمة تحقيق كتابه: «كشف المعاني في متشابه المثاني»، ولفت انتباهي تعليقات ابن جماعة التي كان يسند بعضها لأستاذه النحويٍّ المشهور «ابن مالك» (ت ٦٧٢هـ)، فاكتملت في الكتاب رؤى ابن مالك وابن جماعة وابن الحاجب.

وبالرغم من وفرة شروح «كافية ابن الحاجب» التي تربو على مائتي شرح؛ فإنَّ هذا الشرح يُعَدُّ من أفضل وأوفى شروح «الكافية»؛ لما تميز به من نظرات لغوية تلتقي مع المناهج الحديثة لعلم اللغة، وبخاصة المنهج الوصفي. وزاد هذا من همتي لإخراج هذا المخطوط إلى النور لطلبة كلية التربية بجامعة قناة السويس؛ رغبة منِّي في وصلهم بعلوم التراث العربي؛ ليرتبطوا بأصولهم وجذورهم ويألفوا التعامل مع النصوص التراثية بفهم ووعي، هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فإنَّ سهولة أسلوب ابن جماعة في شرح الكافية مناسبة لهذه الغاية التعليمية التربوية.

يُضاف إلى الأسباب السابقة محبَّتي لشخصية ابن جماعة، تلك الشخصية التي تأبَّتْ على ظروف العصر الذي ساده الاضطراب السياسي والتقليد والتعصب المذهبي، فكان موقفه موقف المعالج المصلح المداوي دون أن يذوب في غمار هذا الاضطراب، أو يقع في تعصُّبٍ.

وأرجو أن يكون في هذا الجهد المتواضع خدمة لعربية القرآن الكريم ولطلبة العلم.

وقد قدمت للتحقيق بمقدمة احتوت على أربعة مباحث؛ هي:

١ - المبحـث الأول:

ويتناول التعـريف بصاحب المخطوط (بدر الدين بن جماعـة) وعصره، وآثاره العلمية وما حُقِّق منها وما لم يُحقَّق، وما طُبع منها وما لم يطبع.

٢- المبحـث الثاني :

تناول التعريف بابن الحاجب، وآثاره العلمية وأماكن وجودها، وما حُقِّق منها وما لم يحقَّق، وما طبع منها وما لم يُطبع.

٣- المبحـث الثالث:

ويتناول التـعـريف بالمخطوط موضـوع التـحقـيق، وتحـقـيـق نسبـة المخطوط وعنوانه، كما يتناول موضوع المخطوط ومنهج المؤلف في تصنيفه.

٤ - المبحـث الرابع:

ويتناول المنهج الذي التزمته في تحقيق نصِّ المخطوط.

ثمَّ يأتي بعـد ذلك تحـقـيـق نصِّ مخطـوط «شـرح كافـية ابن الحاجب» لـبدر الدين ابن جماعة، يعقبه ثبت بفهارس الكتاب، وفي ذيله قائمة بمصادر ومراجع التحقيق.

وإني لأضرعُ إلى الله تعالى أنْ يتقـبَّلَ منِّي هذا العمل، وأنْ يجعلَهُ وسيلة إلى مغفرته ورحمته، فإنَّهُ وليُّ ذلك والقادرُ عليْهِ.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

د. محـمـد محـمـد داود

في ١/٦/ ٢٠٠٠م

"مكتبة العلماء"

"بمعهد معلمي القرآن الكريم بمسـجد العمرانية"

العمرانية ـ الجيزة

ت: ٥٦٨٥١٢٢

المبحث الأول
بدر الدين بن جماعة

أولاً : عصره.

ثانيًا : ترجمته:

١ - اسمه.

٢ - ألقابه.

٣- مولده.

٤ - نشأته.

٥ - الوظائف التي تولاها.

٦ - شيوخه.

٧- تلاميذه.

٨- صفاته وأخلاقه.

٩- وفاته.

١٠ - آثاره العلمية :

أ- مؤلفاته.

ب- تأثيره فيمن بعده.



بدر الدين بن جماعة

أولاً: عصره:

المتأمل لواقع المسلمين في القرنين السابع والثامن بعد الهجرة يلاحظ الظواهر التالية:

انقسم المسلمون إلى دويلات، وساءت العلاقة بين الملوك ورعاياهم، وهُوجم الإسلام من ثلاث جهات: من شرقه بالتتار، ومن غربه بالصليبيين، ومن داخله بالعداوة المستحكمة بين الأمراء والفرق[1].

وكانت دولة المماليك هي الحامية للإسلام في ذلك العصر، وكان السلاطين يجتهدون في أنْ يكون حكمهم تحت سلطان الدين؛ ومن أجل هذا عُنِيَ "الظاهر بيبرس" بالإبقاء على الخلافة الإسلامية، واستمداد السلطان من الخليفة، لكن لم يكن الخليفة إلا المظهر الشكلي، يُنظر إليه على أنه صاحب سلطة روحية، أما السلطان فيحكم في الناس جميعًا بما فيهم الخليفة نفسه[2].

وكان السلاطين يقربون العلماء؛ لأنَّ رضا العلماء فيه نوعٌ من السيطرةِ على العامَّة، وكثيرًا ما يلجئون إلى نفوذ العلماء لفرض أمور على العامَّة لا يقبلونها إلا باسم الدين.

تأثر الواقع الاجتماعي بالحروب والأزمات التي مرت بها البلاد، يُضاف إلى هذا تميُّز المجتمع إلى طبقات، يأتي في صدرها طبقة السلاطين والأمراء، فلهم القوة والحكم، يليهم طبقة علماء الدين؛ فلهم سلطان الدين والقوة الروحية، ثمَّ طبقة العامَّة من الصنَّاع والزرَّاع والتجَّار.

وتنوَّعتْ الأفكار في هذا العصر (القرنين السابع والثامن)، لدرجةٍ وصلتْ إلى

---

(١) الكامل لابن الأثير (٩/ ٣٣٠).

(٢) راجع: أخبار معاملة السلاطين للخلفاء في مصر في: «حسن المحاضرة» للسيوطي (٢/ ٦٠).

حدِّ التناحُر والتنازُع، كما حدث بين الفِرَقِ الإسلامية في العقائد، وكانت الأدلة تُساق في المناظرات لطلب السيطرة الفكرية لا لطلب الهداية والإرشاد. وكان للتصوُّف مكانة عالية، وكثر أتباعه، وكان لهم وجودٌ مؤثِّرٌ على الساحةِ الفكريَّة.

وانتشر الانحياز الفكري والتعصُّب المذهبي، ولعلَّ هذا الأمر من موروثات القرن الرابع الهجري حين اشتدَّ الخلاف والجدل بين المعتزلة والأشاعرة والماتريدية.

تلك هي البيئة التي نشأ فيها بدر الدين بن جماعة، والمقارنة بين مكانة الرجل وأثره وبين هذه الظروف تنتهي بنا إلى الإعجاب به، ومصدر هذا الإعجاب نابعٌ من أنَّ صدى هذه الظروف لم يكن سلبيًّا على ابن جماعة، بل كان دافعًا قويًّا لأنْ يُصلح ويُداوي من خلال هدايات القرآن الكريم والسنَّة النبويَّة المطهَّرة.

ثانيًا: ترجمته(*)

١- اسمه:

هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حازم بن صخر الكناني الحموي الشافعي.

٢- ألقابه:

حاز بدر الدين بن جماعة ألقابًا لها قدرها ودلالتها، مما يدلُّ على عُلُوِّ مكانته ورِفْعة منزلته. وأشهر هذه الألقاب التي تكاد تُجمعُ عليها المصادر[1] هو:

١- بدر الدين بن جماعة؛ وهو أشهرها.

٢- قاضي القضاة.

٣- شيخ الإسلام.

٣- مولده:

اتفقت المصادر التي ترجمت لبدر الدين بن جماعة على زمان ومكان مولده، فذكرت أنه وُلِد بـ «حماة» بسوريا، وكان ذلك في سنة (٦٣٩هـ). وزادت بعض المصادر تفصيلاً لتاريخ مولده، فذكرت أنه كان الرابعَ من ربيع الثاني من السنة المذكورة؛ بل زاد بعضها تحديد يوم مولده، فذكر أنه ليلة السبت[2].

(*) انظر ترجمته في المصادر التالية: أنس الجليل (٢/ ١٣٦)، البداية والنهاية (١٤/ ١٦٣)، تاريخ ابن الوردي (٢/ ٣٠٢)، حسن المحاضرة (١/ ٤٢٥)، الدرر الكامنة (٣/ ٣٦٧)، ذيل تذكرة الحفاظ ص١٠٧، ذيول العبر (١٧٨)، شذرات الذهب (٦/ ١٠٥)، طبقات الإسنوي (١/ ٣٨٦)، طبقات المفسرين للداودي (٢/ ٤٨)، قضاة دمشق (٨٠/ ٨٢)، فوات الوفيات (٢/ ٣٥٣)، مرآة الجنان (٤/ ٢٨٧)، النجوم الزاهرة (٩/ ٢٩٨)، الوافي بالوفيات (٢/ ١٨ - ٢٠).

(١) انظر: البداية والنهاية (١٤/ ١٦٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٣١١).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ١٦٣)، ذيل تذكرة الحفاظ ص١٠٧، شذرات الذهب (٦/ ١٠٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٣١١).

٤ - نشأته وأثرها في تكوينه العلمي:

نشأ بدر الدين بن جماعة في أسرة من أعرق أُسر مدينة «حماة»؛ فقد بارك الله تعالى في كثير من رجالها، فخدموا الدين والعلم والأدب والقضاء[١]، واشتغل كثير من أفراد هذه الأسرة بالحديث والتدريس، وحازوا المناصب العالية في عصرهم، وقد كان أبوه من شيوخ الحديث المشهود لهم بالتقوى والورع[٢].

وهذا مناخ صالح وبيئة طيبة لطلب العلم وتحصيله، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: تُعدُّ هذه البيئة مهدًا صالحًا لتربية أخلاقية وروحية عالية، وكذلك لتشكيل شخصية قوية تتَّسم بالثبات والتُّؤَدَة، وكلها عوامل قلَّ أنْ تجتمع لشخص واحد؛ فهو في سنة خمسين - أي بعد اثنتي عشرة سنة من مولده - أُتيح له أن يسمع شيخ الشيوخ الأنصاري بـ«حماة»، ومن أبي اليسر والرشيد العطار[٣]، كما درس الفقه والأصول والنحو والمعاني والبيان في دمشق على شيخ العربية محمد بن عبد الله بن مالك[٤].

ولم يكتفِ بدر الدين بن جماعة بذلك الزاد العلمي الوافر ولا بتلك المنابع العظيمة التي توفرت له، بل تُحدِّثنا المصادر بأنه رحل لطلب العلم؛ يقول ابن العماد الحنبلي في «الشذرات»: «وأخذ أكثر علومه بالقاهرة عن القاضي تقي الدين ابن رزين»[٥].

وتشير المصادر إلى شغف بدر الدين بن جماعة بالعلم وإتقانه التحصيل، فيقول الذهبي: «اشتغل وحصَّل وشارك في فنون العلم، فتبحَّر فيها، وتميَّز في التفسير والفقه، وعُنِيَ بالرواية، فجمع وصنَّف واشتُهِر وبعدَ صيتُه»[٦].

ويقول الحافظ ابن كثير في ذلك - أيضًا - : «وسمع الحديث، واشتغل

---

(١) عصر سلاطين المماليك (١/ ١٠٥). (٢) المنهل الصافي (٤/ ٥٤٠ - ٥٤٢).
(٣) فوات الوفيات (٣/ ٢٩٧). (٤) شذرات الذهب (٥/ ١٠٥)، النجوم الزاهرة (٩/ ٢١٩).
(٥) شذرات الذهب (٦/ ١٠٥). (٦) ذيل تذكرة الحفاظ ص١٠٧.

بالعلم، وحصَّل علومًا متعدِّدة، وتقدَّم وساد أقرانه»[1].

وكان من نتاج ذلك أنْ نضج بدر الدين بن جماعة واستوى عالمًا وقاضيًا وشيخًا للإسلام، وخطيبًا له القَدَح المعلَّى في الخطابة، وعابدًا له أوراده وحجُّه وورعه وتقواه.

٥- الوظائف التي تولَّاها:

تقلَّد بدر الدين بن جماعة من الوظائف العالية ما يعرب عن علمه وحكمته وحُسْن سياسته للأمور، فقد اجتمع له من المناصب ما لم يجتمع لغيره، وهذا ما يظهر من العرض التالي:

(أ) التدريس:

درَّس بدر الدين بن جماعة في كبريات مدارس الشام ومصر، ويبيِّن ابن كثير فضله ومكانته في التدريس فيقول: «واستمر ابن جماعة مدرِّسًا بمصر في كفاية ورياسة»[2].

وتفيدنا المصادر بأنه درَّس في المدرسة القيمرية[3]، والعادلية الكبرى[4] في دمشق، كما أنه درَّس أيضًا في مصر بالمدرسة الصالحية[5] بين القصرين، والمدرسة الناصرية[6]، والمشهد الحسيني، وجامع ابن طولون، كما ولي مشيخة الحديث بالكاملية[7].

(ب) الخطابة:

لما كان بدر الدين بن جماعة خطيبًا مفوَّهًا يخطب من إنشائه، وكان كلامه له وقعٌ في القلوب، وجلالة في الصدور؛ فقد أكرمه الله تعالى بالخطابة في المسجد

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ١٦٣). (٢) البداية والنهاية (١٣/ ٢٣٥).
(٣) السلوك للمقريزي (٣/ ٧٤٥ ـ ٨٢٨).
(٤) البداية والنهاية (١٤/ ١٦٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٧٩).
(٥) السلوك للمقريزي (٣/ ٧٧١ ـ ٧٧٢). (٦) المرجع السابق (٣/ ٧٩٨).
(٧) الدرر الكامنة (٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٢).

الأقصى بالقدس[١]، والجامع الأموي[٢] بدمشق، والجامع الأزهر[٣] بمصر.

وتميز بدر الدين بالصوت العذب والخشوع في القراءة؛ يقول عنه ابن كثير: «وجمع له خُطَبٌ كان يخطب بها في طيب صوت فيها، وفي قراءته في المحراب وغيره»[٤].

(ج) القضاء:

من أهم الوظائف التي أُسندت إلى بدر الدين بن جماعة، وقد وفقه الله تعالى فيه، «فسار في القضاء سيرة حسنة»[٥].

وتولَّى بدر الدين بن جماعة قضاء القدس[٦]، وقضاء دمشق[٧]، ثمَّ قاضي القضاة بالديار المصرية، ثم عاد إلى قضاء دمشق، ثم أُعيدَ إلى قضاء الديار المصرية[٨].

(د) شيخ شيوخ الصوفية:

ولجلالة قدر بدر الدين بن جماعة في نفوس الصالحين وتمكُّنه من العلوم، فضلاً عن ورعه وتقواه، لم يُنازَع في مشيخة الصوفية، بل جاءته عن طلب منهم له، ورغبة منهم فيه، وذلك بعد وفاة الشيخ يوسف بن حمويه الحموي، وفرحت الصوفية به وجلسوا حوله[٩].

٦- شيوخه:

فضلاً عن أنَّ ابن جماعة نشأ في أسرة علمية عريقة، تفيد المصادر أنه أخذ العلم عن أئمة عصره في فنون مختلفة، وفيما يلي ذكر أهم من

---

(١) تاريخ ابن الوردي (٢٠١).

(٢) السلوك للمقريزي (٣/ ٧٤٥)، والأنس الجليل (٢/ ١٣٦).

(٣) البداية والنهاية (١٤/ ١٦٣). (٤) البداية والنهاية (١٤/ ١٧١).

(٥) البداية والنهاية (١٤/ ١٦٣)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٨٣). (٦) الدرر الكامنة (٣/ ٣٨١).

(٧) الأنس الجليل (٢/ ١٣٦). (٨) البداية والنهاية (١٤/ ١٦٣)، وفوات الوفيات (٣/ ٢٩٨).

(٩) قضاة دمشق (٨٠ ـ ٨١).

أخذ عنهم من شيوخ العلم:

١- **والده**: وكان والده من علماء الحديث، وقد سمع بدر الدين بن جماعة الحديث على والده وروى عنه.

٢- **ابن عزون**(١): شيخ شيوخ حماة في الحديث، وتلقى عليه بدر الدين ابن جماعة.

٣- **شيخ الإسلام البلقيني**(٢): أخذ عنه بدر الدين بن جماعة العلم، وأذن له في الإفتاء والتدريس.

٤- **محمد جمال الدين بن مالك الإمام النحوي شيخ العربية**(٣): قرأ بدر الدين بن جماعة النحو عليه، وكذلك المعاني والبيان.

٥- **ابن دقيق العيد**(٤): وهو إمام أهل زمانه، الحافظ المتقن في الحديث وعلومه.

٦- **القاضي تقي الدين بن رزين**(٥): أخذ عنه بدر الدين بن جماعة أكثر علومه بالقاهرة، وبخاصة في الفقه والتفسير.

٧- **ابن البخاري**(٦): يذكر ابن الجوزي عنه أنه كان ذا تمكُّن واضطلاع بالقراءة ورواية الحروف .

٨- **ابن القسطلاني**(٧): وهو الذي تولى مشيخة دار الحديث بمصر.

كما تذكر المصادر أنَّ بدر الدين بن جماعة سمع من أصحاب البوصيري(٨)،

---

(١) هو: زين الدين أبو الطاهر إسماعيل بن عبد القوي بن عزون. شذرات الذهب (٥/٣٢٤).

(٢) الأنس الجليل (٢/١٣٦).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (١٤/١٦٣). وانظر ترجمة ابن مالك في طبقات القرأء (٢/ ١٨٠).

(٤) تذكرة الحفاظ (١٤٨٢). (٥) شذرات الذهب (٥/٣٦٨). (٦) طبقات القراء (١/ ٥٢٠).

(٧) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد (٧٦ ـ ٧٧). (٨) طبقات ابن السبكي (٩/ ١٤٠).

كما أخذ عن كثير غير هؤلاء.

والمتأمل لشيوخ بدر الدين بن جماعة يلاحظ كثرة شيوخه وتنوُّعهم في المعارف والعلوم؛ فمنهم عالم الحديث، ومنهم شيخ العربية، ومنهم القاضي، ومنهم الفقيه، ومنهم عالم القراءة ورواية الحروف، ومنهم أهل الصلاح والفلاح. وهكذا اجتمعت لبدر الدين بن جماعة كل هذه المنابع العلمية متعددة الروافد، فسبكت منه عالـمًا وقاضيًا ووليًّا صالحًا نادر النظير.

٧ـ تلاميذه:

لقد نبغ بدر الدين بن جماعة في التدريس، فصار المعلم والمربي الحنون، لحكمته العالية، وحسن تربيته لتلاميذه، مع تميز أسلوبه بالودِّ واللطف، بعيداً عن التعنيف والتخجيل[١]، فتخرَّج على يديه ـ وبخاصة في الحديث ـ جماعة من خيرة العلماء، في مقدمتهم: ولده عبد العزيز، والذهبي، والسبكي، وابن كثير، وابن قيِّم الجوزية، وابن جابر المغربي.

٨ ـ صفاته وأخلاقه:

لقد من الله تعالى على بدر الدين بن جماعة بجمال الخلْق، وحسن الخُلُق، يقول ابن حجر في وصف سمته: «كان مليح الهيئة، أبيض، مستدير اللحية، نقي الشيبة، جميل البزَّة، رقيق الصوت، وقورًا»[٢]. وكان ذا هيبة، له وقع في النفوس وجلالة في الصدور.

وهذه سمات طيبة تفيد من يتصدر للدعوة والتدريس، لما لها من أثر طيب على الناظر والسامع.

أما عن خُلقه: فكان بدر الدين بن جماعة ذا خلق طيب وسماحة وتواضع ورحمة، ويذكر ابن حجر عن عاداته أنه «كان متقشِّفًا، مقتصداً في مأكله وملبسه ومركبه ومسكنه»[٣].

---

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٢٨٢). (٢) الدرر الكامنة (٣/ ٢٨٢). (٣) الدرر الكامنة (٣/ ٢٨٢).

ومن ورعه أنه لما ولي تدريس الكاملية، رأى في كتاب الوقف: «من شرط الطلبة المبيت، فجمع ما كان أخذه وهو طالب وأعاده للوقف، لأنه كان لا يبيت»[١].

كما يذكر ابن حجر عن تواضعه موقفه الكريم حين عزل وتولى مكانه الإمام جلال الدين القزويني، حيث ركب بدر الدين بن جماعة من منزله في مصر حتى بلغ "الصالحية" لكي يسلِّم عليه[٢].

وتجمع المصادر على أن بدر الدين بن جماعة سار في القضاء سيرة حسنة، فحمدت أحكامه، وباشر القضاء في آخره بلا معلوم لما كثرت أمواله[٣].

ولما ضعف سمعه في آخر حياته قليلاً عزل نفسه، ثم انقطع في منزله بشاطئ النيل، فسُمع عليه وتُبرِّك به، حتى أدركته الوفاة.

ويصفه ابن الوردي بقوله: «كان حسن المجموع، وكان ينطوي على دين وتعبُّد وتصوُّف، وعقل ووقار، وجلال وتواضع، وحمدتْ سيرته، ورُزق القبول من الخاص والعام»[٤].

وفضلاً عن كل ذلك، فقد كان بدر الدين بن جماعة مرجعًا للأمراء في الصلح والشورى، وكان له سعيٌ محمود لصالح الناس إلى أبواب الملوك، وكان على قمة الوفد الدمشقي الذي وفد إلى السلطان "غازان" ملك التتار يرجوه أن يرسل أمانًا إلى أهل دمشق وألاَّ يبطش بهم، وكان معه ضمن الوفد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وحصلوا لأهل دمشق على الأمان»[٥].

٩- وفاته:

تجمع المصادر على أنَّ وفاة بدر الدين بن جماعة كانت في سنة (٧٣٣هـ)

---

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٢٨٣).
(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٣) فوات الوفيات (٣/ ٢٩٧).
(٤) تاريخ ابن الوردي ص٣٠١.
(٥) السلوك (٣/ ٨٨٩)، البداية والنهاية (١٤/ ٧).

بالقاهرة[1]. وتزيدنا بعض المصادر تفصيلاً عن مكان وزمان الوفاة فتذكر أنَّ الوفاة كانت بمنزله على شاطئ النيل، وكان ذلك ليلة الإثنين بعد العشاء الآخرة، حادي عشرين من جمادى الأولى، وقد أكمل أربعًا وتسعين سنة وشهرًا وأيامًا، وصُلِّيَ عليه من الغد قبل الظهر بالجامع الناصري بمصر، ودفن بالقرافة قرب الإمام الشافعي، وكانت جنازته حافلة هائلة[2].

١٠- آثاره العلمية:

(أ) مؤلفاته:

إنَّ المصنفات التي يخلِّفها العالم مرآةٌ صادقة لعلمه وسمات شخصيته، ولمَّا كان لبدر الدين بن جماعة مشاركة قوية في علوم شتَّى؛ فقد تنوعت مصنفاته النافعة المفيدة، والتي تشهد له بعُلُوِّ مكانته في العلم، وتعرب عن تنوُّع معارفه واتِّساع ثقافته. وفيما يلي بيانٌ بهذه المؤلفات، مع الإشارة إلى ما طُبع منها أو ما تمَّ تحقيقه:

أولاً: في القرآن الكريم وعلومه:

١- **«التبيان لمبهمات القرآن»**[3]: وقد أشار السيوطي إليه في كتاب "معترك الأقران"[4]، ويوجد منه نسخة دُوِّنت في حياة المؤلف[5].

٢- **«غرَّة التبيان لِمَن لم يُسَمَّ في القرآن»**[6].

٣- **«الفوائد اللائحة من سورة الفاتحة»**[7].

---

(١) طبقات الشافعية (٩/ ١٣٩)، والنجوم الزاهرة (٩/ ٢١٩). (٢) البداية والنهاية (٤/ ١٧١).
(٣) الأنس الجليل (٢/ ١٣٧)، كشف الظنون، ومنه نسخة بالحرم المكي تحت رقم (٩٥٢ص).
(٤) معترك الأقران (١/ ٤٨٤).
(٥) بمدرسة فاضل خان بالمشهد الرضوي، ودونت النسخة سنة (٧٢٠هـ)، ذيل كشف الظنون (٦/ ٢٦).
(٦) الأعلام للزركلي (٥/ ٢٩٨). وتوجد منه نسخة في الأسكوريال بأسبانيا تحت رقم (١٥٨٩)، ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم (١٥٨٩/ ٢- ١١٠ق).
(٧) كشف الظنون (٢/ ١٧٩٣)، ومنه مخطوطة بمكتبة ليدن بهولندا تحت رقم (١٦٣٦)، (بروكلمان ٣/ ٧٤).

٤ـ **«المُقْتَنَص في فـوائد تكرار القَصَص»**: ونقل عنه السيوطي في "مـعترك الأقران"، وذكره حاجي خليفة[١]، والبغدادي[٢].

٥ـ **«كشف المعاني في متشابه المثاني»**: وقد قمنا بتحقيقه من قبل[٣].

ثانيًا: في الحديث وعلومه:

٦ـ **«الأربعون التساعية الإسناد»**[٤].

٧ـ **«تراجم البخاري»**[٥].

٨ـ **«تنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة»**[٦].

٩ـ **«الفوائد الغزيرة في أحاديث بريرة»**[٧].

١٠ـ **«المنهل الروي في مـختـصـر علوم الحديث النبـوي»**: وتم نشـــر هذا الكتاب بتحقيق الدكتور/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان[٨].

١١ ـ **«المختصر الكبير في السيرة»**[٩].

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٧٩٣). (٢) إيضاح المكنون (٤/ ٥٤٧).

(٣) نشر دار المنار، القاهرة، ط١ ـ ١٩٩٨م.

(٤) الداودي: طبـقات المفـسريـن، وتوجد منه نسـخة بمـكتبـة برلين تحت رقم (١٠٦٢٢) (بروكلمان ٢/ ٧٤).

(٥) انظر: فهرست دار الكتب (١/ ٤٤١)، (بـروكلمان ٢/ ٧٤)، ومنه نسخة مصـورة بمكتبة الحرم المكي الشريف تحت (رقم /١١٩٢/ ٣ص).

(٦) الأنس الجليل (٢/ ١٣٧)، ومنه نسـخة مخطوطة بمكتـبة الحرم المكـي الشريف تحت رقم (١٣١٠/ ص)، ومنه نسخـة مصورة بمعـهد المخطوطات العـربية تحت رقم (١٥٩٨/ ٧ق) عن نسخة مكتبة الأسكوريال بأسبانيا.

(٧) الأنس الجليل (٢/ ١٣٧)، وقد أشار البغدادي إلى وجود نسخة منه في الزيتونة، إيضاح المكنون (٤/ ٢٠٨). (٨) نشر دار الفكر بدمشق، ط٢، ١٩٨٦م.

(٩) مـخطوط بدار الكتب، فهـرست (٥/ ١٣٥)، وطبع في القـاهرة، ومنه نسـخـة مصـورة بمكتبة الحرم المكي الشريف تحت رقم (١١١٤/ ٤ص).

ثالثًا: في الفقه:

١٢- «**تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**»: وتم نشره بتحقيق الدكتور: فؤاد عبد المنعم أحمد[1].

١٣- «**تجنيد الأجناد في وجهات أهل الجهاد**»[2].

١٤- «**الطاعة في فضيلة صلاة الجماعة**»: ذكره البغدادي في الإيضاح[3]، وأبو اليمن الحنبلي[4].

١٥- «**كشف الغمة في أحكام أهل الذمة**»: ذكره أبو اليمن الحنبلي[5].

١٦- «**مستند الأجناد في آلات الجهاد**»: نُشر محقَّقًا للأستاذ / أسامة ناصر النقشبندي[6].

رابعًا: في النحو:

١٧- «**شرح كافية ابن الحاجب**»: وهو موضوع التحقيق.

١٨- «**الضياء الكامل في شرح الشامل**»: جاء ذكره في معهد المخطوطات العربية[7].

خامسًا: في العقيدة:

١٩- «**إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**»[8]: ومنه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٠٦/ توحيد).

---

(١) دولة قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية، ط٢، ١٩٨٧م.

(٢) توجد منه نسخة بمكتبة أيا صوفيا (السليمانية) تحت رقم (٣١٢٣) في ٨٥ ورقة. انظر: مجلة اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود. العدد ١٠، ص٢٩٣.

(٣) إيضاح المكنون (٤/ ٧٦).

(٤) الأنس الجليل (٢/ ١٣٧).

(٥) الأنس الجليل (٢/ ١٣٧).

(٦) نشر وزارة الثقافة والإعلام، بالعراق، ١٩٨٣م.

(٧) انظر مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٢١، (١/ ٣٦).

(٨) إيضاح المكنون (١/ ١١٥).

سادسًا: في الآداب والرقائق:

٢٠- «**تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**»: وقد تم نشره محققًا للأستاذ/ محمد هاشم الندوي[١].

٢١- «**أنس المذاكرة فيما يستحسن في المذاكرة**»[٢].

سابعاً: متفرقات:

٢٢- أراجيز في: (قضاة الشام)، (الخلفاء)[٣].

٢٣- «**حجة السلوك في مهاداة الملوك**»[٤].

٢٤- «**رسالة في الإسطرلاب**»[٥].

(ب) تأثيره فيمن بعده:

تأثَّر اللاحقون به من العلماء بمؤلفاته، وذلك على نحو ما نرى عند خاتمة الحفَّاظ: الإمام السيوطي - رحمه الله - في «**معترك الأقران**» وفي «**الإتقان**»، وكذلك الإمام الزركشي في «**البرهان**».

---

(١) طبعته دار المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند، سنة ١٣٥٤هـ، ثم صوَّرته دار الكتب العلمية، بيروت - بدون تاريخ، ونشرته.

(٢) توجد منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة مغنسيا بتركيا، تقع في ١٩٧ ورقة تحت رقم ٥٢٨٠. انظر: نوادر المخطوطات العربية بتركيا.

(٣) الأعلام للزركلي (٦/ ١٨٩)، وورد ذكر أرجوزة الخلفاء، وأرجوزة قضاة الشام ضمن مجموعة مصورة بمكتبة طلعت بدار الكتب تحت رقم (١٨٣٦)، وأخرى بدار الكتب تحت رقم (١١٥٤٩جـ). راجع مخطوطة نزهة النظار لابن الملقن المودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١١٥٤٩ جـ)، الصفحات (٣٨ - ٤٠).

(٤) الأنس الجليل (٢/ ١٣٧). (٥) الوافي بالوفيات (٢/ ١٩).



المبحث الثاني

ابـن الحـاجـب

أولاً : عصره.

ثانيًا : ترجمته:

١ - اسمه ونسبه ولقبه.

٢- مولده ونشأته.

٣- وفاته.

٤ - أخلاقه.

٥- مكانته العلمية.

٦- شيوخه.

٧- مؤلفاته.

أولاً: عصره[*]

عاصر ابن الحاجب الدولة الأيوبية وما تخللها من اضطرابات في مصر والشام بسبب جحافل الغزاة الصليبيِّين التي استمرت حتى وفاة صلاح الدين عام (٥٨٩هـ).

وزادت أحوال البلاد السياسية اضطرابًا بعد وفاة صلاح الدين بسبب تنازع أبنائه على الأقاليم.

ولحق بهذا الصراع عمهم العادل، وظلت الأمور في الدولة الأيوبية على هذا الوضع من الصراع حتى انتهت على يد المماليك سنة (٦٤٨هـ).

وكان من نتيجة هذا الصراع السياسي: اضطراب البلاد وحدوث المجاعات وانتشار الأوبئة ووقوع الغلاء؛ قال المقريزي عن تلك الفترة: «وقع الغلاء في الدولة الأيوبية . . في سنة ستٍّ وتسعين وخمسمائة، وكان سببه توقف النيل عن الزيادة . . فتكاثر مجيء الناس من القرى والنجوع، ودخل فصل الربيع فهبَّ هواءٌ أعقبَهُ وباءٌ وفناءٌ، وعدم القوت»[1].

وخلال هذا القحط وتلك الجائحة أصاب ابنَ الحاجب العَوَزُ بعد حياة التَّرف والدَّعَة في صباه، ووصل به الأمر من الشدة والفقر إلى اضطراره إلى بيع كتبه، وأنشد في ذلك:

يا أهلَ مصرَ رأيتُ أيديكمْ ... من بسْطها بالنوْلِ منْقبِضهْ
قدْ جئتُكمْ نازلاً بأرضكُمُ ... أكلتُ كتْبي كأنَّني أرضَهْ[2]

(*) راجع: الكامل في التاريخ (١١/٤١٤)، البداية والنهاية (١٢/٢٨٧)، وفيات الأعيان (٦/١٦٥).

(١) إغاثة الأمة بكشف الغمة ص٢٨. (٢) روضات الجنات (٥/١٨٦).

وأما عن الحالة العلـمية في عصر ابن الحـاجب: فكانت المدارس التي أنشأها صلاح الدين للفقه على المذاهب الأربـعة، واستبحر العلماء في الحديث والتـفسير والفقه استبـحار المقلِّد لا المجتهد، وانتشر التعصب والتـقليد، واشتدَّ الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة والماتريدية.

ووسـط هـذه الظـروف الصـعبة سـياسيًّا واجتـماعيًّا، ووسـط هـذا التنـازع والتناحُر بين الأفكار؛ نشأ ابن جماعة، ولم تنل هذه الظروف الصـعبة من مسيرته العلمية، وتجاوز ابن الحاجب هذه الصعـاب بالصبر والجَلَد، وصار من أشهر علماء عصره، فكانت له التصانيف المختلفـة التي لاقتْ قبولاً وانتشارًا بين أمهات المراجع في الفنون المختلفة.

ثانيًا : ترجمته

■ **اسمه ونسبه ولقبه:**

هو أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين الدوني الإسنائي المالكي المصري المعروف بـ «ابن الحاجب».

وتعلّل معظم المصادر والمراجع هذه الكنية بأنَّ أباه كان حاجبًا للأمير "موسك" ابن خال صلاح الدين الأيوبي[1].

أما لقب "الدُّونيّ": فنسبة إلى "دون"؛ قرية من قرى "دينور"، أو "دونة": قرية من قرى "نهاوند"[2]. وأمَّا "الإسنائي": فنسبة إلى مدينة "إسنا" في صعيد مصر[3].

■ **مولده ونشأته:**

أغلب المؤرِّخين يحدِّدون سنة مولده بعام (٥٧٠هـ)[4]، في مدينة "إسنا" بصعيد مصر، ثم انتقل مع أبيه إلى القاهرة؛ حيث تعلَّم القرآن الكريم ودرَسَ الفقه على مذهب الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ ثم العربية والقراءات، وبرع في علوم القرآن وأتقنها غاية الإتقان[5].

وفي عام (٦١٧هـ) كان مدرِّسًا لمذهب الإمام مالك وشيخًا من شيوخ القراءات وعلوم العربية في دمشق، حيث أقبل عليه الناس وانتفعوا بعلمه[6]، إلى

---

(١) انظر: وفيات الأعيان (٣/٢٤٨)، البداية والنهاية (١٣/١٧٦)، المختصر في تاريخ البشر (٣/١٨٦)، الطالع السعيد (٣٥٦).

(٢) معجم البلدان (٣/ ٤٩٠).

(٣) معجم البلدان (١/ ١٨٩)، وفيات الأعيان، مرآة الجنان (٤/ ١١٤).

(٤) وفيات الأعيان (٣/ ٢٥٠)، غاية النهاية (١/ ٥٠٨)، المختصر في تاريخ البشر (٣/ ١٨٦)، بغية الوعاة (٢/ ٣٤)، النجوم الزاهرة (٦/ ٣٦٠).

(٥) وفيات الأعيان (٣/٢٤٨ ـ ٢٤٩). (٦) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٩)، ذيل الروضتين (١٨٢).

أنْ أخرجه الصالح إسماعيل بن أبي الجيش أمير دمشق، هو والشيخ عز الدين بن عبد السلام بسبب حملتهما عليه؛ لتقاعصه عن قتال الصليبيِّين، وكان ذلك عام (٦٣٨هـ)[١]، فعاد إلى القاهرة، حيث جلس ابن الحاجب للتدريس بالمدرسة الفاضلية [٢]، وبقي بالقاهرة ثم غادرها إلى الإسكندرية.

■ **وفاته:**

لم يطل المقام بابن الحاجب في الإسكندرية؛ فقد لقي ربه يوم الخميس في السادس والعشرين من شوَّال سنة (٦٤٦هـ)[٣].

■ **أخلاقه:**

كان الإمام ابن الحاجب ذا فطْنة وذكاء مشهور، قال عنه معاصره ابن خلكان: «كان من أحسن الناس ذهْنًا»[٤].

وكان ـ كما وصفه ابن أبي شامة ـ «ركنًا من أركان الدين في العلْم والعمل، ثقة، حجةً، متواضعًا، عفيفًا، كثيرَ الحياء، منْصفًا، محبًّا للعلم وأهله ناشرًا له، محتملاً للأذى . . »[٥].

ووصفه ابن دقيق العيد بقوله: «كان وحيدَ عصره علمًا وفضلاً واطِّلاعًا»[٦]، وقال عنه الذهبي: «كان من أذكياء أهل زمانه وأبلغهم بيانًا»[٧].

وما أجمل أنْ تمتزج شمائل الأخلاق بالعلم وسُموِّ العقل، كما اجتمعت في ابن الحاجب رحمه الله.

■ **مكانته العلمية:**

هو واحد من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي؛ فقد كان شيخ

---

(١) البداية والنهاية (١٣/١٧٦)، غاية النهاية (١/٥٠٨).
(٢) روضات الجنات (٥/ ١٨٥). (٣) وفيات الأعيان (٣/ ٢٥٠)، شذرات الذهب (٥/ ٢٣٥).
(٤) وفيات الأعيان (٣/ ٢٥٠). (٥) ذيل الروضتين ص١٨٢.
(٦) الديباج المذهب (٢/ ٨٧). (٧) طبقات النحاة ص٤٠٢.

المالكية في زمانه»[1].

وصنَّف في مذهبه التصانيف القيمة، ومن أشهرها: «جامع الأمهات».

كما يُعدُّ ابن الحاجب واحدًا من كبار علماء الأصول، وله في هذا الفن كتابان نالا شهرة واسعة، هما: «منتهى الوصول»، و«مختصر الأصول».

وقد برع ـ رحمه الله ـ في العربية وعلومها، ومن أشهر آثاره ذيوعًا في العالم: «الكافية» في النحو، و«الشافية» في الصرف.

يُضاف إلى هذا: عناية ابن الحاجب بالقراءات القرآنية.

وكل هذا يُنبِئُ عن شخصية علمية أحاطت بفروع العلم والمعرفة في عصره، فكان علامة من علامات عصره.

■ شيوخه:

أُتيح لابن الحاجب أنْ يتلقَّى العلم على أئمة كبار، ليس في عصره فقط، بل على مدى العصور، فكان النبع الذي ارتوى منه ابن الحاجب سخيًّا فياضًا؛ مما كان له أبلغُ الأثر في تكوين شخصيته العلمية بهذه الصفة الموسوعية؛ على نحو ما يظهر من العرض التالي:

١ـ الإمام الشاطبي:

هو القاسم بن فيرة، أبو محمد بن أبي القاسم، خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي. صاحب منظومة «حرز الأماني» المشهورة في القراءات[2].

قرأ عليه ابن الحاجب بعض قراءات القرآن وتأدَّب على يده وسمع منه «الشاطبية» و«التيسير»[3].

وُلد سنة (٥٣٨هـ)، وتُوُفِّي سنة (٥٩٠هـ).

(١) طبقات الشافعية (٣/ ٣٦٥). (٢) وفيات الأعيان (٣/ ٢٣٤).

(٣) غاية النهاية (١/ ٥٠٨)، الطالع السعيد ص٣٥٣.

٢- أبو الفضل الغزنوي:

محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين، المقرئ الفقيه النحوي، نزيل القاهرة. وُلد سنة (٥٢٢هـ) بالقاهرة وتُوفي بها سنة (٥٩٩هـ)[١]. تصدَّر للإقراء، وأخذ عنه العلمَ: السخاوي وابن الحاجب والمقدسي، ودرَّس المذهبَ المالكيَّ بمسجد الغزنوي الذي اشتُهر لقبًا له[٢].

٣- البوصيري:

أبو القاسم هبة الدين، علي بن مسعود الأنصاري، الكاتب الأديب. وُلد سنة (٥٠٦هـ)، وتُوفي سنة (٥٩٨هـ). سمع منه ابن الحاجب الحديث[٣].

٤- القاسم بن عساكر:

القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن، أبو محمد بن عساكر الدمشقي. وُلد سنة (٥٢٧هـ) وتُوفي سنة (٦٠٠هـ). كان محدِّثًا ورعًا، تولى مشيخة دار الحديث بالنورية بعد أبيه، سمع منه ابن الحاجب الحديث أثناء إقامته في دمشق[٤].

٥- أبو الجود اللخمي:

غياث الدين بن فارس بن مكي، اللخمي المنذري المعرِّي المقرئ النحوي الضرير. ولد سنة (٥١٨هـ) وتوفي سنة (٦٠٥هـ).

كان شيخ القرَّاء بالديار المصرية، أخذ عنه ابن الحاجب جميع القراءات[٥].

٦- أبو الحسن الإبياري:

علي بن إسماعيل بن علي. ولد سنة (٥٥٧هـ) وتوفي سنة (٦١٨هـ). كان

---

(١) غاية النهاية (١/٥٠٨). (٢) حسن المحاضرة (١/٣٧٥).

(٣) غاية النهاية (١/٥٠٨).

(٤) غاية النهاية (١/٥٠٨ ـ ٥٠٩)، شذرات الذهب (٤/٣٧٤).

(٥) غاية النهاية (١/٥٠٨)، حسن المحاضرة (١/٤٩٨).

عالمًا بالفقه والأصول والكلام، وأخذ عنه ابن الحاجب الفقه[1].

وغير هؤلاء من العلماء الأعلام ممَّن أخذ عنهم ابن الحاجب وغيره، فكانوا خيرَ سلف لخير خلف، رحمهم اللهُ أجمعين.

■ **تلاميذه:**

وكما كانت شخصية ابن الحاجب العلمية الفذة امتداداً لأساتذته وإضافة قيمة إلى جهودهم كذلك كان تلاميذ ابن الحاجب استمراراً لمنهجه العلمي وإضافة لما أنجزه.

ومن أبرز تلاميذه الذين نبغوا وأصبحوا من كبار العلماء:

١ - الملك الناصر داود بن الملك المعظم[*]:

كان ملكاً على دمشق بعد أبيه ثم أقصاه عمه عنها وبقي ملكاً على نابلس والكرك. توفي سنة (٦٥٠هـ)[2].

قرأ «الكافية» على ابن الحاجب، وأشار عليه بنظمها المسمى «الوافية»[3].

٢ - كمال الدين الزملكاني:

عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري، من «زملكان» بـ «غوطة» دمشق، له كتاب «التبيان في علم البيان»، وذكر فيه أنه أخذ عن ابن الحاجب القراءات القرآنية[4]، وتوفي سنة (٦٥١هـ).

٣ - جمال الدين بن مالك:

محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيَّاني الشافعي

---

(١) الطالع السعيد ص٣٥٣.

(*) ليس غريباً في ذلك الزمان أن يتتلمذ الملوك على العلماء، فقد كانت سُنة الخلفاء والأمراء أن يتخذوا لأبنائهم مؤدبين من العلماء المشهود لهم بالفضل.

(٢) البداية والنهاية (١٣/ ١٩٠). (٣) كارل بروكلمان (٥/ ٣٢٦).

(٤) التبيان في علم البيان المطلع علي إعجاز القرآن، لابن الزملكاني، ص١٣٦.

النحوي، نزيل دمشق. ولد سنة (٦٠٠هـ)، وتوفي سنة (٦٧٢هـ)[١]، صاحب الألفية الشهيرة، قال عنه العلاَّمة ابن خلدون: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن مالك».

سمع من السخاوي وغيره من كبار المحدثين والعلماء، وجلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد من علمه، كما ذكر التبريزي[٢].

٤- الرضى القسطنطيني:

أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي الشافعي. ولد سنة (٦٠٧هـ)، وتوفي سنة (٦٩٥هـ).

أخذ عن ابن الحاجب العربية، وكان من كبار علماء العربية بمصر في عصره[٣].

٥- النصيبي:

محمد بن أبي العلاء بن المبارك الموفق أبو عبد الله الأنصاري النصيبي البعلبكي الشافعي. ولد بنصيبين سنة (٦١٧هـ)، وتوفي بـ «بعلبك» سنة (٦٩٥هـ).

رحل إلى مصر، وأخذ العربية عن ابن الحاجب وابن معطي. سمع «الكافية» من ابن الحاجب، ثم استوطن بعلبك، وكان شيخًا للإقراء بمسجدها الجامع[٤].

وغير هؤلاء التلاميذ الكثير من أكابر علماء النحو والعربية والفقه والحديث والقراءات القرآنية.

رحمهم الله أجمعين، ونفع الأمة بعلومهم وفضائلهم.

---

(١) بغية الوعاة (١/ ١٣٠).
(٢) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/٧).
(٣) بغية الوعاة (١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١). (٤) غاية النهاية (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

■ **مؤلفاته:**

ترك لنا ابن الحاجب ذخيرة ضخمة من الكتب التي تغطي عديداً من فروع العلم والمعرفة في عصره كالنحو والصرف، والفقه، والقراءات، والتراجم، والعروض، والعقيدة.

ومن أهم هذه المؤلفات:

(أ) في النحو والصرف والعروض:

١- الكافية في النحو(١).

٢- شرح الكافية(٢).

٣- الوافية، نظم الكافية(٣).

٤- شرح الوافية (٤).

٥- الشافية(٥).

٦- الإيضاح شرح مفصل الزمخشري(٦).

---

(١) حققت وطبعت كثيراً في الهند، سنة ١٨٨٨م، وفي مصر سنة ١٢٤١هـ، ثم سنة ١٢٥٥هـ (مطبعة بولاق).

(٢) مطبوع بتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة - الرياض. ط١ سنة ١٩٩٧.

(٣) وهي التي نظمها بطلب الملك الناصر، مخطوط. (انظر: بروكلمان ٥/٣٢٦).

(٤) حققه الأستاذ/ طارق نجم عبد الله، ونال به درجة الماجستير بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.

(٥) تم تحقيقها وطبعها مرات عديدة، ونالت شهرة بين الناس فهي صنو الكافية - وتناولها العلماء بالشرح حتى بلغت شروحها أكثر من خمسين شرحاً. راجع ابن الحاجب النحوي، ص٧٦ - ٧٧.

(٦) حقق مرتين: الأولى: للأستاذ/ موسى العليلي ونال به درجة الدكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة - القاهرة.

والثانية: للأستاذ / عبد الله الشلال ونال به الدكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.

٧ـ الأمالي النحوية[١].

٨ ـ المقصد الجليل في علم الخليل[٢].

(ب) في الأصول والفقه:

١ـ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل[٣].

٢ـ مختصر المنتهى[٤].

٣ـ جامع الأمهات، أو مختصر الفروع في الفقه المالكي[٥].

هذا بالإضافة إلى مؤلفات أخرى كثيرة ومتنوعة الموضوعات، لكن كلها مفقود ولا يبقى لها ذكر إلا في فهارس الكتب العربية[٦].

---

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية بأرقام: (٢٦، ١٠٠٧، ١٠٣٤). ويضم ستة أقسام، تمَّ تحقيق القسمين: الأول والثاني منهما بكليَّة الآداب ـ جامعة القاهرة، بتحقيق الأستاذ/ محمد هاشم عبد الدايم، ونال بها درجة الدكتوراه. وقام بتحقيق الكتاب كله الأستاذ/ فخر صالح سليمان، ونال به درجة الدكتوراه بكلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية برقمي: (١٩، ٦٨).

(٣) طبع مرات عديدة؛ آخرها طبعة بيروت (١٩٨٥م).

(٤) طبع في مصر بمطبعة بولاق (١٣١٦هـ).

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠ ـ فقه مالكي).

(٦) راجع: بروكلمان، ابن الحاجب النحوي ص٥١، وغيرهما.

شـروح الكافـيـة

اتسمت الكافـية بالشمول والإيجاز غـير المخل مما دفع طلاب العربيـة للإقبال عليها وتوفرت جهود العلماء لشرحها وترجمتها إلى غير العربية.

وفي مجال إبراز جهود العـلماء في شرح الكافية وترجمتها قـام عدد غير قليل من الباحثين بحصـر هذه الشروح والتعريف بها والمفاضلة بينهـا، منها ما كان لنيل درجات علمية (كالماجستير أو الدكتـوراه أو غير ذلك) داخل الجامعة. ومنها ما كان خارج إطار الجامعة.

ولعله من المناسب هـنا إحالة القـارئ إلى أهم المصـادر التي اشـتـملت على شروح الكافية مع التـمييز بين ما هو مخطوط وما تم تحقيـقه منها، ونحو ذلك من معلومات تتعلق بالشرح وصاحبه ومكانه... إلخ[1].

وأوفِّر الحديث هنا عن شرح موضوع تحقيقنا «شرح ابن جماعة».

---

(١) راجع: ابن الحـاجب النحـوي، شـرح مـقـدمـة الكافـيـة في علــم الإعـراب، دراسـة وتحقيق/ جمال عبد العاطي مخيمر. الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧م.
– ابن الحاجب النحوي، الكافية في النحو، تحـقيق/ د. طارق نجم عبد الله. السعودية، مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.
– ابن الحـاجب النحوي، الكافـية فـي النحو، شـرح رضي الدين محـمد بن الحـسن الإستراباذي النحوي. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.

المبحث الثالث

مخطوط «شرح كافية ابن الحاجب» لبدر الدين بن جماعة

أولاً: نسبة المخطوط وتوثيقه.

ثانيًا: نسخ المخطوط.

ثالثًا: موضوع المخطوط.

أولا: نسبة المخطوط وتحقيق عنوانه

أجمعت المصادر الأصلية التي ورد ذكر الكتاب بها على نسبة كتاب «شرح كافية ابن الحاجب» إلى بدر الدين بن جماعة ، فقد ذكره كل من:

صاحب «الأعلام»[١]، وصاحب «إيضاح المكنون»[٢]، وصاحب «كشف الظنون»[٣] . . . وغيرهم.

ويزيد من الطمأنينة إلى نسبة هذا الشرح إلى ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) وُرودُ نُقولٍ من الكتاب عند تلميذه تاج الدين التبريزي في «مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام» في مواضع كثيرة[٤].

ثانياً: نسخ المخطوط

للمخطوط نسخة واحدة بالخزانة السعيدية، جامعة استانبول- تركيا تحت رقم (١٣٦٧)، ومنها نسخة مصورة (ميكروفيلم) بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة[٥] تحت رقم (٧٧).

وهي نسخة كاملة مكتوبة، بخط نسخ واضح قد سجل عنوانها واضحاً على صفحة الغلاف « شرح كافية ابن الحاجب »، وتحته اسم المؤلف: «بدر الدين بن جماعة». وعدد أوراقها ٧٢ ورقة. ومقاسها ٢٠سم × ٢٨سم.

---

(١) الأعلام، للزركلي: (٦/ ١٨٩). (٢) إيضاح المكنون (٤/ ٣٦٧٨).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٤٩٥).

(٤) مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلمة والكلام، لتاج الدين التبريزي (١/ ٧٥، ١٣٤، ٢١٥)، (٢/ ٣٤٣، ٣٥٠).

(٥) فهرس المعهد (١/ ٣٨٧).

ومسطرتها ١٩ سطراً وعدد كلمات السطر الواحد ١٤ كلمة في المتوسط.

وسجل بالهامش بعض التصويبات والتعليقات.

ومن أهم السمات الإملائية لهذا المخطوط:

أ- تسهيل الهمز: كما في قوله: «زايدة» بدلاً من «زائدة».

ب- التزام رسم المصحف: كما في قوله تعالى: ﴿ **فسئل به خبيرا** ﴾[1].

وباقي السمات الإملائية مطابقة لما عليه قواعد الإملاء الحديث، مما يدفعنا إلى القول بـأن هذه النسخـة كتبـت بعد عصـر ابن جمـاعة عن طريق أحـد الخطاطين المشتغلين بذلك؛ يقوِّي هذا القول أنه ليس في نهايتها العلامة [○] التي تدل على أنها مقروءة ومراجعة.

ولولا وضوح هذه النسخة الوحيدة لما أمكن تحقيقها.

وبدايتها:

«بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ. رَبِّ أَعِنْ. قَالَ الفَقِـيـرُ إِلَى عَفْوِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ سَعْدِ اللهِ بْنِ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيُّ رحمةُ اللهِ عليْهِ:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محـمَّدٍ خاتمِ النبيِّين، وعلى آل محمدٍ وصحبهِ أجمعين إلى يومِ الدين».

ونهايتها:

«تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، ولِـلَّهِ الْحَمْدُ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلامُهُ كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الـدِّينِ.

فَرَغَ مِنْ تَعْلِيــقِهِ مُقَيِّدُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيم بْنِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ جَمَاعَــةَ بْنِ حَازِمٍ الْكِنَانِي - لَطَفَ اللَّهُ بِهِ - بِالْخِزَانَةِ السَّعِيــدِيَّةِ بِالْمَدْرَسَةِ الْعَالِيَةِ

---

(١) سورة الفرقان، الآية (٥٩).

بِدِمَشْقَ - حَرَسَهَن اللهُ - عَشِيَّةَ الْخَمِيسِ سَابِعَ عَشَرَ ذِي الْقِعْدَةِ مِنْ سَنَةِ سَبْعِينَ وَسِتِّمَائَةٍ».

ثالثًا : موضوع المخطوط وابن جماعة

الموضوع هو قواعد النحو العربي على نحو ما أوردها ابن الحاجب، وكان قصد ابن جماعة في شرحه لها التيسير والتسهيل وشرح الغامض وتفصيل المجمل؛ كما أبان في مقدمة شرحه؛ بقوله: «هذا مُخْتَصَرٌ مشْتَملٌ على فوائدَ غزيرٍ نفعُها. . . . المحتاج إليها».

وينص بدر الدين بن جماعة على أنَّ ما قيَّده تعود مرجعيَّة الفضل فيه إلى أستاذه ابن مالك[1] رحمه الله تعالى، ويُفهم هذا من قوله: «مِمَّا قيَّدته عن شيخنا ... بعموم نفعه». لذلك كان الاستشهاد بأقوال أستاذه وشيخه ابن مالك لها الحظ الوافر في شرح ابن جماعة للكافية بجوار المصادر الأساسية الأخرى؛ ومن أهمها: سيبويه والزمخشري والأخفش والفراء والزجّاج وابن الحاجب، وغيرهم من أئمة النحو واللغة.

وكانت شواهد ابن جماعة متنوعة تشمل آيات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فهو ممن يأخذ بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وكذلك الشعر الجاهلي والنثر من الأقوال المأثورة وأمثال العرب، وكان يكتفي بموضع الشاهد من النص على نحو ما سيظهر فيما بعْد من النص المحقَّق.

(١) مرت الترجمة لابن مالك رحمه الله تعالى ص (٣٣ ـ ٣٤).

المبحث الرابع

منهج التحقيق



منهج التحقيق

التزمتُ الضوابط التالية لتحقيق مخطوط «شرح الكافية» لابن جماعة:

١- قـمتُ بتـحـرير نصِّ المخطوط بدقَّةٍ وتمهُّلٍ حـسب القـواعـد الإمـلائيـة المعاصرة.

٢- أثبتُّ متن «الكافـية» أعلى الصـفحـة كي يستطيع القـارئ المتابعـة للنص الإجمـالي؛ رعاية للمعنـى بدلاً مـن تـشتُّت القارئ مـع المجتـزءات التـي يأخـذها ابن جماعة بغرض الشرح والتعليق.

٣- إضافـة بعض الكلمات إلى النص كي يستـقيم المعنى، مع وضع ذلك بين معقوفتين [ ] والتنبيه في الهامش على أنه زيادة من عند المحقّق.

٤- مراجعـة جميع الآيات القرآنيـة وتصويب ما بها من تصـحيف أو تحريف وعزوها إلى سورها وتحديد رقم الآية داخل السورة.

٥- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة.

٦- تخـريج الشـواهد الشعـرية والأمـثـال والأقـوال المأثورة ونـسبة غـيـر المنسوب منها.

٧- ترجمة الأعلام غير المشهورة، والأماكن الواردة.

٨- بيان ما يحتاج إلى توضيح في الهامش.

٩- ذيَّلتُ التحـقيق بفهـارس في نهاية النص المحقـق وثبتٍ بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها التحقيق.

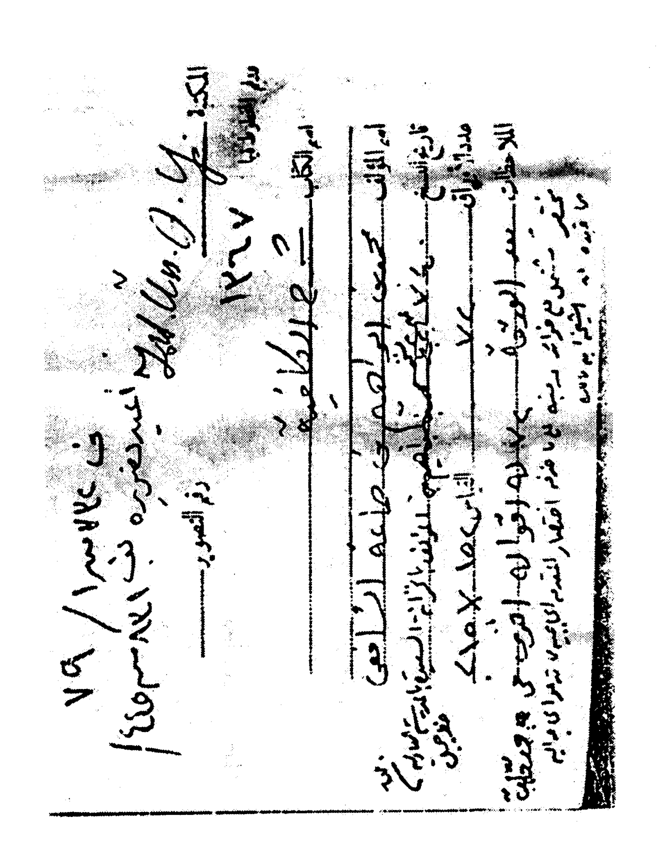
تحقيق كتاب

شرح

كافية ابن الحاجب

للإمام بدر الدين بن جماعة

(ت٧٣٣هـ)



صورة صفحة العنوان


بسم الله الرحمن الرحيم رب أعن
قال الفقير إلى عفو الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن
جماعة الشافعي رحمة الله عليه
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين

صورة صفحة البداية

للساكنين وأما حرف واحد في مثل اضربُنَّ واضربِنَّ لأن أصله اضربونَ
واضربينَ فحذفت الواو والياء لنون التوكيد للساكنين فإذا زال سبب الحذف
عاد ما حُذف وهو الواو والياء فتقول اضربوا واضربي في قوله والمفتوح
ما قبلها تقلب ألفًا أي في الوقف فتقول اضربا كما هن إذا كانت الساكنة الخفيفة
فقط دون المشددة والله أعلم بالصواب

قال العبد الفقير إلى عفو الله محمد بن إبراهيم بن سعد
الله بن جماعة رحمه الله: هذا ما اتفق مما علقته على هذه المقدمة التي عمت
بركتها وعم حصلها حفظها وإنها فيما علمته أتم المقدمات بركة ونفعًا وأكثرها
فائدة وجمعًا ولقد أخبرني الإمام العالم العدل الفاضل تاج الدين عبد الرحيم
محمد بن عيسى المقدسي عن بعض العلماء العدول بمصر لا يحضرني الآن اسمه عن
الشيخ أبي عمرو ما معناه أنه كان جالسًا بجامع دمشق واستأذنه رجل في قراءة
ما يقرأ في النحو أحد بما المقدمة فقال له الشيخ حتى أستخير الله تعالى ثم قال
فرأى الشيخ في المنام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له قل لفلان يقرأ
المقدمة التي لك وفي هذه من الشرف لهذه المقدمة ما لا يخفى عن العارفين
والحمد لله رب العالمين تم بحمد الله تعالى ولله الحمد كما هو أهله وصلواته على
سيدنا محمد وآله وسلامه كثيرًا إلى يوم الدين. فرغ من تعليقه مقيده محمد
ابن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم الكناني لطف الله به
بالخزانة السعيدة بالمدرسة العادلية بدمشق حرسها الله عشية الخميس سابع
عشر ذي القعدة من سنة سبعين وستمائة

صورة صفحة النهاية

مقـدمـة الشـروع

اعلمْ [أنَّ](*) كلَّ مَنْ يشرعُ في عِلمٍ لا بدَّ أنْ يَعلمَ قبلَ الشُّروعِ ثلاثةَ أشياء:

الأول: أن يعلم ماهيَّة ذلك العلم.

والثانى: أن يعلم الغرض والفائدة من ذلك العلم.

والثالث: أن يعلم موضوع ذلك.

قلنا : أن يعلم ماهية ذلك العلم؛ لأنه لو لم يعلم ذلك كان طالبا للمجهول، وهو ممنوع.

وقلنا : أن يعلم الغرض والفائدة من ذلك؛ لأنه لو لم يعلم ذلك كان سعيُه عبثًا، وهو غير جائز.

وقلنا : أن يعلمَ موضوعَ ذلك العلمِ؛ لأنه لو لم يعلمْ ذلك لم يتميزْ ذلك العلمُ عنده من العلوم الباقية.

فاعلم أن هذا العلم هو علم «النحو».

و«النحو» فى اللغة قد جاء على خمسة أقسام :

- الأول: بمعنى: «القصد»؛ كقولك: «نحوت نحوك». أى قصدتُ قصدك.
- وبمعنى «المثل»، كقولك: «زيد نحو عمر». أى: مثل عمر.
- وبمعنى «الجانب»، كقولك: «نحوت نحو المسجد». أى: جانب المسجد.
- وبمعنى «الأنواع»، كقولك: «عندى ثلاثة أنحاء من الطعام». أى ثلاثة أنواع .
- وبمعنى «المقدار»، نحو: «جاء الجيش نحو ألف فارس». أى: مقدار ألف فارس.

(*) ما بين معقوفتين زيادة من المحقق.

وفي الاصطلاح: «هو علمٌ يُعرف به أحوالُ أواخرِ الكلم من جهة الإعراب والبناء».

والغرض منه: تقويم اللسان عن الخطأ في التلفّظ.

وأما موضوعه: هو الكلمة والكلام [وبعد معرفتك](*).

* * *

(*) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

[١ أ]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ /
رَبِّ أَعِنْ

قَالَ الفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ سَعْدِ اللهِ بْنِ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيُّ رحمةُ الله عليْه:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ خاتمِ النبيِّين، وعلى آل محمدٍ وصحبهِ أجمعين إلى يومِ الدين.

هذا مُختصرٌ مشتملٌ على فوائدَ غزيرٍ نفعُها، وفرائدَ عزيزٍ جمعُها، ومُنبِّهٌ على ما حذفه اختصارًا لمقدمة الحاجبية، مما تدعو الحاجةُ إليه في علمِ العربيةِ من الضوابط والحدود، والشواهد والقيود، والمقاييس المعوَّل عليها، والتفاصيل المحتاج إليها، مما قيَّدتُه عن شيخنا حجّة العرب الإمامِ العابد الناسك جمالِ الدينِ أبي عبد الله محمدِ ابْنِ عبدِ الله بنِ مالك. متّع اللهُ [بحياته](*) ونفع ببركاته.

وأنا من اللهِ أطلب، وإلى كرمه أرغب، في تكميل جمْعِهِ بعمومِ نفعِهِ، وجعله خالصًا لوجهِهِ.

***

(*) ما بين معقوفتين زيادة من الهامش.

[الكلمةُ والكلام]

الكلمةُ لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفرد .

قال الشيخ الإمام العالم أبو عمرو بن الحاجب[1] **رحمه اللهُ :**
«الكلمةُ لَفظٌ وُضِعَ لمعنًى مُفْرِد » .

حقُّهُ أن يقول: «الكلمة اصطلاحًا»؛ لأنها قد تكون لغةً للكلام والجمل؛ كقوله تعالى: ﴿**تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ**..﴾[2] الآية، وكقوله ﷺ : «خير كلمة قالها لبيد[3]: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل»[4]، و«لفظٌ»: أولى من قول

---

(١) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو بن الحاجب الدوني، ينعت بالجمال المالكي، النحوي الفقيه، مولده بإسنا من صعيد مصر سنة (٥٧٠هـ)، وكان أبوه حاجبًا بقوص الأمير عز الدين موسك الصلاحي. قرأ القراءات على الشيخ أبي الجود اللخمي، وبرع في النحو والأصول وصنف فيها التصانيف، وتصدر بالمدرسة الفاضلية بمصر مدة، له إملاء غزير على آيات من القرآن،وأبيات من الشعر. درس بجامع دمشق مدة، وتوفي بالإسكندرية سنة (٦٤٦هـ). ومرت الترجمة له على وجه التفصيل في مقدمتنا.

(٢) سورة آل عمران، الآية (٦٤).

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري· أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ . يعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. ومنذ دخوله الإسلام ترك الشعر ولم يقل إلا بيتًا واحدًا. سكن الكوفة وعاش عمرًا طويلاً، توفي سنة (٤١هـ -٦٦١م)، وهو أحد أصحاب المعلقات.

(٤) الحديث أخرجه البخارى، كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية (٧/ ١٨٣).
والبيت ورد كذلك فى شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٨)وشذور الذهب لابن هشام (٢٦١)،وشرح شواهد شروح الألفية للعينى (٣/ ١٣٤) والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٩) وهمع الهوامع (١/ ٢٣، ٢٢٦، ٢٣٣) والدرر اللوامع (١/ ٢، ١٩٣، ١٩٧) وشرح الأشمونى (١/ ٢٨) (٢/ ١٦٤)وحاشية يس على التصريح (١/ ٣٥٥) وديوانه (٢٥٦).

....

الزمخشري[1]: «لفظة» لوجهين: أحدهما: أن اللفظ يدخل فيه النطق بالحرفين فصاعدًا؛ لأنه اسم جنس، بخلاف «اللفظة»؛ فإنها للحرف الواحد؛ كـ «الضّه، والرّه، والبه» من: «ضرب»؛ فـ «ضرب» - حينئذ - ثلاث لفظات.

[١ ب] الثاني: أن يُراد منه المصدر القائم مقام المفعول/، ومعناه: الملفوظ، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التأنيث كقولهم: «ثوبٌ نسْج اليمن»؛ و«الدرهم ضرْب الأمير». أي: منسوج اليمن. ومضروب الأمير.

قلتُ: ومنه قوله تعالى: ﴿فإذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَة..﴾[2] أي: «موعود» ومفرد صفة لـ «لفظ» لا لـ «معنى»؛ لأن «ضـرَبَ» كلمة وهي لمعنيين الحدث، والزمان، و«مز» للحلو الحامض، و«أضبط» للأيمن الأعسر، و«خرص» للجائع البارد.

قلتُ: قد يقال: كيف يوصف اللفظ بالإفراد وهو اسم جنس أو مصدر وكلاهما لا يوصف به مطلقا؛ وجعل ضرب ونحوه لمعنيين ممنوع، وإلا كان زيد لمعانٍ، ويلزم منه خلوُّ الوضْع لمعنى مفرد أو قلته، وإنما يدل الفعل على تعيين زمان الحدث، وهو مفرد.

(١) هو محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري جار الله أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب، ولد في « زمخشر » من قرى خوارزم سنة (٤٦٧ هـ) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنًا، فلُقّب بـ « جار الله »، وتنقل في البلدان ثم عاد إلى «الجرجانية » من قرى خوارزم، فتوفي فيها سنة (٥٣٨هـ). أشهر كتبه: (الكشاف) في تفسير القرآن، و(أساس البلاغة) و(المفصل) ... وغيرها.

(٢) سورة الإسراء، الآية (٧).

وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ؛ لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف. والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا؛ الثاني الاسم والأول الفعل.

قال: « وَهِى اسْمٌ وفِعْلٌ وحرْفٌ ».

الواو هنا يجوز أن تكون بمعنى «أو»؛ كما استعملت «أو» بمعنى الواو فى قول اللهِ تعالى: ﴿ **ولا تطعْ منهم آثمًا أو كفورًا** ﴾(1)، وفى قول الشاعر:

قومٌ إذا سمعوا الصّريخَ رأيتَهمْ ... ما بينَ ملْجمِ مهْرِهِ أوْ سافعِ(2)

ويجوز أن يُقصَد جنسُ الكلمة، فتكون الواو على أصلها.

قال: « لأنها إمَّا أنْ تَدُلَّ .... إلى آخره ».

الضمير فى نفسه إن رجع إلى معنًى، لزم كون الشيء طرفًا لنفسه؛ لأن حاصله ما دلَّ على معنًى كائن فى نفْس ذلك المعنى، وإنْ رجع إلى لفظ - كما فسَّر أكثرهم - لزم كون المدلول كائنًا فى اللفظ، فيشفى من قال: «شفاء» ويموت من قال: «موت». ويأتى الكلام على حدّ الفعل والحرف فى موضعهما، إن شاء اللهُ تعالى / . [٢ أ]

« مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ».

حقه أن يقول: «وضْعًا»؛ فإن مدلولى الاسم والفعل [. . . . .](3)واللفظ بهما مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة لا محالة، لكن دلالة الفعل على الاقتران وضْعيَّةٌ

---

(١) سورة الإنسان، الآية (٢٤).

(٢) البيت من الكامل؛ وهو لحميد بن ثور الهلالى الصحابى، والشاهد فى قوله: «أو سافع»؛ فإن «أو» فيه بمعنى الواو، وينظر البيت فى: ديوان حميد بن ثور (١١١)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٦٣(٧٢)، شرح شواهد شروح الألفية للعينى (٤/ ١٦٤)، والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري (٢/ ١٤٦)، وشرح الأشموني على الألفية (٢/ ١٤٦).

(٣) ما بين معقوفتين طمس بالأصل.

وقد عُلم بذلك حَدُّ كلٍّ واحدٍ منها.

باعتبار وضْعه وصيغته؛ بخلاف الاسم؛ فإن دلالته على الزمان الْتزاميّة كدلالتهما على المكان؛ إذ لا بدَّ لهما منه أيضًا كالزمان. و«الثلاثة»: ليخرج «الصَّبُوح»، و«الغَبُوق» من الأفعال ويدخلان فى الأسماء، ودلالتهما على المضىِّ والاستقبال فى قولك: «صبوحُ أمسِ»، «وغبوقُ غدًا» مستفادة من غير لفظه وصيغته؛ بخلاف الفعل.

وقوله: **«وقد عُلمَ بذلك مع ذكْر كلٍّ فى موضعه»**.

زيادة لا فائدة فيها بعد « ذكْر كلٍّ فى موضعه ».

[الكلام وما يتألف منه]

الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد ....

قال: « الكلام ... ».

حقُّه أن يقول: اصطلاحًا؛ لأنه قد يكون للكلمة الواحدة لغةً؛ قال سيبويه فى قولهم: «من أنت زيد؟»: معناه: «من أنت كلامك زيد؟». و«زيد» وحده ليس بكلام اصطلاحًا، فتعين أن يكون لغةً.

قلتُ: وقد قال به بعض الأصوليِّين؛ كأبى الحسين البصري[1] وغيره.

قال : « ما تضمَّنَ كلمتَيْن ».

حقُّه أن يقول: «فصاعدًا»؛ ليدخل الزائد، نحو الجمل الشرطية وغيرها.

والمراد بالإسناد التركيبى: وهو نسبة أحد الجزءين إلى الآخر لإفادة المخاطَب اصطلاحًا، ومعنى الإفادة الاصطلاحية: إفهامُ معنًى يحْسُن السكوت عليه؛ فنحو: «غلام زيد» - وإن أفاد تخصيصه به - ليس بكلام؛ لأنها ليست الإفادة الاصطلاحية.

والتركيب ثلاثة: تركيب إسناد؛ وهو الكلام، كما تقدم. وتركيب إضافة؛ كـ «غلام زيد». وتركيب مزْجٍ؛ كـ «بعلبك». ويُذكَر كلٌّ في موْضعه، إنْ شاء اللهُ تعالى.

---

(١) هو محمد بن علي الطيب، أبو الحسين البصري، أحد أئمة المعتزلة. ولِدَ في البصرة وسكن بغداد، وتوفي بها سنة (٤٣٦هـ -١٠٤٤م). قال الخطيب البغدادي: «له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته». من كتبه: «المعتمد في أصول الفقه - ط» جزآن، و«تصفح الأدلة»، و«غرر الأدلة و«شرح الأصول الخمسة». كلها في الأصول، وكتاب في «الإمامة» و«شرح أسماء الطبيعي - خ».
[الأعلام للزركلي ٦/ ٢٧٥]

ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم.

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصّه: دخول اللام ....

قال : « ولا يتأتّى ».

[٢ ب] أي: الإسناد، ولو أُريدَ الكلام لَمَا اتَّجه الحصرُ؛ إذ قد يكون/ في أكثرَ من ذلك.

قلتُ: والمراد: الجملة الواحدة والحصر لأركانها، وإنما لم يكن في الكلام بدٌّ من الاسم لاحتياج الإسناد إلى مسند إليه، ومن فعْلٍ أيضًا أو اسمٍ آخر، لاحتياجه إلى مسنَد، ودليل حصْر الإسناد فيهما معروفٌ.

قال : « الاسْمُ ما دَلَّ ... ».

بعد قوله: **« وقدْ عُلِمَ بذلكَ حدُّ كلِّ واحد منها»** تكرارٌ.

قلت: هو ثمَّ مجمَلٌ وهنا مفصَّلٌ.

قال : « ومن خواصّه دخولُ اللام ... إلى آخره ».

آلة التعريف عند المحققين «الْ» لا اللام وحدها؛ فإنْ احتُجَّ بسقوطها وصلاً، عورضَ بثبوتها وقْفًا، فترجيح الوصل بلا مرجِّح، على أنّ مراعاة الابتداء أولى؛ لأنه الأصل، ثم لك أن تقول: آلة التعريف: الألف واللام، ولك أن تقول: «ال»، والثاني أقْيَس كـ «هلْ» و« بلْ » و«منْ»، وغيرها من الحروف المحكية على النطق بها. ولو قال: «دخول آلة التعريف» لكان أحسن، ليدخل لغة طيّئ[1]، في مثل قوله ﷺ: «ليس من امبر امصيام

---

(١) قبيلة تنسب إلى طيئ بن أدد، من بني يشجب من كهلان؛ جد جاهلي، النسبة إليه «طائي»، وقيل: اسمه «جلهمة»، وطيئ لقبه. كانت منازل بنيه في اليمن، وانتقلوا إلى جبلي: «أجا» و«سلمى» من بلاد نجد. دخل الأندلس أيام الفتح كثيرون من طيئ، فكانت ديارهم فيها: «بسطة» و«تاجلة» و«غليار». وأرجع بعض المؤرخين قبائل طيئ إلى أصلين: جديلة والغوث، ومنهم الآن بطون كثيرة متفرقة في شمالي الحجاز وباديتي العراق والشام يعرف معظمها باسم «قبائل شمر».

....

في امسفر»[1]؛ إذ الميم عندهم بدلٌ من لام التعريف؛ ومنه :

ذاك خليلي وذو يُواصلني ترمي ورائي بامسهم وامسلمهْ[2]

ولما ورد عليه الألف واللام الموصولة، لدخولها على الفعل؛ كقوله :

ما أنتَ بالحكَمِ التُّرضى حكومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ[3]

ولا ما الابتداء والجر وجواب « لو» و«لولا»؛ لأنه قال: «واللام» ولم يتقدم معهود يرجع العهد إليه.

وقد تكون الألف واللام زائدة إذا دخلت على ما يجب تنكيره؛ نحو: «جاءوا الجماء الغفير»؛ لأن معناه: جماءً غفيرًا؛ لأنهما / حالان. وكذا إذا دخلت على [٣ أ]

---

(١) الحديث أخرجه البخاري برواية الألف واللام، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر : « ليس من البر.....». (٤/ ٢١٦) برقم (١٩٤٦). ومسلم كذلك ؛ كتاب الصوم، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافرين من غير معصية (٢/ ٧٨٤) وفي لفظه: «أن تصوموا..» (١١١٥/ ٩٢) . والحديث بلفظه في مسند أحمد (٥/ ٤٣٤).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لبجير بن عنمة، وهو في: المؤتلف والمختلف (٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٧، ٢٠)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (١/ ٤٥١)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١/ ٤٦٤)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/ ٧٩)، والدرر اللوامع (١/ ٥٣)، وشرح الأشموني على الألفية (١/ ١٥٧).

(٣) البيت من البسيط؛ وهو للفرزدق، وليس في ديوانه، قاله في هجاء رجل من بني عذرة. وقبله:

يا أرغم الله أنفًا أنتَ حاملُه يَا ذا الخنى ومقال الزور والخطلِ

وينظر في الإنصاف (٥٢١)، والمقرب لابن عصفور (٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٤) (عرضًا)، وشذور الذهب (١/ ٨٥)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١/ ١١١، ٤٤٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٨، ٤٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/ ٨٥)، والدرر اللوامع (١/ ٦١)، وشرح الأشموني على الألفية (١/ ١٥٦، ١٦٥).

عَلَم منقولٍ من اسم جنس، كـ «فضل»؛ وكما في مثل قول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركًا ... شديداً بأحناء الخلافةِ كاهلُهْ[1]

ومنه:

رأيتُكَ لَمّا أن عرفتَ وجوهَنا ... صددْتَ وطبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو[2]

أي: «وطبتَ نفسًا». وشرط زيادتها في ضرورة الشِّعْر دون الاختيار.

قوله: « والجَرُّ ».

أجودُ من قولهم: «وحرف الجرّ»؛ ليعمَّ المجرور بالحرف والإضافة، وليخرج: « عجبتُ من أنْ تفعل».

قوله: « والتَّنْوين ».

من خواصِّ الأسماء في جميع وجوهه، وتسمية ما يلحق الفعل للتَّرنُّم تنوينًا - مجازٌ، وإنما هو نون تتبع الآخرَ عِوَضًا عن المَدَّة؛ كقوله:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميّادة؛ ينظر في: الإنصاف (٣١٧)، وشرح المفصل لابن يعيش الحلبي (١/ ٤٤)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢٧، ٣/ ٢٥٢)، وشرح شواهد الكافية (١٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٥٢(٦٠) وشرح شواهد شروح الألفية (١/ ٢١٨، ٥٠٩). ويُروى «بأعباء» بدل «بأحناء»، وهما بمعنًى.

(٢) البيت من الطويل؛ وقائله: راشد بن شهاب اليشكري. وهو في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (١/ ٥٠٢) (٣/ ٢٢٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٥١، ٣٩٤) وهمع الهوامع (١/ ٨٠، ٢٥٢) والدرر اللوامع (١/ ٥٣، ٢٠٩) وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ١٨٢).

والشاهد فيه: قوله: «وطبت النفس» حيث دخلت على التمييز الألف واللام، مع أنه يجب أن يكون نكرة، وهذا ضرورة. وذكر ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم تعريفه وتنكيره. وعلى ذلك لا تكون «ال» زائدة، بل تكون معرِّفة.

أقـلِّي اللـومَ عـــاذلَ والعــتابَـا   وقولي إنْ أصبْت لقَدْ أصابَا[1]

ولذلك: حكْمُهُ عكسُ حكمِ التنوين؛ لأنه يثبت وقـفًا ويسقط وصلاً، بخلاف التنوين.

قولُهُ: « والإسْناد إليْه ».

حقُّه أنْ يزيد: «باعتبار معناه»؛ لأنه قـد يُسْنَد إلى الفعل والحرف باعتبار لفظهِ لا باعتبار معناه؛ كقولك: «قام: فعْلٌ ماضٍ. وهل: حرف استفهام».

(مســألةٌ)

من الأســماء مـا لا يقبـل من العلامـات سوى الإخبـار عنها، نحـو: «أنا»، و«أنت».

قوله: « والإضافة ».

حقُّه أن يـقول: «وإضافتـه. أو: والإضافة إليه، لا بتـأويل»؛ إذْ قد يضاف إلى الجملة الفعلية، لكنْ بتـأويل؛ كقوله تعالى: ﴿**يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِين**﴾[2]، أي: يومَ نفْعِ الصادقين. وما لم تُعْرَف اسميته إلا بالإضافـة: «سبحان». وقد تكون الإضافة منوية؛ مـثل: «باسم الله أول»؛ أي: أول الأشـيـاء. وسـيأتـي ذلك فـي المبنيّات، إنْ شـاء اللهُ تعالى.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه (٦٤)، وكتاب سيبويه، وشرح شواهده للأعلم (٢/ ٢٩٨)، ونوادر أبي زيد الأنصـاري (١٢٧)، والمقتـضب (١/ ٢٤٠)، والخصـائص (١/ ١٧١) (٢/ ٩٦)، وأمـالي ابن الشـجــري (٢/ ٣٩)، والإنصـاف لابن الأنبـاري (٦٥٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١١٥)، (٧/ ٩، ٢٩) وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٣٤) (٤/ ٥٥٤)، ومغني الـلبيب لابن هشام (٢٥٨)، وهمـع الهوامع (٢/ ١٥٧)، والدرر اللوامع (٢/ ٢١٤)، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي (٨٧ ، ٩٠).

(٢) سورة المائدة، الآية (١١٩).

وهو معرب ومبني؛ فالمعرب: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا. والإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه. وأنواعه: رفع ونصب وجر فالرفع علَم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

قال : « المعرب : المركَّب ... إلى آخره ».

المركب- اصطلاحًا -هو مجموع شيئين إما لشيء واحد؛ كـ: «بعلبك». أو لإفادة / نسبة كالجمل. وجزء المركّب ليس مركبًا، فـ «زيد » في «قام زيد» ليس مركبًا، بل المركبُ: المجموعُ، وقيّد المعرب بذلك ليخرج نحو: ألف، باء، تاء، ثاء، وواحد. . . .اثنان؛ لأنها عنده مبنيّات، والتحقيق: أنها مجرَّداتٌ عن الإعراب والبناء، ومهيَّأةٌ للإعراب إذا ضُمَّ إليهنّ ما تتمُّ به الجملة، ويدلُّ على ذلك أنه لم يُبْنَ على السكون من الأسماء والحروف ما قبل آخره حرف مدٌّ ولين؛ فرًّا من اجتماع الساكنين، ولذلك قالوا: «أينَ»، و«كيْفَ»، فدلَّ على أن السُّكون في مثل: «قافْ» و«اثنانْ» -وشبهه- ليس سكون بناء. [٣ ب]

قوله : « ما اختَلَفَ آخِرُهُ به ».

حسنٌ؛ وافقَ به سيبويه والمحقِّقين.

وقوله : « وأنْواعه ».

أحسنُ من قول غيره: «وألقابه»؛ لأن اللقب قد يتعدد لمعنًى واحد، بخلاف «الأنواع»؛ فإنها تدلُّ على اختلاف مدلولاتها، والأمر هنا كذلك؛ لاختلاف مدلول الرفع والنصب والجر .

قولهُ : « فالرفعُ عَلَمُ الفاعليَّة ».

حقُّهُ: والملْحقُ بها؛ لأنَّ رفْعَ المبتدأ ليس بالفاعلية، بل لمَّا أُسْنِدَ إليه الخبرُ أشبهَ الفاعلَ في إسناد الفعل إليه وكذلك الخبر: لمّا كان ثاني جزءي جملة؛ أشْبَه الفاعل،

فلما أشبهاهُ في ذلك؛ أُلحِقا به .

قال شيْخُنا[1] : الرفع : إعرابُ ما هو عـمْدة في الكلام، والنصبُ : إعراب ما هو فضْلَةٌ فـيه، والجرُّ : إعـراب ما هو متردّدٌ بينهـما، فإنّ نحـو : «غلامُ زيد» إنْ كـان فاعـلاً فـ «زيد» عمـدةٌ؛ لأنه تمام العمدة، وإنْ كان مفـعولاً فـ «زيد» فضْلةٌ؛ لأنه تمام الفضلة.

(١) المراد بقوله: «شيخنا»: الإمام محمد بن عـبد الله بن مالك الطائي الجيّاني أبو عبد الله جمال الدين، أحد الأئمـة في علوم العربية . وُلد في جـيّان بالأندلس (٦٠٠هـ - ١٢٠٣م) وانتقل إلى دمشق فـتُوفي فيها سنة (٦٧٢هـ - ١٢٧٤م). أشهر كتـبه: « الألفية - ط »، ومـؤلفاته كثيرة في هذا العلم .

[العَاملُ]

والعامل ما به يتقـوم المعنى المقتضي للإعراب؛ فالمفرد المنـصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرًا، جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة، غير المنصرف بالضمة والفتحة.

قوله : « والعاملُ: ما به يتقوَّم ... إلى آخره ».

[٤ أ] **قال شيخُنا**: الأسهل أنْ يُقال: العامل: ما به يحدث المعنى المُحْوِجُ / للإعراب. وما قاله المصنفُ تعسُّفٌ، وإنْ كان صحيحًا .

قولُه : « جمعُ المؤنّث السالم ... إلى آخره ».

الأولى: وما حُمِلَ عليه. وهو قسمان :

سماعي: كـ : حسام وحسامات، وحمام وحمامات .

وقياسي : وهو نوعان: جمع مصـغّر غير عاقل؛ كـ «دريهمات» و«كـتيبات». وصفة جمع غير عاقل؛ كـ «أيّام معلومات» و«ثياب معدودات».

قلتُ : قوله : « فالمفردُ المنصرف والجمع المكسّر المنْصرف ».

هذانِ لا يعمّان كلَّ ما يُعْرب بالحركات الثلاث؛ فإنّ «أحمركم» -ونحوه مما لم يكن منصرفًا قـبل الإضافة - يُعْرَب مـعها بالحـركات الثلاث. وليس من القـسمين المذكورين تفريعًا على الصحيح أنّ الصرْف هو التنوين .

قلتُ : وكان تقديم غير المنصـرف على جمع المؤنث السالم أوْلى ؛ لأنه مفرد والجمع فـرعُه. وإطلاقُ الضمة والكسـرة فيه، وإطلاق الضـمة والفتـحة فيـما لا ينصرف - غيرُ كافٍ في بيان ما هما له .

أخوك، وأبوك، وحمـوك، وهنوك، وفوك، وذو مال، مضـافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء ....

قوله : « أخُوكَ وأبوكَ ... إلى آخره ».

لو قال: «إلى الياء»؛ كفاه ؛ لأنها لا تكون إلا للمتكلم .

وقوله : « إلى [غير](*) ياء المتكلم ».

أجود مـن قول غـيره: «إلي المتكلم»؛ لأن «أبانا» يرد علـيه، سـيمـا إذا كان المتكلم واحدًا عظيـمًا. قال بعضـهم: شرط إعرابهـا بالحروف: أن تكون مضـافةً مفردةً غيرَ مصغّرة.

ويجوز في «أب» و«أخ» و«ذي» أن تُجـمع جمعَ سـلامة، فـتعرب بـإعرابه؛ كقوله:

فلمـَّا تسمـَّعْنَ أصْـواتَنَـا بكَيْنَ وَفَـدَّيْنَنَا بالأَبِينَا(1)

والأظهَرُ أنّ قوله :

وأَبِيَّ ما لكَ ذو الْمَجَازِ بدارِ (٢)

مـنـه.

(*) كلمة «غير» ليست بالمخطوط، وأثبتناها من الكافية، والسياق يقتضيها .

(١) البـيت من المتـقـارب، وقـائله زياد بن واصل السّلميّ، وهو في الكـتاب لسـيـبـويه (٢/١٠١)، والمقـتـضب للـمـبـرد (٢/ ١٧٤)، والخـصـائص لابن جنّي (١/ ٣٤٦)، والمحتـسب له (١/ ١١٢)، وأمالي ابن الشـجري (٢/ ٣٧)، وشـرح المفصل (٣/ ٣٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٧٥)، واللسان (مادة -أبى).
ويُرْوى بدل « تسمّعْن » : « تبيّنَّ » .

(٢) البـيت من الكامل، وهو لمؤرج السُّلَميّ، كـما في الخـزانة (٢/ ٢٧٢)، ومغني اللبـيب (٦٠٩). والمعنى: إنّ قَدَرًا لا يُغـالب هو الـذي أحلك ذا المجـار - وهو اسم مـوضع - ولكني أقسم بأبي أنْ ليس ذو المجاز بدار لك.

قلتُ : وأولُ البيتِ :

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا الْمَجَازِ وقدْ أرى

[ذو المجاز موضع بمنى كان لهم فيه سوق](*).

وجاء عن العربِ نحو: «كان أبوكَ صلحاء»، و«إنّ أبيك كرماء».

[٤ ب] والمختار أن حركاتها الإعرابية محذوفة / مقدرة، وأن حركات عيناتها تابعة لحركة الحرف، كالراء في «امرُؤ» وشبهه. ولهذه الستة تفصيل، يُذكر - إنْ شاء الله تعالى - في موضعه في المجرورات .

قوله : « المثنَّى ....إلى آخره ».

لم يذكر «كلتا» و«اثنتان»،وهما كذلك وذكْرُ المذكّر لا يدلّ؛ إذ لا يلزم مساواة المذكرِ المؤنث حكْمًا .

قوله: «مضافة(١) إلى مضْمَر ».

صحيح؛ فلو أُضيفَتْ إلى مُظهر؛ أُضيفتْ إلى المسميْن اللذيْن هي لهما، وأعْربت إعرابَ المقصور، نحو: «كلا الزيْدَيْن صالحٌ»، و﴿كلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ ..﴾(٢). وقد جاء إضافتها إلى اسم الإشارة المفرد في قوله :

إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مدًى   وكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقُبُلْ (٣)

(*) ما بين معقوفتين من الهامش، وبعده:
ضربتَ أخيك ضربة لا جبانِ ....

(١) الذي في الكافية :«مضافًا».   (٢) سورة الكهف، الآية(٣٣).

(٣) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعرى، ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٢)، والمقرب لابن عصفور (٤٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٤٣)، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٢/ ٥٠)، والدرر اللوامع (٢/٦١)، وشرح الأشموني (٢/٤٣) .

....

وإعراب المثنى المذكور جارٍ في المثنى المنقول إلى مفرد، كـ «البحرين» اسم بلدة، و«كُتَابَيْن» اسم موضع؛ قال:

دَعَتْنا بكهفٍ منْ كُتَابَيْنِ دَعْوَةً (1)

وجاء عنهم: «إنّ بلدنا البحران»، و«هذا عمل البحرين». وجار في المثنى المقصود به التكثير والجمع؛ كقوله تعالى: ﴿ثم ارجع البصر كرَّتَيْنِ﴾(2)، معناه: كَرَّةً بعد كَرَّةً. ومن هذا المعنى: «لبيْك» و«سعديْك» و«حنانيْك». وهذا المعنى تارة يأتى بلفظ التثنية كما ذكر، وتارة يأتى مفردًا مكررًا؛ كقوله تعالى: ﴿وجاءَ رَبُّكَ والملكُ صفًّا صفًّا﴾(3)، وتارة يأتي بلفظ العطف، كقوله:

لَوْ عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنْتَ أكرمَهُمْ متنًا وأبعدَهُمْ مِنْ مَنْزِلِ الذَّامِ (4)

ثم المثنى تارة، يكونان متفقى الاسم والمعنى، فيجوز تثنيتهما قياسا باتفاق؛ نحو: «ثوبان» و«زيدان»، وشبهه. وتارة يختلف اسمهما ومعناهما، فتثنيتهما بالتغليب سماعا، كـ «القمريْن» للشمس والقمر، و«العمريْن» لأبى بكر وعمر(5)، و«الرجبيْن» لرجب / وشعبان. وتارة يتحد اسمهما ويختلف [٥ أ] معناهما؛ مثل: «عينان»، و«أبوان» إذا أريد الباصرة والذهب، والأب والأم.

---

(1) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على عجَلٍ والرَّكْبُ رهماء رائحُ

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك.

(2) سورة الملك، الآية (4). (3) سورة الفجر، الآية (22).

(4) البيت البسيط؛ وهو لعصام بن عبيد الزماني، أو لهمام الرقاشي. ينظر في: المقرب لابن عصفور (79)، وخزانة الأدب (3/ 345).

(5) ورد في الحديث أن الرسول ﷺ قال: «اللهم أعزّ الإسلام بأحد العمريْن: عمرو بن هشام أو عمر بن الخطاب»، وربما غلب إطلاق هذا المثنى فيما بعد على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

فالمختار جوازه، ومنهم من منعه .

قوله : « جمع المذكر السالم ... إلى آخره » .

تتمة شروطه مذكورة فى موضعه، ولو قال : «وما حمل عليه» ؛ لكان أجود؛ ليدخل الجمع المسمى به مفرد ؛مثل: «عِلِّيُّون»، كقوله تعالى: ﴿**لفى علّيّين وما أدراك ما علّيّون**﴾[1]، وكذلك «الدارون»، و«قيسرون»، و«نصيبون»، و«صفون»؛ فإنه يعرب كذلك قياسا .

وكذلك غيره مما يذكر - إن شاء الله تعالى - فى موضعه .

« وأولو » .

جمع لمفرد على غير لفظه .

وعشرون وثلاثون ؛ اسم لهذه الأعداد الخاصة، وليس بجمع ؛ إذ لو كان «ثلاثون» جمع «ثلاثة» ؛ لوجب أن يقال لـ «تسعة»، و«اثنى عشر»، و«خمسة عشر»، وكذلك أبدا «ثلاثين»، ولا يقال باتفاق، وكذلك أربعون. . . إلى تسعين .

(١) سورة المطففين، الآيتان (١٨، ١٩).

[المعرب تقديراً]

التقـدير فيمـا تعـذر كـ : (عصـا) و(غلامي) مطلقًا، أو استُثقل، كـ : (قاضٍ) رفعًا وجرًا، ونحو (مسلمي) رفعًا، واللفظي فيما عداه.

قوله : « التقدير فيما تعذر ... إلى آخره ».

أما فى المقـصور فصحـيح ؛ لأن الألف ساكنة لا تقبل الحـركة، فلو حُرِّكت لانقلبت همزة، كـما قلبـها همزة من قـال: «دأَبة» ؛ لاستثـقال المدة قـبل الحرف المضعَّف. وأما المضاف إلى الياء، فليس متعذرا ؛ لإمكان ضم ما قبل الياء وفتحه، فالتـحقيق أنه من باب ما اسـتثقل، وكـسرة ما قبل اليـاء كسرة إتباع، كـما فى راء «امرئ»[*]، وشرطه أن لا يكون معـتلا، ولا مثنى، ولا جمع مذكر سـالم نصبا وجرا، ويقدر أيضا فى موضعين آخـرين: أحـدهما: المحـرك حـركة إتباع، مثـل: «الحمْدِ لله»[1]، الثـانى: المحـرك عـلى الحكاية، مـثـل: «مـَـن زيدا؟» لمن قـال: «أرأيـت زيـدا؟»، فإنهما معربان تقـديرا، وليسـا مبنيين.

(*) جاء في هامش الأصل: « وشرط تقدير الإعـراب في المضاف إلى ياء المتكلم لأجلها: أن يكون صحيح الآخر في حكمه، مفردًا أو جـمع تأنيث أو تكسير؛ فقولنا: "صحيح الآخر" احتـرازًا من مثل (قاضي) وشبـهه؛ فإنه نصبًا ظاهر الإعـراب، أو في حكمه؛ مثل:(دلو) و(ظبي). "مفردًا" احترازًا من المثنى والمجمـوع السالم في غير الرفع؛ فإنهما يعربان بالحروف، والباقي ظاهر. قلت: ولك أن تقول. . ».

(١) سورة الفاتحة، الآية (٢).

[الممنوع من المنصرفِ]

غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما؛ وهي:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ   وعجْمةٌ ثمّ جمعٌ ثمَّ تركيبُ

والنونُ زائدةٌ من قبلها ألِفٌ   ووزنُ فعْلٍ وهذا القولُ تقْريبُ

مثل : عمر وأحمر وطلحة وزينب وإبراهيم ومساجد ومعد يكرب وعمران وأحمد . وحكمه : أن لا كسر ولا تنوين.

ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب؛ مثل : ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾ ، [سورة الإنسان / ٤] ، **وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث.**

[٥ ب] **قال : « غيرُ المُنْصَرِفِ »** / .

قوله : « مِنْ تسْعٍ ».

الأَوْلى : مِنْ عشْرٍ، ويذكر ألف الإلحاق في المقصور ؛ فإنها من الموانع أيضًا مع «أخرى»، مثل «أَرْطَى»[1] مُعَرَّفة ؛ فإنه ممنوع للعلمية وألف الإلحاق، لشبهها بألف التأنيث. وقولنا : (في المقصور) ؛ لأن ألف الإلحاق في الممدود لا تكون للتأنيث، مثل «علباء» ؛ لأن «فعلاء» ـ بكسر الفاء والمد ـ لا يكون لمؤنث . والبيتان[2] لغيره .

قال : « وحُكْمُه أَنْ لا كسْرَ ولا تَنْوينَ » .

الأَوْلَى: ولا تنوين صرف؛ فَإن «عرفاتٍ» و«أذرعاتٍ» ـ وشبهَهما ـ مكسورة منونة وليست مصروفة؛ لأنه تنوين مقابلةٍ، وكذا «يرمي» لو سميتَ به رجلاً

---

(١) علَم لنوع من أنواع الشجر، ثماره تشبه العُنَّابَ، واحدته: «أرطاة»، يجمع على: «أرطيات»، و«أراطي»، و«آراط».

(٢) البيتان ذكرهما المصنف ولهذا لم نشأ إعادتهما، وهما من البسيط؛ ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ٢٩٤). قلتُ: وقد جمع بعضهم العللِ التسع في بيت واحد، وهو:

اجمعْ وزِنْ عادلاً أنِّثْ بمعرفةٍ   ركِّبْ وزِدْ عجمةً فالوصفُ قدْ كملاَ

علمًا، و«قاضٍ» لو سـمِّيتَ به امرأةٌ علمًا؛ فـإنه مكسور منون رفـعًا وجرًّا، وليس مصروفًا.

قال: « والعَدْل خروجه .....إلى آخره ».

«العـدْل» مصـدر «عَدَلَ»؛ فإنْ عُدِّي بنفسـه فـمـعـنـاه : «سَـوَّى»، ومـنـه قـوله تعـالى: ﴿فَعَدَلَكَ﴾ (1) فـيـمـن خـفَّفَ؛ أي: سـوَّاك. وإنْ عُدِّيَ بـ«في» فـمعـنـاه: الإقسـاط، «عـدل فـي حكمـه» أي: أقسـط. وإنْ عـدِّيَ بـ «عن» فمعناه: الميل، وهـو الـمـراد هنا .

وقوله: « خروجه عن صيغَته الأصليّة ».

حقُّه أنْ يـقول: خَـرَوَجًا مسـمـوعًا أو خـروجًا غـير مطَّرد؛ فـإنَّ «ضـرَّاب» و«ضـروب» ـ وشـبـهـه ـ مـعدول بـه عن صيـغـتـه الأصليـة، وهي «ضـارب» و«مضروب». فالخارج عن صيغتـه الأصلية ضربان: قياسي وغيره ؛ **فالأول**: كما تقدّم، وكنحو: «مقيم» وشبهـه من المعْتلّ العيْن، فهذا مصـروف؛ لأن خـروجه ـ لَّما كان مطـردًا ـ صار كالأصل. **والثاني**: كـ «ثلاث» و«عمر» و«أخر». . وشبهه.

قال: « كـ (ثُلاث) » .

عدْلُ «ثُلاث» وأخواته من وجهين :

أحدهما : تجريده عن التاء في المذكر والمؤنث / ، وأصله ثبوتهـا فيه للمذكر؛ [٦ أ] لأنه من باب العدد.

الثاني: أنّ معناه: ثلاثة ثلاثة، فعُلِمَ أنه معدول عنهما. واتَّفق البصريون على جواز ثمـانية أوجـه فيه؛ وهي: «آحـاد»،و«موحـد» . . . إلى «رباع» و«مربع»، ومنعـوا مـا سـواه. ونَقل الكوفـيـون عن العـرب ثلاثة أوجـه أخـرى؛ وهـي: «مخْمس» و«عـشار» و«مَعْشر»؛ فـمنهم من وقف عند المسمـوع، ومنهم من طرَّد

(1) سورة الانفطار، الآية (٧).

و(أُخر)، و(جُمع).

أو تقديراً؛ كـ : (عمر)، وباب (قطام) في بني تميم.

الوصف:شـرطه أن يكون وصـفًا في الأصل فـلا تضـره الغلبـة ؛ فلذلك صرف (أربع) في : «مـررتُ بنسوة أربعٍ»، وامـتنع (أسود) و(أرقم) للحـية، و(أدهم) للقـيد، وضعـف منع (أفعى) للحـية و(أجـدل) للصقـر و(أخيل) للطائر [1] .

القياس من «آحاد» و«مـوحد» إلى «عشار» و«معشر»، وقـاسَ ما لم يُسمع على ما سُمِعَ .

« وأُخَــر ».

جمع «أخـرى»، وهى تأنيث «آخر»، و«آخر» مشـبه بـ «أفعل» التـفضـيل، وليـس به؛ لأنه يقـتـضي التشـريك . وقـولك : «مـررتُ بزيد ورجل آخـر» لم يشـتركا في التآخر. والمراد بـ «آخـر»: المقابل لـ «آخَرين» بفتح الخاء، لا المقابل لـ «آخِرين» بكسرها ؛ فإن الثـاني مصروف وإن كانت الصيغـة واحدة . ثم يجوز عدْل «أُخر» عما فـيه الألف واللام؛ لأن قـياس جـمع «فُعْلى» أن يكون بالألف واللام، كقوله تعالى : ﴿لإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[2] ، وفي الحديث: «السبْع الطُّوَل»[3].

له عن «أُخـر» ؛ لأن «أفعل» التـفضيـل والمشبـه به إذا كان مؤنـثهويجـــوز عـــد «فعلى» ووُصِفَ به ؛ فحـقّه أن يكون مفردًا مذكرًا؛ نحـو :«مررت برجلٍ أحسنَ من زيد»، و«بامرأةٍ أحسنَ من هندٍ»، و«برجـلينِ أحسنَ من الزيديْنِ»، و«بامرأتين ـ

---

(١) لم يتعرض الشارح لهذه العبارة.

(٢) سورة المدثر، الآية (٣٥).

(٣) الحديث أخرجه الإمـام أحمد في مسنده (٥/ ٣٩٦) . والترمذي في سننه، كتـاب تفسير القرآن باب «ومن سورة التوبة» (٥/ ٢٧٢)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. والنسـائي؛ كـتاب الافـتـتاح، باب: تـأويل قـول الله تعـالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾، (٢/ ١٣٩). والـدارمي؛ كـتـاب فـضـائل القـرآن، بـاب فـضـائل الأنعـام والسـور (٢/ ٤٥٣).

التأنيث بالتاء شرطه العلمية، والمعنوي كذلك.

وشرط تحتم تأثيره: الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة؛ فـ (هند) يجوز صرفه، و(زينب) و(سقر) و(ماه) و(جور) ممتنع؛ فإنْ سُمي به مذكر فشرطه الزيادة على ثلاثة فـ (قَدَم) منصرف، و(عقرب) ممتنع.

أو بنساء - أحسنَ من الهندات»، فجمعه حينئذٍ عُدول عما يستحقه أصلهُ قياسًا.

وأما «جُمَع» فمعدول عن «جمعاوات»؛ لأنه جمع «جمعاء»، ومذكر «جمعاء» -وهو «أجمع» - مجموع بالواو والنون، وما جُمِعَ مذكره بهما، فجمْعُ مؤنثه بالألف والتاء، نحو: «مسلمون، ومسلمات» وشبهه، وليس معدولاً عن «جُمْع» كـ «حُمْر»، ولا عن «جَمَاعى» كـ «صحارى» ، كما قد قيل . وقياس «جمعاء» على «حمراء» باطل؛ لأن «فعلاء» / إنما يُجمع على «فُعْل» إذا جمع مذكرها عليه، مثل: «حمراء- أحمر»، وجمعهما «حُمْر» ، وقياسهم على «صحراء» باطل ؛ لأن «صحراء» لا مذكر لها ولا جمع بالواو والنون. والمانع لصرف «جُمع» هو العدل والتعريف بالإضافة المنوية؛ كتعريف «أجمع» في قولك: «مررت بالقوم أجمعَ»؛ لأن التقدير: «أجمعهم»، فكذلك تقدير هذا: «جمعهن».

[٦ ب]

قال : « التَّأنيثُ بالتَّاء شرْطُهُ العَلَمِيَّةُ ... إلى آخره ».

الأَوْلَى: بالتاءَ المنقلبة هاءً في الوقف؛ فإن تاءَ «بنت» تاءُ تأنيث، نصَّ عليه سيبويه[1] ، ولو سُمِّيَ به صُرِفَ، وأصله: «بَنَوَة»، فحُذِفت الواو على غير قياس.

قوله : « وشرطه تحتُّم تأثيره ».

وذكر ثلاثة أشياء، وهناك شرط رابع، وهو النقل من المذكر إلى المؤنث؛

---

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب: «سيبويه». إمام النحاة وأول من بسط علم النحو. وُلد سنة (١٤٨هـ - ٧٦٥م) في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنّف كتابه المسمى «كتاب سيبويه» في النحو. ورحل إلى بغداد فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها وهو شابٌّ سنة (١٨٠هـ - ٧٩٦م)، وقيل: إنّ وفاته وقبره بشيراز. وكانت في لسانه حبسة. و«سيبويه» بالفارسية: رائحة التفاح. وكان أنيقًا جميلا.

المعرفة: شرطها أن تكون علمية. العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمية، وتحرك الأوسط، أو زيادة عن الثلاثة، فـ (نوح) منصرف، و(شتر) و(إبراهيم) ممتنع.

كـ «زيد» و«فضل» لو سـمّى به امرأة؛ لأن النقل ثقُل لمخالفته الأصل، فإذا ضُمَّ إلى مؤنث المعنى قوّاه، فتحتم منْع صرفه، ذكر ذلك سيبويه وغيره.

قال: « المعْرفة شرطها العلمية ».

الأولى: أو بإضافة منوية لازمة الحذف؛ مثل: «أجمع» و«جمع»، وقلنا: «لازمة الحذف» احترازًا من مثل: «كل» و«بعض»؛ فإن إضافتهما قد تُحذف وتُنوى، لكن لا لزومًا، بل جوازًا.

قال في العجمة: « أوْ تحرّك الوسط ».

قيلَ: ليس في كلام العجم اسم ثلاثي متحرّك الوسط لمذكر.

قلتُ: قد وجد في اسم بلاد متعددة من بلاد العجَم؛ منها: «طُوس» و«أيك» و«بلْخ»، ثم لو وجدَ لم يتحتم منعه؛ لأن العجمة سبب ضعيف، فلم يقْوَ تأثيرُهُ مع تحرك الوسط، بخلاف التأنيث؛ فإنه سبب قويٌّ، فقويَ تأثيرهُ مع تحرُّك الوسَطِ، فتحتم منعه. و«شتر» لا يُعرف معناه، وقيل: / هو اسم امرأة، وقيل: اسم بلدة. والمانع له -حينئذ- التأنيث والعلمية. [٧ أ]

وقوله: « فـ «نوحٌ» منصَرفٌ ».

أجود من المفهوم من كلام الزمخشري[١] والجرجاني[٢] من جواز الأمرين؛

---

(١) سبقت الترجمة له ص(٨).

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة من أهل «جرجان» (بين طبرستان وخراسان). له شعر رقيق. من كتبه: (أسرار البلاغة)، و(دلائل الإعجاز)، و(الجمل) في النحو، و(العمدة) في تصريف الأفعال... وغيرها. توفي سنة (٤٧١ هـ - ١٠٧٨م).

الجمع: شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء؛ كـ(مساجد) و(مصابيح)، وأما (فرازنة) فمنصرف، و(حضاجر) علمًا للضبع غير منصرف؛ لأنه منقول عن الجمع. و(سراويل) إذا لم يصرف ـ وهو الأكثر ـ فقد قيل: إنه أعجمي حُمل على موازنه.

فإنه لم يسمع ولم ينقَلْ -قطُّ- إلا منصَرِفًا، ولو جاز منعُه لَسُمِعَ أو نُقِل، ولو شاذًّا.

قال: « الجَمْعُ شَرْطُهُ صِيغَةُ مُنْتَهَى الجُمُوعِ ».

الأولى: «جموع التكسير»؛ فإن «أيامن» قد جمع على «أيامنون»، ونحو: «صواحب» على «صواحبات». ولو اقتصر على التمثيل بالوزنين لكَفَاه، لكنه قصد الإشارة إلى علة منع هذا الجمع، وكان القياس: منْع كل جمع، ولكنَّ صرْفهم لبعض الجموع - كـ «أسلحة» و «أفراس» - يردُّه. وذكْر «حضاجر»[1] جوابًا عن سؤال مقدرٍ لا حاجة إليه، بعد الإشارة إلى أن العلة هي الصيغة - وإنْ كانت لمفرد - بقوله: صيغة منتهى الجموع.

وأما «سَرَاويل»: فلم يثبتْ صرفه عن العرب، ولم ينقله من يُعتمد عليه، فحكمه منع الصرف؛ لأنه أعجميٌّ حُمل على موازنه؛ لأن العلة: الصيغة، وقد وجدت. وعن رسول الله ﷺ: «لا يلبسِ المحرمُ قميصًا ولا سراويلَ»[2]، فلم يصرفه.

---

(١) «حضاجر»: اسمٌ للذكر والأنثى من الضباع.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في القميص والسراويل (١/٥٦٦ - ٥٦٨) برقم (٣٦٦) بلفظ: «لا يلبس القميص ولا السراويل». ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة (٢/٨٣٤)، برقم (١١٧٧/٢) بلفظ: «لا يلبس المحرم القميص...».

وقيل: عربي؛ جمع (سروالة) تقديراً.

وإذا صرف فلا إشكال[1] ....

وقولهم: «عربيٌّ جمعُ (سروالة) تقديراً»: غيـر صحيح نقلاً ولا معنًى؛ أما نقلاً: فلأنه لم يُسمعْ عن العرب، وقد أُخِذَ على الأزهري[2] نقلُهُ قولَ الشاعر:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرْوَالَةٌ [3]

وقيل: لعلّه نقله عن القرامطة الذين عاصروه، وليس مُحْتَجًّا بقولهم.

وأما معنًى: فلأنه لم يُسمع إلا اسمًا لهذه الآلة المفردة، ولا يصح أنْ يكون جمعًا لأبعاضها.

---

(١) لم يتناول الشارح هذه العبارة بالشرح.

(٢) الأزهري هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهري، زين الدين كان يُعرف بـ «الوقَّاد». نحوي، من أهل مصر، ولد بـ «جرجا» (من الصعيد)، ونشأ وعاش في القاهرة. وتوفي عائدًا من الحج قبل أن يدخلها. له: «المقدمة الأزهرية في علم العربية-ط»، و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب-ط»، و«شرح الأجرومية-ط»، و«التصريح بمضمون التوضيح-ط» في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، و«شرح البردة-ط»، و«شرح مقدمة الجزرية-ط» في التجويد، و«الألغاز النحوية-ط».

وانظر ترجمته في: الكواكب السائرة (١/ ١٨٨) والضوء اللامع (٣/ ١٧١) وهو فيه: «الجرجي» نسبة إلى جرجا. والخطط التوفيقية (١٠/ ٥٣) وبروكلمان في دائرة المعارف الإسلامية (٢/ ٧٥). [الأعلام: / ٢٩٧]

(٣) البيت من المتقارب، وقائله مجهول، ينظر: المقتضب (٣/ ٣٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ١١٣)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (١٠٠) وشرح العيني (٤/ ٣٥٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢١٢)، وهمع الهوامع (١/ ٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ٧)، وشرح الأشموني (٣/ ٢٤٧).

وعجز البيت:

* فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ *

ونحو (جَوارٍ) رفعًا وجرًّا، كـ (قاضٍ).

التركيب شرطه: العلمية، وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد؛ مثل (بعلبك).

الألف والنون، إن كانا في اسم فشرطه العَلَمِيَّة؛ كـ (عمران)،

وقوله: « وَنَحْوَ جَوَارٍ ».

ليس هذا الحكم مختصًا بنحو «جَوَارٍ» من الجموع؛ كـ «غواشٍ» و«جوادٍ»، كما يوهمه ذكره هاهنا، بل هذا حكم كل اسم غير منصرف آخره ياء قبلها / كسرة؛ كـ «يرمي» لو سمّيت به رجلاً، و«قاضٍ» لو سميت به [٧ ب] امرأةً، والأولى أن يقال: كل اسم غير منصرف آخره ياء قبلها كسرة؛ تُحذف ياؤه ويُنوَّن رفعًا وجرًّا ويثبت مفتوحه بغير تنوين نصبًا.

قلتُ: وقوله: مثل « قاضٍ »:

أي: في الصورة؛ لأن التنوين في «قاضٍ» تنوين صرف، والتنوين هاهنا عِوَضٌ عن الياء الملتزم حذفها، ولذلك لم يجمع بينهما، وليس تنوين صرفٍ؛ لأنك تقول: «جاءني جوارٍ» بالكسر رفعًا، فعُلِم أن الياء مرادة، وإلا قيل: «جوارٌ».

قال: «الألف والنون: إنْ [كانا في اسم] (١) فشرطُهُ العلميةُ».

الأولى: ولزوم النون [و](٢) الألف؛ احترازًا من التثنية المسمَّى بها؛ مثل: «نجران»(٣).

---

(١) في الأصل (المخطوط): «كان اسمًا»، وما أثبتناه من الكافية، وهو الصواب.

(٢) ما بين معقوفتين غير موجود بالأصل، ولعله وهم من الناسخ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «نجران»: اسم لبلدة تقع في اليمن.

وقوله: «فانتفاء (فَعْلانة) ».

أي: عند الأكثر؛ فإنّ بني أسد يُطلقون «فعلانة» على كل ما له «فعلى»، ولا يعكسون، فلا يطلقون «فعلى» على كل ما له «فعلانة». وقد جمع شيخنا(١) ما جاء من الصفات على «فعلان» ومؤنثه «فعلانة» - فما عداه فاحكمْ عليه بنفيها - وهو:

أَجِــزْ فَعْلَى لِفَعْلانَا ... إِذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبْــلانَا
وَدَخْــنَــانَا وَسَخْنَانَا ... وَسَيْــفَانَا وَضَحْيَانَا
وَضَــوْجَانَا وَعَــلاَّنَـا ... وَقَشْــوَانَا وَمَــصــَّانَا
وَمَــوْتَانَا وَنَــدْمَـانَـا ... وأَتْبِعْهُــنَّ نَصــْرَانَا(٢)

فالحبلان: العظيم البطن، وكذا الحبلانة. والدخنان: اليوم المظلم، وكذا الليلة الدخنانة. ويوم سخنان وليلة سخنانة: شديدة الحرِّ. ورجل سيفان: أي: طويل، وكذا سيفانة. والضحيان: يوم لا غيم فيه، وكذا ليلة ضحيانة. والضوجان: الدابة اليابسة الظهر، وكذا ضوجانة. والعلان: الكثير / [٨أ] النسيان، وكذا علانة. والقشوان: الدقيق الساقين، وكذا قشوانة. ومصان: اللئيم، وكذا مصانة. وموتان: البليد، الميت القلب، وكذلك موتانة. ونصران: واحد النصارى، والياء فيه مزيدة في قولك: «نصراني». وندمان: المنادم، وكذلك ندمانة، فإنْ كان مشتقًّا من الندم فمؤنثه: «نَدْمَى» لا «ندمانة».

---

(١) المراد بقوله: شيخنا: «ابن مالك» رحمه الله تعالى.

(٢) زاد الشيخ المرادي بيتًا على هذه الأبيات، وهو قوله:

وزدْ فيهنَّ خمصانَا ... على لُغَةٍ وَأَلْيـانَـا

ومن ثم اختلف في (رحمن) دون (سكران) و(ندمان).

وقوله: « اخْتُلِفَ في (رَحْمَن) ».

لم يمثِّل به أحـد، ولا ينبغي التمـثيل به؛ فـإنه اسم علَم بالغلبـة لله تعـالى مختصٌّ به، وما كـان كذلك لم يُجرد مـن «ال»، ولـم يُسمع مجـردًا عنها إلا في النداء قليـلاً؛ مثـل: «رحـمـنَ الدنيـا ورحـيـمَ الآخـرة»[1]. وقـد أُخـذ على الشـاطبي[2] ـ رحمـه الله ـ قوله:

. . . .   «تَبَارَكَ رحْمانًا». . . . . . .[3]

لأنه أراد الاسم المستعمل بالغلبة لله تعالى. وقول اليمامي[4]:

وأَنْتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمانَا[5]

---

(١) الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه؛ كتاب الدعاء، باب: دعاء قضاء الدين (١/ ٥١٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه؛ كتـاب الدعاء، باب: ما كان النبي ﷺ يعظمه من الدعاء (٧/ ١٤١). وأورده السيوطي في الدر المنثور (١/ ٢٤).

(٢) هو: القـاسم بن فِيُّره بن خلف بـن أحمـد الشاطبي الرعـيني الأندلسي، أبو مـحمـد الشاطبي إمام القراء، كان ضريرًا. ولد بـ «شاطبة» بالأندلس وتوفي بمصر سنة (٥٩٠هـ ـ ١١٩٤م)، وهو صاحب «حرز الأماني» وهي قصيدة في القراءات تعرف بـ «الشاطبية»، وكان عالمًا بالحديث والتفسير واللغـة، قال عنه ابن خلكان: «كان إذا قرئ عليه البخاري ومسلـم والموطأ؛ تصحح النسخ من حـفظه». و«الرعيني»: نـسبة إلى «ذي رعـين» أحد أقيال اليمن.

(٣) ينظر: متن القصيدة الموسومة بـ «الشاطبـية» أو «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع»، وهو أول بيت فيها وتمامه:

بدأتُ ببسم اللهِ في النظْم أوَّلا   تبارك رحـمانًا رحيـمًا ومـوئلا

(٤) هو: محمد بن جعفر بن نمير بن عـبد العزيز الحنفي، من بني حنيفة، ثم العامري من بني الأسلع، أبو علي اليمامي، شاعر وراويـة وأديب من أهل اليمامة بنجد، تُوفي سنة (٢٨٠هـ - ٨٩٣م). أورد له المرزباني خـبرًا مع المستـعين العباسي، وقطعـتين من بليغ شعره يعاتبه بهما، وقال: بلغ سنًا عالية، وبقي إلى آخر أيام المعتمد.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره: سمدتَ بالمجد يا ابن الأكرمين أبًا

وهو في تفسير الألوسي (١/ ٥٩).

وزن الفعل: شرطه أن يختص بالفعل؛ كـ (شمر) و(ضرب)، أو يكون في أوله زيادة كـزيادته غير قابل للتاء .

ومن ثم امتنع (أحمر)، وانصرف (يعمل).

أراد: لا زلتَ ذا رحمة، ولم يُرِدْ الاسمَ المستعمل بالغلبة، والله أعلم. والأجودُ: التمثيل بغيره مما لا مؤنَّث له، كـ «لَحيان» للكثِّ اللحية، و«ثريان» للمكان [الكثير](*) الندى.

قال : « وَزْنُ الفعْلِ....إلى آخره ».

الوزن المختص بالفعل ما لم يُستعمَل اسمًا في النكرات، وإنما قلنا: «في النكرات»؛ لأنه قد يُسمى به في الأعلام؛ مثل: «شمر» و«عثر» اسم مكان، لكن النكراتِ هي الأصل.

وقوله : « كَزيادَته ».

الظاهر أنه أراد كزيادة الفعل المضارع. ويرد عليه ما يشبه الزيادة في أول فعل الأمر؛ مثل: «اصبع» لو سمي به، فإنه لا ينصرف؛ لأنه على وزن «افْعَلْ» في الأمر. ومعنى قولهم: «أو غالبًا غلبة» أن يكون فعلاً أو معنى فعْلٍ، فلا يرد عليهم «أفعل» التفضيل وكثرته؛ لأن فيه معنى الفعل ولذلك عمِلَ / . [٨ ب]

وقوله : « غَيْر قابلٍ للتَّاء ».

أي: إذا كان نكرةً؛ فإنَّ «إذْخر» قابل للتاء، ولو سميتَ به منعتَه؛ لزنة فعْل الأمر.

وقوله : « وانْصَرَفَ (يعْملٌ) ».

لم ينقل سيبويه: «جَمَلٌ يعمَلٌ»، وإنما نقل «ناقةٌ يعملةٌ». و«يعملات»: جمع

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «للكثير»، والسياق يقتضي ما أثبتناه.

وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف لما تبين من أنها لا تجامع مؤثرة - إلا ما هي شرط فيه - إلا العدل، ووزن الفعل، وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما[1]، فإذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد.

وخالف سيبويه الأخفش في مثل (أحمر) علمًا إذا نكر اعتبارًا للصفة الأصلية بعد التنكير.

«يعملة»، و«يعمل»: اسم جمع، واحده: «يعملة»، وليس مذكر «يعملة» كما قيل. وقد يجمع «يعملة» على «يعامل»؛ كـ «أنملة» و«أنامل».

قال: « فإذا نُكِّرَ بَقِيَ بلا سَبَبٍ، أوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ ».

يحتمل وجهين:

أحدهما: بقي بلا سببٍ، لزوال السبب بزوال شرْطه، كـ «طلحة» و«إبراهيم» نكرة. أو على سبب، كـ «عمر» وكـ «حذام»، عند تميم، لبقاء العَدْل.

الثاني: بلا سببٍ؛ لزوال حكم السببين بزوال أحدهما، والأول أصحُّ.

قال: « وخَالَفَ سيبويه الأخفش....إلى آخره ».

جعْلُ «سيبويه» فاعلاً مع تقدمه تساهلٌ، وما نُسِب إلى الأخفش[2] كان مذهبًا له ثم رجع عنه في كتبه المبسوطة، والحجة لسيبويه: النقل والمعنى؛ أما النقل:

---

(١) قوله: «وما فيه. . .» إلى قوله: «إلا أحدهما» لم يتناوله الشارح بالشرح.

(٢) هو الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط؛ نحوي عالم باللغة والأدب، من أهل «بلخ»، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتبًا؛ منها: «تفسير معاني القرآن»، و«شرح أبيات المعاني» و«الاشتقاق»، و«معاني الشعر»، و«كتاب الملوك»، و«القوافي». وزاد في العروض بحر الخبب، وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشرَ، فأصبحت ستة عشرَ. وتوفي سنة (٢١٥هـ-٨٣٠م). ولقب «الأخفش» إذا أُطلِقَ فإنما يراد به أبو الحسن سعيد ابن مسعدة.

ولا يلزمه باب «حاتم»؛ لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد.
وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجرُّ بالكسر.

فروى أبو زيد الأنصاري[1] عن العرب: «أعرف منهم عشرين أحمرَ» غير مصروف، وأيضًا منْع «أدهم» و«أسود» للقيد وإن كان من فضة، وأما المعنى: فلأن الأمر العارض مع بقاء الجنسية لا يغير الأصل، ولذلك لو وصفت بالاسم في قولك: «مررتُ برجلٍ أرنبٍ ضَعْفًا» صرفتَ «أرنبًا»، ولم تؤثر الصفة شيئًا؛ لأنها عارضة، وكذلك: «مررتُ بنسوةٍ أربعٍ».

وقولنا: «مع بقاء الجنسية»؛ احترازًا من مثل: «شمر» و«ضرب» إذا سُمي به فإنه يمتنع؛ لأن الجنسية ليست باقية وهي الفعلية، وإلا كان مبنيًّا.

وقوله: « وَلا يَرِدُ عَلَيْهِ بابُ «حاتم».....إلى آخره ».

[٩ أ] لا يلزم من لمح الصفة اعتبارها شائعة حتى يلزم / اعتبار متضادين، ومعتَمَدُ العربية: السماع لا العلل العقلية.

قال: « وجميعُ الباب....إلى آخره ».

المختار أن الصرفَ: التنوينُ، والجر تابع له والاسم الثقيل لا يحتمله؛ لأنه زيادة عليه، ولذلك لم يدخل الفعل لثقله، ودخل الاسم لخفته واحتمال الزيادة عليه فإذا أضيف أو دخله الألف واللام انجر بالكسرة، ولا نقول: انصرف إلا إذا كانت الألف واللام تسلب عنه أحد الموانع كـ «الأحمد» مثلاً في قولك: «أقامَ الأحمد الأول أم الأحمدُ الثاني ؟»؛ فإنّ الألف واللام أزالت عنه العلمية التي كانت إحدى العلتين، فصحّ أنْ يُقال: مصروف.

---

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن العتيك بن حرام، أو (حزام) الأنصاري.. من النحاة البصريين ، من الطبقة الثالثة، توفي بالبصرة سنة (٢٥٠هـ) وله أربع وتسعون سنة، أحد أئمة الأدب واللغة، وكان يرى رأي القدرية. وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: «كان سيبويه إذا قال: «سمعت الثقة» عنى أبا زيد». من تصانيفه: «الهمز»، و«لغات القرآن»، و«المطر»، و«المياه»، و«الهشاشة والبشاشة».

هو ما اشتمل على علم الفاعلية.

[الفاعل]

فمنه: الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدم عليه على جهة قيامه به؛ مـثل: «قـام زيد» و«زيد قـائمٌ أبوه». والأصل أن يليَ فـعله ....

« ما اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الفاعليَّة ».

فيه تعـريف الشيء بنفسه؛ لأنه أولاً جعل الرفع علم الفـاعـلية، فكأنه قال: المرفوع ما اشتـمل على الرفع، ثم فيه دور[1]؛ لأنه أولاً جـعل الرفع علـمًا على الفاعليـة لتعرف هي به، ثم هاهنا عــرَّف الرفع بها، ثم العبـارة مُؤْذِنةٌ بأنّ الفاعل هـو الأصل فـي الـرفع وما عـداه تابـع لـه، وليس ذلك مذهب سيبويه، ولذلك قدم المبتدأ في كتابه، والأوْلى: الـرفعُ علم ما كان عمدة فـي الكلام؛ فيدخـل فيه الفاعل والمبتدأ والخبر على طريق الأصالة.

وقوله : « أَوْ شِبْهُهُ ».

أي: مثل: «زيد قائم أبوه»، لكن لا يدخل فيه الجار والمجرور والظرف، مثل قولهم: «مررتُ برجلٍ في يده صقـر»؛ نص المحقـقـون علـى أن «صقرًا» فـاعل، ولم يتقـدم فعْل ولا شبـهه في اللفظ، والأوْلى: أو مـعنـاه، أو ما يقوم مـقامه. ولو قيل: عـلـى نفسـه، أو صيغته الأصـليـة؛ كان أجـود؛ مـن علـى جهة قيامه في الفهم.

قال : « والأَصلُ أَنْ / يَلِيَ فعْلَهُ.... إلى آخره ». [٩ ب]

الأولى: أن يليَ عامله؛ ليدخل الفعل وغيره.

---

(١) الدور: توقف الشيء على ما يتوقف عليه. [التعريفات للجرجاني: (٦٢)].

فلذلك جاز: «ضرب غلامه زيد»، وامتنع «ضرب غلامه زيدًا».

وقوله : « وَمِنْ ثَمَّ جازَ... وَامْتَنَعَ ... ».

الأَوْلى: «ومن ثم قَوِيَ. . وضـعُفَ»؛ لأن الثـاني جـائز وإنْ كـان ضعيـفًا، وعلته: اقتضاء الفعل المتعدي للفاعل والمفـعول معًا؛ فكما جاز رجوع الضمير إلى الفاعل [المتعقل][*] من الفـعل، جاز رجـوعـه إلى المفعـول [المتعقل][*] منه أيضًا. وقد ورد لذلك شواهد كثيرة؛ منها:

جَـزَى بَنُـوهُ أَبَا الغـيـلانِ عـن كِـبَـرٍ ... وَحُسْـنِ فِـعْـلٍ كَمَا يُجْزَى سِـنِـمَّارُ[1]

ومـنـه:

ومـحـمـد بذلي لـهُ مُـعـتـف كَـمَـا ... ذَمَّ مَـنْ [يعـتـقبـه][*] اللئيـمَا[2]

ومـنـه:

كسَـا مَـجْدُهُ ذا المجـْدِ أثـوابَ سُـؤْدُدٍ ... ورَقَّى نَدَاهُ ذا النَّدى في ذُرَى المَجْدِ[3]

ومـنـه:

جَـزَى رَبُّـهُ عَـنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَاتِمٍ ... جَـزَاءَ الكِلابِ العَـاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ[4]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سـعد، وينظر في: أمالي ابن الشجري (١/١٠١)، وشرح شواهد شروح الألفيـة (٢/٤٩٥)، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع (١/٦٦)، والدرر اللوامع (١/٤٥)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/٥٩).

(*) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

(٢) البيت من المتقارب ولا يُعرف له قائل.

(٣) البيت من الطويل، وقـائله مجهول، وهو فـي مغني اللبيب لابن هشام وشـرح شواهده للسيوطي ٤٩٢ (٢٩٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي، أو للنابغة، أو لعبد الله بن همارق. ينظر في: النقائض (٩٩)، والجـمل للزجاجي (١٣١)، والأغاني (١١/١١١)، والخـصائص لابن جني (١/٢٩٤).

وإذا انتفى الإعـراب لفظًا فيهمـا والقرينة أو كان مـضمرًا متـصلاً أو وقع مفعوله بعد «إلا» أو معناها؛ وجب تقديمه.

وقولهم: تقـديره: «جزى ربّ الجزاء»؛ غـير صحيـح؛ إذ ليس هناك ما يرجع الضمير إليه[1].

وقوله: « أو كان ضَميرًا[2] متَّصلاً ».

ظاهرٌ. وهذا مكان التنبيه على المواضع التي يجوز جعْل الفاعل فيها منفصلاً، وهي خمسة:

الأول: إذا قـصـد حصْـره؛ نـحـو: «ما ضـرب زيـدًا إلا أنـا»؛ لأن كل جـملـة قُـصِدَ حـصْـرُ جزئـهـا، وجـب تـأخـيـره. وقـد جـاء

---

(١) اختلف النحاة في جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود على مفعول متأخر لفظًا، وهذا الاختـلاف يرجع إلى رتبة المفـعول؛ فجـمهور النحـاة على أنّ العمـدة في الجملة الفعليـة هو الفعل والفاعل وأنّ ما عـداهما فضلة، فالفـاعل يجب أن يلي الفعل؛ لأنه عمدة ولأنه متصل به، فإذا وجب تقديم الفعل فلا بد أن يأتي الفاعل بعده؛ لئلا يفصل بينهمـا فاصل وما عداهمـا من متعلقات الفـعل غير محـتاج إليه، والمحتـاج إليه أولى بالتقديم من غيره، فإذا تقدم المفعول في الـلفظ كان في الرتبة متأخرًا، غير أنّ الأخفش ومن تبعه خالفوا رأي الجمهور هذا؛ حيث يقرر ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن درجة اقتـضاء الفـعل المفعـول أقل من درجة اقتـضاء الفـعل الفاعل، لكنه عند تنـاوله لقول العلماء: «إن الضمير لا يعود على متأخـر لفظًا ورتبة» يرى أن مقصود العلماء من الرتبة هاهنا موقع المفعول من الكلام، وهو يرى أن المفعول قد كـثر في الكلام الفصيح مجيؤه تاليًا للفعل حتى إنه ليعتبر كأنّ موقعه في الكلام هو هذا الموقع، وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخـيًا، فإذا تأخر في الكلام عن مجـاورة الفعل فكأنه زحزح عن مـوضعه الذي أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع الطبيـعي، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظًا لم يكن الضمير عائدًا على متأخر لفظًا ورتبة، بل هو راجع إلى متأخر لفظًا متقدم رتبة. هذا هو مذهب الأخفش في هذه المسألة.

(٢) قوله: «ضميرًا» هو في متن الكافية: «مضمرًا».

....

علـى خلاف ذلك قول الشاعر:

مَا عابَ إلاَّ لَئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ولا لَحَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ[1]

فقدم الفاعل مع قصْد حصره.

الثاني: إذا كـان عامله صـفة جـرتْ على غـير مَنْ هي له؛ مـثل: «زيد هندٌ ضارِبُها هو».

الثالث: إذا دخلت عليه اللام الفارقة؛ مثل: «إنْ أكرمك لأنا». ومنه قولهم: «إنْ يَزِينكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَ».

[١٠ أ] **الرابع**: إذا كان العامل مـصدرًا مضافًا / [إلى][*] المفعول؛ مثل: «أعْجَبَني ضَرْبُ زيدٍ أنتَ».

الخامـس: أنْ يكون فاعـلاً في باب التنازع، على مذهب الفـراء[2].

---

(١) البيت من البـسيط، وقـائله مجهـول، وينظر في: شرح شواهد شـروح الألفيـة للعيني (٢/ ٤٩٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٨٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٦١)، والدرر اللوامع (١/ ١٤٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٧).

(*) ما بين معقوفتين تكرر في الأصل فقمنا بحذف التكرار.

(٢) هو أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبـد الله بن منظور الديلمي الفراء، مولى بني أسد، أو بني منقر، إمـام الكوفيين وأعلمهم بالنحـو واللغة وفنون الأدب؛ كان يقـال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. وُلد بالكوفة (١٤٤هـ- ٧٦١م)، وانتـقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه. وكان مع تقدمه في اللغة فقيهًا متكلمًا، عالمًا بأيام العرب وأخبارها، عارفًا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال.

وله مؤلفات كثـيرة؛ منها: «المقصور والممدود»، و«المعـاني» ويسمى «معاني القرآن».. وغيرها. وقد لُقِّبَ بـ «الفراء» مع أنه لم يكن يعـمل في صناعة الفرَاء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام. وكانت وفاته بطريق مكّةَ سنة (٢٠٧هـ - ٨٢٢م).

وإذا اتصل به ضمير مفعـول أو وقع بعد «إلا» أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متـصل به ـ وجب تأخيره، وقد يُحذف الفعل لقـيام قرينة جوازًا؛ في مثل: «زيدٌ» لمن قال: «مَنْ قام ؟». و:

ليُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ لخصومة ....

ووجوبًا في مثل قوله تعالى: ﴿ وإِنْ أحَدٌ مِنَ المشركينَ .. ﴾[التوبة/ ٦].

وقد يُحذفانِ معًا في مثل: «نَعَم» لمن قال: «أقامَ زيدٌ ؟».

وقوله : « [وإذا][*] اتَّصَلَ به ضَميرُ مَفْعُول ... ».

على ما تقدم في «ضَرَبَ غُلامُهُ زيدًا».

وقوله : « كقولك: (زيد) لمن قال: (مَنْ قامَ ؟) ».

إنما قدّرناه فاعلاً لا مـبتدأ - مع احتماله - جـريًا على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامـها؛ قال اللهُ تعـالى: ﴿ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا ﴾[1]، ومثله: ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيم ﴾[2]، ومـثله: ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُم الطيبات ﴾[3]، فلما أتى بالجمل الفعليـة مع فَوات مشاكَلَة جمل السؤال، عُلِمَ أنّ تقدير الفعل أولاً أوْلى.

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «وإنْ»، والمثبت من الكافية.

(١) سورة يس، الآية (٧٨).

(٢) سورة الزخرف، الآية (٩).

(٣) سورة المائدة، الآية (٤).

وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما فقد يكون في الفاعلية؛ مثل: «ضربني وأكرمني زيدٌ»، وفي المفعولية؛ مثل: «ضربتُ وأكرمتُ زيدًا». وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين، ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون إعمال الأول، فإنْ أعملتَ الثاني أضمرتَ الفاعلَ في الأول على وفق الظاهر دون الحذف؛ خلافًا للكسائي ....

قال: « وإذا تنازعَ الفعْلان ».

الأولى: العاملان[1]؛ إذ قد يتنازع الاسمان؛ نحو: «رأيتُ ضاربًا ومُكْرِمًا زيدًا». والاسم والفعل؛ مثل: ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾[2]. ولا يُتنازَع في مضمرٍ؛ فلا حاجة إلى «ظاهر».

قلتُ: قوله: «مختلِفَيْن»: لم يظهر لي: ممَّ احترز به؟ ولم يتّفق سؤال شيخنا عنه، لكن يحتمل أن يحترز به من نحو: «ضَارَبَ» وغيره من صيَغ المفاعلة؛ فإنهما لا يقعان مختلفين، مع أنه للفاعلية والمفعولية بصيغته، ويجوز أنْ يحترز به عن مثلِ: «قامَ وضُرِبَ زيدٌ».

وقوله: « أضْمَرْتَ الفاعلَ في الأوّل ».

الأولى: أضمرت المرفوعَ؛ لِيَعمَّ مثلَ: «ضُرِبَ وأكرمتُ زيدًا».

---

(١) في هامش الأصل تعليق يقول: [الأولى أن يقال: «فصاعدًا» حتى يدخل فيه قول الشاعر:

كساكَ ولم تستكسه فاشكرن له أخٌ لكَ يعطيكَ الجزيل وناصرُ]

وهذا البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢١٦/١)، وخزانة الأدب (١٣٧/١).

وهو شاهد على تنازع ثلاثة عوامل؛ وهي: كساك، ولم تستكسه، فاشكرن، لمعمول واحد وهو «أخ» وإعمال الأول دون الآخرين. والفعل «تستكسه» في البيت ورد في الهامش بالرفع هكذا: «تستكسيه»، والصواب أنه مجزوم كما أثبتناه.

(٢) سورة الحاقة، الآية (١٩).

وجاز خلافًا للفراء، وحذفتَ المفعول إن استغني عنه، وإلا أظهرتَ، وإن أعملتَ الأول أضمرتَ الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار، إلا أن يمنع مانع فتظهر. وقول امرئ القيس:

.... كفاني ولمْ أطلبْ قليلٌ منَ المالِ

ليس منه لفساد المعنى.

وقوله : « وَجَازَ خلافًا للفَرَّاء ».

الأولى: إلا إذا ذُكِر المرفوع آخرًا؛ فإنّ الفراء يجيزها؛ مثل: «ضربني وأكرمتُ زيدًا هو».

وقوله : « وإلا أُظْهِرَ ».

لا يلزم إظهاره، بل يجوز إضماره؛ مثل: «حسبَني وحسبتُ زيدًا منطلقًا إياه».

وقوله في إعْمال / الأول: « أَضْمَرْتَ الفاعلَ ». [١٠ ب]

الأولى: المرفوع؛ كما تقدم.

وقوله : « إلا أنْ يَمنَعَ مانعٌ ».

أي: من رجوع ضمير مفرد على مثنى أو مجموع أو بالعكس؛ فلا يجوز في مثل «حَسبَني إيّاهُ وحسبْتُهما مُنْطَلقَيْنِ الزيدانِ»، بل يجب إظهاره، فتقول: «حَسبَني وحسبْتُهما مُنْطَلقَيْنِ الزيدان مُنْطَلقًا».

وقوله : « وَقَوْلُ امْرِئ القَيْس ... »[1].

لَيْسَ منْهُ؛ لفَسَادِ المَعْنَى.

لا يمشي؛ على قول مَن جعَلَ الواو في قوله: «ولَمْ أَطْلُبْ» واو الحال، فكأنه

---

(١) يريد قوله:

فلو انّ ما أَسْعَى لأدْنى معيشَة كَفَاني ولَمْ أَطْلبْ قليلٌ منَ المالِ

وهو من الطويل؛ يُنظر:

الكتاب (١/ ٧٩)، والمقتضب (٤/ ٧٦)، والإيضاح (٦٧)، والمقتصد (١/ ٣٤٢)، =

قال: كفاني قليلٌ منَ المالِ غيرَ طالبِه. قاله الفارسي(١). والحق أنهما لم يُوجَّها إلى واحدٍ؛ بدليل:

ولكنَّما أَسْعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ....(٢)

= والخصائص (٢/ ٣٨٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٥٢)، وشرحها لابن السيرافي (١/ ٣٨)، والإفصاح (٣١٣)، والإنصاف (١/ ٨٤)، وشرح المصنف (٢٢)، وشرح الوافية (١/ ٨٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ١٦٥، ١٦٩)، وشرح ابن يعيش (١/ ٧٨ - ٧٩)، والمقرب (١/ ١٦١)، وشرح شذور الذهب (٢٢٧)، وقطر الندى (١٩٩)، شرح الأشموني (١/ ٣٥١)، وشرح العيني (٣/ ٣٥)، وخزانة الأدب (١/ ١٥٨).

(١) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية. وُلِدَ في «فسا» من أعمال فارس سنة (٢٨٨هـ - ٩٠٠م)، ودخل بغداد سنة (٣٠٧هـ) وتجول في كثير من البلدان، ووفد حلب سنة (٣٤١هـ) فأقام مدة عند سيف الدولة ثم عاد إلى فارس فصحب عضد الدولة بن بويه، وعلمه النحو، وصنف له كتاب «الإيضاح» في قواعد العربية، ثم رحل إلى بغداد، فأقام بها إلى أن تُوفي بها سنة (٣٧٧هـ - ٩٨٧م)، وكان متهمًا بالاعتزال. وله شعر قليل. من كتبه: «التذكرة»، و«تعاليق سيبويه» و«جواهر النحو»، و«المقصور والممدود»، و«العنوان»... وغيرها.

(٢) البيت من الطويل،

ينظر: الإنصاف لابن الأنباري (٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٩) (٨/ ٧٥)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٥٦، ٢٦٩(٢١٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٣)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٢)، ديوان امرئ القيس (٣٩). وتمامه:

وَقَدْ يُدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي

مَفْعُولُ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ

كل مفعول حذف فاعله، وأُقيم هو مقامه، وشرطه: أن تغير صيغة الفعل إلى (فُعِلَ) أو(يُفْعَلَ).

ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت) ولا الثالث من باب (أعلمت) والمفعول له والمفعول معه كذلك.

وإذا وجد المفعول به تعين له، تقول: «ضُرب زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضربًا شديدًا في داره»، فتعين (زيد)، فإن لم يكن فالجميع سواء، والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني.

قال: « مفعول ما لم يُسمَّ فاعله ».

الأَوْلَى: النائب عن الفاعل؛ لأن الثاني من باب «علمت»، وهو والثالث من باب «أعلمت»، إذا أقمت أحد المفاعيل مقام الفاعل منصوبات وهن مفاعيل ما لم يُسمّ فاعله، سيما على مذهب من فرَّق بينهما.

وقوله: « وَلا يَقَعُ المَفْعُولُ الثَّاني....إلى آخره ».

المختار جوازه إنْ لم يكن لَبْسٌ؛ مثل: «عُلِمَ زيدًا صالحٌ» و «أُعْلِمَ زيدًا كَبْشَهُ سَمينٌ»، فإنْ وقع لبسٌ فكما قال؛ مثل: «أُعْلِمَ زيدٌ عَمْرًا صالحًا». والمفعول له كذلك؛ لأنه يلبس بالمفعول به؛ مثل: «قُصِدَ ابْتِغاءُ الخيرِ». ونُقِلَ عن الأخفش جوازه، وهو ضعيف؛ لأن الفاعل لا يصلح علةً للفعل، فكذلك ما ينوب عنه. والمفعول معه كذلك؛ لأنه يلزم العطف، ولا معطوف عليه.

وقوله: « وَإذا وُجِدَ المَفْعُولُ به تَعَيَّنَ ».

كُلٌّ يتعين؛ بل هو أولى؛ لاشتراك المفاعيل كلها في الفضلية،

....

ويجوز أنْ يُقام غيرُه مقامَ الفاعل، ومنه قراءة أبي جعفر القعقاع[1]: «لِيُجْزَى / قَوْمًا بِمَا كانُوا يكْسِبون»[2]، فنصب المفعول به، وأقام الجارَّ والمجرور مقامَ الفاعل، وهو مذهب الأخفش والكوفيين. [١١ أ]

قال شيخنا: وبه أقول.

---

(١) هو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر، أحد القراء العشرة، من التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة، وعُرف بـ «القارئ»، وكان من المفتين المجتهدين. تُوفي في المدينة (١٣٢هـ - ٧٥٠م).

(٢) سورة الجاثية، الآية (١٤).

ومنها: المبتدأ والخبر؛ فالمبتدأ هو الاسم المجرد

قَالَ: « المُبْتَدَأ ».

«بَدَأَ» - مهموز - أي: شرعَ. و«بَدَا» بغير همز: أي: ظهر. و«أبْدَأْتُهُ» بالهمز: أي: أشرعته. و«أبْدَيْتُهُ» بالياء؛ أي: أظهرته، وقد جاء الأول بترْك الهمْز في لغة الأنصار؛ قال شاعرهم:

بِاسْمِ الإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا   وَلَوْ عَبَدْنا غَيْرَهُ شَقِينَا[1]

أما الثاني فليس إلا ترْك الهمز.

وقوله: « الاسْم ».

لو أسقط «الاسم» لكان أولى، ليدخل فيه نحو: ﴿**وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** ...﴾[2]، و﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ** ...﴾[3]، إذا جعلنا «سواء» خبرًا.

قلتُ: فـ «المجرَّد» لا بدَّ أنْ يكون صفة لشيء، فلا بد من الاسم؛ إما ظاهرًا أو مقدَّرًا. والله أعلم.

قلتُ: فالمجرَّد صفة لاسم قطعًا، فاسم لا بد منه ﴿**وَأَن تَصُومُوا**﴾ مقدر باسم أيضًا، فلا يرد السؤال.

---

(١) البيت من الرجز؛ وهو للصحابي الشاعر عبد الله بن رواحة الأنصاري ﷺ، والبيت في الدرر اللوامع (٢/ ١١٥).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٨٤).

(٣) سورة البقرة، الآية (٦).

عـن العـوامـل اللـفـظـيـة مسنـدًا إليه، أو الصـفة الواقـعـة بعد حـرف النفي وألف الاسـتـفهـام، رافـعة لظاهـر؛ مثل: «زيد قـائم» و«مـا قـائم الزيدان» و«أقائم الزيدان ؟» فإن طابقت مفردًا جاز الأمران.

قوله : « عَنِ الْعَوامِلِ اللفْظِيَّةِ ».

الأولـى: غيـر الـزائدة؛ ليـدخـل ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[1]، و﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[2]، و«بحـسبك زيـد»؛ فإنهـا مُبْتَدآتٌ وليـست مجـردة عن العـوامل اللفظية؛ لكنها زائدة.

وقوله : « وَالصِّفَةَ الواقعة ».

زاد بها على المفصل وأجاد.

قوله : « وَألِف الاستفهامِ ».

الأولـى: وأداة الاسـتـفـهـام؛ لـيـدخـل نـحـو «هـل قـائـمٌ الـزيـدان؟» و«مَـنْ مضـروبٌ أبـواه ؟»، و«كـيـف - أو مـتـى - منـطـلقٌ الـزيـدان ؟» وشـبـهـه.

وقوله : « رافعة لظاهرٍ ».

وقد تكون رافعة لمضمر؛ مثل: «أقـائمٌ أنتما؟»، والأولى: لظاهر مسـتـغـنًى به؛ ليخرج نحو: «أقـائمٌ أبواه زيد؟»؛ فإن «زيدًا» هو / المبتدأ، و«أقـائمٌ أبـواه» اسم فاعل ومـرفوعه، وهو خبـر مقدم. [١١ ب]

وقوله : « فَإنْ طَابَقَتْ مُفْرَدًا ».

ليس شرطًا، بل مـا يفرد للمثنى، والمجـموع مثله في جواز الأمـرين؛ مثل: «أجُنُبٌ الزيدان»، و«أجنُبٌ الزيدون».

---

(١) سورة فاطر، الآية (٣).

(٢) سورة الأعراف، الآية (٥٩).

قال: « والخبرُ: المجرد ».

الأولى: من غير الزائدة؛ ليدخل: «ما زيدٌ بقائمٍ» في لغة تميم[1]؛ فإنّ «بقائمٍ» عندهم خبر المبتدأ. ثم التحقيق أنه ليس مجردًا، وهو مذهب سيبويه؛ لأن المبتدأ عنده عاملٌ في الخبر، وهو الحق؛ لأن الفعل أقوى فى العمل من الابتداء ولا يعمل فى مرفوعين؛ فالابتداء - وهو عامل ضعيف - أولى أن لا يعمل فى مرفوعين، ولا يصح أن يكون الخبر عاملاً فى المبتدأ، كما قال بعضهم؛ لأنه إذا كان مشتقا رفع ظاهرًا أو مضمرًا، مثل: «زيدٌ قائمٌ أبوه»، فيلزم أن يكون عاملاً فى مرفوعين: فاعله والمبتدأ، وهذا لا يصح؛ لأنه أضعف من الفعل، فأولى أن لا يعمل ذلك. لا يقال: بجعل «قائم أبوه» مبتدأ مؤخرًا، و«قائمٌ» خبره، والجملة خبر المبتدأ؛ لأنك تقول: «رأيت زيدًا قائمًا أبوه»، فعُلم أن «أبوه» فاعل «قائمًا» مرتفع به، فلا يصلح أن يرفع غيره. أما الخبر الجامد فلا يتحمل الضمير؛ خلافا لبعض الكوفيين [لنا][*] لا يصلح أن يكون عاملاً، فلا يتحمل ضميرًا، بخلاف المشتق.

وقوله: « المسنَد به ».

لا حاجة إلى «به». فإن قيل: يكون الاستغناء به. قلنا: هذا موجود فى المسند إليه، وكذلك قال سيبويه: هذا باب المسند والمسند إليه.

وقوله: « المُغاير للصفَة المذكورة ».

أي: «أقائمٌ الزيدان ؟»؛ لأنَّه مجرد مسند وليس خبرًا.

---

(١) تميم بن مر: قبيلة عظيمة من العدنانية، تنتسب إلى تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وهي قبيلة تفرعت عنها بطون كثيرة، ولها تاريخ حافل عبر الجاهلية ثم من بعد ذلك في الإسلام.

(*) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل.

وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثم جاز: «في داره زيدٌ»، وامتنع: «صاحبها في الدار».

قال : « والأصلُ فى المبتدأ : التقديمُ ... إلى آخره ».

إن قيل: حقُّه التأخير؛ لأنه مسند إليه كالفاعل.

[١٢ أ] **فجوابه:** أنه عامل / فى الخبر، فحقُّه التقديم كالفعل، ووجوب تأخيره فى بعض المواضع لعارضٍ.

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما؛ مثل: ﴿ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك﴾ [البقرة/ ٢٢١]، و«أرجل في الدار أم امرأة ؟»، و«ما أحد خير منك» و«شر أهر ذا ناب»..

قال : « وقد يكونُ المبتدأُ نكرةً ... إلى آخره ».

قوله: « أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ ؟ ».

ليس مجموعُ الاستفهام والعطف شرطًا فى تصحيح المسألة، بل أحدهما كافٍ فى تصحيحها، فمثل: «أرجلٌ فى الدار؟» صحيح، وكذلك: «رجل وامرأة فى الدار» صحيح أيضًا؛ قال الله تعالى: ﴿**طاعة وقول معروف**﴾[1]، فـ «طاعة» مبتدأ صحَّح الابتداءَ به العطفُ عليه، وليس الاستفهام المصحح أيضًا مختصًّا بالهمزة، فلو قلتَ: «هل رجل فى الدار ؟» صحَّ.

ومسوِّغ الابتداء بهذه النكرة أنَّ الاستفهام - فى الأصل - عمَّا يُجهَل، فالابتداء بالنكرة موافق لمعنى الجملة الاستفهامية، بخلاف الخبر؛ فإنه فى الأصل عمّا يعلمه المخبر، فوجب تعريف المخبر عنه لموافقة معنى الجملة.

و«ما أحدٌ خيرٌ منكَ»: مسوِّغ الابتداء بها أن «ما» تفيد عمومًا فى نكرة هى فى سياقها فأشبهت الألف واللام المفيدة للاستغراق، والألف واللام مصحِّحة، فكذلك «ما» و«بل» أولى؛ لأنها تحتمل غيره، و«تيك» تحتمل العهد.

(مسألة)

لو قلتَ: «مؤمنٌ خيرٌ من زيد» صحَّ؛ لأن «مؤمنا» صفة لنكرة تزيد على معناها وتخصّصها بها، فصحّ الابتداء بها، ولو قلت: «واحدٌ خيرٌ من عَمرو» لم يصحّ؛ لأن «واحدا» لم يُفدْ غير ما تفيده «رجل» ولم يخصصه، فلا

---

(١) سورة محمد، الآية (٢١).

يجوز الابتداء به.

وقوله: « في داره رجل ».

مسوغ الابتداء بها: الأمنُ من كوْن الجار والمجرور صفة تتقدمها، فلما بطل كونهما صفةً تعيَّن كوْنهما خبرًا، فتعين كوْن ما بعدهما مبتدأ.

(فَصْلٌ)

وهناك مواضع يجوز الابتداء فيها بالنكرة غير ما ذكر:

[١٢ ب] **الأول**: النكرة في جواب سؤال؛ كقولك: «درهمٌ / عندي»، لمن قال لك: «هل عندك درهمٌ ؟»؛ للعلم به بقرينة السؤال.

الثاني: النكرة بعد واو الحال؛ كقولك: «قعدتُ ورجلٌ واقفٌ»، ومنه الحديث: «دخل رسولُ الله ﷺ وبرمةٌ على النار...»(1) الحديث. ومنه قول الشاعر:

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى نُورُهُ كُلَّ شَارِقِ(2)

الثالث: النكرة إذا أُضيفتْ إلى نكرة؛ كقوله ﷺ: «خمسُ صلوات

---

(1) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب النكاح، باب الحرة تحت العبد (٩/ ٤١) رقم (٥٠٩٧)، ومسلم في صحيحه أيضًا؛ كتاب العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (٢/ ١١٤١) رقم ($\frac{١٥٠٤}{١٤}$).

(2) البيت من الطويل، وقائله مجهول؛ وهو في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٤٧١(٢٩٢)، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (١/ ٥٤٦)، همع الهوامع (١/ ١٠١)، الدرر اللوامع (١/ ٧٦)، شرح الأشموني (١/ ٢٠٦).

[الخبر يكون جملة]

والخبر قد يكون جملة؛ مثل: «زيد أبوه قائم»، و«زيد قام أبوه»، فلا بد من عائد، وقد يحذف.

كتبهنَّ اللهُ في اليوم والليلة»[1].

الرابع: النكرة المعطوفة على نكرةٍ مختصّة بتقديم الخبر؛ مثل: «في الدار امرأةٌ، ورجلٌ في المسجد».

الخامس: النكرة المعتمدة على «إذا» للمفاجأة و«لولا» الامتناعية؛ مثل: «خرجتُ فإذا رجلٌ»، وفي الحديث: «ولولا آيةٌ ما حدثتكم»[2].

قال: « فلا بدَّ منْ عائد ».

الأولى: أو ما يَقُوم مقامه، وهو ثلاثة:

الأول: العموم؛ في نحو قوله:

أمَّا القتالُ فلا قتالَ لديْكُمُ ....[3]

معناه: فلا شيءَ منه.

---

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٣١٥، ٣١٩)، والنسائي (١/ ١٤٣)، وأبو داود (١٤٢٠)، ومالك في موطئه، صلاة الليل (١٤).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (١٦٠)، وبمعناه في الموطأ، كتاب الطهارة حديث رقم (٢٩).

(٣) البيت من الطويل، وقائله: الحارث بن خالد المخزومي، وانظره في: المقتضب (٢/ ٧١)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٨٥، ٢٩٠) (٢/ ٣٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٣٤) (٩/ ١٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٥٦(٦٥). وتمام البيت:

ولكنّ سيْرًا في عِراضِ المناكبِ

وما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدر بجملة.

الثاني: إعادة الاسم للتعظيم؛ كقوله تعالى: ﴿**الحاقَّة ما الحاقة**﴾[1].

الثالث: أنْ لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا؛ نحو «السمنُ منوانٌ بدرهمٍ»؛ أي منه.

وتحقيقه: أنْ يقال: الخبر الجملة إما أن يكون نفْسَ المبتدأ أو غيره؛ فإن كان نفس المبتدأ لم يلزمِ العائدُ؛ كقولهﷺ: «أفضلُ ما قلتُ أنا والنبيون مِنْ قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له ...»[2] الحديث. وإنْ كان غيره؛ فإنْ كان أعمَّ منه أو أُعيد للتعظيم أو لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا؛ لم يلزم العائدُ كما تقدم من الأمثلة؛ ومنه قول الشاعر:

يداهُ هذي حيا للنّاسِ قاطِبَةً   ويَجْعَلُ اللهُ في الأُخرى لهُ الظَّفَرا[3] /

[١٣ أ] وما عدا ذلك فلا بد منَ العائد.

قال: « وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا ....إلى آخره ».

المختار: تقديره بمفرد؛ لأنه الأصل في الخبر، والقياس على الصلة لتقدير الجملة - باتفاق - معارَضٌ بالقياس على الظرف بعد «أمّا»، و«إذا» للمفاجأة، لتقدير الإفراد فيه باتفاق، نحو: «جئتُ فإذا عندك زيدٌ»، و«أما في الدارِ فزيدٌ». وقياس الاسمية على الاسمية أوْلى، فكان أرجحَ.

---

(١) سورة الحاقة، الآيتان: (١، ٢).

(٢) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ؛ كتاب الصلاة، باب ما جاء في الدعاء (١٠٥)، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٦/٣٨)، والبيهقي في السنن الكبرى؛ كتاب الحج، باب: أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة (٥/١١٧)، وقال: هذا حديث مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر مرسل، ووصْله ضعيف.

(٣) البيت لم نعثر عليه فيما بين أيدينا من مصادر.

وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام؛ مثل: «من أبوك؟»، أو كانا معرفتين أو متساويين؛ مثل: «أفضل منك أفضل مني» ....

قال: « **وَإذا كَانَ الْمُبْتَدأُ مُشْتَملاً عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الكَلام ...** ».

الأولَى: أوْ مضافًا إلى ما له صدر الكلام؛ مثل: «غُلامُ مَنْ عِنْدَكَ ؟».

وقوله: « [**أوْ كانا**](*) **مَعْرفتَيْنِ أوْ مُتَساوِيَتَيْنِ** ».

بشرط أنْ لا تكون ثمَّ قرينةٌ تعرِّفه، فإن كان. . جاز تأخيره، كما رُوي عنه ﷺ: «مسكينٌ رجلٌ لا زوْجَ له، مسكينةٌ امرأةٌ لا زوجَ لها»(1). ومنه قول الشاعر:

جانيكَ مَنْ يَجني علَيكَ وَقَدْ   تُعْدِي الصِّحاحَ مَبَارِكُ الْجُرْبِ(2)

فـ «من يجني عليك» مبتدأٌ، و «جانيك» خبره، والمرشد إلى ذلك أنّ المعنى لا يصحُّ إلا به؛ لأن معناه: الذي يجني عليك بتغريمك الدِّيَةَ لأنك عاقلته؛ هو جانيك؛ أي: نافعُكَ ومفيدك.

(*) ما بين معقوفتين تكرر في الأصل فقمنا بحذف التكرار.

(1) الحديث ورد في أحاديث القصاص لابن تيمية (31) بلفظ «مسكين رجل بلا امرأة، مسكينة امرأة بلا رجل». وفي كنز العمال (44455) بلفظ: «مسكين مسكين مسكين رجل ليست له امرأة»، وأخرجه المنذري في الترغيب والترهيب؛ كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح سيما بذات الدين الولود (3/41) الحديث رقم (5) وهو بلفظ: «مسكينٌ مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا امرأة له، مسكينة مسكينة امرأة لا زوج لها». قال المنذري عقب هذا الحديث: ذكره رزين، ولم أرَهُ في شيءٍ من أصوله، وشطره الأخير منكر.

(2) البيت من الكامل، وهو لذؤيب بن كعب بن عمرو في الاشتقاق ص(202). وفيه إقواءٌ؛ لأن قصيدته مضمومة الروي . ونسبه بعضهم لعوف بن عطية، وهو أيضًا بلا نسبة في لسان العرب (14/154) (جنى)، وتهذيب اللغة (11/196)، وجمهرة اللغة (266) (عرضًا).

أو كان الخبر فعلاً له؛ مثل «زيد قام»، وجب تقديمه.

وقوله أيضًا:

تَرَى النّاسَ شتّى في المَعيشةِ: ذو غِنًى وَمُفتقِرٌ ما عاشَ في النّاسِ دائِبُ
وأغناهُما أرضاهُما بنَصيبِهِ وكُلٌّ لَهُ رِزقٌ منَ اللهِ واجِبُ[1]

فـ «أغناهما» خبره، و «أرضاهما» مبتدأُه.

وقوله: «أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ».

ليخرج ما لو كان فعلاً لغيره؛ فإنه يجوز تأخيره؛ مثل: «زيدٌ قامَ أبوهُ»، فيصح أن يقال: «قام أبوه زيدٌ».

[١٣ ب] ولم يذكر المبتدأ إذا اقترن به لام الابتداء؛ / فإنه واجب التقديم أيضًا.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما في مجالس ثعلب (١/ ٨٥)، وشرح التسهيل (١/ ٢٩٧)، وفيه: «حق» بدل «رزق».

[وجوب تقديم الخبر]

وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: «أين زيد؟» أو كان مصححًا له؛ مثل: «في الدار رجل»، أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ؛ مثل: «على التمرة مثلها زبدًا»، أو كان خبرًا عن «أن» مثل: «عندي أنك قائم»؛ وجب تقديمه.

قال: « وَإِذَا تَضَمَّنَ الخَبَرُ المُفْرَدُ ....إلى آخره ».

قوله: «المفرد» لتخرج الجملة؛ نحو: «زيدٌ متى سارَ ؟». ولو قال: «أو كان في المبتدأ ضمير له»؛ كفاه عن العبارة القلقة على المتعلم، ومنه قوله تعالى: ﴿**أم على قلوب أقفالها**﴾[1]، وقوله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[2].

قوله: « أوْ عَنْ (أنْ) » .

الأولى: «وصلتها» ما لم يتقدمها «أما»؛ لأن «أن» وصلتها إذا تقدمها «أما»؛ جاز تقديمها وتأخيرها، نحو: «أما عندى فإنك منطلق، وأما أنك منطلق فكائن».

---

(١) سورة محمد، الآية (٢٤).

(٢) الحديث أخرجه الترمذي؛ كتاب الزهد، باب بدون ترجمة، (٤/٥٥٨) برقم (٢٣١٧، ٢٣١٨)، وابن ماجة كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتن (٢/ ١٣١٢-١٣١٦) برقم (٣٩٧٦). ومالك في الموطأ؛ كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق (٢/٩٠٣) برقم (٣). قال الشيخ فؤاد عبد الباقي: والحديث حسن، بل صحيح.

[تعدد الخبر]

وقد يتعدد الخبر؛ مثل: «زيد عالم عاقل».

قال: « وقد يتعدد الخبر .... إلى آخره ».

الخبر المتعدد إن كان معناه متحدًا، لم يجز الاقتصار على بعضه؛ مثل: «الرمان حلو حامض» إذا قصد به المز، وإن لم يتحد معناه جاز الاقتصار، كما مثَّل[1].

ثم الخبر المتعدد قد يكون لمفرد، كما ذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿**ذو العرش المجيد فعال لما يريد**﴾[2]. وقد يكون لمتعدد؛ إما لفظا، مثل: «زيد وعمرو وبكر عالم وعاقل وصالح». وإما معنى، مثل: «الزيدون عاقل وصالح وعالم».

---

(١) يريد قول ابن الحاجب رحمه الله تعالى: «مثل: زيدٌ عالم عاقل».
(٢) سورة البروج، الآيتان: (١٥، ١٦).

[دخول الفاء في خبر المبتدأ]

وقد يتضمن المبـتدأ معنى الشرط فيصح دخـول الفاء في الخبر وذلك في الاسم الموصول بفعل أو ظرف، أو النكرة الموصوفة بهما؛ مثل: «الذي يأتيني - أو في الـدار - فله درهـم»، و«كل رجـل يأتيـني - أو في الـدار - فلـه درهم». و(ليت) و(لعل) مانعان بالاتفاق، وألحق بعضهم (إن) بهما.

قال: «وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط .... إلى آخره».

الأولى: «وقد يشبه المبتدأ ما تضمن معنى الشرط»؛ لأن «الذى» أشبهت «من» وهى المتضمنة معنى الشرط، فلما أشبهتها فى الشياع، حملت عليها.

وقوله: «وذلك فى الاسم الموصول بفعل أو ظرف».

يعوزه: الموصوف بالموصول بفعل أو ظرف، والمضاف إلى الموصول بهما، مثال ذلك: «الذى يأتينى فله درهم»، «الذى عندك فله درهم»، «الرجل الذى يأتينى فله درهم»، «الرجل الذى عندك فله درهم».

قوله : «والنكرة الموصوفة بهما» / . [١٤ أ]

مثل: «رجل يصدق فأحبه»، «رجل فى الدار فأكرمه»، ويعوزه المضاف إلى النكرة الموصوفة بهما، كالذى مثَّل به، وهو «كلُ رجلٍ يأتينى فله درهمٌ».

وقوله: « و (ليْت) و (لعَلَّ) مانعان باتفاق ».

لم يذكر «كأن» وهى كذلك، فحكمُ الثلاثة واحد، وعلته قوة شبه الثلاثة بالفعل، ولهذا عملت فى الحال دون غيرها؛ نحو: «كأنَّ زيدًا راميًا أسدٌ».

وقوله : « وألْحَقَ بعضُهُم (إن) بهما ».

الحق أنها لا تمنع دخول الفاء ولا تلحق بهما، لوروده فى كتاب الله تعالى

....

في مواضع؛ قال الله تعالى وتقدَّس: ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم .. ﴾(*) إلى قوله: ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ.. ﴾[1]، ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾[2].

(*) في الأصل تبدأ الآية بـ «إن»، وهو خطأ؛ لأن الآية لا تبدأ بها، فليتنبه.

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٧٤).

(٢) سورة الجمعة، الآية: (٨).

[حذف المبتدأ]

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازًا؛ كقول المستهِّل: «الهلال والله».

قال: « وقد يحذف المبتدأ .... إلى آخره » .

وقد يجب حذفه أيضا فى أربعة مواضع:

الأول: إذا كان خبره نعتا لمنعوت مستغنى عنه، وهو المسمى بالقطع، مثل: «الحمد لله الحميد»، فالحميد خبر مبتدأ واجب الحذف لا يجوز إظهاره وذكره، كما أنك لو نصبته كان بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، فلو قلت: «الحمد لله أمدح الحميد»، لم يجز، فكما وجب حذف عامل النصب وجب حذف عامل الرفع، على ما تقرر، ويجوز أن يكون عامل النصب؛ أعنى إذا خيف لبس فى المنعوت أو كان غيرَ متعين، لكن لا يجب إضمارها بل يجوز إظهارها فى كلِّ مكانٍ جاز إضمارُها، بخلاف «أمدح» أو «أذم» . . ونحوه؛ عند تعين المنعوت والأمن من لبسه؛ فإنه يجب إضمار العامل ثَمَّ، كما تقدم.

الثانى: إذا كان العامل مصدرا واقعا موقع الفعل؛ مثل: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**..﴾[1]. على أحد التأويلين، معناه: أمرنا صبر جميل. ومنه: ﴿**طاعة وقول معروف**﴾[2] على تأويل أى: أمرنا طاعة. ومن / علامات ذلك أنك لو [١٤ ب] نصبت حذفت الفعل ولم تذكره؛ كقولك: «فصبرا» أى: اصبرْ صبرًا.

الثالث: المبتدأ الذي جعل المخصوص بالمدح خبره عند قائل ذلك، مثل: «نعم الرجلُ زيدٌ»، فإنّ «زيدًا» عنده خبرُ مبتدأٍ واجب الحذف، أي: هو.

الرابع: المبتدأ في مثل قولهم: «في ذمَّتي لأفعَلَنَّ»؛ فإن «في ذمتي» خبر مبتدأ واجب الحذف؛ أي: قسَمٌ، أو عهدٌ .

---

(١) سورة يوسف، الآية: (١٨). (٢) سورة محمد، الآية: (٢١).

[حذف الخبر]

والخبر جوازًا؛ مثل: «خرجتُ فإذا السبُع».

ووجوبًا فيما التـزم في موضـعه غيره؛ مثل:«لولا زيد لكان كذا».

قال في حَذْف الخبر : « ووُجُوبًا فيما التُزِمَ ...إلى آخره ».

الجمهور يطلقون وجوب حذف المبتدأ بعد لولا الامتناعية، وفي ذلك تفصيل؛ وهو أنّ خبر مـا بعد لولا إنما يكون خبرًا عن كـوْن مطلق أو مقيد؛ فإنْ كـان خبرًا عن كون مطلق . .فالأمر كما ذكروا، وإنْ كان خبرًا عن كون مقيد: فإنْ دلَّ سياق الكلام عليه جاز حذفه وذكـره؛ خلافًا لابن عصفور[1] في قوله: وقد أُخذ على أبي العلاء[2] قوله:

. . . . فَلَوْلا الغمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالَا[3]

---

(١) هو: علي بن مـؤمن بن مـحمـد الحضـرمي الإشـبيلي، أبـو الحسن المعـروف بـ «ابن عـصفـور»، ولد سنة (٥٩٧هـ ـ ١٢٠٠م)، وهو حـامل لواء العـربيـة بالأندلس، في عصـره، توفي سنة (٦٦٩هـ ـ ١٢٧١م)، وليس هو هبـة الله بن صدقة بـن هبة الله بن ثابت بن عصفور الأزجي الصائغ (٥٠٠ ـ ٥٩١هـ). من كتبه: «المقرب»، و«الممتع».

(٢) هو: أحمد بن عبـد الله بن سليمان، التنوخي المعري، شاعر فـيلسوف، وُلد في «معرة النعمان» سنة (٣٦٣هـ ـ ٩٧٣م)، وكـان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغـيرًا فعمي في الرابعة من عمـره، وقال الشعر وهو ابن إحدى عـشرة سنة، ورحل إلى بغداد سنة (٣٩٨هـ) فأقام بها سنة وسبعة أشهر. وهو من بيت علم كبير في بلده، ولما مات وقف على قبره أربـعة وثمانون شاعرًا يرثونـه. وشعره ثلاثة أقسام: (لزوم مـا يلزم) ويعرف باللزوميـات، و(سقط الزند)، و(ضـوء الزند)، وقد ترجم كـثير من شـعره إلى غـير العربية، وله مصنفات كثيرة منها: «تاج الحرة، و«عبث الوليد، وشرح ديوان المتنبي».

(٣) البيت من الوافر، ينظر في: المقرب لابن عصفور (١٣)، وشذور الذهب (٣٦)، ومغني اللبيب (٢٧٣، ٥٤٢)، والتصريح بمضمـون التوضيح (١/ ١٧٩)، وشرح شواهد شروح الألفية للعـيني (١/ ٥٤٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٤)، والدرر اللوامع (١/ ٧٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢١٥)، وشروح سقط الزند (١٠٤). وصدر البيت:

يذيب الرعب منه كلَّ عضْبٍ

وإنْ لم يدلَّ السياق عليه وجب ذكره، كما قيل في قول الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ .. ﴾[1]: إنَّ «عليكم» هو الخبر؛ لما أريد كون الفضل المقيد بهم. وكقوله ﷺ: «لولا قومك حَدَثُو عهْد بكفر ....» الحديث[2]؛ فـ «حديثو عهد» خبر «قومك» واجب الظهور؛ إذ لو لَم يُذْكَرْ لم يُعلم من أي جهة كان قومها سببًا لعدم بناء الكعبة على القواعد . ومنه قول الزبير[3]:

فلولا بَنُوها حوْلها لَخبطتُها[4]

فلو أتى المبتدأ بعد لولا مصدرًا بمعنى الخبر أغنى عنه؛ مثل: «لولا قيام زيدٍ أكرمتُك» .

قوله : « ومثل: (ضَرْبي زيدًا قائمًا) ».

أصله: «ضربي زيدًا إذا كان قائمًا»، فـ «كان» تامة، وفيها ضمير «زيد»، و«قائما» حال من «زيد»، ولا يجوز أن / يكون حالاً من الضمير في «ضربي»؛ [١٥ أ]

(١) سورة النساء، الآية: (٨٣).

(٢) الحديث أخرجه مسلم؛كتاب الحج،باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣/٤٠٠)، ورقم(١٣٣٣/٤٠١). بلفظ:«لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية...»، وبلفظ: «يا عائشة،لولا أن قومك حديثو عهد بشرك...». وأخرجه البخارى بألفاظ أخر في كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها (٣/ ٥١٤)؛ منها: «لولا حداثة قومك..»، «حدثان قومك..»(١٥٨٥)، و«يا عائشة، لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية..» (١٥٨٦).

(٣) هو الزبير بن العوام الصحابي الجليل ﷺ، قاله في أسماء بنت أبي بكر الصديق ﷺ.

(٤) صدر بيت من الطويل؛ وهو للزبير بن العوام - كما سبق بيانه - في شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٥)، وشرح العيني (١/ ٥٧١). ويلاحظ أن الذي ورد في جميع نسخ «الكافية الشافية»: «لخطبنها»، وهو - على ما يبدو - تحريف، والصواب: «لخطبتها» وهو الذي يقتديه السياق والمقام؛ حيث كان الزبير يهم بضرب زوجه أسماء فيمنعه أبناؤه.

لأنه من تتمة المبتدأ، ولا يُخبر عن المبتدأ إذا ذُكر قبل تمامه.

ولحذف الخبر في المسألة شرطان:

أحدهما: أن يكون المبتدأ مصدرًا أو ما يدل على المصدر؛ مثل: «ضربي زيدًا قائمًا»، و«أكثر ضربي عَمْرًا واقفًا» و«كلُّ شربي السويق ملتوتًا».

الثاني: أن لا يصلح الحال خبرًا عن المبتدأ، فلو صلحت لم يجب؛ كقولهم: «حكمك مسمطًا»، و«ضربي زيدًا واقعًا»، فلو قلتَ: «مسمطٌ» وجعلته خبرًا عن «حكمك».. صحَّ.

فإنْ قيلَ: لِمَ لا تكون «كان» ناقصة و«قائما» خبرها ؟

قلنا: لأن قولك: «قائمًا» يصلح موضعها «وهو قائم»، فدلَّ على أنها حال، والحال لا يصح جعْلُها خبرًا عن المصدر؛ لأنها لا تكون إلا لفاعل أو مفعول، فلم يصحَّ جعلُها خبرًا عن المصادر المعنوية. وقد جمع الشاعر الحال وواو الحال في قوله:

خَيْرُ اقْتِرابي مِنَ المَوْلَى حَلِيفَ رضًا   وَشَرُّ بُعْدِيَ منهُ وَهْوَ غَضْبانُ[1]

وقوله: « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ ».

أي: مقرونان، وإنما يجب حذف الخبر في المسألة إذا قصدتَ كَونَ «الواو» بمعنى «مع»، وإلا لم يجب؛ كقولك: «زيدٌ وعمرو قائمان».

---

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وهو في: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (١/٥٧٩)، وهمع الهوامع (١/١٠٧)، والدرر اللوامع (١/٧٧)، وشرح الأشموني (١/٢١٩).

و«لعمرك لأفعلنَّ كذا».

وقوله : « لَعَمْرُكَ ».

أي: قسَمي، وإنما حُذفت الأخبار في هذه المواضع؛ للعلم بها وشغل موضعها بغيرها، فسدَّت بطولها مسدَّ الخبر، فالأول بجواب «لولا»، والثاني بالحال، والثالث بالمعطوف، والرابع بجواب القَسَمِ .

خبـرُ «إنَّ» [وأخواتها]

خبـر «إن» وأخواتها هو المسنـد بعد دخول هذه الحـروف؛ مثل: «إنَّ زيدًا قائمٌ». وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه، إلا إذا كان ظرفًا.

قال في خبر (إن) : « وأمره على نحو ....إلى آخره ».

لا يجوز أن يكون خبرُ هذه جملةً طلبيةً، ويجوز ذلك في خبر المبتدأ .

[١٥ ب] **وقوله : « إلا إذا كان / ظرفًا ».**

قد يدخل فيـه الجار والمجرور، وكان ذكْره أولى، ولو كان في الاسم ضـمير للخبر وجب تقديم الخبر؛ مثل: «إنّ في الدارِ صاحبَهَا» . فخبرُها إذًا ثلاثة أقسام: واجب التقديم، وممتنعه، وجائزه .

خبـرُ «لا» [النافية للجنس]

خبـر «لا» التي لنفي الجنس: هو المسند بعد دخولهـا؛ مثل: «لا غلام رجل ظريف فيها». ويحذف كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه .

قال : « خَبَرُ (لا) التي لِنَفْيِ الجِنْسِ ».

قد تكون المشبهة بـ «ليس» نافية لـلجنس، ويُفرّق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن، فالأولى: «خبر لا المحمولة على إنّ» .

وقوله : « وبَنو تَميمٍ لا يُثْبِتونه » .

أي: إذا عُلم .. تحذفه تميـمُ لزومًا والحجازيون[1] جوازًا، أمـا إذا لم يُعلم، فلا يقول أحد: يجوز حذفه، وسياقه يفهم خلافه.

---

(١) من خصائص لهجة الحجازيين: عدم تخفيف ثقل الحركات المتتابعة، وفك إدغام المضارع المضعف اللام، وتسكين شين «عشرة»، جمع «صنو» على «صِنوان» بالكسر.

اسمُ «ما» و«لا» [المشبهتين بـ «ليس»]

اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس) هو المسند إليه بعد دخولهما مثل: «ما زيدٌ قائمًا» و«لا رجلٌ أفضل منك»، وهو في (لا) شاذٌّ.

قال في اسم (ما) و (لا) : « وَهوَ في (لا) شاذٌّ ».

أجود شاهد على هذه مما لا يقبل تأويلاً قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ باقِيَا ... ولَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[1]

وممَّا يلتحق بـ «ما» و«لا» في العمل: «إن» النافية، وشواهدها كثيرة؛ قال الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أَحَدٍ ... إلا على أَضْعَفِ الْمَجانين[2]

ومنه:

إنِ المَرءُ مَيْتًا بانْقِضاءِ حَيَاتِهِ ... ولَكِنْ بِأَنْ يُبْغى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا[3]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول؛ ينظر في: خزانة الأدب(١/ ٥٣٠) عرضًا، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي٢٤٠، ٣٩٤ (٢٠٨)، وشذور الذهب (١٩٦، ٢٧٨). وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ١٠٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥)، والدرر اللوامع(١/ ٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٥٣).

(٢) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الأزهية (٤٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩١)، وتلخيص الشواهد (٣٠٦)، والجنى الداني (٢٠٩)، وجواهر الأدب (٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٦٦)، والدرر (٢/ ١٠٨)، ورصف المباني (١٠٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١)، وشرح شذور الذهب (٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٣)، والمقرب (١/ ١٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥).

(٣) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في تلخيص الشواهد (٣٠٧)،والجنى الداني (٢١٠)، والدرر اللوامع (٢/ ١٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح ابن عقيل (١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (٢١٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥).

....

ومعنى البيت: ليس الميت من يموت بانقضاء أجله، بل الميت مَن يُخذل ولا ناصر له؛ كقول الآخر:

لَيسَ مَنْ ماتَ فاسْتَراحَ بِمَيْتٍ   إنّما الميتُ ميتُ الأحياءِ(١)

وروى الكسائي عن العرب: «إنّ قائمًا»، وأصلهُ «إنْ أنا قائمًا»؛ فحذف الهمزة / فاجتمع النونان، فأدغم الساكنة في المتحرك، فصارت «إنَّ» . [١٦ أ]

أما تفصيل الثلاثة : فاسم «ما» يكون معرفة ونكرة، ولا يكون اسم «لا» إلا نكرة؛ مثل: «لا رجلٌ أفضلَ منك». إلا ما شذَّ في قوله:

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغيًا   سِواها ولا في حبِّها مُتَرَاخيا(٢)

ولا يكون اسم «إنّ» إلا معرفة، كما تقدم شواهده . واللهُ سبحانه أعلم .

---

(١) البيت من الخفيف؛ وهو لعدي بن الرعلاء في تاج العروس (٥/ ١٠١) (موت)، ولسان العرب (٢/ ٩١) (موت)، وتاج العروس (حيي)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١٧٣).

(٢) البيت من الطويل؛ وهو للنابغة الجعدي، ينظر في: أمالي ابن الشجري (١/ ٢٨٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٤٠ (٢٠٨)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ١٤١)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ٩٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٥٣)، وحاشية الدمنهوري(٧٩)، وديوان النابغة الجعدي (١٧١).

المنصوبات

المنصوبات هو: ما اشتمل على علَم المفعولية.

[المفعول المطلق]

فمنه المفعول المطلق؛ وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه. ويكون للتأكيد والنوع والعدد؛ مثل «جلستُ جلوسًا» و«جِلسة» و«جَلْسة».

فالأول: لا يثنى ولا يجمع، بخلاف أخويه.

« ما اشتمل على علم المفعولية ».

فيه الدور كما تقدم في المرفوعات[1]. ويُسمى المصدر: «المفعولَ المطلَقَ» لإطلاقه من غير تقييد بحرف جرٍّ؛ ولأنه مفعولٌ حقيقةً؛ بدليلِ صحةِ «فعلتُ الضربَ»، ولا يصح: «فعلتُ زيدًا» ولا «فعلتُ يومًا، ومكانًا».

وقوله: « ما فعلهُ فاعلُ فعْلٍ مذكور بمعناه ».

يرد عليه: «مات زيدٌ موتًا»، و «لم يضربْ ضربًا» و «هل ضربتَ ضربًا؟» فإنه مفعول مطلق، ولم يفعلها فعلُ فاعلٍ مذكورٍ(*).

قال: « مثل: (جلستُ جلوسًا ...) إلى آخره ».

تمثيلُ التوكيد والعدد صحيح، أما المصدر للنوع فشرطه أحد ثلاثة: إما وصفه؛ مثل: «جِلْسة حسنة»، أو إضافته؛ مثل: «جلسة زيد»، أو الإضافة إليه؛ مثل: «أحسن جلسة»، والأول لم يُثَنَّ ولم يجمع؛ لأنه في حكم إعادة الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنّ المراد به نفْس الحقيقة، بخلاف النوع والعدد؛ لتعدد مدلولاتها.

---

(١) ينظر ص(٨٧).

(*) في الهامش: [قلت: المراد الفاعل الصناعي. والله أعلم].

وقد يكون بغير لفظه؛ مثل: «قعدت جلوسًا». وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا؛ كقولك لمن قدم: «خير مقدم»، ووجوبًا سماعًا؛ مثل: «سقيًا» و«رعيًا»، و«خيبة» و«جدعًا» و«حمدًا» و«شكرًا» و«عجبًا»..................

قال: « وقدْ يكُونُ بغيرِ لَفْظه؛ مثْل: «قَعَدْتُ جُلُوسًا» ».

هذا مذهب المازني(1)، وهو أنّ العامل في المصدر هو الفعل المذكور بمعناه وإنْ لم يكن من لفظه، ومذهب سيبويه: أنّ المصدر المغاير للفظ الفعل منصوب / بفعل مقدر من لفظه، وحُذف لدلالة المذكور عليه. والأول أصح؛ لأن «ضربتُهُ كلَّ الضربِ» و«اشتملَ الصمّاءَ» و«قعدَ القرفصاءَ» ونحو ذلك - منصوباتٌ انتصابَ المصادر ولا عامل لها من لفظها ولا معناها، وانتصاب المصدر بفعل بمعناه أولى، ويُقدّر محذوف من غير ضرورة تكلُّف . [١٦ ب]

قال: « سماعًا في مثل: سَقْيًا ....إلى آخره ».

المصدر في هذا الفصل إنْ قُصد به معنى الطلب والأمر والدعاء . . وشبهه؛ كان وجوبَ حذف فعله قياسًا - باتفاق - لا سماعًا؛ فلو قلتَ: «قيامًا» آمرًا به؛ كان حذفُ فعله واجبًا، وكذلك «ضربًا» و«انطلاقًا» . . وغير ذلك من المصادر، ومنه: «غفرانَكَ» و«سبحانكَ». وإنْ كان خبرًا فوجوبه أيضًا قياسًا عند الفرّاء، سماعًا عند غيره .

---

(1) هو: بكر بن محمد؛ من بني مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب ابن علي بن بكر بن وائل، أبو عثمان المازني. من النحاة البصريين، أخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري. توفي سنة (٢٤٧هـ)، وقيل: سنة (٢٤٨هـ)، وقيل: سنة (٢٤٩هـ). من كتبه: «التصريف»، و«الديباج»، و«علل النحو»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«العروض»، و«القوافي».

تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٨٥)، وطبقات الزبيدي (٥٧)، والفهرست (٥٧)، ونزهة الألباء (٢٤٢)، وإنباه الرواة (٢٤٦/١)، وبغية الوعاة (٤٦٣/١)، ومعجم الأدباء (١٠٧/٧).

وقياسًا في مواضع:

منها: مـا وقع مثبتًا بـعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خـبرا عنه، أو وقع مكررا؛ مثل: «مـا أنت إلا سيرا» و«ما أنت إلا سيـر البريد» و«إنما أنت سيْرًا»، و«زيد سـيرًا سيرًا». ومنهـا: ما وقع تفصـيلاً لأثر مضمـون جملة متقدمة؛ مثل: ﴿فشدُّوا الوثَاقَ فإما منًّا بعدُ وإمَّا فداءً﴾[سورة محمد، الآية: ٤] .

ومنهـا: مـا وقع للتشـبيـه عـلاجًا بعد جـملة مـشتمـلة على اسم بمعناه وصاحبه؛ مـثل: «مررت بزيد فـإذا له صوت صوت حـمار، وصـراخ صراخ الثكلى».

ومنها: مـا وقع مضمون جـملة لا محتـمل لها غيـره؛ مثل: «له علي ألف درهم اعترافًا»، ويسمى «توكيدًا لنفسه».

قال: « وقياسًا في مواضعَ ... إلى آخره ».

قوله: « ما وَقَعَ مُثْبَتًا ... إلى آخره ».

يكفي فيه: منها ما هو خبر عن اسم عيْنٍ محصورًا أو مكررًا .

وقوله: « ما وَقَعَ تفصيلاً لأثَرِ جملة ... إلى آخره ».

يكفيه: ما وقعَ تبْيينًا لعاقبةِ جمْلةٍ طلبيةٍ أو خبريةٍ.

وقوله: « للتّشْبيه ».

علامَتُهُ: صحة دخـول الكاف على المصدر؛ كـقولك: «لزيدٍ صـوتٌ صوتَ حمارٍ»، لو قلتَ: «كصوتِ» صحَّ .

وقوله: « علاجًا ».

احـتـرازًا منْ مِثْلِ: «لزيدٍ علمٌ علمُ الخَضِرِ، وعـقلٌ عـقْلُ يحـيى» إذا أردتَ الغريزةَ؛ فإنه لا يجوز نـصبهُ على المصدر؛ إذ لا مُعالجَةَ تُؤْذِنُ بـالفعل، فإنْ أردتَ بالعلْم: ظهورَ آثاره من حسن الـفصاحة والجدال وتقريـر الأدلة، وبالعقل: ظهور آثاره من الحكم والتدبير - جاز نصبه على المصدر؛ لإيذانه بالمعالجةِ.

ومنها: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره؛ مثل: «زيد قائم حقًّا»، ويسمى «توكيدًا لغيره» . ومنها: ما وقع مثنى؛ مثل: «لبيك» و«سعديك».

وقوله : « زيدٌ قائمٌ حقًّا » .

التمثيل الجيد: «هذا ابني حقًّا»، أو «هذا أخي حقًّا»؛ لأنه يحتمل بُنُوَّةَ النسبِ وأُخُوَّتَه، / وبنوة التبني وأخوة الإسلام . فإذا قلت: «حقًّا» انتفت بنوةُ غيرِ النسب وأخوتُه؛ بخلاف: «زيدٌ قائمٌ»؛ لاتحاد محتمله . وتقديره: «أَحُقُّ ذلك حقًّا»؛ فلذلك قيل: توكيدًا لغيره. [١٧ أ]

وقوله : « ما جاءَ مُثَنًّى ».

هذا ليس مُثَنًّى؛ لأنّ المثنى ما له واحدٌ من لفظه، ولا قُصد به التثنية، بل التكرير؛ لأنَّ المعنى: «إلبابٌ بعد إلباب» و «مساعدة - أو إسعاد - بعد مساعدة، أو إسعاد» . وليس «إلبابٌ» واحدَ «لبيكَ»، و «مساعدة» واحدَ «سعْدَيْك».

والأَوْلى: ومنها اسم مصدر جاء بلفظ «التثنية»، لا «مثنى» .

[المَفْعولُ بِه]

المفعول به هو: ما وقع عليه فعل الفاعل؛ مثل: «ضربت زيدًا».

وقد يتقدم على الفعل، وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك: «زيدًا» لمن قال: «مَن أضْرِب؟». ووجوبًا في أربعة مواضع:

الأول: سماعي: مثل: «امرأً ونفسه»، و﴿انتهوا خيرًا لكم﴾، و«أهلاً وسهلاً».

قال في المفعول به: « وقد يتقدّمُ على الفعْلِ ».

حقُّه: إلا لمانعٍ، كما لو دخلت على الفعل لامُ الابتداء؛ فإنه لا يجوز تقديم مفعوله عليه؛ فلا يجوز: «زيدًا لأضرب».

قوله: « امْرأً ونَفْسَه ...إلى آخره ».

«امرأ»: مفعولٌ به؛ أي: «دعِ امرأً»، و«نفْسه»: مفعولٌ معه؛ أي: «مع نفسه». وأما ﴿انتهوا خيرًا لكم﴾[1]؛ ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ «خيرًا» صفةٌ لمصدرٍ محذوف؛ أي: «انتهوا انتهاءً خيرًا لكم»، قاله الفراءُ.

الثاني: أنه خبرُ «كان» مقدرة؛ أي: «يكن الانتهاءُ خيرًا لكم»، قاله الكِسائي.

الثالث: أنه مفعولُ فعلٍ محذوفٍ؛ أي: «انتهوا وائتوا خيرًا لكم». قاله سيبويه.

ووجوب حذف العامل في مسألة «انتهوا» مخصوص بما إذا كان المنصوب «خيرًا»، فلو قلتَ: «انته» أمرًا قاصدًا.. وشبهه؛ جاز إظهار الفعل، نص عليه سيبويه، وقد غلط الزمخشري في عَدِّه ذلك من اللازم إضماره. وكلام المصنِّف مُشْعِرٌ به.

---

(١) سورة النساء الآية (١٧١).

والثـاني: المنـادى، وهـو المطـلـوب إقبـالـه بـحـرف نائـب مناب «أدعو» لفظًا أو تقديرًا، ويبنى على مـا يرفع به إن كان مفردًا معـرفة؛ مثل:«يا زيد» و«يا رجل» و«يا زيدان» و«يا زيدون». ويخـفض بلام الاستـغاثة؛ مـثل: «يا لزيد»، ويفـتح لإلحاق ألفـها، ولا لام فـيـه؛ مثل:«يا زيداه». وينصب مـا سواهما؛مثل: «يا عبد الله» و«يا طالعًا جبلاً» و«يا رجلاً» لغير معيَّن.

قال في النداء: « نائبٌ منابَ (أَدْعُو) » .

نائب الشيء قائمٌ / مـقامه، فوجـوب حذف العامل مع وجود نائبـه تخالُفٌ [١٧ ب] لفظًا. والجـواب: أنه نائب لفظًا لا عـملاً؛ لأن الضـميـر إذا ولي عـامله وجب إيصاله، ولم يقولوا: «إياك»، بل «يا إياك»، فدل على أنه غير عاملٍ .

وقوله : « على ما يَرْتفعُ به ».

أجود من قـولهم: «على الضمِّ»؛ ليدخل فيـه التثنية والجـمع، وهذا إنْ كان معربَ الأصل، وإلا فـ «لَكاع» و «فَجار» باقٍ على لفظه، ويُقـدّر فيه ما يرتفع به، ولذلك يقول: «يا لكاع القائمة» .

وقوله : « ويُخْفضُ بِلام الاستغاثَة ».

لأن بناء المنادَى كان لوقوعه موقع الضمير المنفصل؛ بدليل قولهم: «يا إياك»، فلما دخلت هذه اللام عليه - وهي لا تدخل على الضمير المنفصل - ضعُفَ شبَهُه به، فأثرتْ فيه عملَها .

[تـوابـع المـنـادى]

وتوابع المنادى المبني المفـردة مـن الـتأكـيد، والصـفـة، وعـطـف البيان، والمعطوف بحـرف المـمـتنع دخول «يا» عـليه، ترفع على لـفظه، وتنصب على محله، مـثل: «يا زيد العاقلُ. والعـاقلَ»، والخليل في المعطوف يخـتار الرفع، وأبو عـمرو الـنصـبَ، وأبو العـباس ـ إن كـان كـالحسـن ـ فكالخـليـل، وإلا فكأبي عمرو، والمضـافة تنصـب. والبدل والمعطـوف غير ما ذكر حكمـه حكم المستقل مطلقًا.

والعلم الموصوف بـ «ابن» مـضافًا إلى علم آخر يختار فـتحه، وإذا نودي المعـرف باللام قـيل: «يا أيهـا الرجل، و«يا هـذا الرجل» و«يا أيهـذا الرجل»، والتزموا رفع «الرجل»؛ لأنه هو المقصود بالنداء.

وقوله : « وتَوابِعِ المَبْنِي المُفْرَدَة ...إلى آخره ».

«لكاع» لا يُرفع تابعـه على لفظه،لكن مراعـاةً لمحلِّه بالنداء، ويُنصبُ مـراعاةً لمفعوليته .

وقوله : « كـ (الحسَن) ».

التمثيل بـ «الكريم» و «المسـلم» - مما يُعرفُ تَجَدُّدُ الألف واللام فيه - أوْلى؛ لأن «الحسن» إذا كان علمًا كان [كالصعق][1] .

وقوله : « والمضافةُ تُنْصَب ».

بل في الإضـافة اللفظيـة وجهان: الرفـع على اللفظ، والنصب على المحل، تقول: «يا زيد الحسن الوجه» رفعًا ونصبًا.

وقوله : « الموصوف بـ (ابن) يُختَارُ فَتحُهُ ».

قال شيخُنا: المختارُ: ضمُّه؛ لاحتياج فتْحه إلى [اعتذار][1] .

لم يذكر المصنفُ والزمخشري: «يا ذا» و «يا هذا» من غير صفة، وهو جائزٌ؛

---

(١) ما بين معقوفين غير واضح بالأصل.

كقول الشاعر:

أَيُّـــهــذانِ كُــلا زَادَكــمــا ودَعَانِي واغِلاً فيمَنْ يَغِل[1]

وقوله: « وتَوابعهُ ».

لأنها توابع معرب؛ مثل: «يا أيهذا الرجل ذو الجمَّة»؛ قال الشاعر:

يـا أَيُّـها الجاهلُ ذو التّنزي لا توعِدَني جُبَّـةً بالنّكــزِ[2] / [١٨ أ]

النكزُ: اللسْع.

قوله: « وقالوا: (يا الله) ».

يجوز قطعُ الهمزة ووصلُها، وهو الأقيسُ.

وقوله: « خاصَّة ».

أي: في الاختـيـار عند البـصريين، وجـوَّزه في غـيـره الكوفـيـون مطلقًا، والبصريون اضطرارًا(*)، كقوله:

مِنْ أَجْلِكِ يَا التي تيَّمتِ قَلْبي وأَنْتِ بَخيلَةٌ بالوَصْلِ عنِّي[3]

---

(١) البيـت من الرمل؛ وقائله مـجهول، وهو في: مـجالس ثعلب (٥٢)، وشـذور الذهب (١٥٤)، وشرح شـواهد شروح الألفـية للعيني (٤/ ٢٣٩)، وهـمع الهوامع (١/ ١٧٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٥٢)، وفيه: «وغل» بدل: «يغل». وشرح الأشموني (٣/ ١٥٣).

(٢) البيت من الرجـز؛ وقائله: رؤبة بـن العـجاج؛ وهـو فـي: الكتاب لـسيبويه (١/ ٣٠٨)، والمقتـضب (٤/ ٢١٨)، وأمالي ابن الشـجري (٢/ ١٢١، ٣٠٠)، وشرح المـفصل لابن يعيش (٦/ ١٣٨)، وشرح العيني (٤/ ٢١٩)، وديوانه (٦٣).

(*) كلمة «اضطرار» كذا وردت؛ الصواب نصبها «اضطرارًا»، وهو ما أثبتناه.

(٣) البيـت مـن الـوافـر؛ وقـائـلـه مـجـهـول؛ وهـو في: كـتـاب سـيـبـويه (٢/ ١٩٧)، والمقتـضب للمبرد (٤/ ٢٤١)، والإنصاف لابن الأنبـاري (٢٠٩)، وشـرح المفصل لابن يـعـيـش (٢/ ٨)، وخـزانة الأدب (١/ ٣٥٨) وهـمـع الـهـوامع (١/ ١٧٤)، والدرر اللوامع (١/ ١٥٧).

ولك في مثل:

يا تيم تيم عدي ....

الضم والنصب.

وكـقـولـه:

فَيَـا الغُلامانِ اللـذانِ فَـرّا إيَّاكما أنْ تُكْسِبانا شَـرّا[1]

وقوله: « وذلك في مثلِ: (يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِي ..)[2] ... إلى آخره ».

إذا ضُمَّ الأول؛ فالـثاني: إما بـدل وإما عطف بيـان أو مسـتأنف أو بإضـمار «أعني». وإنْ فُتح؛ فإمـا أنه مضافٌ إلى «عـدي» الظاهر والثاني توكـيدًا، أو إلى مقدرٍ أغنى عنه الظاهرُ؛ كقوله:

بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[3]

أو مركبًا مع «تيم» الثاني، كـ «خمسة عشر»، ثم أُضيفَ المركّبُ إلى «عدي»، وعلى هذا يكون مفتوحًا لا منصوبًا، كـ «خمسة» في «خمسة عشر».

---

(١) البيت من الرجز وقائله مجهـول، ينظر في: المقتضب (٤/ ٢٤٣)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٨٢)، والإنصاف لابن الأنبـاري (٣٣٦)، شرح المفـصل (٢/ ٩)، والمقرب (٣٧، ٨٥)، والتـصريح بمضـمـون التوضـيح (٢/ ١٧٣)، وهمع الهـوامع (١/ ١٧٤)، والدرر اللوامع (١٥١)، وشرح الأشموني (٣/ ١٤٥).

(٢) هذا جزء من بيت من بحر البـسيط؛ وقائله جرير، والبيت في كتـاب سيبويه (١/ ٢٦، ٣١٤)، والمقـتضب (٤/ ٢٢٩)، والجـمل للزجـاجي (١٧٠)، والخصـائص لابن جني (١/ ٣٤٥)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٨٣)، وشرح المفصل (٢/ ١٠، ١٠٥) (٣/ ٢١)، وخزانـة الأدب(١/ ٣٥٩)،(٢/ ١١٦)، ومـغـني اللـبـيـب لابن هـشـام وشـرح شـواهـده للسيـوطـي ٤٥٧(٢٧٩)، وشرح العـيني (٤/ ٢٤٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٢)، والدرر اللوامع (٢/ ١٥٤)، وشرح الأشموني (٣/ ١٥٣)، وديوانه (٢٨٥). وتمام البيت:

يا تيم تيم عدي لا أبالكم لا يوقعنكم في سـوءة عمَرُ

ويروى: «لا يلقينكم» بدل: «لا يوقعنكم»، وهي التي في كتاب سيبويه.

(٣) جزء بيت من البسيط؛ وقائله أرطأة بن سهية، وهو في دلائل الإعجاز (٢٦٨).

[المنـادى المضاف إلى ياء المتكلم]

والمضـاف إلى ياء المتكلم يجـوز فـيه: «يا غـلاميَ» و«يا غـلاميْ»، و«يا غلام»، و«يا غلاما»، وبالهـاء وقفًا وقالوا: «يا أبي» و«يا أمي» و«يا أبت» و«يا أمت» فتحًا وكسرًا، وبالألف دون الياء.

و«يا ابن أمَّ» و«يا ابن عمَّ» خاصة؛ مثل: باب (يا غلامي).

وقالوا: «يا ابن أمِّ» و«يا ابن عمِّ».

وقوله : « والمضاف إلَى ياء المتكلِّم ... إلى آخره ».

هذا في غيـر المعتـلِ؛ فإنّ المعتـل تثـبت فيـه الياء لزومًا؛ إمـا مُدْغمـة في المنقوص مثل: «قاضي»، أو المفتوحة في المقصـور؛ مثل: «موساي». أما مراتب الوجوه: فالأصلُ ثبوت الياء مـفتوحة ثم ساكنة ثم قلبها ألفًا، ثم حذفـها وكسر ما قبلهـا، ثم فتح مـا قبلهـا عِوضًا عن الألف، ثم ضمّه، وهو أبعدهـا، وعلته: نيّة الإضافة؛ مثل: «كل».

وقوله: « وقالوا : (يا أبي) ... إلى آخره ».

يجوز فـيه ما جـاز في «يا غلامي»، ويزيد عليه بإبدال اليـاء تاءً مع فتحـها أو كسرها، ولم يجمعوا بين الياء والتـاء أو الألف؛ لأنه جمْعٌ بين العوَضِ والمعوَّضِ، وجمعوا بين التاء والألف؛ لأن الألف فيه لمدِّ الصوت [كهي](*) في «رايت زيدًا».

وقوله: « و (يا ابن أُم) ...إلى آخره ».

قوله: «خاصَّة»؛ أي: دون كل مضاف إلـى مضاف إلى الياء؛ فإن اليـاء / تثبت [١٨ ب] فيـه - قولاً واحدًا - مفتوحة أو ساكنة .

وقوله: «مثل باب (غلامي)».

فيه سهْو؛ فإن باب «غلامي» يجوز فيه أوجه وإنْ كان بعضُها أبعدَ من بعضٍ،

(*) قوله: «كهي» هكذا بالأصل، ولعله يريد بالضمير «هي» الهمزة التي في «رايت» التالية مُسَهَّلة.

....

وهي: فتح الياء، وسكونها وحذفها بـكسر ما قبلها، وإبدالها ألفًا، وإلحاق الألف هاءَ السكْت، ولا تجـري هذه الوجـوه كلهـا في «يا ابن أمّ» و «يا ابن عمّ»؛ إذ لا يجوز فيها إثبات الياء ساكنة أو متـحركة؛ لأن الأصل فيها تُرك لزومًا لكثرتها، وإذا فُتحت الميم كانت - عند سيبويه - مركّبة؛ كـ «خمسةَ عَشَرَ».

وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة، وهو حذف في آخره تخفيفًا، وشرطه أن لا يكون مضافًا ولا مستغاثًا ولا جملة، ويكون إما علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وإما بتاء التأنيث، فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحد؛ كـ: «أسماء» و«مروان»..

قال في الترخيم: « وفي غير ضرورة ».

إنما يجوز في الضرورة ما يجوز ترخيمه في النداء، فجازت علمًا [يجوز ترخيمه في النداء ويجوز في الضرورة، وصفة لا يجوز ترخيمه في النداء، فلا يجوز في الضرورة](*).

قوله: « وشرطه: «أن لا يكون مضافًا ».

أي: عند البصريين، وجوّزه الكوفيون؛ فقالوا: «يا عبد الرحم». «والرحي»، في ترخيم «عبد الرحمن» و«الرحيم»؛ مستدلين بقوله:

أبا عُروَ لا تبعدْ فكلُّ ابنِ حرَّةٍ ... سيدعوهُ داعي ميتةٍ فيجيب(1)

أراد: «أبا عروة».

قوله: « ولا جملة ».

نص سيبويه على جوازه؛ فقال: «إذا نسب إلى «برق نحره»، و«تأبط شرًّا» قلتَ: «برقي» و«تأبطي»؛ لأن بعض العرب تقول: «يا برق» و«يا تأبط».

قوله: « زائدًا على ثلاثة أحرف ».

أي: عند الأكثر، وجوزه الفرَّاء في الثلاثي المتحرك وسطه.

وقوله: « أو بتاء تأنيث ».

عطفًا على «علمًا»؛ لأن الذي بتاء تأنيث لا تُشترط فيه العلمية، بل يجوز في

(*) ما بين معقوفين من هامش الأصل.

(1) البيت من الطويل وقائله مجهول؛ والبيت ورد في: أمالي ابن الشجري (1/129)، والإنصاف لابن الأنباري (348)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/20)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (4/287)، وخزانة الأدب (1/377)، والتصريح بمضمون التوضيح (2/184).

أو حرف صحيح قبله مدة ـ وهو أكثر من أربعة أحرف ـ حذفتا، وإن كان مركبًا حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك، فحرف واحد، وهو في حكم الثابت على الأكثر، فيقال: «يا حارِ» و«يا ثمو» و«يا كَرِوَ»، وقد يجعل اسمًا برأسه؛ فيقال: «يا حارُ» و«يا ثمي» و«يا كرَا».

«ثبة» - نكرة - «يا ثبَ»، ومعنى «ثبة»: جماعة من جماعة، فكل ذي تاء تأنيث يجوز ترخيمه بحذفها وإن بقي على حرفين؛ لأنها كالكلمة الزائدة، فاشبهت المركَّبَ / . [١٩ أ]

قوله : « أو حرف صحيح .. ».

لو سميت بـ «معدي» أو بـ «مهداء» حذفت في ترخيمه حرفين، وليس آخره حرفًا صحيحًا، أما «معدي» فظاهر، وأما «مهداء» فلأن أصله: «مهداي»، فقلبت الياء همزة للمدة قبلها، ولو قال: «حرف أصلي» لسَلِم.

وقوله : « قبلهُ مدَّة ».

لا بد أن تكون زائدة، فلا يُحذف من «مختار» و«مستميل» إلا حرف واحد، وإن كان قبل آخره مدة؛ لأنها أصلية.

قوله : « وإنْ كَانَ غَيْرَ ذَلكَ فَحَرْفٌ واحدٌ ».

أي: عَلى الأكثرَ؛ فإن (الجرمَي)[1] رخَّمَ «فردوس» ونحوه بحذف حرفين، ورخَّم الفراَّء الرباعيَّ بحذف حرفين، والأكثر هو الصحيح.

---

(١) هو: صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، أبو عمر، فقيه عالم بالنحو واللغة من أهل البصرة، سكن بغداد، وتاريخ مولده غير معروف، توفي (٢٢٥هـ - ٨٤٠م)،وهو غير الجرمي الشاعر، وله كتاب في السير و«كتاب الأبنية»، و«غريب سيبويه»، وكتاب في العروض. تنظر ترجمته في:بغية الوعاة (٢٦٨)، ووفيات الأعيان (١/٢٢٨)، ونزهة الألبا (٢٠٦).

[المندوب]

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب، وهو المتفجَّع عليه بـ «يا» أو «وا»، واختُصَّ بـ «وا»، وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى.

ولك زيادة الألف في آخره؛ فإن خفتَ اللبْسَ قلتَ: «وا غلامكيه. وا غلامكموه»، ولك الهاء في الوقف.

قال في المندوب : « المتفجَّع عليه بـ (يا) أو (وا) ».

إنما تجوز الندبة بـ «يا» عند أمْن اللبْس بالنداء، فإن كان.. تعينت «وا».

قوله : « واختُصَّ بـ (وا) ».

ظاهره: أي: لم يستعمل في غيره، وقد سمع عن العرب: «وا مصيبتاه» وشبهه، وليس بندبة. وقد تكون «وا» للتعجب؛ كقول الشاعر:

وَا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ   كأنَّما ذُرَّ عَلَيْهِ الزرْنبُ[1]

وهو نبتٌ طيب الرائحة.

وقوله : « فإنْ خفتَ اللبس.... إلى آخره ».

أي: لبس المثنى بالمجموع؛ قلتَ: «وا غلامكموه». أو لبس المخاطَبة بالمخاطَب؛ قلت: «وا غلامكيه». أو لبس الغائب بالغائبة؛ قلت: «وا غلامهموه»، ولفظهُ غيرُ وافٍ بذلك.

---

(١) البيت من الرجز؛ وقائله مجهول؛ وهو في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي٣٦٩ (٢٦٦)، وشرح العيني (٤/ ٢١٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/١٩٧)، وهمع الهوامع (٢/١٠٦)، والدرر اللوامع (٢/١٣٩)، وشرح الأشموني (٣/١٩٨)، ولسان العرب، مادة (زرنب).

ولا يندب إلا المعروف، فلا يقـال: «وا رجلاه». وامتنع «وا زيد الطويلاه» خلافًا لـ (يونس).

قوله: « ولا يندب إلا المعروف ».

قد صح في الحديث قول أخت[1] عبد الله بن رواحة[2] تندبه: «وا جبلاه»[3].

قوله: « وامتنع (وا زيد الطويلاه) ».

أي: عند سيبويه، ولا وجه للمنع، وقد جاء عنهم: «وا جمجمتي الشاميتيناه»[4]. ونحو / قولهم: «وا من حفر بئر زمزماه»[5]. [١٩ ب]

---

(١) هي عمرة بنت رواحة.

(٢) هو: عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري، من الخزرج، أبو محمد صحابي يعد من الأمراء والشعراء والراجزين. كان يكتب في الجاهلية، وشهد العقبة مع السبعين من الأنصار، وكان أحد النقباء الاثني عشر، شهد بدرًا وأحدًا والخندق والحديبية، واستخلفه النبي ﷺ على المدينة في إحدى غزواته. توفي في غزوة مؤتة سنة (٨هـ - ٦٢٩م).

(٣) روى البخاري: عن النعمان بن بشير ﷺ، قال: أغمي على عبد الله بن رواحة ﷺ فجعلت أخته عمرة تبكي: وا جبلاه! وا كذا! وا كذا! تعدد عليه، فقال حين أفاق: ما قلتِ شيئًا إلا قيل لي: آنتَ كذلك؟! فلما مات لم تبكِ عليه». الحديثان رقما (٤٢٦٧، ٤٢٦٨).

(٤) قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ». ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٢٢٦).

(٥) ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٢٢٨)، واللمع لابن جنّي (٣٠٣)، والمقرب (١/ ١٨٤). والذي حفر بئر زمزم هو عبد المطلب.

قال ابن هشام: «ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف؛ نحو: (وا موساه) أو تنوين في صلة؛ نحو: (وا من حفر بئر زمزماه)، وحذف التنوين هذا واجب على مذهب البصريين لالتقاء الساكنين، وللكوفيين في المندوب المنون وجهان: حذف التنوين؛ كالبصريين، والثاني الإبقاء على التنوين مع تحريكه بالفتح لألف الندبة؛ نحو: (وا حر قلبناه)، أو كسر التنوين فتقلب الألف ياء لمجيئها بعد كسر: (وا حر قلبنيه) ».

ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٤/ ٥٣).

ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس........................

قال: « ويجوز حذف الحرف... إلى آخره ».

قد روي عن النبي ﷺ: «اشتدي أزمةُ تنفرجي»[1]، وحكاية عن موسى عليه السلام: «ثوبي حجرَ»[2]. وهما اسم جنس، ثم لو سُلم فشرطه أن يكون مفردًا؛ فإنَّ «غلام زيد» لا يخرج بإضافته عن كونه اسمَ جنسٍ لـ: «غلمان زيدٍ».

قلتُ: كذا قال شيخنا: وفي كون «أزمة» و«حجر» المذكورين اسمَ جنسٍ؛ نظرٌ؛ لأنَّ المقصود بهما معيَّنٌ.

---

(١) الحديث في «الفردوس بمأثور الخطاب للحافظ الديلمي عن علي ﷺ (١٧٣١)، وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٢/ ١٢١٤)، في ترجمة الحسين بن عبد الله بن ضميرة وقال عنه: «كذبه ابن مالك»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، كذاب...»، إلى آخر ما ذكره من أقوال الأئمة في تضعيفه. وأورد العجلوني الحديث في كشف الخفا (١/ ١٤١)، وعزاه للعسكري والديلمي والقضاعي. كما أورده السيوطي في كنز العمال (٦٥١٧)، وعزاه كذلك للقضاعي والديلمي في الفردوس عن علي. وقد حكم الشيخ الألباني على الحديث بأنه موضوع في كتابيه «ضعيف الجامع الصغير» (٩٦٢)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٣٩١).

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري؛كتاب أحاديث الأنبياء،باب بدون ترجمة (٦/ ٥٠٢) برقم (٣٤٠٤)، ومسلم كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عريانًا (١/ ٢٦٧)، برقم ($\frac{٣٣٩}{٧٥}$) وفي كتاب الفضائل باب فضائل موسى عليه السلام (٤/ ١٨٤١) برقم ($\frac{٣٣٩}{١٥٥}$) ($\frac{٣٣٩}{١٥٦}$)، والترمذي في سننه رقم (٣٢٢١)، وأحمد في المسند (٢/ ٣١٥، ٣١٨، ٣٩٢، ٥١٥، ٥٣٥).

والإشارة والمستغاث والمندوب؛ نحو: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ [يوسف/ ٢٩]. و«أيها الرجل»..

وقوله: « واسمُ الإشارة ».

قد ورد حذفه فيه؛ قال ذو الرمة(١):

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لهُ قالَ صَاحِبِي ... بِنَفْسِـكَ هَـذَا لَـوْعَـةٌ وَغَـرامُ(٢)

أي: يا هذا. ومنه قول الشاعر:

توليني مِنْ بعْدِ نأْيِ جمانا ... وَصِليني كَمَا زعمت تلانا(٣)

أصلُهُ: يا تلالان، فاجتمع ساكنان، فحـذفت الألف وألقي حركة الهمزة على اللام، فصار: «تلانا».

---

(١) هو: أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، توفي سنة (١١٧هـ).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (١٥٩٢)، والدرر اللوامع (٣/ ٢٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٦٥)، وشرح عمدة الحافظ (٢٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٤١).

(٣) البيت من الخفيف؛ وقائله مجهول، ينظر في: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٤٠٤)، والإنصاف لابن الأنباري (١١٠)، وخزانة الأدب (٢/ ١٤٧)عرضًا. وغير منسوب في المخصص (١٦/ ١١٩)، واللسان (١٦/ ١٨٧)،(١٦/ ٢٩١) وقبله فيها:

نولي قبل نأي داري جمانا

وفي (١٦/ ٢٢٢): «الأحمر: تلان في معنى الآن، وأنشد لجميل بن معمر:

نولي قبل نأي داري جمانا ... وصلينا كما زعمت تلانا

إن خير المواصلين صفاءً ... من يوافي خليله حيث كانا

وفي تفسير الطبري (٢٣/ ٧٨) غير منسوب:

تولي قتلي يوم سبي جمانا ... وصلينا كما زعمت تلانا

وشذ: «أصْبِحْ لَيْلُ»، و«افتدِ مخنوقَ»، و«أطرقْ كرَا».

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازًا؛ مثل: «ألا يا اسجدوا».

وقوله: « وشذَّ [أصبح ليل][1] و[أطرقْ كرا][2] ».

هذا بناءً على ما تقدَّم من منعه حذفه من اسم الجنس. ويقال: في «أطرِقْ كرا» ثلاثة أوجه:

من الشذوذ حذف حرف النداء، وهو اسم جنس، وترخيمه، وليس علمًا، وجعله المبرد برأسه على تلك اللغة.

قال: « ويجوز حذف المنادى ... إلى آخره ».

إنما يجوز ذلك مع «يا» خاصة دون غيرها من حروف النداء، ومعنى: «ألا يا

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال للميداني (١/ ٤٠٣)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١/ ١٩٣)، والمستقصى للزمخشري (١/ ٢٠٠)، ولسان العرب مادة (فرك)، وينظر الكتاب لسيبويه (١/ ٣٢٦).

(٢) هذا جزء من بيت من الرجز، وتمامه:

أطرقْ كرا أطرقْ كرا ... إنَّ النعامة في القسرى

يقال: الكرى: الكروان نفسه، ويقال: إنه مرخَّم «الكروان». قال الخليل: الكرا: الذكر من الكروان، ويقال له: أطرق كرا إنك لن تُرى. قال: يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد. قال أبو الهيثم: هو طائر شبيه البطة لا ينام بالليل، فسمي بضده من الكرى... يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له: اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه.

ينظر: مجمع الأمثال (٢/ ٢٨٥)، والكتاب (١/ ٣٢٦)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٢٦١)، والمقرب (١/ ١٧٧)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٤٣٠)، والنكت الحسان (٣٣٧)، ومبسوط الأحكام للتبريزي (٢/ ٦٣٧).

....

اسجدوا»[1]: «ألا يا قوم»، ومنه قول الشاعر:

يـا لعْـنـةَ اللهِ والأقــوامِ كلِّـهِـمُ والصالحينَ على سَمْعانَ مِنْ جارِ[2]

أي: يا قـوم. ومنـــه قـولـهم: «يا بؤس لـزيد»؛ أي: ««يـا قـوم»، و«بـؤس» مبـتـدأ، وصـحّ تـنـكـيـره / لأنه مصـدر خارج مخـرج الدعـاء، فصـح تنكيـره؛ كـ ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[3]. [٢٠ أ]

---

(١) سـورة النمل، الآية (٢٥)، وهي قـراءة الكسـائي ورويس، وأبو جـعفـر، والحسن، والشنبوذي، والمطوعي، وابن عباس، والزهري، والسلمي، وحميد، وطلحة، ويعقوب. ينظر: [معجم القراءات القرآنية ٣/ ٤٦٦].

(٢) البيت من البسـيط وقائله مجهول، ينـظر: كتاب سيبويـه (١/ ٣٢٠)، والكامل للمبرد (٤٧ ـ ٤٨)، وسـمط اللآلي (٥٤٦)، وأمالـي ابن الشجـري (١/ ٣٢٥)، (٢/ ١٥٤)، والإنصاف لابن الأنباري (١١٨)، وشـرح المفصل (٢/ ٢٤ ، ٤٠)، (٨/ ١٢٠)، ومغني اللبـيب ٣٧٣ (٢٦٩)، وشرح العـيني (٤/ ٢٦١)، وهمع الهـوامع (١/ ٧٤) (٢/ ٧٠)، والدرر اللوامع (١/ ١٥٠) (٢/ ٨٦)، وحماسة أبي تمام (١٥٩٣).

(٣) سورة الأنعام، الآية: (٥٤).

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

الثالث ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ نحو: «زيداً ضربته» و«زيداً مررت به» و«زيداً ضربت غلامه» و«زيداً حبست عليه» ينصب بفعل يفسره ما بعده، أي «ضربت» و«جاوزت» و«أهنت» و«لابست».

ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها؛ كـ «إما» مع غير الطلب، و«إذا للمفاجأة ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب...

قال : « لو سلِّط عليه لَنَصَبَهُ ».

الأولى: لَعَمِل فيه؛ لأن «مررت به» لو سُلِّطَ على «زيد» في «زيداً مررت به» لَما نصبه. ولو قدَّم الشيخ[1] وجوب النصب ثم اختياره ثم مساواته ثم مرجوحيته؛ لكان أحسن في الترتيب ها هنا؛ لأن الباب لبيان المنصوب منه.

قوله : « كـ (أما) ... إلى آخره ».

ليس «أما» المذكورة و«إذا» للمفاجأة سواءً؛ [لأن «أما» لا تأثير لها البتة إلا قطع تأثير العطف علي الجملة الفعلية فقط، وحكم الاسم بعدها كحكمه قبل دخولها في اختيار النصب أو الرفع، وأما «إذا»][*] للمفاجأة فلا يليها الاسم إلا مبتدأ، فلا يجوز الأمران فيها كما يفهم منه، وليسا سواءً.

قوله : « ويختار النصب بالعطف.. إلى آخره ».

شرطه أن يكون الفعل متصرفًا، فالعطف على افعال التعجب والمدح

---

(١) المراد بـ «الشيخ» هاهنا هو المصنف ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ابن أبي بكر بن يونس، وقد مرت الترجمة له.

(*) ما بين معقوفتين من الهامش.

وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام، و«إذا» الشرطية، و«حيث»، وفي الأمر والنهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسر بالصفة؛ مثل: ﴿ إنَّا كُل شَيْءٍ خلقناهُ بقَدَرٍ ﴾ [القمر / ٤٩] ....

والذم لا تأثير له.

وقوله: « وبعدَ حرفِ النفي ».

بشرط: ألا يكون حرف النفي مختصًّا بالفعل؛ كـ «لم» و«لَمَّا»؛ فإن كان [وجبَ النصب][(1)] ألبتة؛ نحو «لَمَّا زيدًا أره».

وقوله: « والاستفهام ».

شرطه: أن يكون [مع الفعل][(2)]؛ فإن كان بغيرها وجب النصب ألبتة؛ نحو: «هل زيدًا ضربته؟» و«متى [عمرًا][(3)] أكرمته؟».

وقوله: « وإذا الشرطية ».

تجويز الرفع مذهب الأخفش، [وهو مخالف][(4)]، والحق وجوب النصب بعدها؛ لأنها ظرف زمان متضمنة [معنى الشرط][(5)]، فوجب النصب بعدها؛ كـ «إن».

قوله: « وفي الأمر ».

هذا بشرط أن يكون [الأمر][(6)] بفعل، فلو كان باسم فعل لم يجز النصب، فلا يجوز: «زيدًا دراكه»؛ لأنه لا يجوز تقديم معموله عليه، فلا يجوز نصب الاسم قبله. وبشرط أن لا يكون الفعل خبرًا مقصودًا به الأمر؛ مثل: «الصلوات يقيمهن الناس»، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ﴾[(7)]، «الأولاد يرضعهن الوالداتُ».

---

(١) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

(٢) ما بين معقوفتين مطموس بالأصل.

(٣) ما بين معقوفتين مطموس بالأصل.

(٤) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

(٥) ما بين معقوفتين مطموس بالأصل.

(٦) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

(٧) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

ويستوي الأمران في مثل: «زيدٌ قام» و«عمرو أكرمته»، ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض؛ مثل: «إنْ زيداً ضربته ضربك» و«ألا زيداً ضربْتَهُ»، وليس مثل: «أزيدٌ ذهب به؟» منه؛ فالرفع لازم، وكذلك: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾، ونحو: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا .. ﴾، الفاء بمعنى الشرط عند المبرد، وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب.

قوله : « ويستوي الأمران.. إلى آخره ».

أي: إذا كانت الجملة ذات / وجهين، وهذا إذا كان الفعل متصرفًا، فإن لم [٢٠ ب] يكن- كأفعال المدح والتعجب- لم يؤثر العطف، فلا يستوي الأمران، وقد تقدم قوله: وليس مثلُ: «أزيد ذُهب به؟» منه؛ لأن «به» في موضع رفع، فلا نصب له، فليس من هذا الباب.

« وكذلك ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ ... ﴾[1] إلى آخره ».

لأن الفعل من تتمة المضاف إليه؛ لأنه صفته وليس خبرًا عن المضاف، والمعنى يبين ذلك.

قوله : « ونحو ﴿ الزَّانِيَةُ ... ﴾[2] إلى آخره ».

اتفق سيبويه والمبرد على جواز الأمرين، لكن الأول اختيار المبرد[3] والثاني اختيار سيبويه، ومذهب المبرد أقوى؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن الألف واللام هاهنا للاستغراق؛ فتضمنت معنى الشرط، ولذلك صح دخول الفاء، ومنه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا .. ﴾الآية[4]، لم يُرِدْ زانٍ بعينه وسارقٌ بعينه، بل المعنى: من زنى فاجلدوه، ومن سرق فاقطعوه، ولولا ذلك لكان المختار: النصب؛ لأنه قبل جملة طلبية.

---

(١) سورة القمر، الآية (٥٢).   (٢) سورة النور، الآية (٢).

(٣) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد. إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. ولد بالبصرة سنة (٢١٠هـ - ٨٢٦م) وتوفي ببغداد سنة (٢٨٦هـ-٨٩٩م). من كتبه: (الكامل)، و(المقتضب)، و(إعراب القرآن)، و(طبقات النحاة البصريين)، و(المقرب)... وغيرها.

(٤) سورة المائدة، الآية (٣٨).

[التحذير]

الرابع: التحذير؛ وهو معمول بتقدير: «اتَّقِ» تحذيراً مما بعده، أو ذكر المحذر منه مكرراً؛ مثل: «إياك والأسدَ» و«إياك وأن تحذف» و«الطريقَ الطريقَ»، وتقول: «إياك من الأسد» و«من أن تحذف»، و«إياك أن تحذف» بتقدير «من» ولا تقول: «إياك الأسد» لامتناع تقدير «من».

قال: « معمول بتقدير (اتَّقِ) ... إلى آخره ».

متى كان المعمول في الباب «إياك»، أو كان مكرراً أو معطوفًا عليه؛ وجب إضمار ناصبه؛ مثل: «إياك والأسدَ»، و«الطريقَ الطريقَ».

وقوله: « الطريقَ الطريقَ ».

ليس من باب التحذير، بل من باب الإغراء، وهو مقابل التحذير. والحديث [وأن تحذف][*] بالباء، وقولهم: «مازِ رأسَكَ والسيفَ»[1] أصله: «يا مازنيُّ»، وكأنَّ أصله: «يا أخا مازن»، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ثم رخّم.

قال: « .. وشَرْطُ نصبه تقديرُ (في) ».

[٢١ أ] إرادة معنى «في» أولى؛ لأنها لا / تقدر في مثل: زيد عندك» ويراد معناها.

(*) ما بين معقوفتين غير واضح في الأصل.

(١) ينظر: مجمع الأمثال (٣/ ٢٧١)، وفيه: «قال الأصمعي: أصل ذلك أن رجلاً يقال له: "مازن" أسر رجلاً وكان يطلب المأسور بذحل، فقال له: "ماز" - أي: يا مازن - رأسك والسيف، فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير..».

[المفعول فيه]

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان.

وشرط نصبه تقدير «في»، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك، وظروف المكان إن كان مبهمًا قَبِلَ ذلك، وإلا فلا، وفسر المبهم بالجهات الست، وحمل عليه «عند» و«لدى» وشبههما؛ لإبهامهما، ولفظ «مكان» لكثرته، وما بعد «دخلت» نحو: «دخلت الدار» على الأصح، وينصب بعامل مضمر، وعلى شريطة التفسير.

وقوله : « كلها تقبل ذاك ».

[«مذ» و«منذ» إذا كانا اسمين لا يقبلانه](*).

الأجود في ظرف المكان: أنه كل ما لا يُتصور معناه إلا بإضافته إلى غيره لفظًا أو نية، وهذا يعم جميعها. والأصالة في «عند» و«لدى» و«مكان» في الظرفية أولى؛ لأن إبهامها أشد، فلا وجه لجعلها فروعًا محمولة على الظروف.

قوله : « وما بعد (دخلت الدار) ».

الأصح: أنه مفعول به، وإذا عُدِّي بنفسه فحرف الجر مراد فيه؛ لأنه تارة يتعدى بـ «إلى»، وتارة بـ «في».

(*) ما بين معقوفتين من الهامش.

[المفعول له]

المفـعـول له: هو مـا فـعل لأجله فـعل مـذكـور؛ مـثل: «ضـربتـه تأديبًا» و«قعدت عن الحرب جبنًا»؛ خلافا للزجاج فإنه عنده مصدر.

وشرط نصبـه تقدير اللام، وإنما يجوز حذفـها إذا كان فعلاً لـفاعل الفعل المعلل ومقارنًا لـه فـي الوجود.

قال: « ما فُعل لأجله ».

«زرتك لخـيـرك. أو لزيد» فُعِل لأجله فـعلٌ مـذكور، وليـس مفـعـولاً له؛ والأولى: المصدر الذي فعل لأجله.

قلتُ: قوله-فيما بعد-: « إذا كان فعلا لصاحب الفعل المعلل ».

يبينه قوله: **« فإنه عنده مصدر ».**

الأولى: «فإنه عنده مفعول مطلق»؛ لأنه مصدر عند الكل.

قوله: « وإنما يجوز حذفه.... إلى آخره ».

الشرطان صحيحان، ولدخول اللام مع الشرطين تفصيل؛ وهو: إنْ كان فُعِلَ لأجْله نكرة، فـالأولى حذف اللام؛ نحـو: «زرتُك إكرامـًا»، وقـال الجزولي[1]:

---

(1) هو: عيـسى بن عبد العزيز بن يللبـخت الجزولي البربري المراكـشي، أبو موسى، ولد سنة (٥٤٠هـ - ١١٤٥م). من علمـاء العـربيـة، تصـدر للإقراء بـالمرية، وولي خطابة «مراكش» وفيها توفي سنة (٦٠٧هـ - ١٢١٠م). من كتبه: «الجزولية» رسالة في النحو، و«شرح أصـول ابن السراج»، و«شرح قـصيدة بانـت سعاد»، و«الأمـالي» في النحو، و«مـختـصر شـرح ابن جني لديوان المتنبي». قـال ابن خلكان: والجزولي-بضم الجيـم والزاي-نسبـة إلى «جـزولة»، والجزولي يطلـق أيضًا علـى كلٍّ مـن: عبـد الرحمن بن عفان؛ فـقيه مالكي توفي سنة (٧٤١هـ - ١٣٤٠م)، ومـحـمـد بـن سـليـمـان بن داود بـن بشـر الجـزولي السـلامي الشـاذلـي، توفـي سـنة (٨٧٠هـ - ١٤٦٥م)، فليتنبه.

....

يجب حذفها فيه. قال الشلوبين(1): لا سلف له في ذلك. وإنْ كان معرَّفًا بالألف واللام فالأولى ثبوتها؛ نحو: «زرتك للإكرام»، ويجوز حذفها والنصب؛ كقولهم:

لا أقعدُ الجُبْنَ عنِ الهيجاءِ ولوْ توالتْ زُمَرُ الأعْداءِ(2)

وإن كان مضافًا استوى ثبوت اللام وحذفها؛ نحو: «زرتُك ابتغاءَ الخير» أو «لابتغاء الخير».. وشبهه /. [21 ب]

(1) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، أبو علي الشلوبيني أو الشلوبين، من كبار العلماء بالنحو واللغة، ولد في إشبيلية سنة (562هـ-1166م)، وفيها توفي سنة (645هـ-1247م). من كتبه: «القوانين» في علم العربية، و«شرح المقدمة الجزولية» في النحو، و«حواشٍ على كتاب المفصل» للزمخشري، وتعليق على كتاب سيبويه. و«الشلوبيني» نسبة إلى حصن «الشلوبين» أو «شلوبينية» جنوب الأندلس.

(2) البيت من الرجز، وقائله مجهول، وينظر في: التصريح بمضمون التوضيح (1/336)، وشرح الأشموني (2/125)، وشرح العيني (3/69)، وهمع الهوامع (1/195)، والدرر اللوامع (1/167).

المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنى؛ فإنْ كان الفعل لفظًا وجاز العطف؛ فالوجهان؛ مثل: «جئت أنا وزيدٌ. وزيدًا». وإن لم يجز العطف تعين النصب؛ مثل: «جئت وزيدًا».

قال: « مذكور بعد الواو ... إلى آخره ».

«اختصم وتضارب زيدٌ وعمرٌو» كذلك، وليس مفعولاً معه، والأولى: مذكور فضلة بعد الواو بمعنى «مع» لمصاحبة... إلى آخره.

قوله: « فإنْ كان الفعل لفظيًّا ... إلى آخره ».

إنْ قصد مجرد معنى المشاركة من غير تعريض للمعية؛ فالعطف أولى الوجهين، والنصب ضعيف، وإنْ قصد المشاركة والمعية فالنصب أولى الوجهين.

قوله: « مثل: (جئت وزيدًا) ».

تعين النصب؛ هذا بناءً على أن العطف على ضمير المرفوع المتصل لا يجوز من غير فصل، ويأتي - إنْ شاء اللهُ تعالى- جوازه في الضمائر، والأولى: فإن ضعف العطف مثل: «جئت وزيدًا» و«ما لكَ وعمرًا؟»؛ فالراجح النصب، والعطف ضعيف. وإنْ امتنع العطف لقرينة؛ مثل: «جلست والحائط» تعيَّن النصب.

(فصل)

إذا عُطف على المنصوب منصوب آخر لا يصح جعله مفعولا معه ـ وجب تقدير عامل آخرَ؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ..﴾[1]، فتقديره: «واعتقدوا الإيمان»، أو شبهه مما يليق به؛ لأنّ التبوُّأ لا يستعمل إلا في المكان،

(١) سورة الحشر، الآية (٩).

وإنْ كـان الفـعل مـعنـى وجـاز العطف تعـين العطف؛ مـثل: «مـا لزيدٍ وعمرٍو؟» ....

فوجب تقدير عامل في «الإيمان»، ومثله قول الشاعر:

.... فزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيُونَا[1]

والعيون لا تُزجّج بل الحواجب؛ أي: دَقَّقْنَ طَرَفَها، و«الأَزَجُّ»: دقيق طرَف الحاجب، فوجب تقدير: «وأكحلن العيون». ومنه قول الشاعر:

فَعَلَفْتها تبنًا وماءً باردًا[2]

أي: وسقيتها.

قوله: « فإنْ كان الفعْل معنًى، فإنْ جاز العطف تعيَّن ».

لم يتعينْ، بل هو أولى، نصَّ عليه سيبويه، فيجوز «ما لزيدٍ وعمرًا. وعمرٍو» والثاني أوْلى.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري، ينظر في: تأويل مشكل القرآن (١٦٥)، الخصائص لابن جني (٢/ ٤٣٢)، والإنصاف لابن الأنباري (٦١٠)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٥٧(٢٦٣)، وشذور الذهب (٢٤٢)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣/ ٩١)، (٤/ ١٩٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٤٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٢)، (٢/ ١٣٠)، والدرر اللوامع (١/ ١٩١)، (٢/ ١٦٩)، وشرح الأشموني (٢/ ١٤٠). وصدر البيت:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يومًا

(٢) البيت مجهول القائل، وهو في شرح ابن عقيل (٢/ ٥٤١) «ط-المكتبة العصرية».

والبيت من الشواهد المختلف في تتمتها؛ فبعضهم يجعله صدر بيتٍ وتمامه:

حتَّى شتتْ همَّالةً عيناها

وعدَّه العلامة الشيرازي عَجُزَ بيتٍ، وجعل صدره:

لما حَطَطْتُ الرحْلَ عنها وارِدًا

وإلا تعين النصب؛ مثل: «ما لك وزيداً؟» و«ما شأنك وعمراً؟»؛ لأن المعنى: ما تصنع؟.

قوله: « وإلا تعيَّن النصبُ ».

[٢٢ أ] جوَّز الأخفشُ (١) العطفَ في مثل: «ما شأنك وعمرٍو؟»؛ / لقوله:

. . . . فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكِ سَيْفٌ مُهَنَّدُ(٢)

في رواية الجر، وسيأتي تفصيله -إنْ شاء الله تعالى- في الضمائر.

وقوله: « لأنَّ المعنى: (ما يَصْنعُ؟) و (ما يلابِسُ؟) ».

يجوز أن يكون العامل معنى الفعل، ويجوز أنْ يكون القائم مقامَه المتضمِّن معناه.

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٨، ٥١)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٥٦٣ (٣٠٤).

الحـال: مـا يبـين هيـئـة الـفاعـل، أو المفـعول بـه لفـظًا أو مـعـنى؛ نحـو «ضـربـت زيـدًا قـائمًا»، و«زيـد فـي الـدار قـائمًا»، و«هـذا زيـدٌ قـائمًا»، وعـاملـها الفعـل أو شـبهه أو معناه، وشـرطها أن تكـون نكـرة وصـاحـبها معرفة غالبًا.

و«أرسلها العراك» و«مررت به وحدَه» .. ونحوه متأوّل.

قال : « الحالُ ما يبين ... إلى آخره ».

لو قال: «هيئة المذكور»؛ كفى.

قوله : « أو معناه ».

العامل هو اللفظ المتضمن معنى الفعل، لا المعنى المجرد، فإذا قلتَ: «كأنَّ زيدًا طالعًا أسدٌ»، فالعامل: «كأنَّ» المتضمنة معنى «أشبِّه».

قوله : « وصاحبها معرفة ».

وقد يجوز تنكيره، قال الله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ .. ﴾[1]، والواو واو الحال. وعن العرب: «مررتُ بماءِ قـعدة رجل وعليها مائة بيضاء»[2] .. وشبهه كثير.

وقوله : « أرسلها العراكَ »[3].

أي: معتركة؛ وهو أولى من تقدير: «تعترك»؛ لأنه لا يمتنع في كل مصدر

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥٩).

(٢) ينظر الكتاب (٢/ ١١٢، ١١٣).

(٣) جزء من بحر الوافر، وقائله لبيد بن ربيعة، وتمامه:

فأوردها العـراك ولـم يذدها ولم يُشْفِقْ على نغَص الدِّخالِ

وهو في ديوانه (١٠٨)، والمقتضب (٣/ ٢٣٧)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي=

فإن كـان صاحبُهـا نكرةً وجب تقديمهـا. ولا يتقدم على الـعامل المعنوي، بخلاف الظرف، ولا على المجرور في الأصح.

فيؤدي إلى تقديره في المصدر النكرة، فتقدير مصـدرٍ معهود الوقوع أولى؛ لأن فيه مخالفةً؛ وفي ذاك مخالفة من وجهين.

قوله : « فإنْ كان صاحبُها نكرةً ... إلى آخره ».

إنما يجب تقديمهـا عند اللبس بالصفة بأنْ تكون النكرة منصـوبة؛ مثل: «رأيت رجلاً راكـبًا»؛ أما إذا لم يـلبس ــ كـ «جاءنـي رجلٌ راكبًا» ــ فـلا نسلم وجـوبَ تقديمِ الحـال، ولو سلم فقد تكون النكرة مـخصَّصةً بصـفة أو إضافـة، فلا يجب تأخيرها؛ مثل: «مررت برجل صالح منطلقًا»، و«رَجُلُ خيرٍ صائمًا خيرٌ من زيد»، ومنه قـوله تـعالـى: ﴿ .. فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾[1]؛ فـ «سـواء» حـال، و«أربعة أيام» صاحبه.

وقوله : « ولا يتقدَّم على العامل المعنوي ».

قد جوزه الأخفش.

[٢٢ ب] **قوله : « ولا على المجرور، على الأصح » / .**

المختار: جوازه؛ قال الشاعر:

غافِـلاً تعْـرِضُ المنيَّةُ للمـرْ ... ءِ فَيُدْعَى ولاتَ حِينَ إِباء[2]

= (١/١٦)، وشرح ابن يعيش (٢/٦٢) (٤/٥٥)، وشرح الكافيـة الشافية لابن مالك (١/١٥٧)، وشـرح الرضى (١/٢٠٣)، وشـرح الكـافـيـة لابن القـواس (١/١٣٧)، ومبسوط الاحكام (٢/٧٦٨)، وشرح العيني (٣/٢١٩).

(١) سورة فصلت، الآية (١٠).

(٢) البـيت من الخفـيف ولا يعـرف قائـله، ينظر: شرح شـواهد شـروح الألفيـة للعـيني (٣/١٦١)، وشرح الأشـموني على الـفية ابن مـالك (١/٤٢١). والشاهد فـي قوله: «غافلاً»؛ حيث جاء الحال من صاحبه المجرور وهو «للمرء».

ومنه:

مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وإنَّما   حكم الفراقِ فما إليْك سبيل[1]

ولأن العمل للفعل وهو عامل متصرف، والجار والمجرور مفعول؛ فكما يجوز تقديمها على المفعول فكذلك على الجار والمجرور؛ ولأن قائل البيت جوَّزها قبل الفعل فبعده أولى فمتى كان العامل فعْلاً متصرفًا أو صفة متصرفة؛ جاز تقديم الحال عليها؛ مثل: «مخلصًا دعا زيدٌ» و«مسرعًا عَمرٌو راجلٌ».

(مسألة)

يجوز نصب الحال من المضاف إليه إذا صحَّ أنْ تقيمه مقامَ المضاف، وهو ما إذا كان المضافُ بعضَ المضاف إليه، أو في معنى بعضه، وكذا إنْ كان المضاف مصدرًا؛ مثال بعضه: «ضُرِبَ ظهرُ زيد قاذفًا»، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[2]، ومثال معنى بعضه: «أعجبني كلام زيد مخاصمًا»، قال الله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[3]، ومثال المصدر: «أعجبني ضرْبُ زيد واقفًا»، قال الله تعالى: ﴿قال النار مثواكم خالدين فيها﴾[4]؛ فـ «خالدين» حال من الضمير وعاملها المصدر، فـ «النار» مبتدأ أول، و«مثواكم» مبتدأ ثان، و«خالدين» حالٌ كما ذكرنا، و«فيها» خبر «مثواكم»، و«مثواكم» وخبره: خبرٌ عن «النار».

---

(١) البيت من الكامل ولا يعرف قائله، ينظر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣/ ١٦٢)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ٤٢٢) «ط-مكتبة الإيمان».
والشاهد في قوله: «مشغوفة» حيث جاءت حالاً من الضمير الواقع في محل الجر في قوله: «بك»، والتقدير: قد شغفت بك حال كوني مشغوفة.

(٢) سورة الحجر الآية (٤٧).   (٣) سورة البقرة، الآية (١٣٥).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٢٨).

وكل ما دل على هيئة صح أنْ يقع حالاً مثل: «هذا بسراً أطيب منه رطبًا».
وتكون جملة خبرية؛ فالاسمية بالواو والضمير أو بالواو أو بالضمير على ضعف، والمضارع المثبت بالضمير وحده، وما سواهما بالواو والضمير أو بأحدهما.

ولا بد في الماضي المثبت من «قد» ظاهرة أو مقدرة.

ويجوز حذف العامل؛ كقولك للمسافر: «راشدًا مهديًا».

قوله: « علَى هيْئة صحَّ أنْ يقعَ حالاً ».

هذا بشرط أن يفيد، و«خبرية» احترازًا من الطلبية.

قوله: « فالاسميةُ بالواو ... إلى آخره ».

كان الأصل أن الواو لا تصح معها؛ لأن الحال كالصفة والخبر أو الظرف ولا تصح الواو في ذلك، ويقويه ما جاء في القرآن منه مع المبتدأ ونواسخ الابتداء.

[٢٣ أ] **فقوله: « والضمير على ضعْف »** /.

بمنْع الضعف لورود القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿ **وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ** .. ﴾(١)، لأن الرؤية هنا رؤية البصر، ومنه قوله تعالى: ﴿ .. **فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ** ﴾(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ** ... ﴾(٣).

قوله: « ولا بد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة ».

لا حاجة إلى التقدير؛ وقد قال الله تعالى: ﴿ **لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ** ﴾(٤)، و«لم» جواب «فعَل» بغير «قد».

---

(١) سورة الزمر، الآية (٦٠).
(٢) سورة آل عمران، الآية (١٨٧).
(٣) سورة الرعد، الآية (٤١).
(٤) سورة آل عمران، الآية (١٧٤).

ويجب في المؤكـدة؛ مثل: «زيدٌ أبوك عطوفًا»؛ أي: أحـقه. وشـرطها: أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية.

قوله: « ويجب في المؤكَّدة ».

يجب أيضًا في غـيـرها وهي حـال مثـلاً أو في مـعنى المثل؛ فـالأول مـثل: «أتميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى؟»، والثانـي مثل: «بعته بدرهم فـصاعدًا»، ولا يطَّرد وجوب حـذف الـعـامـل أيضـًا فـي المـؤكدة؛ قـال اللــه تعالى: ﴿ **وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾[1]، ﴿فتبسَّم ضاحكًا﴾[2]، وهذه الأمــثلة أيضًا تردُّ قــوله: «شرطها أن تكون مقرَّرة لمضمون جملة اسمية.

(مسـألة)

يتعـدَّد الحال لواحـد؛ مثل: «جـاء زيدٌ راكبًا ضـاحكًا»، ولأكثـر من واحد؛ مثل: «لقـيت زيدًا راكبًا مـاشيًا»، وجب في هذه مـراعاة الترتيب خـوفَ اللبس، فيـجعل الأول للأول والثاني للثـاني؛ فإن لم يكن لبس جاز ترك التـرتيب؛ مثل: «لقيتُ هندًا راكبةً ماشيًا».

وبقي حالان أخيران: الموطئة؛ مـثل: «مررتُ برجلٍ رجلاً كريمًا». والمقدّرة؛ مثل: «مررتُ برجلٍ صائدًا بكلبه غدًا».

---

(١) سورة البقرة، الآية (٦٠).

(٢) سورة النمل، الآية (١٩).

التمـييز ما يرفع الإبهـام المستقـر عن ذات مذكورة أو مقـدرة؛ فالأول عن مفرد مقدار غالبًا؛ إما في عدد نحو: «عشرون درهمًا» وسيأتي، وإما في غيره؛ نحو: «رطل زيتًا» و«منوانٌ سمـنًا»، و«على التمرة مثلها زبدًا»، فـيُفرد إن كان جنسًا، إلا أن يُقـصد الأنواع، ويجـمع في غيـره، ثم إن كـان بالتنوين أو بنون التـثنيةـ جـازت الإضـافة، وإلا فـلا ....

قال : « فإنْ كانَ بتنوين ».

هذا في التنوين الظاهر والمقدر الجائز حذفه، مثل: «خاتمٌ حديدًا»، و«مثاقيل مسك»، أما التنوين المقدر الذي لا يجور حذفـه، فلا تصحُّ معه الإضافة، نحـو: «خمسةَ عشـَر» وشـبـهه من العدد، فلا تجوز إضافته إلى مُمـيِّزه، نحـو: «خمسةَ عشـَر درهـم» ، فـإن لـم يُضَـف / إلـى مميزه؛ جاز؛ نحـو: «خمسـة عشـر». [٢٣ ب] وإنما قلنا: «إنَّ (خـمـسـةَ عَشَرَ) وشـبـهـه منـوَّنٌ تقـديـرًا، بدليل تنـويـنـه فـي الضـرورة؛ كقول الشاعر:

كـلفَ مِـنْ عَـنَـائِه وشِـقْوَتِهِ بنتَ ثمانِ عشرة منْ حجتـهِ(١)

قوله : « أو بنون التثنية ... إلى آخره ».

نون الجمع كذلك؛ كقوله:

ولا سيِّئي زيٌّ إذا مـا تلبَّسـوا إلى حاجـةٍ يومًا مخيَّسةً بزلا(٢)

---

(١) البـيت من الرجـز، وقائله نـفيع بن طارق، والبـيت في: كـتـاب الحيـوان للجـاحظ (٦/٤٦٣)، والمخصص (١٠٢/١٧)، والإنصاف لابن الأنـباري (٣٠٩)، والمقرب لابن عصـفور (٦٧)، وشرح العـيني (٤/٤٨٨)، والتصـريح بمضمون التـوضيح (٢/ ٢٧٥)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٩)، والدرر اللوامع (٢/ ٢٠٥)، وشرح الأشموني(٤/ ٧٢).

(٢) البـيت من الطويل، وهو لعمـرو بن شأس ، وينظر فـي: كتـاب سيبـويه (١/ ١٩٧)، وشواهد المغني للسيوطي (٢٨٢)، وشرح العيني (٣/ ٥٩٦).

وعن غير مقدار؛ مثل: «خاتم حديدًا»، والخفض أكثر.

والثاني: عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها؛ مثل: «طاب زيدٌ نفسًا»، و«زيدٌ طيبٌ أبًا. وأبوةً. ودارًا. وعلمًا»، أو في إضافة؛ مثل: «يعجبني طيبه أبًا. وأبوةً. ودارًا. وعلمًا»، و« لله دَرُّهُ فارسًا!».

المحبسة: المطايا المذللة. وكذلك نون مشبه الجمع في العدد إذا أضفته إلى غير المميز؛ مثل: «عشروك» و«ثلاثو زيد»، فإنْ ذكرتَ المميز فلا يجوز حذفها والإضافة إلى المميز؛ فلا يجوز: «عشرو درهم»، وجوَّزه الكسائي[1].

والعبارة الجامعة: فإنْ كان بتنوينٍ ظاهرٍ أو مقدر جائز الحذف أو بنون التثنية أو الجمع أو مشبه الجمع ولم يذكر المميز ـ جازت الإضافة.

قوله: « مثل: خاتم حديدًا ».

هذا منصوب عند سيبويه على الحال، وعند المبرد على التمييز، وهو الصحيح، فإنْ كان معرفة مثل: «هذا خاتمك حديدًا» فالحال أظهرُ.

وقوله: « أو ما ضاهاها ».

لو قال: «وشبهها» كفاه.

قوله: « لله دَرُّهُ فارسًا ! »[2].

اللام للتعجب، و«در»: من إدرار المطر والضرع؛ أي: خيره وفضله دارٌّ كإدرارهما، و«فارسًا»: يحتمل الحال والتمييز.

---

(١) هو: علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي، مولاهم، الكوفي، المعروف بالكسائي. الإمام، المعلم، المقرئ. أخذ عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٨٧هـ)، ثم على الخليل. سمي الكسائي لأنه أحرم في كساء، أو لأنه كان يبيع الأكسية في حداثته، أو كان يتشح بكساء. توفي بـ «طوس» سنة (١٨٩هـ).

(٢) ينظر: المقتضب للمبرد (٣/ ٣٥)، وشرح ابن يعيش (٢/ ٧٠)، وشرح الرضى (١/ ٧٢٠)، وشرح الكافية لابن القواس (١/ ٢٦٢)، ومبسوط الأحكام للتبريزي (٣/ ٨٣٦)، وشرح الوافية لابن الحاجب (١/ ٢٧٧).

ثم إن كان اسمًا يصحُّ جعله لما انتصب عنه ـ جاز أن يكون له ولمتعلقه، وإلا فهو لمتعلقه، فيطابق فيهما ما قصد إلا أن يكون جنسًا، إلا أن يُقصد الأنواع، وإن كان صفة كانت له وطبقه، واحتملت الحال. ولا يتقدم التمييز على عامله، والأصحُّ: أن لا يتقدم على الفعل؛ خلافًا للمازني والمبرد.

قوله: « فإنْ كان اسمًا ».

يحترز من الصفة؛ مثل: «فارسًا» يصح جعله لما انتصب عنه؛ أي: خبرًا؛ فقولك: «طاب زيدٌ أبًا» لو جعلتَ «أبًا» خبرًا عن «زيد» صحَّ، وقولك: «طاب زيدٌ دارًا» لو جعلتها خبرًا عن «زيد» لم يصحَّ. فيصح في الأول أن يجعل التمييز لزيد ولأبيه، ولا يصح في الثاني أن تجعله لـ «زيد».

قوله: « ولا يتقدَّم التمييز ... إلى آخره ».

هذا إذا لم يكن العامل فعلاً متصرفًا؛ فإن كان فالصحيحُ: التقديمُ؛ لقوة العامل وشبه التمييز بالمفعول، / فكما جاز تقديم المفعول فكذلك التمييز، وله شواهد كثيرة؛ منها قول الشاعر: [٢٤ أ]

رددتُ بمثْلِ السِّيدِ نهدٍ مقلَّص ... كميشٍ إذا عِطفاهُ ماءً تحلَّبا(١)

فقدم «ماء» المميِّز على العامل وهو «تحلَّب». و«السيد»: الذئب، و«المقلَّص»: المرتفع، و«الكميش»: الشديد اللحم ضدّ الرهل. وقال آخرُ:

ولستُ إذا ذرْعًا أضيقُ بضارعٍ ... ولا يائسٍ عندَ التعَسُّرِ من يُسْرِ(٢)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم الضبي، من الشعراء المعدودين في الجاهلية والإسلام. أسلم فحسن إسلامه. والبيت ينظر في: المفضليات (٣٧٦)، والأصمعيات (٢٢٤)، وشرح أبيات المغني (٧/ ٢١)، وشرح الأشموني (١/ ٤٥٠)، وحاشية الصبان (٢/ ٢٠٢)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٣). والذي في الأصمعيات والمفضليات بلفظ: «وزعت» بدل «رددت». وقبله:

وواردة كأنَّها عصُبُ القطا ... تثير عجاجًا بالسنابك أصهبا

(٢) البيت من الطَّويل، قيل: إنه لأبي الهول الحميري، ولم نجده إلا في حاشية الشيخ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ألفية ابن مالك (٢/ ٢٩٥).

....

وقولهم: « لا يـجوز تقديمه؛ لأنه فـاعل في المعنى، فـلا يتقدم على الـفعل كالفـاعل» غير لازم في كل الصور؛ فـإنَّ منه: «امتلأ الكوزُ مـاءً» ولا يصح كونه فاعلا في المعنى، ثم وإن كان فاعلا في المعنى ولكن تُرِك ذلك، والمحافظة على ما كان يقتضيه للأمر الذي لأجله نسب الفعـل إلى غيره، وهو المبالغة بنسبة «الشيب» إلـى كـل الـرأس مثـلاً، و«التـفـجـر» إلـى جـمـيـع «الأرض»، و«الـطـيـب» إلى جميع «زيد».

(مســألة)

إذا كان مميـز «أفـعـل» التفـضيل فـاعـلا في المعنى وجب نصبـه؛مثل: «زيدٌ أطيبُ داراً.وأحسـنُ غـلامًا»،وإن لـم يكـن فاعلا في المعنى جاز جـره بالإضـافة وبـ «مِنْ»؛ نحو: «زيدٌ أحسنُ رجلٍ. وأحسنُ مِن عمرٍو».

(مســألة)

يجوز أن يُجـر بـ «مِن» كل مميز، وإلا الـفاعل في المعنى كـما تقـدَّم؛ نحو: «طاب زيدٌ نفـسًا»، فلا يجـوز: «مِن نفس»، وإلا مميـز العدد؛ نحـو: «عشـرون درهمًا»، فلا يجوز: «مِن درهمٍ».

(مســألة)

يجوز النصب على التـمييز بعد كل فـعل يقتضى التعجُّب، وكـذا أفعال المدح والذم؛ نحو: «ما أكرم زيدًا رجلاً !»، و«أكْرِمْ به رجلاً !»، و«نعمَ صباحًا زيد!»، و«ساء مَثَلاً مثلُهم»، و«لله أبوك جوادًا !»، و«لله أنت شجاعًا !».

المستثنى: متصل ومنقطع؛ فالمتصل هو المخرج عن متعدد لفظًا أو تقديرًا بـ (إلا) وأخواتها. والمنقطع: هو المذكور بعدها غير مخرج، وهو منصوب إذا كان بعد (إلا) غير الصفة في كلام موجب، أو مقدمًا على المستثنى منه أو منقطعًا في الأكثر..

قال: « بـ (إلا) وأخواتها ».

[٢٤ ب] الأولى: بـ «إلا» أو [إحدى][*] أخواتها؛ / لأنه يكون بواحد منها.

قوله: « والمنقطع المذكور بعدها ...إلى آخره ».

المنقطع إما لفظًا لا معنى؛ مثل: «ما جاءني أحد إلا زيد جاءني»؛ لأنه مبتدأ و«جاءني»: خبره. ومنقطع معنى لا لفظًا؛ مثل: «ما فيها أحد إلا وتد»، ثم منه ما يصح نسبة العامل إليه؛ مثل: «ما فيها أحد إلا بساط»، ومنه ما لا يصح؛ مثل: «ما جاءني أحد إلا بساطًا»، فنسبة الاستقرار إلى البساط صحيحة، فصح عمله فيه، ونسبة المجيء إليه غير صحيحة، فلا يصح عمله فيه.

قوله: « غير الصفة ».

متى كانت صفة فليست من باب الاستثناء.

قوله: « موجب ».

الموجب ما ليس بنفي، ولا معنى نفي، كالنهي والاستفهام.

قوله: « أو كان مقدمًا ».

جاء في الأكثر، هذا في الأكثر، وقد حكى سيبويه عن يونس[1] عن العرب:

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «أحد» والصواب ما أثبتناه.

(١) هو يونس بن الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي، علامة بالادب، وكان إمام نحاة البصرة في عصره، هو من قرية «جبل» بفتح الجيم وضم الباء المشددة، وهي على دجلة بين بغداد وواسط، وكان أعجمي الأصل، ولد سنة (٩٤هـ ـ٧١٣م)=

أو كان بعـد (خلا) و(عـدا) في الأكثر، و(مـا خلا) و(مـا عدا) و(ليس) و(لا يكون). ويجوز فيه النصب. ويختار البدل فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب وذُكر المستثنى منه؛ مثـل: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [سورة النساء / ٦٦]، و﴿إلا قليلاً﴾ [البقرة / ٨٣] .

ويُعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد؛ مثل: «ما ضـربني إلا زيدٌ»، إلا أن يستقيم المعنى؛ مثل: «قرأت إلا يوم كذا»..

«ما لي إلا أبوك ناصر»، ومنه قول الشاعر:

إذا لم يكن إلا النبيون شافعُ[1]

قوله: « وبعد (خلا) و(عدا) في الأكثر ».

أي: فيكونان فعلين، وإن جُرَّ بهما كانا حرفين.

« أو (ما عدا) أو (ما خلا) ».

هذا في الأكثر، وقد روى الجرميُّ الجر بهمـا، فتكون «ما» فيها زائدة، والتُزم في «ليس»، ولا يكون حذف المرفوع والنصب كيلا يلبسا بغير الاستثناء.

قوله : « إلا أن يستقيم المعنى ».

يعني بأن يكون موجبًا في معنى نفي؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ويأبَى اللَّهُ إلا أنَّ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[2]؛ لأن التقدير: «ولا يفعل الله إلا أن يتم نوره».

= أخذ عن سيبويه والكسائي والفراء وغـيرهم من الأئمة. قال ابن النديم: كانت حلقته بالبصـرة ينتابها طلاب الـعلم وأهل الأدب وفصحـاء الأعراب ووفود البـادية. قال ابن قـاضي شـهبـة: «هـو شـيخ سـيبويه الذي أكـثر عنه النقـل فـي كتـابه». تُوفـي سـنة (٨١٢هـ ـ ٧٩٨م). من كتبه: «معاني القرآن»، و«النوادر»، و«الأمثال».

(١) البـيت من الطويل، وهو للصـحابي الجليل حسـان بن ثابت، وورد في شرح شـواهد شروح الألفـية (٣/ ١١٤)، والتـصريح بمضـمون التـوضيح (١/ ٣٥٥)، وهمع الهـوامع (١/ ٢٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٢)، وفي ديوانه (٢٥٤).

(٢) سورة التوبة، الآية (٣٢).

ومن ثمَّتْ لم يجز: «ما زال زيدٌ إلا عالمًا».

وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع؛ مثل: «ما جاءني من أحد إلا زيدٌ» و«لا أحد فيها إلا عمرو» و«ما زيد شيئًا إلا شيء لا يُعبأ به»؛ لأن (من) لا تزاد بعد الإثبات، و(ما) و(لا) لا تقدران عاملتين بعده؛ لأنهما عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ (إلا)، بخلاف: «ليس زيدٌ شيئًا إلا شيئًا»؛ لأنها عملت للفعلية، فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثم جاز: «ليس زيد إلا قائمًا»، وامتنع: «ما زيد إلا قائمًا».

ومخفوض بعد (غير) و(سوى) و(سواء) وبعد (حاشا) في الأكثر.

قوله: « ومن ثم لم يجزْ: (ما زال زيدٌ إلا قائمًا) ».

أي: لنقض «إلا» معناها، وجوَّزه يونس.

قوله: « وإذا تعذر البدل ... إلى آخره ».

يعني: إذا لم يعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها، وهو ثلاثة: «مِن» و«الباء» الزائدتان، و«لا» النافية للجنس.

(مسألة)

[٢٥ أ] قد يتكرر الاستثناء للتوكيد؛ مثل: «امررْ بهم إلا زيد، إلا أبي / محمد»، والثاني هو الأول وقصد التوكيد.

(مسألة)

إذا استثنيت من الاستثناء المفرغ، فأبدلْ بواحد وانصب الباقي مقدَّمًا كان أو مؤخَّرًا؛ مثل: «ما جاءني إلا زيد إلا عَمْرًا»، و«ما جاءني إلا عَمْرًا إلا زيدٌ»، و«ما جاءني إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا».

وإعراب (غير) فيه كإعراب المستثنى بـ (إلا) على التفصيل، و(غير) صفة حملت على (إلا) في الاستثناء، كما حملت (إلا) عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذُّر الاستثناء؛ نحو: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [سورة الأنبياء / ٢٢] ، وضعف في غيره.

وإعراب (سوى) و(سواء): النصب على الظرفية على الأصحِّ.

قوله : « إذا كانت تابعة لجمع منكور ... إلى آخره ».

ليس بشرط، بل قد تكون «إلا» صفة بعد جمع معرف بالألف واللام؛ كقول الشاعر:

أُنيختْ فألقتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلا بغامها[(١)]

أي: غير بغامها، و«قليل» هنا بمعنى النفي؛ أي: لا يوجد. وقد تكون «إلا» صفة لمفرد؛ مثل: «له ألف درهم إلا مائة»؛ أي: غير مائة.

قوله : « وإعراب (سوى) و(سواء) النصب ».

هذا مذهب سيبويه، وهما عنده منصوبان على الظرف، تقديرًا في المقصورة ولفظًا في الممدودة، وجعل قوله:

تجانفُ عنْ جوِّ المدينةِ ناقتي وما قصدتْ مِنْ أهلها لسوائكا[(٢)]

شاذًّا للضرورة؛ والصحيح مذهب الكوفيين: أن «سوى» و«سواء» اسم

---

(١) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٣٧٠)، والمقتضب (٤/ ٤٠٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٦٥)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٧٢، ٣١٦ (٧٨، ٢٤٨)، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٩)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٤)، وشرح الأشموني (٢/ ١٥٦)، ولسان العرب مادة (بغم)، وديوان ذي الرمة (٦٣٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى، ينظر في: كتاب سيبويه (١/ ١٣، ٢٠٣)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٣٤٩)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٣٥)، (٢/ ٤٥، ١١٩، ١٢٤) والإنصاف لابن الأنباري (٢٩٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٤، ٨٤)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٢)، والدرر اللوامع (١/ ١٧١)، وديوان الأعشى (٦٥).

ويروى: «جو اليمامة» بدل «جو المدينة»، كما في الخزانة (٢/ ٥٩).

كـ «غـيـر»؛ بـدلـيـل أنـهـا جـاءت مـبـتـدأ وخـبـرًا وفـاعـلا واسـم «لـيـس»؛ كـقـولـه:

وقـالَ نِسـاءٌ لَـوْ قُتِلْـتَ لَسـاءَنَا   سواكن ذو الشَّجْوِ الذي أنا فاجعُ(1)

وقـولـه:

وإذا تُبـاعُ كـريـهـةٌ أوْ تُشـتَرى   فسـواكَ بائعُها وأنت المُشْتري(2)

وفي الفاعل قـولـه:

ولَـمْ يَبْـقَ سـوى العـدوا   نِ دِنَّاهـمْ كـمـا دانـوا(3)

وفي اسـم «ليـس» قـولـه:

أأتْـرُكُ لـيـلـى ليسَ بيني وبـيـنها   سـوى ليلةٍ إني إذًا لَصَبُـورُ(4)

ويـجـوز مـع القـصـر ضـمُّ الـسـين وكـسـرهـا، ومـع المدِّ فـتـحُـهـا والإعـراب الظـاهـر /. [25 ب]

---

(1) البيت من الطويل، ولم نعثر عليه.

(2) البيت من الكامل، وقـائله ابن المولى، ينظر في: شرح شـروح شواهد الألفيـة للعيني (3/125)، وهمع الهـوامع (1/202)، والدرر اللوامع (1/ 170)، وشـرح الأشمـوني (2/159).

(3) البيت من الهـزج، وقائله: الفند الزماني، ينظر: أمـالي أبي علي القالي (1/ 260)، وخـزانة الأدب (2/57)، ومـغني اللبـيـب لابن هشـام وشـرح شـواهده للسـيـوطي (319)عرضًا، وشرح شواهد شـروح الألفية (3/122)، والتصريح بمضمـون التوضيح (362)، وهمع الهـوامع (1/202)، والـدرر اللوامع (1/ 170)، وشـرح الأشـمـوني (2/159)، وشرح ديوان الحماسة (35).

(4) البـيت من الطويل، وهو للـمـجنون، ينـظر: همع الهـوامع (1/202)، والدرر اللوامع (1/171)، وشرح الأشموني (2/159)، وديوانه (139).

خبر كان [وأخواتها]

خبر «كان» وأخواتها: هو المسند بعد دخولها؛ مثل: «كان زيدٌ قائمًا»، وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويتقدم على اسمها معرفة، وقد يحذف عامله في مثل: «الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًا فشرٌّ»، ويجوز في مثلها أربعة أوجه...

قال: «وأمره على نحو خبر المبتدأ».

ويجوز في خبر المبتدأ: الجملة الطلبية، ولا يجوز في خبر «كان».

قوله: «ويتقدم معرفة».

هذا بشرط ظهور الإعراب، فإن لم يظهر لم يجز تقديمه؛ مثل: «كان فتاي فتاك».

قوله: « وقد يُحذف العامل ... إلى آخره ».

قد يحذف العامل والاسم؛ كقولك: «فقيهًا» لمن قال: «مَا كَانَ زيدٌ؟». والعامل والخبر؛ كقولك: «زيدٌ» لمن قال: «مَن كان صاحبَكَ؟». وقد يُحذف العامل والاسم والخبر؛ كقولك: «نعم» لمن قال: «هل كان زيدٌ قائمًا؟». وقد يُحذف العامل فقط كما مثَّل[1].

وقوله: « في مثْل : (الناس ...) إلى آخره ».

لا يختصُّ الحذف بهذه الصورة، بل يجوز في غيرها؛ كقوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ..﴾[2] في قول من قدّر «يكن»، ومنه قولهم: «كيف أنت وقصعة من ثريد؟» إذا نصبت «قصعة»؛ لأن التقدير: «كيف تكون وقصعة؟»؛ فـ «قصعة» على هذا مفعول معه، وإن رفعت «قصعة» كانت معطوفة على «أنت» أو على المستتر في «يكون» المقدَّرة، و«أنت» مؤكد له. ثم «كان» هاهنا يجوز أن تكون

(١) سورة النساء، الآية (١٧١).

(٢) المراد قوله: «الناس مجزيون بأعمالهم؛ إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر».

ويجب الحذفُ في مثل: «أما أنتَ منطلقًا انطلقتُ»؛ أي: «لأنْ كنتَ».

تامة، ويجوز أن تكون ناقصةً و«كيف» خبرها مقدَّمًا عليها، وأجود الوجوه الأربعة: نصب الأول؛ لأنَّ «أنْ» تطلب الفعل، ورفع الثاني لأنَّ تقدير جملة اسمية أولى بالفاء؛ لطلبها إياها، ورفعهما متوسط، وكذلك نصبهما، وأضعفهما رفع الأول ونصب الثاني، ومهما رفعت الأول فتقديره: «فجزاؤه خير»، ومهما نصبته فتقديره: «إن كان خيرًا»، ومهما رفعت الثاني فتقديره: «فجزاؤه خير»، ومهما نصبته فتقديره: «يكن جزاؤه خيرًا».

قوله: « ويجب الحذف في مثل: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقت) ».

أصله: «لأنْ كنت منطلقًا» بكسر اللام وفتح «أنْ» الخفيفة، فعوض عن الفعل «ما» فانفصل المتصل، ثم حُذف حرف الجر، / كعادته كثيرًا، ثم أُدغمت النون في الميم صارت: «أمَّا أنت»؛ قال الشاعر: [٢٦ أ]

أَبا خراشةَ أمَّا أنتَ ذا نفَرٍ   فإنَّ قوميَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ(١)

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرداس، ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٢٩٣)، والخصائص لابن جني (٢/ ٣٨١)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٤، ٣٥٣) (٢/ ٣٥٠)، والإنصاف لابن الأنباري (٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٩٩) (٨/ ١٣٢)، والمقرب لابن عصفور (٥٦)، وخزانة الأدب (٢/ ٨٠) (٤/ ٤٢١)، وشذور الذهب (١٨٦)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٥، ٥٩، ٤٣٧، ٦٩٤ (٤٣، ٦٥)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ٥٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٦٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٢)، والدرر اللوامع (١/ ٩٢)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤٤) (٤/ ٤٩).

اســم إن وأخـواتها

اسم «إنَّ» وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها؛ مثل: «إنَّ زيدًا قائمٌ».

اسم (لا) التي لنفي الجنس

المنصوب بعد (لا) التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافًا أو مشبّهًا به؛ مثل: «لا غلامَ رجل» ....

[اسم «إنَّ» وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها؛ مثل: «إنَّ زيدًا قائمٌ»][1].

قال: « اسمُ (لا) التي لنفي الجنس ».

المحمولة على «إنَّ» أولى؛ لأنَّ المحمولة على «ليس» قد تكون نافية للجنس؛ كقوله:

مَنْ صدَّ عنْ نيرانِها ... فَأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحْ[2]

ويُفرَّق بينهما بالقرائن، واسم «لا» هذه مقدَّر فيه «من»، وقد ظهرت في قول الشاعر:

فقامَ يزود الناسَ عنها بسيفهِ ... وقال ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هنْدِ[3]

ولذلك قال سيبويه: «لا رجلَ» جواب: «هل من رجلٍ؟». ورُوي في «رجل» الجر بتقدير «مِنْ» في قول الشاعر:

---

(١) ما بين معقوفتين غير موجود في الأصل، ولم يشر إليه الشارح.

(٢) البيت لسعد بن مالك القيسي، وهو في كتاب سيبويه (١/٥٨)، واللسان، مادة (برح).

(٣) البيت من الطويل، وقائله دوسر بن دهبل، ينظر: مجالس ثعلب (١٧٦)، والإنصاف لابن الأنباري (٥٠٠)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣٦٦)، وشرح الأشموني (٣/٢٧٥).

و«لا عشرين درهمًا لك»، فإن كان مفرداً، فهو مبني على ما ينصب به وإن كان معرفةً...

ألا رجلٍ جَزاهُ اللهُ خَيْراً ... يدلُّ على مُحَصِّلةٍ تبيتُ
تُرَجِّلُ لُمتِّي وتَقُمُّ بيتي ... وأُعْطيها الأتاوةَ إنْ رضيتُ [1]

وروي فيه أيضًا النصب؛ إما بتقدير فعلٍ؛ أي: «ألا ترونني رجلاً؟»، أو نصبه للضرورة، كما جاء في النداء في قول الشاعر:

فطلِّقها فلَسْتَ لها بكفْءٍ ... وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ
سلامُ اللهِ يا مطَرٌ عليها ... وليسَ علَيْكَ يا مَطَرُ السلامُ[2]

والمحصلة: المُغَرْبِلة، والإتاوة: الأُجرة.

قوله: « ولا عشْرين درهمًا ».

إنْ أردتَ نفي العشرينات؛ اقتصرت عليها، وإن أردت جنسًا؛ ذكرت المميز، كما ذكر.

قوله: « فإنْ كان معرفةً ... ».

تساهلٌ؛ فإنّ المعرفة لا تكون اسم النافية للجنس.

---

(١) البيتان من الوافر، وهما لعمرو بن قعاس، أو قنعاس، ينظر: كتاب سيبويه (٢/٣٠٨)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (٥٦)، وشرح المفصل (٢/١٠١، ١٠٢)، وخزانة الأدب (١/٤٥٩) (٢/١١٢، ١٥٦) (٤/٤٧٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٧٧(٢١٩)، وشرح شواهد شروح الألفية (٢/٢٦٦) (٣/٣٥٢)، وشرح الأشموني (٢/١٦).

(٢) البيتان من الوافر، وهما للأحوص، وهما في: كتاب سيبويه (١/٣١٣)، والمقتضب (٤/٢١٤)، ومجالس ثعلب (٩٢، ٢٣٩، ٥٤٢)، والأغاني (١٤/٦١، ٦٢)، والجمل للزجاجي (١٦٦)، وأمالي الزجاجي (٨١)، والمحتسب لابن جني (٢/٩٣)، وأمالي ابن الشجري (١/٣٤١)، والإنصاف لابن الأنباري (٣١١)، وخزانة الأدب =

أو مفصولاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير.

ونحو: « قـضية، ولا أبا حـسن لها » مـتأول..........................

قوله : / « أو مفصولاً ... إلى آخره ». [٢٦ ب]

أما الرفع: فصحيح، وأما التكرير ففي الأكثر؛ قال الشاعر:

وَأَنتَ امْرُؤٌ منَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنا حَيَاتُكَ لا نفعٌ وَمَوْتُكَ فاجِعُ[1]

وقال الآخر:

بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رِكائبُها إلا إلَيْنا رُجُوعُها[2]

قوله : « (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها)[3] متأولٌ».

أي: بأحد أمرين: إما: «ولا أحد من المسمين هذا الاسم»، أو: «ولا مثل

= (١/ ٢٩٤)، وشذور الذهب (١١٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٤٣ (٢٦٠)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١/ ١٠٨) (٤/ ٢١١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٧١)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٠)، والدرر اللوامع (٢/ ١٠٥)، وشرح الأشموني (٣/ ١٤٤)، وديوان الأحوص (١٧٣).

(١) البيت من الطويل، وقائله هو السلولي، أو الضحَّاك بن هنام، وينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٥)، والمقتضب (٤/ ٣٦٠)، وتصحيف العسكري (٤٠٥)، والمفصل (٢/ ١١٢)، وزهر الآداب (٦٥٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٨٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٨)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٩)، وشرح الأشموني (٢/ ١٨).

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٢٩٨)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٣٦١)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٢٥)، وشرح المفصل (٢/ ١١٢) (٤/ ٦٥، ٦٦)، والمقرب لابن عصفور (٤٠)، وخزانة الأدب ٢/ ٨٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٨)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٩)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ١٨).

والشاهد فيه: وقوع المعرفة بعد «لا» المفردة، وإنما تقع المعارف بعد «لا» إذا تكررت «لا».

(٣) قالها عمر رضي الله عنه ، فانطلقت مثلاً للأمر الشديد، والمراد بـ «أبي حسن» هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر مغني اللبيب (١٢٦) ط دار الفكر.

وفي مثل: «لا حول ولا قوة إلا باللّه» خمسة أوجه: فتحهما، ونصب الثاني، ورفعه، ورفعهما، ورفع الأول ـ على ضعف – وفتح الثاني.

وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل، ومعناها: الاستفهام والعرْض والتمني.

ونعت المبني الأول مفرداً يليه مبني، ومعرب رفعاً ونصباً نحو: لا رجل ظريفَ وظريفٌ، وظريفاً، وإلا فالإعراب.

أبي حسن»، ومنه قوله: «ولا أميةَ بالبلاد»[1]، وقوله: «لا هيثم الليلة للمطي»[2].

قوله : « وفي مثل: (لا حول ولا قوة ...) إلى آخره ».

ففتحهما تركيب وإعمال لهما، ونصب الثاني أو رفعه إلغاء لـ «لا» وعطفًا على اللفظ أو الموضع، ورفعهما إما مبتدآن معتمدان على النفي أو إلغاء لـ «لا» لضعفها، أو اسمان لـ «ليس»، ولو سميت رجلاً نكرة كـ «زيد وعمرو» قلتَ: «لا زيدًا وعمرًا حاضرٌ».

قوله : « وإذا دَخَلَت الهمْزَةُ ... إلى آخره ».

إذا دخلت الهمزة عليها جاءت للتمني والاستفهام؛ كما قال، وتجيء أيضًا للتقرير ولمعنى النفي؛ فالتقرير كقول الشاعر:

---

(١) جزء بيت من الوافر، ينسب إلى عبد الله بن فضالة، ينظر: الكتاب (٢/ ٢٩٧)، والمقتضب (٤/ ٤٦٦)، والمقرب (١/ ١٨٩)، وشرح الأشموني (٢/ ١٠).

وتمام البيت:

أرى الحاجات عندَ أبي حبيب   نكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

(٢) جزء بيت من الرجز، وقائله مجهول، ينظر: الكتاب (٢/ ٢٩٦)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٣٦٢)، وخزانة الأدب (١/ ٩٨، ٩٩)، والدرر (١/ ١٢٤).

وتمام البيت:

ولا فتى مثلَ ابن خيبرى

والعطف على اللفظ، وعلى المحل جائز؛ مثل:

لا أب وابنا ....

ألا طعانَ ولا فرسانَ عاديةً   إلا تجشُّؤكمْ حولَ التنانيرِ (1)

كأنه قال: ألستم كذلك؟ ولمعنى النفي كقول الشاعر:

ألا اصْطِبارَ لسلْمى أمْ لها جَلَدٌ   إذَا أُلاقي الذي يلقاهُ أمثالي (2)

ولا تجيءُ للعرض كما قال؛ لأنَّ التي للعرض تلزم الأفعال؛ لأنها طَلَبٌ كالتحضيض، لكن التحضيض أشد توكيدًا منه، ولذلك يحسن قول العبد لسيده: «ألا تعطيني!»، ويقبح: «لولا تعطيني». ومتى كانت «ألا» للتمني لم يبقَ لها موضع من الإعراب؛ / لوقوعها موضع «ليت»، و«ليت» حرف، فلا موضع له. [27 أ]

قوله: « والعطف على اللفظ وعلى المحل جائزٌ ».

«ألا» للتمني لا يجوز العطف عليها إلا على اللفظ فقط بالنصب والفتح؛ مثل:

---

(1) البيت من البسيط، وهو لحسَّان بن ثابت الصحابي المشهور، والبيت في: كتاب سيبويه (2/306)، والجمل للزجاجي (244)، وخزانة الأدب (2/103)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي 68(75)، وشرح شواهد شروح الألفية (2/362)، وهمع الهوامع (1/147)، والدرر اللوامع (1/148)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/240)، وديوان حسان (215). والشاهد فيه: عملُ «ألا» عملَ «لا».

(2) البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح (المجنون)، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي 21(96)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (2/358)، وهمع الهوامع (1/147)، والدرر اللوامع (1/128)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (2/15)، وديوانه (228).

وابن، ومثل: (لا أبَاَله) و(لا غلامي له) جائز تشبيهًا له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثم لم يجز: «لا أباً فيها»، وليس بمضاف لفساد المعنى، خلافاً لسيبويه، ويحذف في مثل: «لا عليك»؛ أي: «لا بأس».

«الا مال وأمنًا» و«أمن»، ولا يجوز الرفع عطفًا على الموضع كغيرها؛ إذ لا موضع؛ كما ذكرنا.

قوله : « ومثل: (لا أبَ لهُ) و(لا غلاميْنِ) ... إلى آخره ».

الحق أنه مضاف كقول سيبويه، وأن اللام مُقْحمة لتوكيد معناها، ولا يلزم من إقحامها إقحام [من][*] ، كما قيل؛ لأنَّ أكثر الإضافة بمعنى اللام، فجاز إقحامها، بخلاف غيرها، والذي يدل على إضافته قول الشاعر:

أبالْموتِ الذي لا بدَّ أني ... مُلاقٍ لا أباكِ تخَوِّفيني[1]

فإضافة «من» غير [لازم][2]، لكن هذا المضاف إليه في حكم الانفصال؛ لأنه لو لم يكن في نية الانفصال لكان المضاف معرفةً، ولو كان؛ لَمَا عمِلتْ فيه «لا».

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «في» والمثبت من الهامش.

(١) البيت من الوافر؛ وهو لأبي حيَّة النمري، ينظر في: الكامل للمبرد (٣١٣,٣،٥٠٣)، والمقتضب (٤/ ٣٧٥)، والخصائص لابن جني (١/ ٣٤٥)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٦١)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٥)، والمقرب (٤١)، وخزانة الأدب (٢/ ١١٨)عرضًا، وشذور الذهب (٤٢٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٥)، ولسان العرب مادة (أبى).

(٢) ما بين معقوفتين في الأصل «لام»، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه.

خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس)

خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما، وهي لغة أهل الحجاز، وإذا زيدت (إن) مع (ما) أو انتقض النفي بـ (إلا) أو تقدم الخبر بطل العمل وإذا عطف عليه بموجب، فالرفع.

قال: « خبر (ما) و (لا) ».

ولم يذكر «إنْ» النافية، وقد ذُكرتْ قبلُ.

قوله: « وإذا زيدت ... إلى آخره ».

هاهنا رابع يُبطل عملها أيضًا، وهو: إذا تقدم معمول الخبر وليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا؛ مثل: «ما طعامَك زيدٌ آكلٌ» لا يجوز: «آكلاً»؛ فإنْ كان معمولُه ظرفًا؛ مثل «ما يومَ الجمعة زيدٌ منطلقًا»، أو جارًا ومجرورًا؛ مثل: «ما بك زيدٌ مارًّا»، و«ما عليك زيدٌ متأسفًا» ـ جاز نصب الخبر، كما مثَّلْتُ.

قوله: « وإذا عُطف عليه ... إلى آخره ».

بموجِب: بكسر الجيم؛ مثل: «ما زيدٌ قائمًا، ولكن جالسٌ»؛ لأنها بمعنى «إلا».

المجرورات هو ما اشتـمل على علم المضاف إليه، والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حـرف الجر لفظًا، أو تقديرًا مرادًا؛ فالتـقدير شرطه: أن يكون المضاف اسمًا مـجردًا تنوينه لأجلها، وهي معنوية ولفظـية؛ فالمعنوية: أن يكون المضاف فيها غير صفة مضـافة إلى معمولها، وهي إما بمعنى (اللام) فيما عـدا جنس المضاف وظرفـه ....

قال : « ما اشتملَ .... إلى آخره ».

فيه ما في المرفوعات والمنصوبات من الدور.

قوله : « مجرَّدًا تنوينه لأجلها ».

[٢٧ ب] «لدن» و«عند» . . وشبـهه / لا يـدخله تنوين، فـلا تجريـد فيـهـا، والمثنى والمجموع ليست نونه تنوينًا، فلا تجريد تنوين في إضافتهما.

(مسـألة)

من الأسماء ما يلزم الإضافة إلى مـضمر؛ كـ «وحْدَه» و«لبيك» . . وأخواته، وقد جاء شاذًّا:

دعوتُ لِمَا نابني مسـورًا فلبّى فلبّى يدي مسور(١)

---

(١) البيت من المتقارب ؛ ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٥١)، وشرح ابن يعيش (١/ ١١٩)، وشرح الكافيـة الشافية لابن مالك (١/ ٣٥٠)، والمحـتسب لابن جني (١/ ٧٨)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٣٨)، والخزانة (٢/ ٩٢)، وشرح العيني (٣/ ١٨١)، والدرر اللوامع (١/ ١٦٣).

والمعنى: دعوت مـسورًا للأمر الذي نابني من نوائب الدنيـا فلبَّاني. وأصل هذا أنَّ رجلاً دعا رجلاً اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمـته فأجابه إلى ذلك، وخصَّ يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطيتاه المال حتى تخلَّص من نائبته.

أو بمعنى (من) في جنس المضاف، أو بمعنى (في) في ظرفه، وهو قليل؛ نحو: «غلام زيدٍ»، و«خاتم فضةٍ» و«ضرب اليومِ».

ومنها ما يلزم الإضافة إلى جملة؛ نحو: «حيث» و«مذ» و«منذ»، وقد جاء شاذًا:

أمَا ترى حيثُ سُهَيْلٍ طالعًا [1]

قوله: «وبمعنى (منْ)».

ضابطها: كل ما أُضيف إلى ما هو بعضُه وله اسمه، فيصحُّ على «خاتم فضة»: «فضة»، ولا يصح على «يد زيد»: «زيد» وهما بعضان، ومتى صحَّ تقدير اللام و«مِن» في الإضافة حُكم فيها بتقدير اللام؛ لأنها الأصل.

قوله: «وبمعنى (في) في ظرفِه».

أي: من الزمان والمكان، ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.. ﴾[2]؛ أي: في الليل، و﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ .. ﴾[3]، أي: في السجن، ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ .. ﴾[4]؛ أي: فيه، ومنه قولهم: «يا سارق الليلة أهلَ الدارِ».

---

(١) البيت من الرجز، وقائله مجهول، والبيت في: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٩٠)، وخزانة الأدب (٣/ ١٥٥)، ومغني اللبيب لابن هشام (١٧٨)، وشذور الذهب (١٦٨)، وشرح شواهد شروح الألفية (٣/ ٢٨٤)، وهمع الهوامع (١/ ٢١٢)، والدرر اللوامع (١/ ١٨٠)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٥٤)، وحاشية يس (٢/ ٢٩)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٣٩).
وتمام البيت:

* نَجْمًا يضيءُ كالشهابِ لامعًا *

(٢) سورة سبأ، الآية (٣٣).
(٣) سورة يوسف، الآية (٣٩).
(٤) سورة البقرة، الآية (٢٠٤).

وتفيد تعـريفًا مع المعرفة وتخصـيصًا مع النكرة، وشرطهـا: تجريد المضاف من التعريف، ومـا أجازه الكوفيون من «الثلاثة الأثواب» ـ وشبـهه من العدد ـ ضعيف، واللفظية: أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها؛ مثل: «ضارب زيدٍ» و«حسن الوجه».

ولا تفـيد إلا تخـفيـفًا في اللفظ، ومن ثمَّت جـاز: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ»، وامتنع: «بزيدٍ حسنِ الوجه» ....

قوله : « وتفيد تعريفًا مع المعرفة ».

أي: إنْ لم يكن المضاف إليـه بنية الانفصـال؛ مثل: «لا أباك ظريف» أو «لا أبالك» على المختار، كما تقدم، وقد تفيد الإضـافة إلى المعرفة ما تفيده الصفة من زيادة الوضوح؛ كقولك: «جاء زيدنا».

قوله : « وما أجازه الكوفيون ... إلى آخره ».

تمسّك الكـوفـيـون فـي مـنـعـه بالقـياس؛ لأنه مـن بـاب المقـاديـر، فكـمـا لا يـجـوز: «الـرطـلُ الـزيتُ» لا يـجـوز هـذا، وجوَّزه الكـوفيون؛ لأنـه نُـقـل عـن العرب.

قوله : « واللفظية ... إلى آخرها ».

التحقـيق: هي الصفة التي يصـح أن ترفع معمولـهـا وتنـصبه؛ لأنَّ نـحـو: «مثل زيد وكرام الناس» صـفـة مضـافة إلى مـعـمولها؛ / لأن المضـاف عامل في المضاف إليه، وليست لفظية بل معنوية. [٢٨ أ]

قوله : « وَلا تُفِيدُ إلا تخفيفًا في اللفظ ».

قـد تفيـد تخصـيـصًا؛ لأنَّ نحو: «برجلٍ حـسن الوجـه» أخصُّ من «برجلٍ حسَنٍ».

قوله : « وامتنعَ : (بزَيْدٍ حسَنِ الوجْه) ».

يمتنع إذا كان نعـتا؛ فلو جُعل بدلاً لم يمتنع، وإنما امـتنع النعت به لأنه نكرة،

وجاز: «الضاربا زيدٍ»، و«الضاربو زيدٍ»، وامتنع: «الضارب زيدٍ» خلافًا للفراء. وضعف:

الواهبِ المائةِ الهجانِ وعبدِها ....

فلا تنعت به المعرفة، ودليل تنكيره: نعتُ النكرة به ووقوعه حالاً؛ كقوله تعالى: ﴿ثانيَ عطفِه ..﴾[1]، وصحة دخول «رُبَّ» عليه؛ كقوله تعالى: ﴿ممطرنا﴾[2]، فلو قلتَ: «رُبَّ ممطرِنا» صحَّ، وكذا لو قلتَ: «هذا عارضٌ ممطرَنا» ونصبته حالاً صحَّ.

قوله: « وجازَ: (الضَّاربا زَيْد) ... إلى آخره ».

كان القياس تجويزهما، لكن لَمَّا امتنع: «الضارب رجل»؛ لبشاعة إضافة المعرفة إلى النكرة؛ حُمل عليه: «الضارب زيد» والفرَّاء في إجازة ذلك محجوجٌ؛ لأن هذا تجويز للإضافة مما لا تخفيف فيه ولا تخصيص، ولا حمل على «الحسن الوجه» .. وشبهه.

قوله: « وضَعَفَ: (الواهب المائة .. البيت) »[3].

لم يضعِّفه الأئمة؛ لأن «عبدها» مضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام، ولو قال: «الواهب عبد المائة» لَجاز؛ كما يجوز: «الواهب المائة»؛ لأنَّ المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام حكْمُه حكْمُه، والبيت:

الواهِبِ المائةِ الهِجانِ وعبْدِها عُوذًا تُزَجَّى بينَها أطْفالُها[3]

و«العوذ»: الحديثة العهد بالنتاج، و«تُزجى»: تُساق.

---

(١) سورة الحج، الآية (٩).

(٢) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

(٣) البيت للأعشى في ديوانه (٢٥)، وديوان الفرزدق (٨٥٤)، والكتاب لسيبويه (١/١٨٣).

وإنما جاز: «الضارب الرجل»؛ حملاً على المختار في «الحسن الوجه»، و«الضاربكَ» وشبهه فيمن قال: إنه مضاف حملاً على «ضاربكَ». ولا يُضافُ موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، ومثل: «مسجدُ الجامعِ»، و«جانبِ الغربيِّ»، و«صلاةُ الأولى»، و«بقلةِ الحمقاء» ـ متأولٌ ....

قوله: « وإنَّما جاز: (الضارب الرجل » ... إلى آخره ».

معناه: الأصل: «الحسن الوجهِ» بالإضافة، و«الضارب الرجلَ» بالنصب؛ لأنه مفعول، فلمَّا شبه «الوجه» بـ «الرجل» ونُصبَ ـ مع أنه فاعلٌ في المعنى حملاً [٢٨ ب] عليه ـ شبه «الرجل» بـ «الوجه»، وإنْ كان مفعولاً فجُرَّ بالإضافة / حملاً عليه.

قوله: « والضاربك وشبهه ... إلى آخره ».

مذهب سيبويه والأخفش: إنْ كان «الضاربك» في موضع نصْبٍ على المفعولية، وكذا «كاف» «ضاربك»، وحذف التنوين كيلا ينفصل المتصل، وجوَّز الأخفش أنْ يكون «كاف» «ضاربك» في موضع جرٍّ بالإضافة، وذهب الرماني[1] والزمخشري إلى أنَّ الكاف في «الضاربك» في موضع جرٍّ حملاً على «ضاربك»، في قول الأخفش؛ قالوا: لأنَّ «ضاربك» مجرد فكانت الكاف في موضع المضاف إليه، وهو أصل لذي الألف واللام وذاك فرعه، ولا يمتاز الفرع على الأصل.

فقوله: « فيمن قال ».

إشارة إلى الرماني والزمخشري.

قوله: « ولا يضاف موصوف ... إلى آخره ».

لأنهما لشيء واحد، وتأويل ما ذكر أنه مؤول؛ معروف.

---

(١) هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، باحث معتزلي مفسِّر، من كبار النحاة، أصله من سامراء، ومولده في بغداد سنة (٢٩٦هـ ـ ٩٠٨م)، وبها أيضًا كانت وفاته في سنة (٣٨٤هـ ـ ٩٩٤م)، له نحو مائة مصنف؛ منها: «الأكوان»، و«المعلوم والمجهول»، و«صنعة الاستدلال» في الاعتزال (يقع في سبعة مجلَّدات)، و«شرح أصول ابن السرَّاج»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«معاني الحروف».

ومثل: «جرد قطيفة» و«أخلاق ثياب» متأوَّل. ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص؛ كـ: «ليْث» و«أسَد»، و«حبْس» «ومنْع»؛ لعدم الفائدة، بخلاف: «كلِّ الدراهم» و«عيْن الشيء»؛ فإنه يختص. وقولهم: «سعيدُ كُرْزٍ» ـ ونحوه ـ متأول.

وقوله: « جرد قطيفة ».

لأنَّ «جرد» بمعنى «عتيق».

قوله: «بخلاف: (كل الدراهم) ... إلى آخره ».

لأنَّ «كل» صالحة لكل ما يُضاف إليه، فإذا أُضيفت إلى شيء أفادت.

و« عين الشيء ».

أي: مثل: «جاء زيدٌ عينُه»، ومن هذا الباب نحو: «يوم الخميس» و«شهر رمضان» . . وشبه ذلك؛ معناه: يوم الزمن المسمى بالخميس، وشهر الزمن المسمى برمضان.

قوله: « (سعيدُ كُرْز) متأوَّلٌ ».

أي: المسمَّى بهذا الاسم أو صاحبه.

[المضاف إلى ياء المتكلم]

وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم ؛ كُسر آخره، والياء مفتوحة أو ساكنة، فإن كان آخره ألفًا تثبت، وهذيل تقلبها لغير التثنية ـ ياءً، وإنْ كان ياءً أُدْغمت، وإنْ كان واوًا قُلبت ياءً وأُدغمت وفتحت الياء للساكنين.

وأما الأسماء الستة: فـ «أخي» و«أبي»؛ أجاز المبرد: «أخيّ» و«أبيّ»، وتقول: «حمي» و«هني»، ويقال: «فيّ» ـ في الأكثر ـ و«فمي»، وإذا قطعتَ قيلَ: «أخٌ» و«أبٌ» و«حمٌ» و«هنٌ» و«فمٌ»، وفتح الفاء أفصح منهما ....

قوله : « والملحق به ».

هو داخل في الصحيح؛ لأنَّ الحرف لم يُعلّ، فيكون صحيحًا.

قوله : « والياءُ مفتوحة ».

لأنه الأصل؛ لأنها اسمٌ فاحتاجت إلى التقوية، ولا يرد «واو» المخاطبين و«ياء» المخاطبة؛ لأنهما في حكم الانفصال، فكانا كالكلمة المنفصلة، وسكون الياء تخفيف.

قوله : « وَهُذَيْلٌ[1] تقلبُها ».

[٢٩ أ] أي: مثل: «عصَي» و«قفي»، ولم تُقلب في التثنية / لأنَّ الألف فيها كالكلمة المستقلة، ولوقوع اللبس.

قوله : « وأجاز المبرد : (أخيَّ) و (أبيَّ) ».

تمسُّكًا بقول الشاعر:

---

(١) قبيلة «هُذَيْل»: نسبة إلى هذيل بن مدركة، بطن من مدركة بن إلياس، من العدنانية وهم بنو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. كانت ديارهم بالسروات، وسرواتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف، ومن منازلهم: «عرنة» و«عرفة»، ومن أيامهم: «يوم خشاش» و«وقعة الجرف».

وجاء: «حمْو» ؛ مثل: «يد» وخبْء» و«دلْو»، و«عـصـا» مطلقًا، وجاء: «هَن» مثل «يد» مطلقًا»، و«ذو» لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع عن الإضافة.

وأبيَّ ما لكَ ذو المجاز بدارِ[1]

وليس متمسكًا؛ لاحتمال [جمع][2] السلامة.

قوله : « وجاء: (حمٌ) ... إلى آخره ».

فيه لغة خامسة؛ وهي: «حمأ» مثل: «ظمأ».

قوله : « مطلقًا ».

أي: مضافًا وغير مضاف.

قوله : « وجاء (هن) ... إلى آخره ».

الأجود إجراء «هن» مجرى «يد» مطلقًا، ومنه الحديث: «فأعضوه بهنِ أبيه»[3].

(ترتيبها)

الإعراب بالحروف واجب في «ذو» و«فو» إذا لم تُقلب واوه ميمًا مختار في «أخ» و«أب» و«حم»، مرجوح في «هن»، أما القصر: فممنوع في «ذو» و«فو» و«هن»، مشهور في «حم» و«أخ» و«أب». و«الهن» اسم يُطلق على كل ما لا يراد التصريح بذكره.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لمؤرج السُّلمي كما في الخزانة (٢/ ٢٧٢)، ومغني اللبيب (٦٠٩). وصدر البيت:

قدرٌ أحلَّكَ ذا المَجَار وقدْ أرَى

والمعنى أنَّ قدرًا لا يُغالب هو الذي أحلَّك ذا المجاز، ولكن أقسم بأبي أنْ ليس ذو المجاز بدارٍ لك.

(٢) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٣٦)، وابن الأثير في النهاية (٣/ ٢٥٥)، ولفظه: «مَنْ تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعضوه . . »، هكذا جاء في رواية؛ أي: اشتموه صريحًا، من العُضيهة؛ وهي البهت.

التوابع

التوابع: كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة.

[النعت]

النعت: تابعٌ يدل على معنى في متبوعه مطلقًا.

وفائدته: تخصيصٌ، أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم أو التأكيد؛ مثل: ﴿ نفخة واحدة ﴾ [سورة الحاقة / ١٣].

قال: « كلّ ثانٍ بإعراب سابقه ... إلى آخره ».

المفعول الثاني من باب «ظننت»، والحال في مثل «كفى بزيدٍ رجلاً صالحًا»: كذلك؛ لأنهما فضلة.

وقوله: « من جهة واحدة ».

يصلح لكلّ جهة .. أي جهة كانت؛ لأنه لم يقل: مِن جهة كذا، والأجود فيه: الموافق متبوعًا في إعرابه مطلقًا؛ أي: مع اختلاف العوامل.

قال: « النعتُ تابعٌ ... إلى آخره ».

«كلهم في قولك: «جاء القوم كلهم» يدل على معنى في متبوعه وهو الاستغراق.

قلتُ: قوله: «مطلقًا» يخرجه.

قوله: « لمجردّ الثناء ... إلى آخره ».

يكون أيضًا لرابع وهو الترحُّم؛ مثل: «مررتُ بغلامك البائسِ الفقيرِ»، و«اللهمَّ ارحمْ عبادكَ الضعفاء».

ولا فصل بين أن يكون مشتقًا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا؛ مثل: «تميمي» و«ذي مال»، أو خصوصًا مثل: «مررت برجل أي رجل !» و«مررت بهذا الرجل» و«بزيد هذا».

وتوصف النكرة بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير، ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلّقه؛ نحو: «مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامه»؛ فالأول يتبعه في الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. والثاني يتبعه في الخمسة الأول وفي البواقي؛ كالفعل، ومن ثمت حسُن: «قامَ رجلٌ قاعدٌ غلمانه»، وضعُف: «.. قاعدون غلمانه»، ويجوز: «.. قعودٌ غلمانه».

والمضمر لا يوصف، ولا يوصف به، والموصوف أخص أو مساو، ومن ثمَّ لم يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، وإنما التزم وصفَ باب «هذا» بذي اللام؛ للإبهام، ومن ثمَّ ضعُفَ: «مررت بهذا الأبيض»، وحسُن: «مررتُ بهذا العالِم».

« ولا فصْلَ ... إلى آخره ».

الأولى: وحقه أن يكون مشتقًا، أو في معناه.

قوله : « [إذا](*) كان وضْعُهُ لغرض المعنى ».

أي: لتحصيل معناه؛ مثل: «تميمي»؛ لأنَّ معناه منسوب / إليها، و«ذي مال»؛ لأنَّ معناه: صاحب. [٢٩ ب]

قوله : « عمومًا ».

أي: في كل ما هو كذلك لا يختص بالألفاظ المذكورة؛ فتقول: «قرشي» و«دمشقي» و«بصري» و«هاشمي».

(*) تكررت «إذا» في الأصل، وحذفنا التكرار.

العطف

العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ـ وسيأتي ـ مثل: «قام زيد وعمرو».

وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل؛ أُكِّد بمنفصل؛ مثل: «ضَربت أنا وزيد»، إلا أن يقع فصل، فيجوز تركه؛ نحو: «ضَربت اليوم وزيد».

قال: «العَطفُ تابعٌ ... إلى آخره».

قد يكون المعطوف غير مقصود بالنسبة؛ كقولك: «قام زيدٌ وعمروٌ لم يقعد». ثم النسبة قد تكون على سبيل التشريك؛ وهي في العطف أحد الحروف الأربعة الأُول، وقد تكون على سبيل التفريد؛ نحو: «ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ». والأوْلى: هو التابع بواسطة؛ ليعمَّ الكلَّ.

قوله: «وإذا عُطف على المرفوع ... إلى آخره».

ليس التأكيد والفصل لازمًا ولا بدًّ؛ قال الله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾[1]، لا يقال: حصل الفصل بـ «لا»؛ لأنها بعد حرف العطف فلم تفصل، وفي حديث عليٍّ رضي الله عنه: «رحمك الله أبا بكرٍ؛ فلقد كنتُ كثيرًا ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: «كنت وأبو بكرٍ وعمر. وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمر»[2]. وقال الشاعر:

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١٤٨).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب: فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متَّخذًا خليلاً ..»، (٧/٢٦)، برقم (٣٦٧٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إني لَواقفٌ في قَوم ندعو الله لعمر بن الخطاب وقد وُضع على سريره من خلفي، إذا رجل مرفقه على منكبي يقول: رحمك الله! إني كنت لأرجو أنْ يجعلكَ الله مع صاحبيك؛ لأني كثيرًا ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: «كنتُ وأبو بكر وعمرُ. وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمر». قال ابن عباس: «فالتفتُ فإذا هو علي ابن أبي طالب».

نالَ الأُخَيْطِلُ مَعْ سفاهَةِ رأْيِهِ   مَا لَمْ يكُنْ وأَبٌ لَهُ لِيَنالا(١)

ويروى: «ورجا الأخيطل . . ». وقال الآخر:

قلْتُ إذْ أقْبلتْ وزهْرٌ تهادَى   كنعاجِ الملا تعَسَّفْنَ رَمْلا(٢)

لا يقال: هذا للضـرورة؛ لأنَّ نصبهما عـلى المفعول معه كـان ممكنًا، فعُلم أنَّ رفعهما اختيـارٌ، وظـنَّ كثيرٌ مـن النحـاة أنَّ قـوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾(٣) و«قمْ أنت وزيـدٌ» عطف الظاهـر على المضـمـر، وليـس كذلك؛ لأنَّ شرط / المعطوف أن يكون صالحًا لأنْ يعمل فيـه ما عمل في المعطوف عليه، وهذا [٣٠أ] فيـما ذكـر متعـذِّرٌ؛ لأنه لا يصح أن يقال: «اسكن زوجك»، و«قم زيـد»، فبطل كـونه مـعطوفًا على المضـمـر، ومنه قـوله تعـالى: ﴿لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ..﴾(٤)، لا يصح أن يكون «مـولود» مـعطوفًا على «والدة»، ؛ لأجل «تاء» المضارعـة أو الأمر، فالواجب في ذلك أن يكـون مرفوعًا بمقـدَّر من جنس المذكور ودلَّ المذكـور عليه؛ التـقدير: «اسكـن أنت ولْيسكنْ زوجك»، و«قمْ أنت ولْيـقمْ زيدٌ»، و«لا تضـار والـدة بـولـدها ولا يـضـار والد».

---

(١) البيت من الكامل، وقائله جـرير، وهو في: الإنصاف (٤٧٦)، والمقرب (٥٠)، وشرح شواهد شـروح الألفية للعـيني (٢/ ١١٦)، والتصـريح بمضمون التـوضيح (٢/ ١٥١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٣٨)، والدرر اللوامع (٢/ ١٩١)، وشرح الأشموني لألفية بن مالك (٣/ ١١٤)، وديوانه (٤٥١).

(٢) البيت من الخـفيف، وقائله عمر بن أبي ربـيعة، وينظر: الكتاب لسـيبويه (٢/ ٣٧٩)، والخصـائص لابن جني (٢/ ٣٨٦)، والإنصاف لابن الأنبـاري (٤٧٥، ٤٧٧)، وشرح المفصل لابن يعـيش (٣/ ٧٤، ٧٦)، وشرح شواهد شروح الألفيـة للعيني (٢/ ١١٦)، شرح الأشموني (٣/ ١١٤)، وملحقات ديوانه (٤٩٠).

(٣) سورة البقرة، الآية (٣٥).   (٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

وإذا عطف على الضمير المجرور أُعيدَ الخافض؛ مثل: «مررت بك وبزيدٍ». والمعطوف في حكم المعطوف عليه.................................

قوله: « وإذا عُطف على المضمر المجرور ... إلى آخره ».

ليس إعادة الخافض بلازمٍ ولا بدٌّ بل هو أَوْلى؛ قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ..﴾ الآية، حتى قال: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[1]، لا يقال: هو معطوف على «سبيل»؛ إذ لو كان .. لكان من تتمته ويلزم أنْ يكون ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾ عطفًا على الاسم قبل تمامه، وهو غير جائزٍ. وقال الشاعر:

فاليومَ قرَّبتَ تُؤذينا وتشتمنا فاذْهَبْ فما بكَ والأيّامِ منْ عَجَبِ[2]

والقسَم بالأيام بعيدٌ لم يُعْهد، فتعيَّن العطفُ؛ ومنه:

فحسبُكَ والضَّحّاكِ سيفٌ مهنّدُ[3]

رواه الأئمة بالجرّ ولم يَعيبوه، وروي بالرفع على الابتداء، والضحاك كذلك، وبالنصب على أنه مفعول معه، ونقل الأخفش عن العرب: «ما فيها غيره وبعيرِه»[4]، بجرّ «بعيره».

قوله: « والمعطوف في حكم المعطوف عليه ».

هذا إذا كان مفردًا؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٧).

(٢) البيت من البسيط، وقائله مجهول، ينظر في: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٨٣)، والكامل للمبرد (٤٥١)، والإنصاف لابن الأنباري (٤٦٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٧٨، ٧٩)، والمقرب لابن عصفور (٥٠)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٣٨)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ١١٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٠) (٢/ ١٣٩)، والدرر اللوامع (١/ ٩٠) (٢/ ١٩٢)، وشرح الأشموني على الألفية (٣/ ١١٥).

(٣) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وقد سبق تخريجه في باب المفعول معه.

(٤) لم أجد هذا النقل منسوبًا للأخفش، بل لقطرب، هكذا «ما فيها غيره وفرسه»، ومنه قراءة ابن عباس والحسن وحمزة لقوله تعالى: ".. تساءلون به والأرحامِ". حاشية الصبان (٣/ ١١٥). وأورده في «معجم النحو» نقلا عن قطرب أيضًا، وصرح بخفض "فرسه" عطفًا على الهاء في "غيره". [معجم النحو (٢٤٥)].

ومن ثمت لم يجُز في: «ما زيدٌ بقائمٍ - أو قائمًا - ولا ذاهبٌ عمرو» إلا الرفع، وإنما جاز: «الذي يطيرُ فيَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ»؛ لأنها فاء السببية.

وإذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز؛ خلافًا للفراء، إلا في نحو: «في الدار زيدٌ والحجرة عمرو» خلافًا لسيبويه.

﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾(1) ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه؛ لأنَّ الثاني مثبَتٌ والأول منفيٌّ.

قوله: «ومن ثمَّ لم يجز: (ما زيدٌ/ بقائم) ... إلى آخره». [٣٠ ب]

لأنه يؤدي إلى جواز تقديم خبر «ما» على اسمها، بخلاف «ليس»؛ فإنه يجوز ذلك لجواز تقديم خبرها، وهذا بشرط أنْ لا يكون المعطوف المنصوب متعلِّقًا بالمعطوف عليه، فإنْ كان له تعلُّقٌ به جازت المسألة؛ مثل: «ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا أخوه»؛ لأنك لو قلتَ: «ما زيدٌ قاعدًا أخوه» لَصحَّ، بخلاف: «ولا قاعدًا عمرٌو».

قوله: «وإنَّما جاز: (الذي يطير ... إلى آخره)».

أي: إنّ الفاء جعلت الجملتين في حكم جملة واحدة؛ لما دلَّت عليه من سببية الأول للثاني، ولذلك لو أتيت بالواو أو «ثمَّ» لم يصحَّ؛ لفوات ما دلَّت عليه الفاء من الربط بين الجملتين؛ ومثله قول الشاعر:

وإنسانُ عيْني يَحْسُرُ الدَّمعُ تارةً ... فيبْدو وتاراتٍ يَجمُّ فيغرقُ(2)

لو قال: «ويبدو» لم يجز؛ لأنَّ الخبر يكون جملةً من غير رابط.

---

(1) سورة الأحزاب، الآية (٤٠).

(2) البيت من الطويل؛ وهو لذي الرُّمة، ينظر: مجالس ثعلب (٦١٢)، والمحتسب لابن جني (١/ ١٥٠)، والمقرب لابن عصفور (١٣)، ومغني اللبيب (٥٠١)، وشرح شواهد شروح الألفية (١/ ٥٧٨)،(٤/ ١٧٨، ٤٤٩)، وهمع الهوامع (١/ ٨٩)، والدرر اللوامع (١/ ٧٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٩٦)،(٣/ ٩٦)، وديوانه (٣٩٥).
وقال ابن جني في المحتسب: «قول كثير فيما أظنُّ».

التوكيد

التوكيد: تابعٌ يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول. وهو لفظي ومعنوي؛ فاللفظي: تكرير اللفظ الأول؛مثل: «جاءني زيدٌ زيدٌ» ويجري في الألفاظ كلها، والمعنوي بألفاظ محصورة، وهي: «نفسه وعينه، وكلاهما وكله، وأجمع وأكتع، وأبتع وأبصع»؛ فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما، تقول: «نفسه، نفسها، أنفسهما، أنفسهم، أنفسهن».والثاني: للمثنى «كلاهما، كلتاهما» والباقي لغير المثنى، باختلاف الضمير في: «كلّه، وكلّها، وكلّهم ، وكلّهن»،

قال: «التوكيد ... إلى آخره».

يدخل فيه البدل في نحو: «مررتُ بقومكَ أولهم وآخرهم، وصغيرهم وكبيرهم»، تابعٌ يقرر أمر المتبوع في الشمول، وليس بتوكيد.

قوله: «وهو لفظي».

هذا باب التوكيد المعنوي، فلا حاجة لذكر اللفظي.

قوله: «بألفاظ محصورة».

فاته: «عامّة»، و«جميع».

قوله: «فالأولان ... إلى آخره».

يعني: «نفسه»، و«عينه»؛ لا يستعمَل منهما إلا المفرد وجمع القلّة؛ نحو: «قامَ زيدٌ نفسُهُ»، و« . . الزيدون أنفسُهُم».

قوله: «كلاهما».

أي: للمذكر.

«كلتاهما».

أي: للمؤنث، وقد جاء شاذًا للمؤنث «كلاهما»، كما جاء «كلتهنّ»

والصيغ في البواقي؛ تقول: «أجمع ، وجمعاء، وأجمعون، وجُمَع». ولا يؤكد بـ «كل» و«أجمع» إلا ذو أجزاء يصحُّ افتراقها حسًّا أو حكمًا؛ نحو: «أكرمت القوم كلهم»، و«اشتريت العبد كله»، بخلاف: «جاء زيد كله».

وإذا أُكّد المضمر المرفوع المتصل بـ «النفس» و«العين» أُكّد بمنفصل؛ مثل: «ضَرَبتَ أنت نفسك».

و«أكتع» وأخواه أتباع لـ «أجمع»، فلا تتقدم عليه، وذكْرها دونه ضعيفٌ.

للمؤنث؛ نحو: «قام المرأتان كلاهما» و« . . النسوة كلتهنَّ».

قوله : « وأكْتَع وأخواه ... إلى آخره ».

لك أنْ تبدأ بعدَ «أجمع» بأيها شئْتَ، ولا يتقدم عليه شيءٌ منها بإجماعٍ.

البـدل: تابعٌ مـقـصـودٌ بما نُسب إلى المتبـوع دونـه؛ وهو بدل الكل والبـعض، والاشتـمال، والغلط؛ فـالأول مـدلوله مدلول الأول، والثـاني جزؤه، والثـالث بينه وبين الأول ملابسة بغـيرهما، والرابع: أن تقصـد إليه بعد أن غلطت بغيره، ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين.

قال: « وهو أَرْبعةٌ ».

[٣١ أ] هنا خامسٌ وهو / بدل البـدأ، ويقال له: بدل الإضراب، وهو أنْ تذكـر شيئًا مقصـودًا ثم تذكر ما هو أولى منه؛ مثل: «أَعْطِ زيدًا درهمًا درهمين»، وعـلامته: صحـة معنى «بل»، والفـرق بينه وبين بدل الغلط: أنَّ بدل الغلط لم يُقْصَد وهذا قُصِدَ، ولأنَّ بدل الغلط لم يأتِ في كلام فصيحٍ، وبدل الإضراب جاءَ فيه كثيرًا.

قوله: « بـدلُ الكُلِّ ».

قال بعضُهم: لا يقـال: الكل والبعض؛ لأنهما يلزمان الإضافـة، فلا يُعرَّفان بالألف واللام؛ إذْ لا يُجْمع بيـنهمـا، والمختـار: جـوازه، وإنْ لم يقعَ في كـلام المتقـدمين، لكن جاء في كلام سيـبويه وغيره من الفـصحاء، والقيـاس: جوازه؛ حمـلاً لـ «كل» على «جـميع»، ولـ «بعض» على «جـزء»، وقولهم: «هـو ملازم للإضافة» ممنوعٌ؛ لما روى الأخفش[1] عن العرب: «جـاء قومُكَ كلاً»، منصوب عـلى الحـال، ومنـه الـقراءة: «إنَّا كلاً فيها»[2] نصبًا عـلى الحـال، وقـول الزمخشري[3] فيه: «إنَّ (كلاًّ) مؤكِّدٌ للضمير المنصوب بـ (إنّ) » مردودٌ.

قوله: « بدل الاشتمال ».

هـو لمعـنى فـي المتبـوع؛ إمـا حـقيـقـة كـ «أعـجـبـني زيـدٌ حـسْـنُـهُ»، أو

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢/ ٦٨٧).

(٢) سورة غافر، الآية (٤٨).

(٣) ينظر الكشاف (٣/ ٣٧٤).

وإذا كان نكرة من معرفة، فالنعت، مثل: ﴿ .. بالناصية. ناصية كاذبة ﴾[القلم/ الآيتان ١٥، ١٦]، ويكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب؛ مثل: «ضربتُه زيدًا».

استلزامًا كـ «أعجبتني الجاريةُ حُلِيُّها».

قوله : « وإذا كان نكرةً من معرفة فالنعت ».

هذا في الأكثر، وقيل في قوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله ..﴾[1]: إنَّ «إلهًا» بدل من الضمير الذي في الموصول.

قوله : « ولا يُبْدَل ظاهرٌ من مُضْمَر بدلَ الكُلِّ ... إلى آخره ».

يجوز إبدال الظاهر من المضمر من المتكلم بدلَ الكلِّ من كل، إذا أفاد الإحاطة باتفاق؛ كقوله:

فمَا بَرِحَتْ أَقْدامُنا في مقامِنا ثلاثتنا حتَّى أُزِيرُوا المنائيا[2]

وأجازه الأخفش وإنْ لم يُفِدْ الإحاطةَ، وجعَلَ من ذلك قولَه تعالى: ﴿**لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا ريبَ فيه الذينَ خَسِرُوا أنفسَهُمْ**﴾[3]، فأبدل «الذين» من الضمير / في «لَيجمعنَّكم»، واستشهد بقوله: [٣١ ب]

وَشَوْهاءَ تَعْدو بي إلى صارخِ الوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مثْلِ الْفَنِيقِ المُجَدَّلِ[4]

---

(١) سورة الزخرف، الآية (٨٤).

(٢) البيت من الطويل، وقائله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ، وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله بالصفراء، والبيت قاله يوم بدر في قطع رجله وفي مبارزته هو وحمزة ﷺ، وهو المراد بقوله:- «ثلاثتنا». ينظر: شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ١٣١).

(٣) سورة الأنعام، الآية (١٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو للراعي النُّميري في ديوانه (٢٨٤)، ومعجم ما استعجم (٦٤١)، ومعجم البلدان (١/ ٧٨)(أبلى)، وبلا نسبة في لسان العرب (١١/ ٨) (أبل)، وتاج العروس (أبل).

....

فأبدل «مستلثمًا» من الضمير في «بي»، و«المستلثم»: لابس لامة الحرب. ويبْدَلُ الظاهرُ من ضمير المتكلم بدَلَ اشتمالٍ وبدلَ بعضٍ باتفاقٍ؛ فبدل الاشتمال كقوله:

ذَرِيـنـي إنَّ أمْـرَكِ لَـنْ يُطَـاعَـا وَمَـا أَلْفَيْـتِـني حِلْمِي مُضَـاعَـا[1]

فأبدَلَ «حلمي» من الياء. وبدل بعض؛ كقوله:

أَوْعَـدَنـي بالسِّـجـنِ والأَدَاهِـمِ رِجْلي ورِجْلي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[2]

فأبدلَ «رجلي» من الياء. وروى الأخفش: «مررتُ بكم الزيدين».

---

(١) البيت من الوافر؛ وهو لعدي بن زيد، وينظر في كتاب سيبويه (١/١٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٥)، وخزانة الأدب (٢/٢٦٨)، وشرح شواهد شروح الألفية (٤/١٩٢)، وهمع الهوامع (٢/١٢٧)، والدرر اللوامع (٢/١٥)، وديوان عدي بن زيد (٣٥).

(٢) البيت من الرجز، وهو للعديل بن الفرخ العجلي، من رهط أبي النجم، ويُلقَّب بـ «العباب»، شاعر فحل اشتهر في العصر المرواني، توفي سنة (١٠٠هـ)، ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (٢٥٣، ٣٢٦)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (٢٠٧)، وشرح المفصل (٣/ ٧٠)، وخزانة الأدب (٢/٣٦٦)، وشذور الذهب (٥٧٢)، وشرح العيني (٤/ ١٩٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٦٠)، وهمع الهوامع (٢/١٢٧)، والدرر اللوامع (٢/ ١٦٤)، وشرح الأشموني (٣/ ١٢٩)، ولسان العرب مادة (وعد).

عطف البـيان

عطف البيان: تابعٌ غير صفة يوضِّح متبوعه؛ مثل:

أقْسَمَ باللهِ أبـو حَفْصٍ عُمَرْ ....(١)

قال : « عَطْفُ البيَان ... إلى آخره ».

عطفتَ الشيءَ: ثنَيْتَهُ، ولو سـميت التوابع كلهـا عطفًا كان سائغًا. والبـيانُ: التوضيحُ.

« غيــر صـفـة ».

ليُخـرج النعتَ؛ لأنه يكون للتـوضـيح، والفرق بينـه وبين النعت: أنَّ النعتَ يكون مـشتـقًا أو في تأويله؛ بخلاف عطف البـيان؛ فـإنْ وقع كذلـك فمـرفوضُ الأصل، وجارٍ مـجرى الأعلام. والفرق بينه وبـين البدل: أنَّ البدل يكون معـرفة من نكرة وبالعكس، وعطف البـيان يشـترط فـيه المساواة في الـتعريف والتنـكير، ويصح جعلُ كل عطف بيـانٍ بدلاً، إلا في موضعين، ولا ينعكس، فعطـف البيان مشابهُ البدلِ لفظًا في صحة جَعْلِه بدلاً، ويُشابه الصفةَ معنًى في كونه للتوضيح.

واشتـرط بعضـهم أنْ يكون الثـاني أشهـرَ وأعْرفَ، والقيـاس المختـار: جواز المساوي والأدنى؛ لأنه للـتوضيح كـالصفة، والصـفة دون الموصوف، وقـد / قال [٣٢ أ] سيـبويه في مثـل: «يا هـذا ذا الجُـمَّـةِ»: إنَّ «ذا الجـمـة» عـطـفُ بيان، واسـم الإشـارة أعْرف منه.

---

(١) البيت من الرجز، وهو ينسب إلى عـبد الله بن كـيسـبة، ينظر: التـصريح بمضـمون التوضيح (١/ ١٢١)، وشرح ابن عـقيل (٢/ ٢٠١)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٥١)، واللسان مادة (نقب). وبعده:

ما مسَّـها من نقب ولا دبر ....

فاغفر له اللهمَّ إنْ كان فجرْ

وفصله من البدل لفظًا في مثل:

أنا ابْنُ التاركِ البَكْريِّ بشْرٍ ....

قوله: «وفَصْلُهُ منَ البدَل لَفْظًا».

أي: لا معنًى؛ لأنّ الفـرقَ بينهمـا من جهـة المعنى: أنّ البدل هو المقـصود، بخلاف عـطف البيـان؛ فإنّ المتبـوع هو المقصـود وهو مكمِّلٌ له ومـوضِّحٌ، وإنّما الفرق بينهما من جهة اللفظ يكون في موضعين:

الأول: ما ذكره، وهو ما إذا كان تابعًا لمجرور بإضافة صفة بالألف واللام وهو مجرَّدٌ عنهما؛ مثل:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

ومثل: «رأيتُ الضارب الرجل زيدٍ»، وإنما امتنع كونه بدلاً؛ لأنه يكون إذْ ذاك هو المقصـود، فيصـير: «أنا ابنُ التارك بشـرٍ»، و«رأيتُ الضـاربَ زيدٍ»، وهــو غـيـر جائزٍ كما تقدَّمَ.

الثاني: في النداء؛ مـثل: «يا غلامُ بشـرٌ. وبشرًا» لا يجـوز أنْ يكون بدلاً؛ إذْ لو كان؛ لَوجب بناؤهُ على الضَّمِّ.

---

(١) البيت من الوافـر، وقائله المرار الأسَدي، وهو في: كتـاب سيبـويه (١/ ١٨٢)، وشرح المفـصل لابن يعـيش (٣/ ٧٢، ٧٤)، والمقـرب لابن عـصفـور (٥٣)، وخـزانة الأدب (٢/ ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣)، شذور الذهب (٥٦٣)، وشرح العيني (٤/ ١٢١)، والتصريح بمضـمون التـوضـيح (٢/ ٣٣)، وهمع الهـوامع (٢/ ٢٢٢)، والدرر اللوامع (٢/ ١٥٣)، شرح الأشموني (٣/ ٨٧).

المبني: ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غيرَ مركَبٍ، وحكمه أنْ لا يختلف آخره باختلاف العوامل.

وألقابه: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ.

وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركّبات، والكنايات، وبعض الظروف.

قال: « ما ناسَبَ مَبْنِيَّ الأَصْلِ ».

«ضارب» إيرادٌ جيّدٌ في: «زيدٌ ضاربُ عَمرٍو أمسِ» مبني على الكسر يناسب «ضرب»؛ لأنه بمعناه وليس بمبني، والأجود: «المبني: ما أشبه الحرفَ بوجهٍ اعتبرته العربُ»؛ وقولنا: اعتبرته العرب؛ احترازًا من مثل «أي» شرطيَّةً؛ فإنها أشبهت الحرفَ، لكنْ لم تعتبرُ العربُ هذه المشابهةَ.

قال: « وألقابه ».

أي: عند المتأخرين، وبعض المتقدمين يطلق عليه ألقاب المعرب.

المضمر: ما وُضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، تقدم ذكره لفظًا أو معنًى أو حكمًا، وهو متصل ومنفصل؛ فالمنفصل: المستقل بنفسه، والمتصل: غيرِ المستقل بنفسه، وهو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالأولان: متصلٌ ومنفصلٌ، والثالث: متصل، فذلك خمسة أنواع:

الأول: «ضَربت»، و«ضُربت» إلى «ضَربن»، و«ضُربن».

والثاني: «أنا» إلى «هن».

والثالث: «ضربني» إلى «ضربهن»، و«إنني» إلى «إنهنَّ».

الرابع: «إياي» إلى «إياهنَّ».

والخامس: «غلامي» و«لي» إلى «غلامهنَّ» و«لهنَّ».

فالمرفوع المتصل خاصَّة يستتر في الماضي للغائب والغائبة، وفي المضارع للمتكلم مطلقًا، والمخاطب والغائب والغائبة، وفي الصفة مطلقًا.

ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذُّر المتصل ....

وبُنيتْ الضمائر لمشابهة الحرف بالنقص في الأصالة، وبعدم الاستقلال، ولا يرد نحو: «نحن» و«أنتم»؛ لأنا نعني بالضمائر: المتصلةَ؛ لأنها الأصل وغيرها ملحقٌ بها؛ بدليل أنه لا يجوز المنفصلُ ألا / عند تعذُّر المتصل، وليس في المتصل أكثرَ من حرفين، ولا يستَقِلُّ أيضًا بنفسه، فأشبه الحرفَ بهما. [٣٢ ب]

قوله: « فَالأوَّلُ مِنْ ضربْتُ ... إلى آخره ».

ياء المخاطبة من «تفعلين» و«افعلي» غير داخلة فيما ذكَرَ، وتفصيلُ الضمائرِ معروفٌ؛ متّصلها ومنفصلها.

قوله: « ولا يسُوغُ المنْفصل ».

قد ساغَ في «أعطيتُكَهُ» و«ضربتُكَ» الضمائر المنفصلة، ولا تَعَذُّرَ.

وذلك بالتقديم على عامله أو بالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًا، أو حرفًا، والضمير مرفوع، أو بكونه مسندًا إليه صفة جرت على غير من هي له؛ مثل: «إياك ضربت» و«ما ضربك إلا أنا» و«إياك والشرَّ» و«أنا زيد» و«ما أنت قائمًا» و«هندٌ زيدٌ ضاربته هي».

قوله: « بالتَّقَدُّمِ على عامله ».

هذا مخصوصٌ بالمنصوب؛ إذْ لا يجوز تقَدُّم غيره على عامله.

قوله: « أَوْ بالفَصْلِ لغَرَضٍ ».

هو في ثلاثة مواضع: بـ «إلا» و«إنما» و«اللام» الفارقة؛ مثل: «ما أكرمك إلا أنا»، و«إنما أكرمك أنا»، و«إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ»[1].

قولـه: « أَوْ بالحـَذْف ».

أي: حذْف العاملَ في مثل: «إيَّاكَ والأَسَدَ».

قوله: « أو يكون العاملُ معنويًا ».

أي: الابتداء؛ مثل: «أنا زيدٌ»، أو حرفًا؛ مثل: «ما أنت قائمًا»، وهذا مخصوصٌ بـ «ما» وحدَها، وظاهرُ كلامه الإطلاقُ.

قوله: « أَوْ لكَوْنه مُسْتَنَدًا إليْه صفَةٌ جَرَتْ ... إلى آخره ».

هذا عند البَصْريين مطلَقًا، والكوفيُّون يجيزون حذف هذا الضمير المنفصل عند عدَم اللَّبس؛ مثل: «هندٌ زيدٌ ضاربتُه»، واستدلُّوا على ذلك بقوله:

فقلْتُ لَهُ هذه هاتِها ... إلَيْنا بِإدْماء مُقْتادها[2]

---

(١) قال ابن هشام: «وحيث وجدت (إن) وبعدها اللام المفتوحة - كما في هذه المسألة - فاحكم عليها بأن أصلها التشديد». مغني اللبيب (٣٧) تحقيق/ مازن المبارك وآخرين.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (١١٩)، ولسان العرب (١٢/ ٢٥٢) (رمم)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٧٩)، وتهذيب اللغة (١٥/ ١٩٢)، وأساس البلاغة (٣٨١) (قود)، وتاج العروس (رمم).

وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا؛ فإنْ كان أحدهما أعرف وقدمته؛ فلك الخيار في الثاني؛ مثل: «أعطيتُكه» و«أعطيتك إياه» و«ضربيك» و«ضربي إياك»، وإلا فهو منفصل؛ مثل: «أعطيتُه إياك وإياه».

ولم يقل: مفتادها أنت. ومنه:

تـرَى أرْبـاقَـهـم مـتـَـقـلِّـديـهـا   إذا صَدِئَ الحديدُ على الكُماةِ[1]

ولم يقل: متقلديها هم. وبقوله:

قَوْمي ذُرَى المَجْدِ بانوها وقَدْ عَلِمَتْ   بِكُنْـهِ ذَلِكَ قَحْطـانٌ وعَدْنـانُ[2]

ولم يقل: بانوها هم. وقُرِئَ شاذًا: «إلى طعامٍ غيرِ ناظرينَ إِنَاهُ»[3]، بكسر «غير»، ولم يقل: «أنتم»؛ وأما «إيا» فالمختار أنه اسمٌ مضافٌ إلى ما اتصلَ به من الضمائر؛ / بدليل قولهم: «فإيَّاه وإيَّا الشواب»[4]. [٣٣ أ]

قوله: « وإذا اجتمعَ ضميرانِ ... إلى آخره ».

وليس أحدهما مرفوعًا؛ لأنه لو كان لوجب تقديمه.

قوله: « فَلَكَ الخيارُ في الثاني ».

مذهب سيبويه أنَّ الاتصال واجبٌ، وقال غيره: الاتصال أجود؛ ويجوز الانفصال؛ ومنه قوله تعالى: ﴿أنلزمكموها ..﴾[5]، فالتخيير - والحالة هذه - بعيدٌ،

---

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وهو في الإنصاف لابن الأنباري (٥٩).

(٢) البيت من الكامل، وقائله مجهول، ينظر: والتصريح بمضمون التوضيح (٢/١٧٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٤)، والدرر اللوامع (١/١٥٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٥).

(٣) سورة الأحزاب، الآية (٥٣). وهي قراءة ابن أبي عبلة، ينظر: البحر المحيط (٧/ ٢٤٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي(١٤/ ٢٢٦)، وقال القرطبي: «..مجرورًا صفة لـ (طعام)».

(٤) قال ابن جني: « قال سيبويه: حدثني من لا أتهم عن الخليل، أنه سمع أعرابيًا يقول: «إذا بلغ الرجل الستين؛ فإياه وإيا الشواب». سر صناعة الإعراب (١/ ٣١٣).

(٥) سورة هود، الآية (٢٨).

والمختار في باب خبر كان: الانفصال.

والأكثر: «لولا أنتَ» إلى آخرها. و«عسيت» إلى آخرها.

ولم يجئْ الانفـصال إلا قليـلاً، ومنه الحـديث عن النبي ﷺ : «ملَّككم إيَّاهم، ولو شـاء مـلَّكهم إيَّاكم»(1). فإنْ كـانا مفـعولي «حـسِبْتُ» فالمخـتار عند الجـميع الانفصال؛ مثل: «حسبتُكَ إيَّاه»، وجوَّزوا فيه الاتصال؛ مثل: «حسبتُكَهُ».

قال شيخُنا: وهو المختار عندي.

قوله: « والمختار في باب خبر (كان) الانفصال ».

الفـصيح في الكلام المخـتار: الاتـصال، ومنه الحـديث عن النبي ﷺ في حديث ابن صيَّاد: «إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّط عليه، وإلا يَكُنْهُ فلا خيرَ لك في قتله»(2)، ومنه ما رُوي من قوله ﷺ لعائشة لَمَّا كُشِف له وقعة الجمل: «إيَّاكِ يا حُمَيْراءُ أنْ تكونيها»(3)، ولم يأتِ الانفصال إلا في ضرورة الشعر.

قوله: « والأكثرُ: (لولا أنتَ ..) إلى آخره ».

أي: من الضمائر المنفصلة.

« و(عسـيت ...) إلى آخرها ».

أي: مـن المتـصـلـة.

---

(1) الحـديث أخـرجـه أبو داود؛ كتـاب الجهـاد باب «ما يؤمـر به مـن القـيام علـى الدواب والبهائم» (٣/ ٢٣)، لكنه بصـيغة الإفراد، ولفظه: «أفلا تتقي الله في هذه البـهيمة التي ملَّكك إياها؛ فإنه شكا إليَّ أنك تُجيعه». ومثله: في المسند (١/ ٢٠٤)، بلفظ الإفراد.

(2) الحديث أخـرجه الإمام البخـاري؛ كتاب الجنائز، باب: «إذا أسلم الصبي فـمات: هل يُصلَّى عليه؟» (٣/ ٢٥٩)، برقم (١٣٥٤)، ومسلم؛ كتـاب الفتن وأشراط الساعة، باب: «ذكر ابن صيَّاد» (٤/ ٢٢٤٤)، برقم (٢٩٣٠/ ٩٥).

(3) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك؛ كتـاب معرفة الصحابة، باب: «لن يفلح قوم ولَّوْا أمـرهـم امـرأة»، (٣/ ١١٩)، سـالم ابن أبي الجعـد، عن النبي ﷺ. وقال الحاكم: «صحـيح على شرط الشيـخين ولم يخرجاه»، وتعـقبه الذهبي بقـوله: «عبد الجـبار لم يخرِّجا له». وأخرجه البيقهي في الدلائل (٦/ ٤١١).

قوله: « وقد جاء: (لولاك) و (عساك) ».

أي: وهو خلاف الأصل؛ لأنَّ الكاف ضمير منصوب أو مجرور، وليس ذانك موضعهما، فمن شواهد الكاف قوله: «لولاك هذا العام لم أحججْ». وإذا اتصل بـ «لولا» ياء المتكلم على هذه اللغة قيل: «لولاي»؛ كقول الشاعر:

وَأَنتَ امْرُؤٌ لولايَ طحْتَ كَمَا هَوَى ... بأَجْرامِهِ في قِنَّةِ النِّيقِ مُنْهوِي[1] /

[٣٣ ب] وإنْ اتصلت بـ «عسى» فلا يقال إلا: «عساني» بنون الوقاية؛ لأنه قياس ياء المتكلم مع الأفعال؛ إلا «ليس» فقط؛ فإنَّه ورد فيها النون وحذفها؛ قال بعض العرب: «عليها رجلٌ ليسني» بنون الوقاية.

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَيسي ... إِذْ ذهبَ القَوْمُ الكِرامُ ليسي[2]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله يزيد بن الحكم يعتب فيه على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان ابن أبي العاص، ينظر في: المقتضب للمبرد (٣/ ٧٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٢)، والمقرب لابن عصفور (٤١)، وخزانة الأدب (١/ ٤٩٦).
معنى «أجرامه»: الجسم، مفردها: «جِرم» بالكسر. و«قنة النيق»: رأس الجبل. «منهوي»: ساقط. ويروى: «وكم موطن» بدل «وأنت امرؤٌ».
وموطن الشاهد فيه قوله: «لولاي»؛ فقد اتصلت «لولا» بضمير المفرد المتكلم وهو من الضمائر المتصلة التي لا تقع إلا في محل جر أو نصب، ومذهب سيبويه أنَّ «لولا» حرف جر شريطة ألا تجرَّ إلا المضمر، فياء المتكلم هاهنا مجرورة على مذهب سيبويه. أما المبرد فإنه لا يجيز وقوع ضمائر النصب والجر المتصلة بعد «لولا»، وفي هذا البيت وأمثاله حجة عليه.

(٢) البيت من الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج، وهو في: شرح المفصل (٣/ ١٠٨)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٢٥، ٤٥٤)، (٤/ ٥٦)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده ١٧١، ٢٤٤(١٦٧)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤)، والدرر اللوامع (١/ ٤١)، واللسان مادة (طيس)، وديوانه (٧٥).

[نون الوقاية]

ونون الوقــاية مع اليـاء لازمــة في الماضي وفي المضــارع عــريا عن نون الإعــراب..

قوله: « ونون الوِقَايَة ... إلى آخره».

هي لازمـة في الأمر أيضًا، وهي مـعه أحقُّ؛ لأنَّ المحظور من كـسرة الفـعل موجود فيه، ويزيد باللبس بأمْر المخاطبة.

قوله : « وفي المضارع خليا ... إلى آخره ».

المختـار أنَّ المحذوف في المضارع المرفوع نون الإعـراب والباقيـة نون الوقاية؛ لأنَّ نـون الإعـراب كجزء الكلـمة، فكَسْرُها كأنَّه فِعْلُ ما فُـرَّ مـنـه مـن كسْر آخـر الفـعـل؛ ولأنَّ نـون الإعـراب حـذفت في مـواضع يقتـضـيهـا مـن غيـر مُقْتَضٍ لحذْفها؛ كقـولـه:

أبيــتُ أَسـْري وتَبيتــي تدْلكــي   وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكي[1]

وكمـا جاء في الحـديث: «ولا تُؤْمِنُوا حتَّى تَحَابُّوا»[2]، فقد عُهِد حـذْفُها منفردةً، ونون الوقاية لم تُحذف مع مـقتضيهـا، فحَذْفُ ما عُهدَ حذفُهُ أَوْلَى؛ ولأنَّ نون الضـمير حُذِفَت لأجلها في قوله:

---

(١) البيت من الرجـز، ولم أقف على قائله، ينظر: الأشـباه والنظائر (١/ ٨٢)، (٣/ ٥٩)، وخـزانة الأدب (٨/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخـصـائص لابن جني (١/ ٣٨٨)، والدرر اللوامع (١/ ١٦٠)، ورصف المبـاني (٣٦٠)، وشرح التـسهـيل (١/ ٥٢، ٥٣)، وشرح التصريح (١/ ١١١)، شرح الكافية الشافية (١/ ٢١٠)، ولسان العرب (دلك)، و(ردم)، والمحتسب (٢/ ٢٢)، وهمع الهوامع (١/ ٥١).

(٢) الحديث أخـرجه مسلـم؛ كتاب الإيمان، باب: «بيـان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون»، (١/ ٧٤) برقم(٥٤ / ٩٣).

وأنت مع النون فيه، و«لدن» و«إنَّ» وأخواتها مخير.

ويختار في «ليت»..

تـراهُ كالثُّغَـامِ يُعَـلُّ مِسْـكًا   يَسُـوءُ الفالِيَاتِ إذا فَلِيـنـي[1]

وأصلُه: «فلينني»، فحَذَفُ نـون الإعراب أولى ، ومعنى البـيت: أنه يصف رأسه بالشيب، و«الثغام»: نبْتٌ له زهرٌ يشبه الشَّيب، و«الفاليات»: النساء.

قوله : « وأنت مع النون ... إلى آخره ».

الحذف مع «لدن» قليل، ولذلك قـلَّ القراءة به، والحذف وعدمـه في «أن» سيَّان، وهما في القرآن كثيران.

قوله : « ومختـارٌ في (ليـت) ».

وقد جاء بغيرها قليلاً؛ كقول زيد الخيل الطائي[2]:

[٣٤ أ] كَمنيـةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتـي   أُصادِفُه وأَفْقدُ جُلَّ مالي[3] /

---

(١) البيت من الـبسيط، وهو لعـمرو بن معد يكرب، ينظر: كتـاب سيـبويه (٢/ ١٥٤)، وشرح المفـصل (٣/ ١٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٤٥)، ومـغني اللبـيب (٦٢١)، وشرح شواهد شـروح الألفية (١/ ٣٧٩)، وهمع الهـوامع (١/ ٩٥)، والدرر اللوامع (١/ ٤٣)، واللسان مادة (فلا).

(٢) هو زيد بن مهلهل بن منهب بـن عبد رضا، من طيئ، كنيـته «أبو مكنف»، من أبطال الجاهليـة، لُقِّب «زيد الخيل» لكثرة خيله أو لكثـرة طراده بها. كان طويلاً جسـيمًا، من أجمل الناس، وكان شاعرًا محسنًا وخطيبًا لسنًا، موصوفًا بالكرم، وله مهاجاة مع كعب ابن زهير. أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ سنة تسع هجرية في وفد طيئ، فأسلم وسُرَّ به رسول الله ﷺ ، وسماه «زيد الخير» وقال له: «يا زيد، ما وُصف لي أحدٌ في الجاهلية فـرأيته في الإسلام إلا رأيته دون ما وُصف لي، غيـرك»، وأقطعه أرضًا بنجد، فمكث في المدينة سبعة أيام وأصابته حُمَّى شديدة، فخرج عائدًا إلى نجد، فنزل على ماء يُقال له: «فردة»، فمات هناك سنة (٩هـ ـ ٦٣٠م).

(٣) البيت من الوافر، ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٨٦)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (٦٨)=

و«من» وعن» و«قد» و«قط»، وعكسها «العلّ».

قوله : « و (من) و (عن) ».

لم يجئ الحذف فيهما إلا في بيت لا يعرف قائله؛ وهو:

أيُّها السَّائلُ عنهمْ وعَني   لَسْتُ مِنْ قَيْسَ ولا قَيْسُ مِني[1]

وأما «قد» و«قطّ»: فقد جاء في الحديث: «قطي قطي»[2].

قوله : « وعكسها: (لعلّ) ».

وهي لغة القرآن[3]، وقد جاء بالنون؛ كقوله:

فقلْتُ أعيروني القدُومَ لعَلّني   أخُطُّ بها قَبْرًا لأبيَضَ ماجِدِ[4]

= ومجالس ثعلب (١٢٩)، والمقتضب (١/ ٢٥٠)، والمقرب (١٩)، وشرح المفصل (٣/ ٩٠، ١٢٣)، وخزانة الأدب (٢/٤٤٦)، وشرح العيني (١/٣٤٦)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤)، والدرر اللوامع (١/ ٤١)، وشرح الأشموني (١/١٢٣)، واللسان مادة (ليت).

(١) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٩٠)، وأوضح المسالك (١/١١٨)، وتخليص الشواهد (١٠٦)، والجنى الداني (١٥١)، وجواهر الأدب (١٥٢)، و(خزانة الأدب (٥/ ٣٨٠، ٣٨١)، ورصف المباني (٣٦١)، والدرر اللوامع (١/ ٢١٠)، وشرح الأشموني (١/٥٦)، وشرح التصريح (١/ ١١٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٢)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤).

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب التوحيد، باب: «قول الله تعالى: ﴿سُبحانَ ربّكَ ربّ العزة عمّا يصفونَ﴾»، (١٣/ ٣٨٠). ومسلم؛ كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب: «النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء»، (٤/٢١٨٧).

(٣) من ذلك قوله تعالى في سورة طه من الآية (١٠): ﴿لعلّي آتيكم منها بقَبَس أو أجدُ على النار هدًى﴾، وقوله سبحانه في سورة غافر من الآية (٣٦): ﴿.. لعلّي أبلغُ الأسبابَ﴾.

(٤) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وينظر في: شرح العيني (١/ ٣٥٠)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤)، والدرر اللوامع (١/ ٤٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٤)، واللسان مادة (قدم).

[ضمير الفصل]

ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها. صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يُسمَّى فصلاً؛ ليفصل بين كونه نعتًا وخبرًا.

وشرطه أنْ يكون الخبر معرفةً، أو «أفعل» من كذا؛ مثل: «كان زيدٌ هو أفضلَ من عَمرٍو». ولا موضع له عند الخليل، وبعض العرب يجعله مبتدأً وما بعده خبره.

قوله : « قبل العوامل وبعدها ».

بعدها لا يكون مبتدأ.

« ويُسَمَّى فصْلاً ».

لِـمَا ذكرَ. «وعمادًا»(*)؛ أي :عمادًا لهذا المعنى المذكور.

قوله : « معرفة أو (أفعل) من كذا ».

وأيضا إذا كان الخبر «غير» و«مثل» وشبههما؛ مثل: «كان زيدٌ هو غيرَ صديقي».

قوله : « ولا موضع له عند الخليل[1] ».

وسيبويه أيضًا، وقول بعضهم: «إنه حرف ؛ إذ لو كان اسمًا لكان مستقلاً وتابعًا، وليس بهما، فتعيَّن حرفيَّته»؛ليس بلازم؛ لأنه جاء مجيء الحرف، ولا يلزم من ذلك كونه حرفًا، ولاتفاق المتقدمين على اسميته.

(*) وتسميته «فصلاً» عند البصريين، ويسميه الكوفيون «عمادًا».

(1) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض، وأستاذ سيبويه النحوي. وُلد في البصرة سنة (١٠٠هـ - ٧١٨م)، وعاش فقيرًا صابرًا، فكَّر في ابتكار طريقة في الحساب تسهله على العامة، فدخل المسجد وهو يُعْمل فكره فصدمته سارية وهو غافل، فكانت سبب موته، وكان ذلك في سنة (١٧٠هـ - ٧٨٦م). من كتبه: «العيْن»، و«معاني الحروف»، و«جملة آلات العرب»، و«تفسير حروف اللغة»، وكتاب «العروض»، وكتاب «النقط والشكل»، و«النغم».

[ضمير الشأن والقصة]

ويتقدَّم قبل الجملة ضمير غائب يُسمَّى ضمير الشأن والقصة يُفسَّر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً، مستتراً أو بارزاً، على حسب العوامل؛ نحو: «هوَ زيدٌ قائمٌ»، و«كان زيدٌ قائم»، و«إنَّه زيدٌ قائمٌ».

قال : « ويتقدم على الجملة ... إلى آخره ».

جيءَ بضمير الشأن لتعظيم الأمر وتهويله، ولذلك جاء في الأكثر لوعيد، أو وعد، أو تهديد؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾[1]، ﴿إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[2]، ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[3].

قوله : « يُفسَّر بالجملة ».

قد يفسر بـ «أنْ» الخفيفة المفتوحة، وهي وما دخلت عليه بتأويل مفرد؛ كقوله:

وما هُوَ إلاَّ أنْ أراها فُجَاءَةً   فَأُبْهَتَ حَتَّى لا أَكَادُ أُجِيبُ[4]

وفي الحديث عن عمرَ : «فما هو إلا أنْ رأيْتُ اللهَ قد شرح صدر أبي بكرٍ لشيء، فعرفت / أنه الحق»[5]. [٣٤ ب]

---

(١) سورة طـه، الآية (٧٤).   (٢) سورة المؤمنون، الآية (١١٧).

(٣) سورة يوسف، الآية (٩٠).

(٤) البيت من الطويل، وقائله عروة بن حزام، أو كُثَيِّر، وينظر في: شرح المفصل (٣٨/٧)، وخزانة الأدب (٣/ ٦١٥)، وديوان عروة (٥).

(٥) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: «الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ »، (١٣/ ٢٦٤)، برقم (٧٢٨٤، ٧٢٨٥). ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب: «الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»، (١/ ٥١) رقم (٢٠/٣٢). والترمذي في سننه (٢٦٠٧). وأبو داود في سننه (١٥٥٦). والنسائي في الكبرى (٢٢٢٣).

وحذفه منصوبًا ضعيفٌ، إلا مع «أنَّ» إذا خُفِّفت؛ فإنه لازمٌ.

قوله : « منصوبًا ضعيف ».

الأَوْلى: قليل ؛ وهو إشارة إلى قول الشاعر:

إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكنيسةَ يومًا يَلْقَ فيها جآذرًا وظِباءَ[1]

(١) البيت من الخفيف، وهو للأخطل، وينظر في: المقرب لابن عصفور (٢٠) و(٦٠)، والجمل للزجاجي (٢٢١)، وشرح المفصل (٣/ ١١٥)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٥٩٥)، وخزانة الأدب (١/ ٢١٩) و(٢/ ٤٦٣) و(٤/ ١٢، ٣٨٠)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٧، ٥٨٩ (٤٥، ٣١٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٦)، والدرر اللوامع (١/ ١١٥)، وليس في ديوان الأخطل من رواية السكري كما نصَّ البغدادي.

[أسماء الإشارة]

أسماء الإشارة: ما وُضِعَ لِمشارٍ إليه. وهي خمسة: «ذا»: للمذكر، ولمثنّاه: «ذان» و«ذين».

وللمؤنث: «تـا» و«تي» و«ذي» و«ته» و«ذه» و«تهِي» و«ذهِي». ولمثناه: «تان» و«تيْن». ولجمعهما: «أُلاء»، مدًّا وقَصْرًا.

قال: « اسم الإشارة ... إلى آخره ».

في المؤنث عشر لغات؛ خمس مع الذال: ذي، ذِه، ذات، ذِهِ، ذهي. وخمس مع التاء: تي، وتا، وته، وته، وتهي.

قوله: « ولـمثناه ».

لم يُثنَّ من اللغات المذكورة إلا «تا» و«تي» فقط، وحذفت الألف والتاء في التثنية، لا قياس حرف العلَّة؛ إذ لو ثبت لَحرّك، وهو لا يتصرف فيه بالحركة، وخولف الأصل في «فتيان» وشبهه؛ للَّبْس الحاصل عند الإضافة بين المثنى والواحد، وهذا مأمون في اسم الإشارة لعدم إضافته.

قوله: « وجمعهما ».

أي: المذكر والمؤنث والعاقل وغيره؛ قال الله تعالى: ﴿**كلُّ أولئكَ كانَ عنهُ مسؤلاً**﴾(١)، وقال الشاعر:

والعَيش بعدَ أولائكَ الأيَّامِ(٢)

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٣٦).

(٢) البيت من الكامل، وقائله جرير، وهو في المقتضب (١/ ١٨٥)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٦، ١٣٣) و(٤/ ٣٦، ٦٧) و(٩/ ١٢٧، ١٢٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٦٧)، وشرح شواهد شروح الشافية للبغدادي (١٦٧)، وشرح العيني (١/ ٤٠٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٢٨)، و(شرح الأشموني (١/ ١٣٩)، وديوانه (٥٥١) برواية: «الأقوام» بدل «الأيام».

ويلحقها حرف التنبيه، ويتصل بها حرف الخطاب.

وهي خمسةٌ في خمسة، فتكون خمسةً وعشرين؛ وهي: «ذاك» .. إلى «ذاكنّ»، و«ذانكَ» .. إلى «ذانّكنَّ»، وكذلك البواقي.

ويقال: «ذا» للقريب، و«ذلكَ» للبعيد، و«ذاك» للمتوسط، و«تلك»

قوله: « ويلحقها حرف التنبيه ».

قال الله تعالى: ﴿ **ألا ذلك هو الخسران المبين** ﴾[1]، وقال الشاعر:

رأيتُ بني غَبْراءَ لا يُنْكِرونني ولا أَهْلُ هَا ذاكَ الطِّرافِ الْمُمَدَّدِ[2]

قوله: « ويتصل بها حرف الخطاب ».

الأكثر أنَّ حرف الخطاب يكون على حسب المخاطَب؛ فتقول: ذلكَ، وذلكِ، وذلكما، وذلكم، وذلكنَّ، وقد يستعمل الواحد المذكر في مكان الخمسة؛ فيقال للكل: «ذلك»، كقوله تعالى: ﴿ **ذلكَ يُوعَظُ به منكمْ مَنْ كانَ يُؤْمِنُ باللَّه** .. ﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿ **يُضاعَف لها العذاب ضعفين وكان ذلك** .. ﴾[4]، وهذا كله يدل على أنه حرف وليس اسمًا.

قوله: « ويقال: (ذا) للقريب ... إلى آخره ».

[٣٥ أ] التحقيق: أنَّ «ذا» للقريب، و«ذاك» و«ذلك» لغير القريب، متوسطًا / كان أو غيره، ثم البعد قد يكون للزمان وللمكان، وقد يكون للتعظيم كقوله تعالى: ﴿ **ذلكم اللهُ ربُّكُمْ** .. ﴾[5]، ومنه: ﴿ **ذلكَ عالمُ الغيب والشهادة** .. ﴾[6]، وقد يكون للتحقير؛ كقولك لمن بحضرتك معرضًا عنه: «لو فهم ذلك

---

(١) سورة الزمر، الآية (١٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، ينظر: شرح العيني (١/ ٤١٠)، وهمع الهوامع (١/ ٧٦)، والدرر اللوامع (١/ ٥٠)، ومعلَّقته.

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٣٢). (٤) سورة الأحزاب، الآية (٣٠).

(٥) سورة الأنعام، الآية (١٠٢). (٦) سورة السجدة، الآية (٦).

و«ذانِّك» و«تانِّك» مشدَّدتين. و«أُلالِكَ» مثل «ذلك».

وأما «ثُمَّ» و«هنا» و«هنَّا» فللمكان خاصةً.

الـرجلُ لكلَّمتُه!».

قوله : « و (ذانِّك) ، و(تانِّك) ... إلى آخره ».

أي: للبـعيـد، وقد يكونان لـلقريب؛ بدليل القـراءة: «إنْ هذانِّ»[1]، وهو للقريب قطعًا، وعلته: أنهم لما ثنَّوا كان القيـاس أن يقولوا: «ذيان» و«تيان»، فلما حذفوا الألف ولم يقلبوها، عـوَّضوا عنها التشديد، كما قـالوا: «اللتان بالتشديد، ليكون عوضًا عن الياء في «اللتيان» على ما كان القياس.

قوله : « وأولالـــك ».

أي: للبـعيـد، إلا أنَّ «أولالك» قليل شاذٌّ، والمستـعمل «أولائك» وبـه جاء القرآن العزيز[2] .

قوله : « و(هنـا) للمكان خاصَّة ».

قـد يكون «هنا» للزمـان أيضًا؛ كقـوله تعـالى: ﴿ **هُنالكَ تبْلو كلُّ نفسٍ ماَ أسلَفتْ..** ﴾[3]، ومنه: ﴿ **هُنالكَ ابْتُليَ المؤمنونَ..** ﴾[4]، ويقال فيه أيضًا: «هنًّا».

---

(١) سورة طه من الآية (٦٣)، قال العكبري: «يقـرأ بتشديد «إن» وبالياء في (هذين) وهي علامة النصب، ويقرأ (إن) بالتشديد و(هذان) بالألف، وفيه أوجه: أحدها: أنها بمعنى (نعم) وما بعدها مـبتدأ وخبر. والـثاني: (إن) فيها ضـمير الشأن محـذوف وما بعدها مبتـدأ وخبر أيضًا. وكلا الـوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخـبر، وإنما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعـر. وقال الزجاج: التقدير: لهما ساحـران، فحذف المبتدأ. والثالث: أن الألف هـنا علامة التـثنية في كل حـال، وهي لغة لبني الحـرث، وقيل: لكنانة. ويقرأ (إن) بالتـخفيف، وقـيل: هي مخففـة من الثقيلة، وهو ضـعيف أيضًا، وقيل: هي بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)» اهـ.

(٢) وهو كثـير في القرآن الكريم، منه قـوله تعالى: ﴿ **أولئك على هدًى من ربهم وأولئك هم المفلحون** ﴾ [البقرة / ٥]، وقوله سبحانه: ﴿ **وأولئك هم وقود النار** ﴾ [آل عمران/ ١٠].

(٣) سورة يونس، الآية (٣٠). (٤) سورة الأحزاب، الآية (١١).

[الموصول]

الموصول: مـا لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد، وصلتـه جملة خبـرية، والعائد ضمير له.

وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول.

وهـي: «الـذي»، و«الـتـي»، و«الـلـذان»، و«الـلـتـان»، بـالألـف والـياء.

و«الأُولَى» ....

قوله : « ما لا يتم ... إلى آخره ».

«اللذان» و«اللتان»، و«بأيهم هو أشدُّ»[1] معربة قبل مجيء الصلة؛ والإعراب دليل تمامها، والأَوْلى: ما لا تتم إفادته.

قال : « وعائد ».

احترازًا من «حيث» و«إذ» و«إذا»؛ لأنها لا تتم إلا بجملة.

قوله : « وصلته جملة خبرية ».

صلة الألف واللام مفرد؛ وقد ذكرها بعدُ، ولكن هنا أولى؛ لأخذه في الحد. و«خبرية»؛ لأنَّ الطلبية لا تكون صلة.

قوله : « وهو الذي ».

وفيها لغات.

قوله : « والأُلَى ».

وهـي لجـمع المذكـر والمؤنث، لكنهـا فـي المذكر أكـثـر؛ قال الشـاعـر يصف نوائب الـدهر وفعلها:

---

(١) هكذا بالأصل.

وتَفْنَى الأُلَى يَسْتَلْئمون على الأُلَى تَرَاهنَّ يومَ الرَّوْع كالحدَإِ القُبْلِ[1]

فـ «الألـى» للـمـذكـر؛ بـدليل «يستلـئمون»، والـثـانية بيـان فيـه للـمؤنث؛ بدليل «تراهن» / . [٣٥ ب]

« والذيــن ».

للمذكر خاصة، والمشهور أنها بالياء مطلقًا، وفيها لغة: أنْ يرفعها بالواو نحو: «اللذون».

وقوله : « بالألف ».

أي رفعًا.

« واليــاء ».

أي: جرًّا ونصبًا، كسائر المبنيات.

قوله : « واللاء ».

هي مهمـوزة في موضع الياء للمذكر والمؤنث، وهـي في المؤنث أكثر، عكس «الأُلَى»، وتجـمع «اللاء» على «اللوائـي»، كـمـا تجـمع «الـلاتي» بالتـاء على «اللواتي»، وهذا الذي بالتاء للمؤنث خاصة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي في تلخيص الشواهد (١٣٩)، وخزانة الأدب (١١/٢٤٩)، والدرر اللوامع (١/٢٦١)، وشرح أشعار الهذليين (١/٩٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٧٢)، والمقاصد النحوية (١/٤٥٥)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٦٨)، وهمع الهوامع (١/٨٣).

والشاهد فيه: قوله: «الألى يستلئمون»، وقوله: «الألى تراهنَّ»؛ حيث استعمل «الألى» مرة لجمع المذكر العاقل وأخرى لجمع المؤنث غير العاقل؛ وكلاهما جائز.

قوله : « و(ذو) الطائية ».

هذه: منهم من يجعلهـا موصولاً للمذكـر والمؤنث والتثنية والجمع؛ فـيقول: «جاءني ذو أكرمك» و«. . ذو أكرمتْكَ» و«. . ذو أكرماك». . . إلى آخر الضمائر، ومنهم من يغيـرها على حسب المذكـور في صلتها؛ فـيقول: «جـاءني ذو أكرمك» و«. . ذات أكرمتْكَ» و«. . ذوا أكرماك» و«ذووا أكرموك»؛ كما رُوي عن العرب: «أما الفضل فـذو فضلكم الله به، وأما الكرامة فـذات أكرمكم الله به»[1] أصله: بها، ثم حُذف الألف، ونقل حركة الهاء إلى الباء ففُتحتْ؛ ومنه قول الشاعر:

جَـمَـعْـتُـها مِـنْ أَيْـنُـقٍ مَـوَارِقِ ذَوَاتِ ينـهَـضْـنَ بِـغَـيْـرِ سَائِقٍ[2]

وروى ابن جني[3] أنَّ بعضهم يعربها كـ «ذو» بمعنى «صاحب»، وأنشدوا:

وَإِمَّـا كِـرَامٌ مـوسِـرونَ أَتَيْتُـهُـمْ فَحَسْبي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[4]

ورواها بعضهم بالواو على البناء.

---

(١) لم أجده إلا في حاشـية الشيخ محـمد محيي الدين عبـد الحميد على شـرح ابن عقيل (١/١٥١).

(٢) البـيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العـجاج، والبـيت في المقـرب لابن عصـفور (٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٣٨)، وملحقات ديوانه (١٨٠).

(٣) هو: أبو الفـتح عثـمـان بن جني الموصلي البـغدادي، من أئـمة الأدب والنحـو، وله شعر. ولد بالموصل سنة (٣٢٢هـ)، وقيل: سنة (٣٣٠هـ) وتوفي ببغداد سنة (٣٩٢هـ). من تصانيفه: «المحتسب»، و«الخصائص»، و«اللمع».

(٣) البـيت من الطويل، وقـائله منظور بن سـحيم، وهـو في: شرح المفـصل (٣/١٣٨)، والمقـرب لابن عصـفور (٧)، ومـغني اللبـيب لابن هشام وشـرح شـواهده للسيـوطي ٤١٠(٢٨١)، وشـرح العـيني (١/١٢٧، ٤٣٦)، والتـصـريح بمضـمـون التـوضـيح (١/١٣٧)، وهمع الهـوامع (١/٨٤)، والـدرر اللوامع (١/٥٩)، وشـرح الأشـمـوني (١/١٥٧، ١٥٨).

قوله : « و(ذا) بعد (ما) ».

وكذلك بعد «مَن»؛ كقولك: «ماذا صنعتَ ؟»، و«مَن ذا أكرمتَ ؟».

قوله : « والعائد المفعول ... إلى آخره ».

ليس على إطلاقه؛ وإنما يجوز حذفه إذا كان متصلاً؛ مثل: «جاء الذي أكرمت»، / فلو كان منفصلاً لم يجز؛ مثل «جاء الذي إياه أكرمت». [٣٦ أ]

(مسألة)

يجوز حذف العائد المنصوب المتصل بفعل أو صفة؛ مثل: «جاء الذي أكرمت»، أو «. . الذي إنك مُكرِم»، فلو كان متصلاً بحرف لم يجز حذفه؛ مثل: «جاء الذي إنه لكريمٌ».

(مسألة)

قد تحذف الصلة كلها لدليل يدلُّ عليها؛ كقوله:

نَحْنُ الألَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنا[1]

ومنه قول الآخر:

فَإِنْ أَدَعُ اللوَاتي مِنْ أُناسٍ أَضَاعُوهنَّ لا أَدَعُ الَّـذِينا[2]

أي : الذين أضاعوهن.

---

(١) البيت من الكامل، وقائله عبيد بن الأبرص، وهو في: أمالي ابن الشجري (١/ ٢٩)، (٢/ ١٧٩، ٣٠٨)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٨٩ (٩١)، وشرح العيني (١/ ٤٩٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٤٢)، وهمع الهوامع (١/ ٨٩)، والدرر اللوامع (١/ ٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٦١، ١٧٥)، وديوانه (٢٨).

(٢) البيت من الوافر، وقائله الكُميت بن زيد، وهو في: خزانة الأدب (٢/ ٥٦٠)، وديوانه (٢/ ١٣٠).

وإذا أخبرتَ بـ «الذي» صدّرتـها وجعلتَ موضع المخبر عنه ضـميراً لها، وأخرته خبـراً؛ فإذا أخبرت عن «زيد» من «ضـربتُ زيداً» قلتَ: «الذي ضربتُه زيدٌ»، وكـذلك الألف واللام في الجـملة الفعلـية خـاصة؛ ليـصحَّ بناء اسـمي الفاعل والمفعول ....

قوله : « وإذا أخبرتَ بـ (الذي) ».

وكذلك بأحد فروعها. وقوله: بـ «الذي»: للنحاة في هذا الباب اصطلاح ثانٍ يوافق اللغـة؛ لأنَّ «زيدًا» في المسـألة المذكـورة مـخْبَرٌ عنه لغـةً، وفي الاصطلاح الصناعي مخْبَرٌ به، وبعضهم يجعل الباء هنا للاسـتعانة؛ أي: متوصلاً إلى الإخبار بـ «الذي».

قوله : « وجُعلتْ موضع المخبَر عنه ».

الأجود: وجعلت خلفًا عن المخبر عنه.

قوله : « وأخَّرته خبراً ».

أي: عن «الذي» اصطلاحًا.

قوله : « وكذلك الألف واللام ... إلى آخره ».

إنما وصلوا الألف واللام باسم فاعل أو مفـعول؛ لأنَّ الصلة من الموصول لها شبـه بالمضاف إليـه، وشبه بالاسم الأخـير من المركَّب تركـيبَ مزْجٍ؛ فـأتى ببعض الصلات جملة لازمـة حالة واحدة، تشبيهًا بالمضـاف إليه، وبعضها مفـردًا معربًا، وهو صلة الألف واللام، تشـبيهًا بالاسم الأخـير من المركَّب؛ مـراعاة للشـبهين، وقيل: لما أشبهت الألف واللام الموصولة الألفَ واللامَ المعرفة؛ لم تدخل إلا على ما دخلت عليهـا «تلك»، و«تلك» لا تدخل إلا على المفرد، فكذلك هذه. ولصلة الألف واللام شروط:

أحدها : أن لا يكون جملة فعلية؛ لما ذكر.

فإنْ تعذَّرَ أمرٌ منها تعذَّرَ الإخبار، ومن ثمّت امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة...

الثاني : أن يكون فعلها متصرفا تصرُّفًا تامًّا؛ لأن غير المتصرف مطلقًا؛ كـ «عسى»، أو تصرفا تاما كـ «كاد» ليس له اسم فاعل ولا مفعول ؛ فلا يصح صلةً / لذلك. [٣٦ ب]

الثالث : أن لا يكون منفيا؛ نحو :«ما ضرب زيد» ، فلا يصح: «الما ضارب زيد».

الرابع: أن لا يتقدم معموله عليه؛ فلا يصح: «الزيدًا ضارب».

قوله: « فإن تعذَّر أمرٌ منها ... إلى آخره ».

أي :من جميع ما ذكر؛ من تقديم ما ذكر وجوب تقديمه، وتأخير ما ذكر وجوب تأخيره، وتحمل الضمير خلفا عنه، وكون صلة الألف واللام بالشروط المذكورة تعذر الإخبار ، لعدم شروطه.

قوله : « امتنع في ضمير الشأن ».

مثل : «الذي هو زيد منطلق هو»، فهذا لا يصح ؛ لأن لضمير الشأن صدر الكلام، فلا يجوز تأخيره.

و« الموصوف » .

«ضربت زيدًا الخبيث»، فلا يجوز :« الذى ضربته الخبيث زيد»؛ لأنه يلزم وصف المضمر بـ «الخبيث» والمضمر لا يوصف.

و « الصفة ».

مثل: «الذي ضربت زيدًا إياه الخبيثُ» ولو جاز لأضمرت الصفة ، وهي لا تضمر ولا يكون المضمر صفة.

« والمصـدر العامل ».

مثل : «عرفتُ ضرْبَ زيدٍ عَمراً»؛ لا يجوز: «الذي عرفته زيد عمراً ضرْب»؛ لأنه يلزم إضافة الضمير؛ والضمائر لا تُضاف، وإعمال الضمير عمل المصدر - والمصدر لا يعمل إلا إذا كانت فيه حروف الفعل - فضميره لا يكون عاملاً.

« والحـال ».

مثل: «الذي ضربته زيداً راكب» لا يجوز؛ لأنه يلزم أن يكون الحال معرفة؛ لأنَّ الضمير معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة.

« والضمير المستحق لغيرها ».

كقولك في مثل «زيدٌ ضربت غلامه»: «الذي زيد ضربت غلامه هو»؛ لأنَّ الضمير مستحقٌّ لغير الموصول وهو «زيد»، فيخلو من العائد ، ولو قدّر رجوعه إلى الموصول لَخلا منه «زيد» الذي يستحقه، فامتنعت المسألة.

« والاسم المُشْتمل عليه ».

أي: في مثل: «زيد ضربت غلامه»، فلا يجوز: «الذي زيد ضربته غلامه»؛ لأنَّك إنْ أعدْت الضمير / على «زيد» بقي الموصول بلا عائد، وإنْ أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا عائد. [٣٧ أ]

(مسألة)

لا يجوز الفصل بين الموصول والصلة إلا في النداء خاصة، وهو إما مستحسَن؛ بأنْ يكون في الصلة ضمير المنادى؛ كقوله:

وأَنتَ الَّذي يا سَعْدُ أُبْتَ بمشهَدٍ ... كَريمٍ وأَثْوابِ الْمكَارِمِ والْمَجْدِ[1]

أو ضعيف بخلافه؛ كقوله:

(١) البيت من الطويل؛ وقائله البحتري؛ وهو في دلائل الإعجاز (٢٠٤، ٣٠٥)، وديوانه (١/٢٠٨).

و«ما» الاسمية : موصولة، واستفهامية، وشرطية، وموصوفة، وتامَّة بمعنى شيء، وصفة.

تَعَشَّ فَإنْ عاهَدْتَني لا تَخُونني فَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبان[1]

(مسـألـة)

قد تكون «الذي» مصدريـة؛ كقوله تعالى: ﴿ذلكَ الذي يُبَشِّرُ اللهُ عبادَهُ الذينَ آمَنُوا..﴾[2] الآية؛ إذْ لو كانت موصولة كان العـائد «به» وكان غيرَ جائزِ الحذف؛ لأنَّ الموصول لم يتصل بما اتصل به، ومعلوم أنَّه لا يجـوز حذف العائد المجرور بما لم يتـصل الموصول بمثله، فـلا يجوز : «رأيتُ الذي مـررتَ»، ويجـوز: «مررتُ بالذي مررتَ»، وقد تكون «الذي» موصوفة، كـما نقل الفرَّاء عن العرب: «جاءني الذي أبوك»، و«مررتُ بالذي أخيك»؛ فـ «أخوك» و«أبوك» صفة لـ «الذي».

قوله : « و(ما) الاسمية ... إلى آخره ».

«ما» لا تكون صفة، وهي في «ضـربًا ما» و«عندي شيءٌ ما» زائدة عِوضًا من الصـفة، وهو حـرف وليـست باسـم، بل هي كالواقـعـة بعد «حـيث» عِوضًا عن المضـاف إليه؛ لأنَّ «حـيـث» كانت تعـمـل الجرَّ فـيـما أضـيفت إليـه كـغيـرها، فلما أُريد إعمالُهـا الجَزْمَ، حُـذف مـنـها المضـاف إليه وعُـوِّضَ عـنـه «مـا»، هـذا قـول المحقِّقين.

وقد تكون «ما» بمعنى «رُبَّ» في قولهم: «إني مما أفعل كذا»؛ أي: ربما أفعله.

---

(١) البيت من الطويل؛ وقـائله الفرزدق، وهو في: كتـاب سيبويه (١/ ٤٠٤)، والمقـتضب (٢/ ٩٥)،(٣/ ٢٥٣)، والجـمل للزجـاجي (٣٤٣)، والتـصـريح بمضمـون التـوضـيح (٢/ ٤٢٢)، وأمـالي ابن الشـجـري (٢/ ٣١١)، والمحـتـسب لابن جني (١/ ٢١٩)، (٢/ ١٤٥)، وشـرح المفصل (٢/ ١٣٢)، ومـغني اللبـيب لابن هشـام وشرح شـواهده للسيوطي ٤٠٤(٢٨١)، شرح العيني (١/ ٤٦١)، وهمع الهوامع (١/ ٨٧، ٨٨)، والدرر اللوامع (١/ ٦٤، ٦٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وديوانه (٨٧٠).

(٢) سورة الشورى، الآية (٢٣).

و«مَنْ» كذلك، إلا في التمام والصفة.

و«أيٌّ» و«أيَّة» كـ «مَنْ» ....

وقد تكون «ما» معرفة غير موصولة ونكرة غير موصوفة؛ [فالأولى][*]: كقولك: «إني مما أفعل كذا» أي: إني من الأمر أنْ أفعل كذا، والثانية «ما» التعجبية / . [٣٧ ب]

قوله : « و(مَنْ) كـ(ما)[(١)] ... إلى آخره ».

قد تكون «مَنْ» زائدة؛ كقول عنترة[(٢)]:

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلَّتْ لهُ   حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ[(٣)]

قوله : « و(أي) و(أية) ... إلى آخره ».

قد تكون «أي» صفة أيضًا إذا وقعت بعد نكرة؛ كقولك: «مررتُ برجلٍ أي رجل !». وتكون حالاً إذا وقعت بعد معرفة؛ كقولك: «لله درُّ زيدٍ أي رجُلٍ !»، وكقول الشاعر:

فَأَوْمَأْتُ إيماءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ   فللهِ عينَا حَبْتَرٍ أيّما فَتَى[(٤)]

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «الأول».

(١) العبارة في الكافية هكذا: « و(من) كذلك إلا في التمام والصفة».

(٢) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى، من أهل نجد، أمه حبشية اسمها زبيبة، سَرَى إليه السَّواد منها. وكان من أحسن العرب شيمةً، ومن أعزِّهم نفسًا، يوصف بالحلم على شدَّة بطشه، وفي شعره رقَّة وعذوبة، وكان مغرمًا بابنة عمِّه عبلة، فقلَّ أنْ تخلو له قصيدة من ذكْرها. اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلاً، وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي نحو سنة (٢٢ق.هـ-٦٠٠م).

(٣) البيت من الكامل، وهو في مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٢٩(٢٥٢)، وفي معلَّقته.

(٤) البيت من الطويل، وقائله الراعي النميري، وهو في: كتاب سيبويه (١/٣٠٢)، وشرح العيني (٣/٤٢٣)، وهمع الهوامع (١/٩٣)، والدرر اللوامع (١/٧١)، وشرح الأشموني (١/١٦٨، ٢/٢٦٢)، وشرح ديوان الحماسة (١٥٠٢).

وهي مُعْربة وحدَها، إلا إذا حُذِفَ صَدْرُ صلتها.

وفي « ماذا صنعْتَ ؟ » وجهان :أحدهما : « ما الذي ؟ »، وجوابه رفعٌ. والآخر : « أيّ شيء ؟ »، وجوابه نصْبٌ.

قلتُ: وقد ذكره الشيخ في النعت. وقد تكون أيضًا نافية؛ كقول الشاعر:

فَاذهَبْ فَأَي فتًى في الناسِ أَحْرَزَهُ   عَنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ [1]

فالعطف عليها بـ «لا» النافية دليلٌ على كونها نافيةً.

قوله : « وهي معربَة وحدَها ».

أي: دون غيرها من الموصولات؛ للزومها الإضافة، فإذا حُذف شطر صلتها فالبناء أولى، ويجوز الإعراب، فإنْ أُضيفت في النية أُعربت مثل «كل»، ويجوز حذف بعض صلة غير «أي» إذا تستطيل؛ مثل: «رأيتُ الذي معطيكَ غداً درْهمًا»؛ فإنْ لم تَطُلْ الصلةُ فالحذف قليل شاذٌّ؛ ومنه القراءة: «تمامًا على الذي أَحْسَنُ» [2]؛ بالرفع؛ تقديره: «على الذي هو أحسن».

وقوله : « في (ماذا صنعتَ ؟) ... إلى آخره ».

جواب «ما الذي ؟» بالرفع، و«أي شيء ؟» بالنصب أجود؛ لتشاكل الجملتين، وليس بواجب، بل يجوز جواب كل منهما بما أجبت به الآخر، وفوات

---

(١) البيت من البسيط، وقائله المتنخّل الهذلي، وهو في: معاني القرآن للفراء (١/ ١٦٤)، والخصائص لابن جني (٢/ ٤٣٣)، والمحتسب له أيضًا (٢/ ١٩٥)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٧٧، ٢/ ٣٢)، ومغني اللبيب (٣٥٥)، واللسان (قلا)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٣٥).

(٢) سورة الأنعام، من الآية (١٥٤). وفي توجيه هذه القراءة يقول العكبري: «.. ويقرأ بضم النون على أنه اسم ، والمبتدأ محذوف، وهو العائد على الذي؛ أي: على الذي هو أحسن، وهو ضعيف. وقال قوم «أحسن» بفتح النون في موضع جر صفة لـ «الذي»، وليس بشيء؛ لأن الموصول لا بدَّ له من صلة، وقيل تقديره: على الذين أحسنوا» اهـ. [إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٦٦]

....

مشـاكلة اللفظ مع بقـاء مشاكلة المعنـى لا يضر، ومنه قولـه تعالى: ﴿قل مَن رب السـماوات السبـع...﴾[1] الآيـة، قـرئ: «سيـقولون الله»[2]، و﴿سيقولون لله﴾؛ فالأول لمشـاكلة اللفظ والمعنى، والثاني لمشاكلة المعنى فـقط، وقد / تكون [٣٨ أ] «ذا» بعد «ما» الاستفهامية زائدة ملغاة؛ كما أنشد الفراء في كتاب «المعاني»[3]:

يَا خَزَرَ تَغْلَبَ ما بالُ نِسْوَتِكمْ   لا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا[4]

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان (٨٦ - ٨٧).

(٢) وهي قراءة أبي عـمرو وعبد الله بن مسـعود والحسن والجحـدري وابن وثاب ونصر بن عاصم وأبي الأشهب ويعقوب واليزيدي. ينظر كتاب المعاني للفراء (٢/ ٢٤٠).

(٣) ينظر: كتاب معاني القرآن لأبي زكـريا يحيى بن زياد الفـراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ)، (٢/ ٢٤٠) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومـحمد علي النجار، وهذه النسخة تقع في ثلاثة مجلدات، وصدرت عن الهيئة العامة المصرية للكتاب، سنة (١٩٨٠م).

(٤) البـيت من البسـيط، وهـو لجـرير، وينظـر فـي: مغني اللـبيب لابن هشـام وشـرح شـواهده للسـيـوطي ٣٠١(٢٤٢)، وهمع الهـوامع (١/ ٨٤)، والدرر اللوامع (١/ ٥٩)، وديـوانـه (٥٩٨).

أسماء الأفـعال: ما كان بمعنى الأمـر أو الماضي؛ مثل: «رُوَيْدًا زيدًا»؛ أي: أمهله، و«هيهاتَ ذاك» أي: بَعُدَ.

و«فَعَالِ» بمعنى الأمر من الثلاثي قياسٌ؛ كـ«نَزَالِ» بمعنى: انزلْ، و«فَعَالِ» مصدرًا معرفَة «فَجَارِ» ....

أما مراتبها(*): فهي في الأمر أكثر؛ لصحتها من كل فعل ثلاثي قياسًا مطَّردًا؛ مثل: «تراكِ»، و«دراكِ» و«رويد» وشبهه، وأسـماء الفعل الماضي أقلّ منه؛ مثل: «هيهات» أي: بـعُد، و«شتَّان» أي: افترق، وشبـهه، وأسماء الفـعل المضارع أقل منه، ولم يذكرها المصنف مـثل «أوه»: أي أتوجع، و«أف» أي: أتضجر، و«وي» و«واهًا» أي: أتعـجب، و«إليَّ» أي: أتنحّى، لمن قـال: «إليك» أي: تنحَّ، وأمـا «عليك» فمعناها: الزم.

قوله : « و(فَعَالِ) بمعنى الأمر من الثلاثي ».

أي: المجرد، ولم يـنبِّه عليه. فـإنْ قيل: «استـغنى بالثلاثي»، قـيل: فلِمَ لَمْ يستغنِ به في التعجب، بل قيَّده؟!

قوله : « وفَعَالِ مصدرًا ».

أي: إذا أردت اسم المصدر كـ«فَجارِ»؛ فإنه اسم للفـجرة علَمٌ عليـها، كـمـا أنَّ «برة» اسم للمبرَّة عَلَمٌ عليها؛ قال الشاعر النابغة الذبياني (1):

(*) قوله: «أما مراتبها» هكذا في الأصل.

(1) هو زياد بن معاوية بن ضـباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامـة شاعر جاهلي من الطبقـة الأولى، من أهل الحجـاز. كانت تُضـرب له قبـة من جلد أحمر بـسوق عكاظ فتقصده الشـعراء فتعرض عليه أشعارها، وهو أحـد الأشراف في الجاهلية، وكان حظيًّا عند النعـمان بن المنذر حتى شـبَّب في قصـيدة له بالمتـجرِّدة (زوجة النعـمان) فـغضب النعمان، ففـرَّ النابغة ووفد على الغسانيين بالشام، وغـاب زمنًا، ثمَّ رضيَ عنه النعمان. وشعره كثير، وليس فيه تكلُّف ولا حشْوٌ. مات نحو سنة (١٨ق.هـ-٦٠٤م).

وصفة؛ مثل: «يا فَساقِ» مبني لمشابهته له عدلاً وزنة، وعلَمًا للأعيان مؤنثًا؛ كـ «قَطَامِ» و«غَلابِ» مبني في الحجاز، ومعربٌ في بني تميم ....

إنَّا اقتَسَمْنا خُطَّتَينا بيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتَمَلْتَ فَجَارِ(1)

أي: حملتُ أنا المبرة واحتملتَ أنت الفجْرة.

قوله: « أو صفة ».

أي: وكذا إذا قصدت بـ «فعالِ» الصفة، مثل «فجارِ» للفاجرة، و«فساقِ» للفاسقة. و«فعالِ» الصفة تنقسم إلى مخصوصة بالنداء، وإلى غير مخصوصة بالنداء؛ فالمخصوصة بالنداء مقيسة عند سيبويه ومسموعة عند المبرد، وغير المخصوصة تنقسم إلى حال وإلى صفة غالبة؛ فالحال كقولهم: «جاءتِ الخيلُ بدادِ» أي: متبددة، وكقوله:

أَوْدي فَلَيْتَ الحادثاتُ كَفَافِ(2)

[٣٨ ب] أي: كافة. والصفة الغالبة؛ كـ «سَبَاطِ» للحمى، / و«حناذِ» للشمس، وإنما يكون «فعالِ» الصفة عند سيبويه قياسًا مطردًا بثلاثة شروط: أَنْ يكون صفةَ ذمٍّ لمؤنث في النداء؛ مثل: «يا نَحَاسِ» و«خَبَاثِ» و«لَكَاعِ» و«كَسالِ» وشبهه، فإنْ فُقِدَ واحد من الشروط الثلاثة بأنْ يكون لمذكر أو في صفة مدح أو في غير النداء؛ فليس منه، فإن جاء منه شيء في غير النداء؛ فشاذٌّ مسموع لا يقاس

---

(1) البيت من الطويل، وينظر في: كتاب سيبويه (٢/٣٨)، ومجالس ثعلب (٤٦٤)، والجمل للزجاجي (٢٣٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٩٨)، (٣/٢٦١، ٢٦٥)، وأماليا ابن الشجري (٢/١١٣)، وشرح المفصل (١/٣٨)،(٤/٥٣)، وخزانة الأدب (٣/٦٥)، وشرح العيني (١/٤٠٥)، وهمع الهوامع (١/٢٩)، والدرر اللوامع (١/٩)، وشرح الأشموني (١/١٣٧)، وديوانه (٣٤).

(2) هذا عجز بيت من الوافر، وقائله أبو العلاء المعري. وصدره:

مالُ المُسيفِ وَعَنْبَرُ المُسْتافِ

عليه؛ كقـوله:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمَّ آوِي إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[(١)]

ونظيره في التخـصيص بالنداء وشذوذه في غيره: «فل»؛ فـإنَّ ما جاء منه في غير النداء فشاذٌّ لا يقاس عليه؛ كقوله:

في لُجَّةٍ[(*)] أَمْسِكْ فلانًا عَنْ فُـلِ[(٢)]

وهذا بخلاف «فلان»؛ فإنه يستعمل في النداء وغيره.

قوله : « إلا ما آخره راءٌ ».

عند تميم فيه وجهان: البناء والإعراب.

(١) البيت من الوافر، وهو للحطيئة، والبـيت في: المقتضب للمبرد (٤/٢٣٨)، والكامل له كذلك (١٤٧)، والجـمل للزجاجي (١٧٦)، وأمـالي ابن الشجـري (٢/١٠٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٧)، وخزانة الأدب (١/٤٠٨)، وشذور الذهب (٩٢)، وشرح العيني (١/٤٧٣) (٤/٢٢٩)، والتصريح بمضمـون التوضيح (٢/ ١٨٠)، وهمع الهوامع (١/٨٢، ١٧٨)، والدرر اللوامـع (١/٥٥، ١٥٤)، وشـرح الأشـمـوني (٣/ ١٦٠)، وديوانه (١٢٠).

(*) في الحاشية: «اللجة اختلاط.......»، وأشير إليها بإشارة في بيت الشعر، ولا يصح هذا الموضع.

(٢) هذا عجز بيت، وصدره:

تضل منه إبلي بالهوجلِ

وهو لأبي النجم العـجلي فـي ديوانه (١٩٩)، وشرح الـتسـهـيل (٣/٤١٩)، والكتـاب (٢/٢٤٨)، والعيـني (٤/٢٢٨)، وخزانة الأدب (١/٤٠١)، وجـمهرة اللـغة (٤٠٧)، والخـزانة (٢/٣٨٩)، والدرر (٣/٣٧)، وشرح التـصـريح (٢/ ١٨٠)، وشرح المفـصل (٥/١١٩)، وأوضح المسالك (٤/٤٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٠).

[أسماء الأصوات]

الأصواتُ : كلُّ لفظ حُكِي به صوتٌ أو صُوِّتَ به للبهائم.

فالأول : كـ «غاق».

والثاني : كـ «نِخ».

قال : « أو صُوِّتَ به للبهائم ».

من هذا أيضًا: ما يصوَّت به للصبي قبل فـهمه؛ كقوله ﷺ للحسن[1] عند أخذ تمرة الصدقة: «كخ كخ»[2]. و«غاق»: حكاية صوت الغراب، و«مِيء» بكسر الميم والإمـالة والهـمـز: حكاية صـوت الظَّبية، و«نخ»: للجـمل، بكسـر النون وتشديد الخاء أو تخفيفها مع سكونها.

---

(١) الحسن بن علي بن أبـي طالب الهاشمي القـرشي، أبو محمـد، ولد في المدينة المنورة، وأمه فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وهو أكبر أولادها وأولهم، كـان عاقلاً حليمًا فـصيحًا، من أحسن الناس منطقًا وبديهة.

(٢) الحديـث أخرجه البـخاري؛ كـتاب الزكـاة، باب: ما يذكـر في الصدقـة للنبي ﷺ (٣/ ٤١٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فـيـه، فـقـال النبـي ﷺ : كخ كخ، ليطـرحها. ثم قال: أما شعرتَ أنَّا لا نأكل الصدقة ؟!». .

[المــركَّبات]

المركبات : كل اسم مركَّب من كـلمتين ليس بينهـما نسـبةٌ؛ فإنْ تـضمن الثاني حرفًا بُنيا؛ كـ «خمسَةَ عَشَرَ» و«حادي عشَر» وأخواتها، إلا «اثني عشر»، وإلا أُعْرِب الثاني؛ كـ «بَعْلَبَك» وبُني الأول في الأفصح.

قال : « ليس بينهما نسبة ».

«امرؤ القيس» و«بعلبك» كذلك، وهما معربان !!

قوله : « وإلا أُعْرِب الثاني ».

أي: من الجزءيْن.

قوله : « وبُنِيَ الأولُ ».

الأجـود أنه إنما بُني الأول على الفـتح؛ لأنَّ الثـاني مـنْزَلٌ منزلة تاء التـأنيث لزيادته، وما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا، فكذلك هذا، إلا إذا كان ما قبل / الآخر [٣٩ أ] ياءً؛ فإنه التُزِم سكونها ولم تُحرك بالفتح تخفيفًا لثقل الياء.

[الكنـايات]

الكنايات : «كَمْ» و«كذا» للعدد، و«كَيْت» و«ذَيْت» للحديث.

فـ «كَم» الاستفهامية مميزها منصوبٌ مفرد. والخبرية : مجرورٌ مفرد ومجموع. وتدخل «مِنْ» فيهما ولهما صدر الكلام.

قال : « (كم) و (كذا) للعدد ».

«كـذا» ليس كناية عن العـدد خاصـةً، بل يكنى بهـا أيضًا عن الجـمل، ومنه الحديث عن رسـول الله ﷺ : «أتذكـر يوم كذا وكذا ؟ فعلتَ كذا وكذا»(١).

قوله : « (كيْت) و (ذيْت) ».

أي: على البدل، ولا يُجـمع بينهمـا؛ تقول: «قلتُ: كـيْت وكيت. وقلتُ: ذيت وذيت». وفي «كيـت» أربع لغات: تقال بسكـون الياء مع فتح التـاء وضمـها وكسرها، وبفتح الياء مشددة مع فتح التاء.

قوله : « و (كم) ... إلى آخره ».

يجوز عند تميم نصب مميـز «كم» الخبرية وجـرُّه، ويفرَّق بـيـنـهـما بالقـرائن، وعليه حُمل:

كمْ عَمَّةٌ............ ....(٢)

---

(١) الحديث أخـرجه البخـاري؛ كتاب المظالم، باب قـول الله تعالى: ﴿**ألا لعنة الله على الظالمين**﴾، (٥/ ١١٦) برقم (٢٤٤١، ٤٦٨٥)، وأحـمـد في المسند (٢/ ٧٤)، كـلاهمـا بلفظ: «أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟ ».

(٢) البيت يرد بتمـامه بعد قليل، وهو من الكامل، وقائله هو الفرزدق، والبـيت في: كتاب سـيبـويه (١/ ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥)، والمقتـضب (٣/ [illegible] ي (١٤٨)، وشرح المفـصل (٤/ ١٣٣)، والمقرب (٦٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١٢٦)، ومـغني اللبيب لابن هشـام وشــرح شـواهده للسـيـوطي ١٨٥ (١٧٤)، وشـــرح العـيني (١/ ٥٥٠) (٤/ ٤٨٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٨٠)، وهمع الهوامع (١/ ٢٥٤)، والدرر اللوامع (١/ ٢١١)، وشرح الأشموني (١/ ٢٠٧) (٤/ ٨٠، ٨١)، وديوانه (٤٥١).

وكلاهما يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فكل ما بعده فعلٌ غير مشتغل عنه بضميره، كان منصوبًا معمولاً على حسبه، وكلٌ ما قبلَه حرف جرٍّ أوْ مضاف فمجرور، وإلا فمرفوع مبتدأ إنْ لم يكن ظرفًا، وخبرٌ إنْ كان ...

بالنصب؛ وإنْ فُصل بين «كم» الخبرية ومميزها بجارٍ ومجرور أو ظرف؛ جاز النصب والجر؛ كقوله:

كمْ بجُودٍ مقرفٍ نالَ العُلَى ... وكَريمٍ بخلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[1]

المقرف: مَن أبوه رقيقٌ وأمه حرَّة، والهجين ضدُّ ذلك. [وإنْ فصل بجملة جاز نصبه باتفاق؛ لقوله:

كَمْ نالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلى عَدَمٍ ... إذْ لا أكَادُ مِنَ الإقْتارِ أحْتَمِلُ][*]

والأجود: وتدخل «مِنْ» على مميزها.

قوله: «مبتدأ إنْ لَمْ يكنْ ظَرْفًا».

أي: «كم»؛ مثل: «كم رجلاً إخوتك؟»، و«كم درهمًا مالك؟».

«وخبر إنْ كان ..».

أي: «كَمْ».

---

(1) البيت من الرمل، وهو لأنس بن زنيم، أو لأبي الأسود الدؤلي، أو لعبد الله بن كريز، وهو في كتاب سيبويه (١/ ٢٩٦)، والمقتضب للمبرد (٣/ ٦١)، والجمل للزجاجي (١٤٧)، والإنصاف لابن الأنباري (٣٠٣)، وشرح المفصل (٤/ ١٣٢)، والمقرب لابن عصفور (٦٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١١٩)، وهمع الهوامع (١/ ٢٥٥)(٢/ ١٥٦)، والدرر اللوامع (١/ ٢١٢)(٢/ ٢٠٦)، وشرح الأشموني (٤/ ٨٢).

(*) ما بين معقوفتين من الهامش، والبيت من البسيط، وهو للقطامي في: ديوانه (٣٠)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣)، وشرح المفصل (٤/ ١٣١)، والكتاب (٢/ ١٦٥)، واللمع (٢٢٧)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩٨)(٤/ ٢٩٤)، وبلا نسبة في: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٨٣)، والإنصاف (١/ ٣٠٥)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٦)، وشرح عمدة الحافظ (٥٣٥)، والمقتضب (٣/ ٦٠)، وهمع الهوامع (١/ ٣٥٥)، والدرر اللوامع (٤/ ٤٩).

ظـرفـًا.

وكذلك أسماء الاستفهام والشرط.

وفي مثل تمييز :

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وخالَة ....

ثلاثة أوجه.

وقد يُحذَف في مثل : «كم مالُكَ ؟ » و«كَم ضربْتَ ؟ ».

« ظَـرْفـًا ».

مثل: «كم يومًا صومُك ؟»، هذا مذهب سيبويه، وإنما جعل «كم» مبتدأ وإنْ كان نكرة، و«إخـوتك» و«مالك» خبرًا وإنْ كـان معرفة - لأنَّ وقوع المعـارف بعد «كم» أقل من وقوع النكرات، فألْحِقَ الأقل بالأكثر.

قوله : « وكذلك أسماء الاستفهام والشرط ».

[٣٩ ب] مثل: «مَنْ أبوك ؟» و«مَنْ تلْقَ ألْقَ»، مذهب سيبـويه في الكل / أنها مبتدآتٌ وأخبارها ما بعدها وإنْ كانت مـعارف؛ لأنَّ وقوع المعارف بعدها أقل، فألْحق الأقل بالأكثر.

قوله : « وفي تمييز (كم عمة ....) ».

البيت للفرزدق؛ بالثلاثة؛ وهو:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جريرُ وخالَة فدْعاء قَدْ حلَبتْ عَلَيَّ عِشاري[1]

فالجـر ظاهرٌ للتكثير، والنصب إمـا لاستفهـام التقرير والتـوبيخ، أو على لغة تميم، والرفع على أنَّ المميـز محذوف و«عمة» مـبتدأٌ موصـوفٌ بـ «لك»، والخبر: «قد حلبت»، التقدير: «كم مرة عمة لك حلبت».

---

(١) البيت مر تخريجه في ص ٢٢٤.

الظروف : منها ما قُطِعَ عن الإضافة كـ «قَبْلُ» و«بَعْدُ»، وأُجْرِيَ مجراه: «لا غيرُ» و«ليسَ غيرُ» و«حسبُ».

قال : « كـ (قبل) و(بعد) ».

تُبنى هذه إذا قُطعت عن الإضافة وكانت منوية؛ كقوله:

قَبْلَ وبَعْدَ كلِّ شَيْءٍ يُغْتَنَمْ حَمْدُ الإلهِ البَرِّ وَهَّابِ النِّعَمْ[1]

ولم يُنوَ المضافَ إليه، فإنْ نوى - مثل البيت - أُعربت، وإنْ لم تُنوَ الإضافة أُعربت، وإذا لم ينوَ المضاف إليه وبُنيت فبناؤها على الضم أكثر وأجود، وهو المشهور، ومنهم من [أبقاها][*] على لفظها في الإعراب وهو قليل، ومنه قراءة جحدر العقيلي[2]: «لله الأمر مِنْ قبْلِ ومِنْ بَعْدِ»[3] بالكسر بلا تنوين، ومنه قول الشاعر:

أُكَابِدُها حتى أُعَرِّسَ بَعْدَ ما يكونُ سُحَيْرًا أَوْ بُعَيْدَ فَأَهْجَعَا[4]

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «بقاها».

(١) البيت من الطويل، وهو للشافعي رحمه الله، والبيت في أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (١٣٥). وفي هامش الأصل: «استشهاد على أنّ «قبل» و«بعد» إذا قُطعت عن مضاف مجهول أُعربت، وإنْ كان عن معلوم بنيت؛ كقوله: ﴿لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ﴾ أي قبل كل شيء وبعد كل شيء، ودليل الإعراب:

فساغ لي الشراب وكنتُ قبلاً [أكاد أغص بالماء الزلال] ».

(٢) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج ـ وقيل: ميمون ـ أبو المجشر الجَحدري البصري، أخذ القراءة عرضًا عن سليمان بن قتة عن ابن عباس، وقرأ أيضًا على نصر بن عاصم والحسن ويحيى بن يعمر ، وروى حروفًا عن أبي بكر عن النبي ﷺ. قال خليفة بن خياط وغيره: مات قبل ثلاثين ومائة. وقال المدائني: سنة ثمان وعشرين ومائة.

[غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٣٤٩)].

(٣) سورة الروم، الآية (٤).

(٤) البيت من الطويل، وهو في معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٦/ ٥٠٥).

ومنها: «حيثُ» ولا يُضافُ إلا إلى جملةٍ في الأكثر.

ومنها: «إذا» وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط ....

وقد تُنون مع بنائها على الضمّ في الضرورة؛ كقول الشاعر:

وَنَحْنُ قَتَلْنا الأَسْدَ أَسْدَ شَنوءةٍ فَمَا شَرِبوا بَعْدٌ على لَذَّةٍ خَمْرَا[1]

قوله في (حيثُ): « في الأكثر ».

لم يُضَفْ إلى مفرد إلا في موضعين: قوله:

....حيثُ لَيُّ العمائم[2]

وقوله:

أَمَا تَرى حَيْثُ سُهَيْلٌ طالِعًا..... ....[3]

ولم تُضَف فيما عداها إلا إلى جملة، و«أكثر» تقتضي اشتراكهما في الكثرة، وليسا مشتركين فيها، وقد يحذف أحد جزأي الجملة بعدها لدليل يدلُّ عليه؛ كقوله / : [٤٠ أ]

سَمَوْا في الْمَعَالي رُتْبَةً فَوْقَ رُتْبَةٍ أَحَلَّتْهُمُ حَيْثُ النَّعَائِمُ والنَّسرُ[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: إصلاح المنطق (١٤٦)، وأوضح المسالك (٣/ ١٥٨)، وخزانة الأدب (٦/ ٥٠١)، والدرر اللوامع (٣/ ١٠٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٢)، وشرح التصريح (٢/ ٥٠)، وشرح شذور الذهب (١٣٧)، ولسان العرب (بعد، خفا)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٣٦)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٩، ٢١٠).

(٢) جزء بيت أنشده ابن الأعرابي، وتمامه:

ونطعنهم تحتَ الحبَى بعدَ ضرْبِهمْ ببيضِ الْمواضي حيثُ ليُّ الْعمَائِمِ

(٣) البيت سبق تخريجه في باب المجرورات.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي تمَّام بن أوس، ينظر: دلائل الإعجاز (٣١٨)، وديوانه (٤٧٧).

فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها.

أي: حـالان، وهذا في «إذ» أكثر منه في «حيث»؛ كقول الخنساء[1]:

كَأنْ لَمْ يكُونُوا حِمًى يُتَّقى إِذا النَّاسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّه[2]

قوله: « فلذلك اختير بعدها الفعل ».

بل وقوع الفعل بعدها واجبٌ؛ لأنها شرطية كـ «إنْ»، فوجب الفعل بعدها لفظًا أو تقديرًا كـ «إنْ». ولم يجوِّز بعدها الاسم إلا الأخفش، وهو فيه محجوجٌ.

[أسسها على أنَّ «إذا» تجزم؛ كقول الشاعر:

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وَصْلُها خُطَانَا إلى أَعْدائِنا فَنُضارب[3]] (*)

---

(١) الخنساء هي: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحية السلمية، من بني سليم من قيس غيلان من مضر. أشهر شواعر العرب وأشعرهنَّ على الإطلاق. من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي وأدركت الإسلام فأسلمت، ووفدت على رسول الله ﷺ مع قومها بني سليم. كان أكثر شعرها وأجوده: رثاؤها لأخويها (صخر ومعاوية) وكانا قد قُتلا في الجاهلية، وكان لها أربعة بنين قُتلوا في القادسية (١٦هـ) فجعلت تحرضهم على الثبات حتى قتلوا جميعًا. لها ديوان شعر فيه ما بقي محفوظًا من شعرها. توفيت (٢٤هـ - ٦٤٥م).

(٢) البيت من المتقارب، وينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٨٥(٨٨)، وديوان الخنساء (٨١)، ومجمع الأمثال (٣/ ٣٢٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم، ولم نعثر عليه.

(*) ما بين معقوفتين من هامش الأصل.

ومنهـا : «إذْ» للمـاضي، وتقع بعـدها الجـملتـان.ومنهـا : «أين» و«أنّى» للمكان استفهامًا وشرطًا. و«متى» للزمان فيهما. و«أيّان» للزمان استفهامًا.

و«كيف» للحال استفهامًا.

ومنهـا : «مُذْ» و«منذ»؛ بمعنى أول المدة، فيـليهـما المفـرد المعرفـة، وبمعنى «جميع» فيليهما المقصود بالعدد.

قوله : « و(إذ) لما مضى ».

هذا في الأكثـر، وقد تجيء للمسـتقبل؛ كقـوله تعالى: ﴿**فسوفَ يعلمونَ. إذِ الأغلالُ..**﴾[1]؛ فإنّ «إذ» مفـعولة لفعل دخل عليه «سـوف» وهي تخلص الفعل للاستـقبال، وتقع بـعدها الجملتـان؛ لأنها بمعنى زمـان مجرد عن الشـرط، فصح تفسيرها بهما، وقد تقدم جواز حذف أحد جزأي جملتها.

قوله : « وأنّـى ».

قد تكون «أنى» أيضًا بمعنى «كـيف» وهو أكثر فيـها من الاستفـهام والشرط؛ كقوله تعالى: ﴿**أنى شئتم**﴾[2].

قوله : « وأيّـان ».

قد تكون للزمان شرطًا؛ كقوله:

أيَّانَ نُؤْمِنْـــكَ تَأْمَــنْ غَيْـرَنَا وإذا   لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ منَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[3]

قوله : « و (كيــف) ».

تكون أيضًا شرطًا، إلا أنها لا تعمـل الجزم، ومنه قوله تعالى: ﴿**يصوركم في**

---

(١) سورة غافر، الآية (٧١).   (٢) سورة البقرة، الآية (٢٢٣).

(٣) البيت من البـسيط، وقائله مجـهول، وهو في: شذور الذهب (٣٣٦)، وشـرح العيني (٤/ ٤٢٣)، وشرح الأشــمونـي (٤/ ١٠)، وهـمــع الهــوامــع (١/ ١٤٥)، والـدرر اللـوامـع (١/ ١٢٥).

الأرحام كيف يشاء ﴾[1]؛ فإنها هنا شرطية قطعًا؛ أي: كيف يشاء يصوركم، وجوابها إما مقدرٌ، كقول البصريين، أو مقدم، كقول الكوفيين. وعَدُّ «كيف» في الظروف تسامحٌ؛ فإنها ليست ظرفًا.

قوله : « وقد يقع المصدر أو الفعل ... إلى آخره ».

أي: بعد «مُذْ» و«منذ»؛ مثل: «منذ سفره»، أو «منذ سافر»، أو «منذ أنه مقيمٌ» فيقدر زمان مضاف؛ أي إلى ما بعدها من الثلاثة، وتقديره هذا في المصدر وإنْ [صحَّ][*]؛ / لأنهما مفردان، وحُذف [٤٠ ب] المضاف وأقيم المضاف إليه مقامَه، وأمَّا تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه؛ لأنَّ «زمن» حينئذٍ يكون مضافًا إلى جملة؛ لأنّ الفعْل إذا وقع بعدها كان جملة، فيلزم حذف المضاف وإقامة الجملة المضاف إليها مقامَه كالمضاف إليه، وقيام الجملة مقام المفرد المضاف إليه ضعيف؛ لقلَّة الإضافة إلى الجمل، فلا يُلحق بالكثير المطَّرِد.

وقوله : « وهو مبتدأ ».

أي: «مذ» و«منذ» إذا وقع بعدهما المفرد المعرفة أو المقصود بالعدد، فيكون التقدير في مثل: «مذ يومُ الجمُعة»: أول المدة يوم الجمعة، وفي مثل: «منذ يومان»: جميع مدة «يومان»، فإنْ كان ما بعدهما مجرورًا كانتا حرفين.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٦).

(*) ما بين معقوفتين جاء في الأصل: «صحيح»، ولعله تحريف ووهم من الناسخ.

خلافًا للزجّاج.

ومنها: «لَدَى» و«لـدُن»، وقـد جـاء «لدْنِ» و«لَـدَنْ و«لُدْنِ» و«لَدْ» و«لُـدْ» و«لَـدُ».

وقوله: « خلافًا للزجّاج »[1].

ليس للزجاج في هذا خلاف، وإنما الخلاف لأبي القاسم الزجّاجي[2]؛ فإنّه يقول: هو خبر.

قوله: « ومنها: (لدى) ... إلى آخره ».

ليس كل ما ذكر المصنف لمعنًى واحد، بل «لدى» ظرف بمعنى «عند»، فيستعمل فيما هو بحضرتك أو غائب عنك؛ كـ «عند»، وأما «الدن» بلغاتها فلا تكون إلا لما هو ابتداءُ غاية الزمان أو المكان فقط، ولا تُستعمل «لدن» إلا مضافة، إلا مع «غُدوة» فقط؛ فإنها تُنصب بعدها على التمييز؛ كقول الشاعر:

لَدُنْ غَدْوَةً حتّى ألانَ بخفّها ... بَقيَّة منقوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِص[3]

وقد تُجرُّ معها «غدوة» أيضًا كغيرها، وقد تُرفع بعدها أيضًا فتكون خبرَ مبتدأ

---

(١) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة؛ ولد في بغداد (٢٤١هـ-٨٥٥م). وكان في فتوته يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو فتعلّمه على المبرد. وحين أراد عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدبًا لابنه القاسم، دلّه المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير فادب له ابنه إلى أن ولِيَ الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتّابه، فأصاب في أيامه ثروةً كبيرةً، وكانت للزجاج مع ثعلب وغيره مناقشات عديدة. ومن كتبه: (معاني القرآن) و(الاشتقاق)، و(الأمالي) في الأدب واللغة، و(فعلت وأفعلت) في تصريف الألفاظ، و(إعراب القرآن) ثلاثة أجزاء.

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزَّجّاجي، أبو القاسم، شيخ العربية في عصره، وُلد في نهاوند ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفي في طبرية من بلاد الشام (٣٣٧هـ-٩٤٩م)، له كتاب (الجمل الكبرى)، و(الإيضاح في علل النحو)، و(الزاهر) في اللغة، و(شرح الألف واللام)، وكتب أخرى كثيرة في علوم اللغة.

(٣) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وينظر في شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٠٠-١٠١). والشاهد فيه ـ كما أشار المؤلف ـ مجيء (غدوة) منصوبة على=

و«قطّ» للماضي المنفي. و«عَوْضُ» للمستقبل المنفي.

والظروف المضـافة إلى الجملة؛ و«إذ» يجـوز بناؤها على الفـتح، وكذلك «مثل» و«غير» مع «ما» و«إنّ» و«أنَّ».

محذوف؛ كـأنَّ المتكلم قال: «لدن وقت. فقيل: أي وقت؟ فـقال: هو غدوة». ولغاتها تسعٌ، مجـموعة في قـول شـيـخنا، مـدَّ الله في عمره[1] / . [٤١ أ]

« و (قطُّ) للماضي المنفي ».

هذا في الأكثر، وقـد جاء في الحديث: «قصـرنا مع رسول الله ﷺ أمن ما كنا قط وأكثره»[2]، فاستعـملها بغير نفي. و«قط» تفيد الاسـتغراق للزمن الماضي المنفي، كـما أنَّ «عوْض» تـفيد اسـتغـراق النفي للزمن المسـتقبل؛ مـثل: «أبدًا»، وهذان بخلاف «إذ» و«إذا»؛ فإنهما يدلان على مطلق الزمان؛ إما الماضي في «إذ» أو المستقبل في «إذا»، ويستفاد الاستغراق فيهما إنْ قُصد بقرينة لأيهما.

قوله : « والظرف المضاف إلى جملة ... إلى آخره ».

هاهنا تفصـيل، وهو أنّ الجمل إنما يضـاف إليها من الظـروف ما لم يكن زمنًا معينًا؛ مثل: «حين» و«سـاعة» و«يوم»، فإنْ كان معينًا كـ «نهـار» و«ليل» وشبهه، فلا، ثمَّ إذا أُضـيف الظرف إلى الجملة؛ فـإنْ كانت اسمـية أُعرب عند البـصريين وجوبًا، وجـوز الكوفيون الإعـراب والبناء على الفتح، وإنْ كـانت فعليـةً والفعل معربٌ فـالوجهان، والإعراب أجـود، وإنْ كان الفعل مبنيًّا - كالماضـي والمضارع المتـصل به إحـدى النونيْن - فالوجـهـان، والبناء أجـود؛ للمشـاكلة بين المضـاف والمضاف إليه.

= التمييز بعد (لدن)، وهـذا ما نقل عن العـرب أنَّ نصـب (غـدوة) بعـد (لـدن) خـاصٌّ بـ (غدوة) فقط؛ فالقاعدة: جرُّ الاسم بعد (لدن)؛ قال الله تعالى: ﴿كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾ (هود/ ٢).

(١) في الحاشية: «هكذا في نسخة المؤلف رحمه الله تعالى» ولم يذكر الشارح رحمه الله قولَ شيخه ابن مالك.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب الصلاة (١/ ٢٨٨).

[المعرفة والنكرة]

المعرفة : ما وُضع لشيء بعينه، وهي :

المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّف باللام، وبالنداء، والمضاف إلى أحدها معنًى.

العلَم : ما وُضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد. وأعرفها المضمر المتكلم، ثُم المخاطب.

قال : « المعرفة: ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه ».

لو قيل: «ما علِّق علىٰ شيءٍ» كان أولى؛ لأنَّ المفهوم من الوضع: وضع الواضع الأصلي، فيرد المنقول والمعرف باللام.

قوله : « أو بالنداء ».

أكثر المتقدمين لا يذكرونه في باب المعرفة، والصواب ذكْره؛ لأنه معرفة قطعًا، وليس من الأقسام التي يذكرونها؛ ومثاله: «يا رجل»، إذا قصدت واحدًا بعينه.

قوله : « وبالإضافة إلى أحدها معنًى ».

ليُخرج الإضافةَ لفظًا؛ كـ «حسن الوجه»؛ إذ لا يفيد تعريفًا، ولتدخلَ الإضافةُ لفظًا ومعنًى؛ / كـ «غلام زيد»، والإضافة معنًى لا لفظًا؛ مثل: «كل» و«بعض» إذا نُوِي المضاف إليه. [٤١ ب]

قوله في العَلَم : « بوضعٍ واحد ».

ليخرج نحو: «زيد» لو سُمِّيَ به جماعة؛ لأنَّ وضعه للثاني بوضعٍ ثانٍ، فليسا بوضع واحد، بخلاف اسم الجنس.

قوله : « وأعْرَفُها ... إلى آخره ».

قد يكون ضمير الغائب ولفظ العَلَم أعرفَ الكلِّ إذا كان ممتنع الإلباس؛ مثاله:

﴿.. اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[1]، بخلاف قول واحد من جماعةٍ مشتبهي الأصوات في ظُلْمة: «أنا» و«أنت»؛ لعدم التعيين إذْ ذاك.

قوله في النكرة : «ما وُضع لشيء ... إلى آخره».

الأجود: ما دلَّ على شائعٍ في جنسه؛ فإنَّه جعل الشيء غير عينه، وعين الشيء - اصطلاحًا - نفسه.

(١) سورة البقرة، الآية (١٠٧).

أسمـاء العدد: ما وضع لكميـة آحاد الأشيـاء. أصولها اثنتا عـشَرة كلمة. واحد إلى عشـرة، ومائة وألف. تقول: واحد، اثنان، واحـدة، اثنتان، أو ثنتان، وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عـشر، أحد عشر، اثنا عشر، إحـدى عشرة، اثنتا عشرة، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وثلاث عشرة إلى تسع عشرة.

وتميم تكسر الشين في المؤنث. وعشـرون وأخواتها فيهمـا أحدٌ وعشرون، إحدى وعشرون ثُم بالعطف بلفظ ما تقدم، إلى تسعة وتسعين.

ومائة وألف، مائتان وألفان فيـهما، ثم بالعطف على ما تقدم، وفي ثماني عشرة فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذّ حذفها بفتح النون.

قال : « لكمية عدد آحاد ».

الكمية غير عربية. وجعل الأصـول اثني عشر؛ لأنه جعل «عشرين» وأخواتها مشتقة من الآحاد وفروعًا عليها لا أصولاً.

قوله : « وتميم تكْسرُ الشِّين ».

أي: من «عشرة» في «أحد عشر» وأخـواتها، وتخالف عادتها في المسألة؛ من تسكين الوسط المتحرك بالكسر؛ مثل: «كَتِف» و«كَبِد»؛ فإنها تسكنهما وشبههما.

قوله : « وفي (ثماني) ».

أصله: «ثمانية»؛ فلما حُذفت الهاء بقيت الياء كـما كانت، وسكونها تخفيفًا؛ كـ «قاضيكم» و«غازيكم».

قوله : « وشذَّ حذفها بفتْح النون ».

لأنه على لغة مَن يُعـرب فيقـول: «جاءني ثمانٌ»، و«رأيتُ ثمـانًا»، و«مررتُ بثمانٍ»، فإذا رُكِّبت بناها على الفتح؛ كـ «خمسةَ عشَرَ».

وَمميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض، مجموع لفظاً أو معنى، إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها مئات، أو مئين.

وَمميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد.

وَمميز مائة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد.

قوله في مميز الثلاثة: « مجمــوع ».

أي: جـمع قلة، إلا ما جـاء منه مسـمـوعًا في إفراده؛ كـ «ثلاثمـائة»، وفي جمْعِه جـمْعَ كثرة؛ كقـوله: «ثلاث شخوص»، وسـيذكَر. وإنما جمع كـيلا يُوهم إضـافـةَ أجزاء المعـدود إليـه إذا أُفرِد؛ إذْ لـو قـيـل: «سـبعـة درهم» أَوْهَـمَ سبعةَ أجزاء درهم.

قوله: « إلا في / (ثلاثمائة) ». [٤٢ أ]

أفردوا مميـزها لاحتيـاجه إلى مميزٍ آخرَ، وكيـلا يجـتـمـع جمـعـان وتأنيـثان فـيـما هو كالاسـم الـواحد؛ لثقل الجـمـع والتأنيث، وقـد جـاء على القـيـاس قـول الشاعر:

ثَلاثُ مِئِينٍ للملوكِ وَفَى بِهَا   رِدائِي وَجَلَّتْ عَنْ مُلُوكِ الْهَوَاتِمِ(١)

وَمميز (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) مفرَدٌ ».

لحصول المقصود به.

« مـنـصـــوب ».

كيلا يكون ثلاثة أسماء كاسم واحد لو جـرُّوه بالإضافة.

---

(١) البـيت من الطويل، وهـو للفـرزدق في ديوانه (٢/ ٣١٠)، وخـزانة الأدب (٧/ ٣٧٠، ٣٧٣)، وشـرح التصـريح (٢/ ٢٧٢)، ولسـان العـرب (١٤/ ٣١٧)(ردى)، والمقاصـد النحـوية (٤/ ٤٨٠)، وبلا نسـبـة في أوضح المسـالك (٤/ ٢٥٣)، وشرح الأشـمـوني (٢/ ٦٢٢)، وشـرح عـمـدة الحافـظ (٥١٨)، وشـرح المفـصل (٦/ ٢١، ٢٣)، والمقتضب (٢/ ١٧٠).

والشاهد فيه قوله: «ثلاث مئين» وهذا شاذٌّ، والقياس: ثلاث مئات.

وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً، أو بالعكس فوجهان.

ولا يميِّز «واحد» و«اثنان» استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل: «رجل» و«رجلان»، لإفادته النص المقصود بالعدد.

وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة لا غير.

وباعتبار حاله: الأول والثاني، والأولى والثانية، إلى العاشر والعاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر، والثانية عشرة، إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة، ومن ثمت قيل في الأول: ثالث اثنين، أي مصيرهما من ثلاثتهما. وفي الثاني: ثالث ثلاثة، أي أحدها.

قوله : « وإذا كان المعدود مؤنثًا ... إلى آخره ».

الاعتبار منه باللفظ فقط، فلا يُقال فيه: وجهان، وما جاء من اعتبار المعنى، فشاذٌّ لا اعتبار به، كقول الشاعر:

فَكَانَ مِجَنِّيَ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ: كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ(١)

وفي هذا البيت شذوذٌ من وجهين: اعتبار المعنى، وتمييز ما دون العشرة بجمع الكثرة.

قوله : « وتقول للمفرَدِ ... إلى آخره ».

إذا صِيغَ اسمُ فاعَل من فعْلٍ مشتق من عددٍ؛ فإنْ قُصدَ كونه أحدها، أضيف

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (١٠٠)، والأشباه والنظائر (٥/ ٤٨، ١٢٩)، والأغاني (١/ ٩٠)، وأمالي ابن الزجَّاج (١١٨)، والإنصاف (٢/ ٧٧٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٢٠، ٣٢١) (٧/ ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٨)، والخصائص (٢/ ٤١٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٦)، وشرح التصريح (٢/ ٢٧١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣١٣)، والكتاب (٣/ ٥٦٦)، ولسان العرب (٧/ ٤٥)(شخص)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٠٤)، وأوضح=

وتقول : حـادي عشـر، أحد عـشر، على الثـاني خاصة وإن شـئت قلت: حادي أحد عشر .. إلى تاسع تسعة عشر، فتعرب الجزء الأول.

إلى العدد الذي اشْتُقَّ فعلُه منه وتعيَّنت الإضـافةُ؛ نحو: «ثالث ثلاثة»، وإنْ قُصد أنه جعلـها كذلك وصـيَّرها، أُضيف إلى العـدد الذي قبل العـدد الذي اشْتُقَّ فعْلُه منه، ولك أنْ تنونه وتنصب مـا بعـده مفـعولاً به؛ له نحـو: «ثالث اثنين» و«رابع ثلاثة»، وهذا الثاني مخصوصٌ بالعشَرة؛ لعدم فعْل يُشْتق منه اسم فاعل لما بعدها، ولِثقَلِ التركيب.

قوله : « وتقولُ على الثاني خاصةً : (حادي عشر)، (أحدَ عشرَ) ».

وإنْ شئْت: «حـادي أحد عـشر»، فـ «حـادي» على الأول مبنيٌّ، وأمـا على الثاني: إنْ لم تركِّبه مع «عشـرة» منونة فهو معرب إعراب «قـاضٍ» مضافًا؛ تسكَّن ياؤه رفعًا وجرًّا وتُفتح نصْبًا، وإنْ ركّبَه مـع «عشرة» منـونة كان مبنيًّا مضـافًا إلى المركَّب الثاني؛ فتسكن ياؤه بناءً في / الأحوال كلِّها. [٤٢ ب]

= المسـالك (٤/ ٢٥١)، وشرح الأشـموني (٣/ ٦٢٠)، وشـرح التصـريح (٢/ ٢٧٥)، وشـرح عـمـدة الحافـظ (٥١٩)، وعيـــون الأخـبـار (٢/ ١٧٤)، والمقتـضب (٢/ ١٤٨)، والمقرب (١/ ٣٠٧).

والشاهد فيـه قوله: «ثلاث شخوص» والقـياس: ثلاثة شخوص؛ لأنَّ «شـخص» مذكر، لكن الشـاعر راعى المعنى المقـصود من الشخـوص الذي رشحـه وقوَّاه ذكر «الـكاعبين» و«المعصر»

[المذكر والمؤنث]

المؤنث : ما فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا. والمذكر بخلافه.

وعلامة التأنيث : التاء، والألف مقصورةً أو ممدودة. وهو حقيقي ولفظي: فالحقيقي : ما بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان؛ كـ «امرأة» و«ناقة». واللفظي بخلافه؛ كـ «ظلمة» و«عين».

وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء. وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار.

قال في المذكر والمؤنث : « لفظـًا ».

كـ «قائمة» و«حمراء» و«حُبْلَى».

« وتقـديـرًا ».

كـ «هند» و«عين» و«أذن»؛ لعوْد الهاء في التصـغير؛ نحو: «هُنَيْدة» و«عُيَيْنة» و«أُذَيْنة»؛ لأنه يردُّ الشيءَ إلى أصله، ولم تعد الياء في تصغير «زينب» و«عُقاب»؛ لقيام الحرف الرابع مقامَها.

قوله : « ما بإزائه ذَكَرٌ ... إلى آخره ».

«ما له فـرَجٌ» أولى؛ لأنّ «العُقـاب» لا ذكَر لـه مـن جنسـه، وذكَرُه طـائرٌ يقـال له: «الـزمّـج».

قوله : « وإذا أُسْند الفعْلُ إليه ».

الفعل يعم والتاء مختصةٌ بالماضي منه.

قوله : « وأنتَ في ظاهر غير الحقيقي ... إلى آخره ».

إنْ لم يكن بين الفـعل الماضي والفـاعل المؤنث فـصل(*)، وجبت الـتاء في الحقيقي وحذفها منه في غاية الضعف والشذوذ، وثبـوتها في غير الحقيقي أجود،

(*) في الحاشية: «مثال الفصل: حضر القاضي اليوم امرأة».

وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقًا، حكم ظاهر غير الحقيقي.
وضمير العاقلين غير المذكر السالم: «فعلتْ» و«فعلوا»، والنساء والأيام: «فَعَلَتْ» و«فَعَلْنَ».

وإنْ كان بينهما فصل كان ثبوت التاء في الحقيقي وغيره أجودَ، والحذف جائزٌ، لكنه في غير الحقيقي أحسنُ منه قبل الفصل.

قوله: « وحكْم ظاهر الجمع ... إلى آخره ».

الجمعان السالمان ليسا كذلك؛ فإنه لا يجوز ثبوتها في المذكر منه ولا حذفها في المؤنث، فلا يجوز: «قامت المسلمون» ولا «قام المسلمات»؛ لسلامة المفرد فيه، وقيل بجواز الثاني، وليس بصحيح، ولا يرد ﴿.. إذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ..﴾[1]؛ لأنه موصول تقديره: «الألى آمنَّ»، و«الألى» جمع للمذكر، ولو سُلّم أنّ الألف واللام ليس موصولة فالفصل بالمفعول سوَّغَ حذفها.

قوله: « وتقول في ضمير العاقلين ... إلى آخره ».

إنما يجوز الأمران في ضمير جمع المذكرين إذا كان مكسّرًا، أمّا الصحيح فلا يجوز فيه إلا «فعلوا»، وكلامه يعمّ. أما ضمير جمع المؤنث فالأجود للعشرة فما دونها «فعلْن»، ولما فوقها «فعلَتْ»، وكذلك في «ها» و«هنَّ» الأجود للعشرة فما دونها: «هُنّ»، ولمَا فوقها «ها»؛ قال الله تعالى: ﴿اثنا عشَرَ شَهْرًا..﴾ حتى / قال: ﴿منها أربعةٌ حرمٌ فلا تظلموا فيهنَّ ..﴾[2]، وكذلك يقال في التأريخ: [٤٣ أ] «لِخَمْسٍ مَضَيْنَ»، و«لِخمْس عشرة مضَتْ»، وكذلك «بقين» و«بقيَتْ».

(١) سورة الممتحنة، الآية (١٠). (٢) سورة التوبة، الآية (٣٦).

المثنى : ما لحق آخـرَه ألفٌ، أو ياء مفتوحٌ ما قـبلها، ونون مكسورة، ليدل على أنّ معه مثله من جنسه.

فالمقـصود إن كـانت ألفه عن واو، وهو ثلاثي قلبت واواً، وإلا فبـالياء، والممدود إن كانت همزته، أصلية، تثبت، وإن كانت للتأنيث قُلبت واواً، وإلا، فالوجهان.ويحذف نونه للإضافة.

قال : « ليدلَّ على أنَّ معه مثله ».

خرج به «كلا» و«كلتا»، ولا يرد على قوله: «مفتوح ما قبلها»: «مصْطَفَيْن»؛ لأن المراد بذلك: لفظًا وتقديرًا، وفـتحة ما قـبل الياء في «مصطفين» لفظًا إشـعارًا بالألف المحذوفة، لا تقديرًا.

قوله : «عـن واو ».

وكـذلك إذا جهل ولـم تُمِلْه العرب؛ لأنّ عـدم إمـالته يقـوّي جـانب الواو، ولذلك إنّ «متى» لـمَّا جُهل أصلُ ألفها قُلبَت ياءً في التثنية لإمالتهم إياها، فيقال: «متَيَان». و«ألا» التي للتنبيـه لو سُمّي بهـا وثُنّي قـيل: «ألَوَان»؛ لأنَّ العـرب لم تُمِلْها، فكل مـا جُهل أصله من المقصـور الثلاثي إنْ أُميل قـلبت ألِفه ياءً، وإنْ لم يُمَل قُلبتْ واوًا.

« والممـــدود ... إلى آخره ».

الذي همـزته أصلية كـ «قراء» و«قـراءان» و«كلاء» و«كـلاءان»؛ و«الكلأ»: الذي يكلأ؛ أي: [يحفظك][*]؛ ومنه: ﴿ **قل من يكلؤكم بالليل ..** ﴾[1].

« وإلا فوجهـــان ».

أي: سواء أكـانت همزته عن واو كـ «كسـاء»؛ لأنه من «الكسوة»، أم عن ياء

(*) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل.

(١) سورة الأنبياء، الآية (٤٢).

كـ «رداء»؛ لأنه من «الردية»، أو كانت للإلحاق؛ كـ «علباء».

قوله: « وحذفت تاء التأنيث ... إلى آخره ».

قد جاء عن العرب: «خصيتان» و«إليتان» بالتاء؛ أما «خصيتان» فجاء في شعر الهذليين:

[كَأَنَّ خصيَةً مِنَ التَّدَلْدُلِ طَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ] (١)

وأما «إليتان» ففي قول عنترة:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنَ تَرْجُفْ رَوَانِفُ إِلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا (٢)

والتحقيق: أنَّ «خصيتين» تثنية «خصْي»، و«إليتين» تثنية «إلْي»؛ لأنَّ فيهما لغتين: «خصي» و«خصية»، و«إلْي» و«إلْية»، واستغنوا بتثنية «خصي» و«إلي» في الأكثر تخفيفًا، كما استغنوا / بتثنية «سيّ» - في الأكثر - عن تثنية «سواء» تخفيفًا؛ لأنهما لغتان، فقالوا: «سيَّان» مكان «سواءان». [٤٣ ب]

---

(١) ما بين معقوفتين لم يرد في المخطوط، والذي أثبتناه من نسخة أخرى. والبيت من الرجز، ينظر: شواهد الكتاب (٢/ ١٧٧، ٢٠٣)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٥)، والمقتضب (٢/ ٥٦)، وشرح المفصل (٦/ ١٦)، والمقرب لابن عصفور (١/ ٣٠٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٦٩). وفي هامش المخطوط: [هكذا نسخة المؤلف رحمه الله].

(٢) البيت من الوافر، وهو في شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٥)(٤/ ١١٦)(٦/ ٨٧)، وشرح شواهد الكافية للبغدادي (٥٠٥)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٠٠)،عرضًا، (٣/ ٣٥٩، ٤٧٧)، وشرح العيني (٣/ ١٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٩٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٣)، والدرر اللوامع (٢/ ٨٠)، وديوانه (١٠٨).

الجمع

المجموع: ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما؛ فنحو «تَمر» و «ركب» ليس بجمع على الأصح، ونحو «فلك» جمع.

وهو صحيح ومكسر، فالصحيح لمذكر ولمؤنث.

قال في الجمع : « بحروف مفردة ».

احترازًا من نحو: «الإنسان» و«الرجل» إذا أريد به الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿إنَّ الإنسانَ لَفي خُسْرٍ﴾[1]، وقولك: «الرجل خيرٌ من المرأة»، إذا أردت الجنسيْن، و«أهلكَ الناسَ حُبُّ الدينارِ والدرهمِ»؛ فإنَّ هذا قصدَ به الدلالة على الآحاد لكن بالألف واللام الدالَّيْن على الاستغراق.

قوله : « بتغيير ما ».

إنما يكون ذَلك في المكسَّر، فلا يدخل الصحيح؛ لأنه لم يغيَّر؛ فقوله بعد ذلك: «وهو صحيح ومكسر» تسامحٌ.

قوله : « فنحو (تمْر) ... إلى آخره ».

أما تمر: فاسم جمع؛ لأن كل كلمة دلَّت على آحاد وتلحق واحدَها التاءُ أو ياءُ النَّسَب؛ فهو اسم جنس وليس بجمع؛ كـ «نبْق» و«نبْقة»، وكلم» و«كلمة». . وشبه ذلك، و«ياء» النسب كـ «حبش» و«حبشي»، و«روم» و«رومي». . وشبهه، وأما «ركْب» فليس بجمع لأنه يُصغَّر بلفظه؛ فتقول: «رُكَيْب»، والجموع لا تُصَغَّر بلفظها، ولذلك يُصغر «ركبان» أو «ركّاب» على «رُوَيْكبون»؛ فتردُّه إلى واحده ثم تجمعه، وكذلك إذا صغَّرتَ «رجال» قلتَ: «رُوَيْجلون».

قوله : « ونحو (فُلْك) جمع ».

أي: عند الأكثر، خلافًا لابن السرَّاج؛ فإنه قال: هو اسم جمع كـ «تمر»،

---

(١) سورة العصر، الآية (٢).

....

فعلى الأول تكون ضمة أوَّله غيرَ الضمــة التي كانت في واحده، وكأنّ تلك الضمة زالـت وعَقِبها هـذه الضـمة عـلامـة للجمع، وهـي تقـديـرية، ويقـال للواحد والجـمـاعــة، وقـال بعـضـهم: هــو كـ «جُنُب» يُطلـق على الـواحـد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنث.

المذكر: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة، ليدل على أن معه أكثر منه.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حُذفت؛ مثل: «قاضون».

وإن كان آخره مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً؛ مثل: «مصطفون» و«مصطفين».

قوله: « (واو) مضموم ما قبلها، أو (ياء) مكسور ما قبلها ».

[٤٤ أ] أي: لفظًا أو تقديرًا، فلا يرد «مصطَفَون» و«مصْطَفَين» / وبابه؛ لأنَّ الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء مقدرة تقديرًا، والفتحة إنما هي للدلالة على الألف المحذوفة؛ ليدلَّ على أنَّ معه أكثر منه؛ أي: اثنين فصاعدًا؛ لأنَّ أدنى مراتب ما هو أكثر من واحد: «اثنان»، فيكون المجموع ثلاثة.

قوله: « فإنْ كان آخره ياء قبلها كسرة؛ حُذفَتْ ».

روى ابن جني عن بعض السلف أنَّه قَرأ: «والصابيون»[1] بالياء الخالصة، وكأنه لـمَّا قُلبت عن الهمزة أبقوْها إشارة إلى ما هي بدلٌ عنه، وكأنها موجودة في اللفظ، ومثل هذا قولهم: «جَيَل» و«مَيَل»، مع أنّ القاعدة: أنّ الواو والياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا، لكن لـمّا كان أصلها: «جيْأل» و«ميْأل» بالهمزة، حذفوها استخفافًا ونقلوا حركة الهمزة إلى الياء، ولم يُجْروها على القياس؛ إشعارًا بالهمزة المحذوفة، وكذلك قولهم: «الطجع»؛ لـمَّا قلبوا التاء

---

(١) قال أبو البقاء العكبري: «قوله تعالى: ﴿والصابئون﴾: يقرأ بتحقيق الهمزة على الأصل، وبحذفها وضمِّ الباء، والأصل على هذا: (صبا) بالألف المبدلة همزة، ويقرأ بياء مضمومة، ووجهه: أنه أبدل الهمزة ياءً لانكسار ما قبلها، ولم يحذفها لتدل على أنَّ أصلها حرف يثبت». [إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (١/ ٢٢١)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض].

طاءً لقربها من الضاد لم يغيروها عند إبدال الضاد باللام؛ إشعارًا بأنَّ الضاد التي اقتضت قلبها كالموجودة؛ إذ كان الأصل «اضتجع» ثم عادت «اضطجع».

قوله : « فمذكّر علَم يعقل ».

الأَوْلَى: فعَلَم لمذكّر يعقل؛ لأنَّ «حمراء» و«سعدى» لو سُمّي به رجل وجُمع جمْع صحّة، جُمع بالواو والنون، وليس الاسم مذكرًا؛ ولأنَّ الاسم لا يُوصف بالعقل، إنما العاقل مسمَّاه، ولو قال: «وما حُملَ عليه»، كان جيدًا؛ لأنَّ «عالَمين» جمعُ «عالَم» - وليس علمًا - وهو مُعامَلٌ معاملة هذا الجمع، وكذلك «أهلون»، وأشذّ منه «سنون»؛ لتأنيثه، وكذا غيره من الثنائي المؤنث؛ مثل: «عضون» و«مئون» و«عزون» و«قلون» و«برون» و«ثبون» و«ضبون»، لـ «عِضة» و«مائة» و«عِزة» و«قلة» و«برة» و«ثُبة» و«ضبة».

ثم قال الفرَّاء: هو قياسي في كل ثلاثي بتاء تأنيث لم يُجمع جمعَ تكسير. وهو ظاهر كلام سيبويه في «عِدة»؛ لأنه / جمعها على «عدين». [٤٤ ب]

وقيل: هو سماعي، ومثله: «قِنّسرون» و«صفون»، وكذلك في «تكرون» و«أمرون» و«برحون» اسم للدواهي، كأنهم شبهوها بالماكر ذي الداهية، فعاملوها في الجمع معاملته.

قوله : « وإنْ كان صفةً ... إلى آخره ».

الأجود: «فلمذكر يعقل»؛ لمَا تقدَّم في الاسم وأنْ يُقال: وما شبّه به؛ ليدخل نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾(١)، و﴿أتينا طائعين﴾(٢) .. وشبهه.

(١) سورة يوسف، الآية (٤). (٢) سورة فصلت، الآية (١١).

وأن لا يكون (أفعل فعلاء) مثل «أحمر» «حمراء»، ولا (فعلان فعلى) مثل «سكران» «سكرى»، ولا مستوياً فيه، مع المؤنث، مثل «جريح» و «صبور»، ولا بتاء التأنيث مثل «علامة». ويحذف نونه بالإضافة.

قوله : « وأنْ لا يكون (أفعل فعلاء) ».

احترز بـ «فعلاء» عن أفعل التفضيل. و«أكمر» وهو الكبير النمرة؛ أي: الحشَفَة؛ فيه خلاف؛ لأنه لا مؤنث له، وهو أمرٌ خلْقيّ.

« ولا (فعلان فَعْلى) ».

احترز بـ «فَعْلى» عما له «فعلانة»؛ كـ «سيفان» و«حَبلان»، فإنْ وقع ما ليس له «فعلى» ولا «فعلانة»؛ كـ «لحيان» للكثيف اللحية، فإلحاقه بـ «فعلان فعلى» أوْلَى؛ لكثرته.

قوله : « ولا مستويًا فيه مع المؤنث؛ كـ (جريح) و(صبور) ».

لأنَّه لـمَّا مُنِع من جمع المؤنث السالم - لعدم التاء - منع من جمع المذكر السالم؛ لأنَّ الجمعين متقابلان؛ والذي استوى فيه المذكر والمؤنث: إما لفاعل أو لمفعول؛ فالأول: ما هو على «فعول» كـ «صبور» و«شكور» و«ضروب» وشبهه، والثاني: إما على «فعيل» كـ «قتيل و«جريح»، وإما على «مفعال» كـ «مذكار» و«مئْناث»، وإما على مفعيل» كـ «معطير» للكثير العطر، و«مئشير» للكثير الأشَرِ، وقد جاء «مفعيل» بالتاء قليلاً؛ فجاء في «مسكين»: «مسكينة»، و«جملٌ مِسْفير» أي: كثير السفر، و«ناقة مسفيرة»، فمن قال: «مسكين» مع قلّته قال: «مسكينون» للمذكر، و«مسكينات» للمؤنث.

قوله : « ولا بتاء تأنيث؛ كـ (علاَّمة) ».

هذا خلاف للكوفيين؛ فإنهم جوَّزوا في «علاَّمة» و«نسَّابة»: «علامون» و«نسَّابون»، وكذلك جوَّزوا في «طلحة» و«حمزة»: «طلحون» و«حمزون».. وشبهه.

وقد شذّ نحو «سنين» و«أرضين».

« وشـــذّ نحـو (سنين)، و(أرضين) ».

لعدم العقل وســلامة الـواحد، / وشـذوذ «سـنين» أشــذُّ؛ لـتـاء التأنيـث، [٤٥ أ]
وقـد تـقـدّم.

[جمع المؤنث السالم]

المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء. وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكره جُمع بالواو والنون، وإن لم يكن له مذكر فأن لا يكون مجرداً عن تاء التأنيث، كـ «حائض»، وإلا جُمع مطلقا.

قال: « جمع المؤنث السالم ».

الأَوْلى: وما حُمل عليه، وقد تقدَّمت فائدته.

قوله: « فأنْ يكون مُذكَّرُه بالواو والنون ».

لأنَّ «حمراء» أو «سكرى» صفة لا تُجمع على «حمراوات» و«سكريات»؛ لأن مذكرها لم يُجمع بالواو والنون.

قوله: « فأنْ لا يكون مجَرَّدًا ».

كـ «حائض»: لـمَّا لم يكن مفرده بالتاء لم يُجمع بالألف والتاء، وقد جاء منه: «أَكَمَةٌ دَكَّاء» أي: منبسطة، و«حُلَّةٌ شَوْكاء»، أي: خشِنة لجِدتها.

[جمع التكسير]

جمع التكسير: ما تغير بناء واحده كـ «رجال» و«أفراس»،

جمع القلة: أفعل وأفعال وأفعِلة وفعلة، والصحيح، وما عدا ذلك جمع كثرة.

قال في جمع التكسير : « ما تَغَيَّـرَ بِنَـاءُ واحده ».

أي: لقصد الجمع؛ لأنَّ «سجدات» و«ثَمَرَات» - وشبهه - تغيَّر بناء واحده، لكن لا لقصد الجمْع، بل لقَصْد الفرق بين الأسماء والصفات؛ لأنَّ عيناته في الصفات تسكن؛ مثل: «صعْبات» و«خدْلات»، وفي الأسماء تُفتح؛ مثل: «قصَعَات» و«جفَنَات».

قال : « جَمْـعُ القِلَّـة ».

إنما عُرف بإضافتهم عدد القلَّة إليها بالاستقراء؛ كقولهم: «ثلاثة أبواب» و«سبعة أجمال» و«خمسة أغلمة» و«ثمانية أفلس»؛ فإنْ جاء خلافُ ذلك فشاذٌّ، وذهب الفرَّاءُ إلى أنّ «فِعَل» بكسر الفاء و«فُعَل» بضمها وفتح العين فيهما - منه، كقوله تعالى: ﴿ ثمانيَ حِجَجٍ ﴾[1]، و﴿ بعَشْرِ سُوَرٍ ﴾[2].

---

(١) سورة القصص، الآية (٢٧). (٢) سورة هود، الآية (١٣).

المصـدر: اسم الحدث الجـاري على الفعل. وهو من الثـلاثي سماع، ومن غيره قياس مثل: أخرج إخراجاً، واستخرج استخراجًا.

قال: « هو منَ الثـلاثي ســماعٌ ».

هاهنا تفـصيلٌ؛ وهو أنّ الفعل إنْ كـان على «فَعَلَ» فقـياس متـعديه: «فَعْل» بسكون العين كـ «ضَرَبَ ضَرْبًا»، وقياسُ لازِمِه على «فُعُول» بضمّ الفاء؛ كـ «خرج خـروجًا»، إلا أنْ يكون فيـه معنـى الامتناع، فله «فِعَالاً»؛ مـثل: «أَبَى إِبَاءً»، أو معنى التقلّب، فله «فَعَلانًا»؛ مثل: جَالَ جَوَلانًا»، أو معنى التصويت، فله «فُعَالاً» بضمّ الفاء؛ مـثل: «صـرخ صُراخًا» و«بكـى بُكاءً»، ولـه أيضًـا «فـعيلا»، مـثـل: «نهق نهيقًا».

[٤٥ ب] وإنْ كان الـفعل على «فَعُلَ» بضمّ العين، / فـمصـدره المشهـور على «فُعْلاً» بضم الفـاء وسكون العين؛ كـ «حَسُن حُسْنًا» و«ظرُفَ ظُرْفًا»، وقـد يأتي له «فَعَالة» بفـتح الفاء؛ كـ «جَزُلَ جَزَالـة»، وما أتى خـلافه فـمـسـمـوع؛ كـ «سَخِطَ سُخْطًا» و«رَضِيَ رِضًا» وشـبهـه، أما مـا عـدا الثلاثي فـمـقيسٌ؛ فمن «أفـعل»: «إِفْعَالا» و«استفعل استـفعالا» كما قال؛ مثل: «أَكْرَمَ إِكْرامًا» و«استخـرج استخراجًا». وقد جاء منه بالتاء؛ نحو: «أقام إقامة» و«استقام استقامة».

ولـ «فَعْلَلَ»: «فَعْلَلَة»؛ كـ «لَمْلَمَ لَمْلَمَة»، وقد جـاء منه «فِعْلالا»؛ كـ «زَلْزَلَ زِلْزَالا وَزَلْزَلَة» و«حَوْقَلَ حِيقَالا وَحَوْقَلَة».

ولـ «فَعَّلَ»: «تَفْعِيلا»؛ نحو: «كَلَّمَ تَكْلِيمًا» و«قَدَّسَ تَقْدِيسًا».

ولـ «فَاعَلَ»: «فِعَالا ومُفَاعَلَة»؛ كـ «ضارَبَ ضِرابًا ومُضَارَبَة» و«وَاصَلَ وِصَالا وَمُوَاصَلَة».

ولـ «تَفَعَّلَ»: «تَفَعُّلا»؛ مـثل: «تَأَثَّمَ تَأَثُّمًا» و«تَصَوَّبَ تَصَوُّبًا»، وما عـدا ذلك

ويعمل عمل فعله ماضياً وغيره إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً.

ولا يتقدم معموله عليه، ولا يضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل.

ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول.

وإعماله باللام قليل.

مسموعٌ؛ كـ «تَمَلَّقَ تِمْلاقًا».

وتقول للمرَّة من الثـلاثي: «فَعْلَة»؛ كـ «ضَرَبَ ضَرْبَةً»، ومن غيره: «إِفْعَالَة» و«استفعالة»؛ كـ «أَجْلَسَ إِجْلاسَةً» و«استخرج استخراجةً».

وتقول للهيئة: «فِعْلَة» بكسر الفاء؛ كـ «جَلَسَ جِلْسَةَ عَاقِلٍ»، و«قَتَلَ قِتْلَةَ فاجِرٍ».

قوله: « ويعْمَل عَمَلَ فعْله مَاضيًا وغيره ».

ومنع بعـضـهم عملَه فـي الحال، وهو ضـعـيفٌ؛ لأنه عمـل لأصالتـه وهي موجـودة، ويدل عليه قـولك: «حبِّي اللهَ ورسـولَهُ موجـودٌ» و«ظنِّي زيدًا منطلقًا ثابتٌ»، ولم يتقـدَّم معموله لأنه مـقدَّرٌ بحرف مصـدري، ولا يتقدم عليه مـعمول الفعل ولم يُضْمـر فيه، أي: كاسم الفـاعل وغيره؛ إذ لو أُضْمِرَ فيه لأُضـمـر المثنَّى والمجمـوع، ولو أُضمـر المثنى والمجمـوع لَثُنِّي المصدر ولَجُمِعَ، فـيلزم منه تثنيـتان وجمعان في اسم واحد.

قوله: « وَقَدْ يُضاف إِلَى المفعول ».

«قد» للتقليل؛ وإنما قلَّت إضافته إلى المفعول مع ذكر الفاعل.

قوله: « وإعْماله باللام قليلٌ ».

[٤٦ أ] أي: مع الألف واللام / ومع التنوين كذلك؛ إلا أنَّ الإعمال مع التنوين أكثر منه مع الألف واللام، وعلَّته أنّه بدل عن الفـعل، والفعل لا تدخله الألف واللام والتنوين، والإعْمال مع الألف واللام أبعـد؛ لأنَّ التنوين قد يُشبه بنون التـوكيد، وهي تلحق الأفعال، بخلاف الألف واللام؛ ومما جاء منه:

ضَـــعِيفُ النـِّكَايَةِ أَعْـــدَاءَهُ   يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[1]

ولم يجئ عاملاً مع الألف واللام إلا مجرَّدًا عن ذكر الفاعل.

قوله: « فإنْ كانَ مطلقًا؛ فالعملُ للفعل ».

مثـل: «ضربًا زيدًا»، فـيجـوز على هذا تقديم مـعمـوله عليه؛ مـثل: «زيدًا ضربًا»؛ لأنَّ «ضربًا» منصوب بفعل، فالفعل أولى بالعمل منه في المفعول به.

« وإنْ كـانَ بـدلاً منـه ... ».

أي: مما لم يُسمع له فعل؛ مثل: «ذفرًا زيدًا» و«آفة عَمْرًا»، أو مما التزم حذْف فعله؛ مثل: «سقيًا زيدًا» و«جدعًا عمرًا»؛ فوجهان:

أحدهما: العمل للفعل المقدر؛ لأنَّه نصب المصدر فينصب المفعول به.

والثاني: أنَّ العمل للمصدر وكأنَّ الفعل لم يوجد، وهو المختار، وهذا يكون في الدعاء؛ مثل: «غفرانك»، وفي الأمر؛ كقوله:

فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[2]

ومنه قول الشاعر:

هَـجْـرًا الْـمُـظْـهِـرَ الإِخَـاءَ إِذَا   لَمْ يَكُ عِنْدَ الْخُطُوبِ جد مُعِين[3]

---

(1) عجز بيت من المتقارب، وقائله مجهـول، وينظر في: كتاب سيبويه (1/99)، والمقرب لابن عـصفـور (25)، وخزانة الأدب (3/439)، شـذور الذهب (384)، والتصـريح بمضمون التوضـيح (2/63)، وهمع الهوامع (2/93)، والدرر اللوامع (2/52)، وشرح الأشموني (2/284). وصدره: على حين ألهى الناسَ جلُّ أُمورهمْ

(2) البيت من الطـويل، وقائله الأحوص أو أعـشى همدان، وهو من قـصيدة يهـجو فيـها لصوصًا. ينظر: كتاب سيبويه (1/59)، والخصائص لابن جنِّي (1/120)، والإنصاف لابن الأنباري (293)، وشرح العـيني (3/46، 523)، والتصريح بمضمـون التوضيح (1/331)، وشرح الأشموني (2/116، 258)، ولسان العرب مادة (ندل).

وجاء في هامش الأصل عبارة «هو الخطف»، ولعله تفسير من الناسخ.

(3) البيت لا يعرف قائله.

اسـم الفاعـل

اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث.

وصيغته من الثلاثي المجرد على «فـاعِل»، ومن غير الثلاثي، على صـيغة المضارع بميم مضمومة ....

قال : « ما اشتُـقَّ منْ فِعْلٍ ».

بل هو والفعل مـشتقان من المصـدر، ثم «المشتق» الـذي فيه مـا في «المشتق منه» وزيادة؛ كـالفعل؛ فـيه دلالة على الحـدث وزيادة الزمـان، وليـس فـي اسم الفاعل [ما في الفعل][1] فضلاً عن الزيادة. فالأوْلى: ما اشتقَّ من مصدر فعْلٍ.

قوله : « لـمـن قـام بـه ».

[مستحيل][*] اسم فاعل، ولم تقم / الاستحالة بشيءٍ؛ لأنَّ المستحيل ليس [٤٦ ب] بشيء إجماعًا.

قوله : « على معنـى الحـدوث ».

ليس بلازمٍ؛ فإنَّ نحـو: «مستقـر» و«ثابت» و«دائم»: اسم فاعل وليس فيـها معنى الحدوث.

قوله : « وهو منَ الثلاثي علـى (فاعِل) ».

أي: إلا مـا اسـتـغني عنــه بغـيره؛ مـثـل: «كـريم» و«ظـريف» و«غني» و«قوي» وشبهه.

قلتُ: قد جاء من الرباعي: «فـاعِل» وهو نادر، ومنه قولهم: «أبْقَلَ الرمثُ، فهو باقِلٌ» ولم يـقولوا: «مُبقل»، و«أورس فهو وارِسٌ» ولم يـقولوا: «مورس»؛ قـال الجـوهري: هـو من النوادر. ومـعنى «أبقـل»: أي: بَدَت خـضـرة ورقـه،

---

(١) ما بين معقوفتين زيادة من الهامش.

(*) جاء في هامش الأصل تعلـيق على اسم الفاعل الذي مثَّل به الشـارح وهو (مستـحيل) والتعليق يقول: «هو اسم فاعل وما هو قائم بشيء، فحصل النقد الجيّد» اهـ.

وكسر ما قبل الآخر مثل: «مخرج»، و«مستخرج».

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه ....

و«الرمث»: مرعًى من مراعي الإبل، وهو من الحمض. وقولهم: «أورس المكان» إذا اصفرَّ ورقه؛ أي صار مثل «الورس»، واللهُ أعْلم.

قوله: «وكَسْر ما قبل الآخر».

احترازًا من المضارع بتاء المطاوعة؛ وهو ثلاثة: «يَتَفَعَّل»؛ مثل: «يتعلَّم»، و«يتَفاعل»؛ مثل: «يتدارك» و«يتقارب»، و«يتفعْلل»؛ مثل: «يتدحرج»؛ لأنَّ ما قبل أواخرها مفتوح، ولا بدَّ من كسرة في اسم الفاعل.

قوله: «بشرط معنى الحال والاسْتقبال».

الماضي المحكي به الحال كذلك؛ مثل: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1].

قوله: «والاعتماد على صاحبه».

الاعتماد على شيءٍ من سببه أيضًا كافٍ كفاعل الصفة الجارية على غير من هي له؛ مثل: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عبدًا»، وكذا الحال في مثل: «مررتُ برجلٍ ضاربًا أبوه زيدًا»، ثم الاعتمادُ قد يكون على ظاهر - كما ذَكَرَ - وقد يكون على مضمَرٍ مقدَّرٍ؛ كقوله:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ[2]

تقديره: كوعلٍ ناطح. والوعل: الأروى؛ وهو بقر الوحش.

---

(1) سورة الكهف، الآية (18).

(2) البيت من البسيط، وقائله الأعشى، وينظر في: شذور الذهب (390)، وشرح العيني (3/529)، والتصريح بمضمون التوضيح (2/66)، وشرح الأشموني (2/295)، وديوان الأعشى (46).

أو الهمزة، أو «ما».

فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنًى خلافاً للكسائي.

قوله: « أو الهمـزة، أو (مـا) ».

ليس مختـصًا بهما، بل كل أداة استـفهام كذلك، اسمًا كـان أو حرفًا؛ مثل: «أضـاربٌ / زيدٌ عَـمْـرًا ؟»، و«هـل ضـاربٌ ؟»، و«أينَ ضـاربٌ ؟»، و«مـتـى [٤٧ أ] ضـاربٌ زيـدٌ عَمْرًا ؟»، وكـذلك لا فـرق في الـنفي بـين «ما» و«لا» و«إنْ» النافيـة. ثـم أداة الاستـفـهام قـد تكون ظاهـرة، وقـد تكـون أيـضًا مـضـمـرة مـثـل: «قائمٌ أنـتَ ؟»، ومـن إضـمـار الاسـتفهام مـا قـاله الأخفـش فـي قـولـه تـعـالـى: ﴿وتلكَ نعمةٌ تمُنُّها عليَّ ..﴾[1]: معـنـاه: «أوَ تلك نعمـة تمنّهـا ؟»، وأوضـح منـه حـديث أبـي ذرٍّ: «وإنْ زنـا ؟ وإنْ سـرق ؟ قـال: وإنْ زنـا وإنْ سَـرَقَ»[2]؛ تـقـديـره: «أوَ إنْ زنـا؟»؛ لأنَّ أبـا ذرٍّ لم يـقلـه إلا مـسـتـفـهـمًا ولـذلك أجابـه النـبـي ﷺ ، فالأول استـفهام والثاني خبر.

ومن شروط إعـمال اسم الفـاعل: عدم التـصغـير، فـمتى صغِّر لم يـعمل؛ لخروجه عن شبه الفعل لفظًا، والفرق بين التصغـير والمبالغة: أنّ المبالغة فيها ما في اسم الفاعل وزيادة، وكأنه مكرر، والتصغير أنقص منه.

قوله: « وجبَـت[3] الإضافـةُ معنـًى ».

إلا أنْ يكونَ محكيًّا به الحال، كـما تقدَّم، ولو قـال: «المعنوية» كان أولى؛ لأنَّ «قبل» و«بعد» و«حينئذٍ» مضافاتٌ معنًى.

---

(١) سورة الشعراء، الآية (٢٢).

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب اللباس، باب: الثياب البيض (١٠/ ٢٩٤) برقم (٥٨٤٧)، ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة (١/ ٩٤) برقم (٩٤/١٥٣ ، ٩٤/١٥٤).

(٣) كلمة «وجبت» جاءت في الأصل «وحيث» وهو تحريف، والتصويب من الكافية.

فإن كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو «زَيد مُعطي عَمرٍو درهماً أمسِ»، فإن دخلت اللام استوى الجميع.

وما وضع منه للمبالغة؛ كـ «ضراب»، و«ضروب»، و«مضراب»، و«عليم»، و«حَذِر» مثله. والمثنى والمجموع مثله.

قوله: «فبفعلٍ مقدَّر».

التقدير تكلُّفٌ، والأصل عدمه، ومذهب الكسائي قويٌّ؛ لأنَّ شبه الفعل باقٍ معنًى وإنْ لم يبقَ لفظًا، وقولهم: «إذا كان للماضي ذهبَ شبهُ المضارع لفظًا»، قلنا: وإذا كان للمبالغة كذلك، وقد أعمل، فدلَّ على اعتبار معنى الفعل، وهو موجود في الماضي.

قوله: «فإنْ دخلت اللام».

الأولى: «فإنْ وُصل بالألف واللام الموصولتين»؛ إذْ لو كانتا للتعريف مُنعتا من العمل للبعد عن شبه الفعل؛ إذْ الفعل لا يقبل التعريف، فدخولهما - كما تقدَّم - في المصدر، ولمَّا منع المازنيُّ أنْ تكون الألف واللام موصولة، احتُجَّ عليه بالعمل هاهنا؛ لأنَّ اسم الفاعل قد عمل معهما، ولو كانتا للتعريف لَمَا عمِل؛ لبعده بالتعريف عن شبه / الفعل. [٤٧ ب]

قوله: «وما وُضِعَ منه للمبالغة».

هذا مذهب البصريين، ومنَع الكوفيون إعمال التي للمبالغة، ولا فرق بين المفرد والمجموع في أبنية المبالغة في العمل، ثم ليس جميع أبنية المبالغة سواءً؛ فإنَّ العمل في «فَعِل» و«فَعيل» تفرَّد به سيبويه وضعَّفه، ولم يحتج إلا ببيتٍ قيلَ: إنه مِن شعرِ مَن لا يُحتَج به، وقيل: «إن ابنَ المقَفَّع[1] وضعه، وهو:

---

(١) هو: عبد الله بن المقفع، من أئمة الكتاب، وأول من عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق. أصله من الفرس، ولد في العراق سنة (١٠٦هـ-٧٢٤م) مجوسيًا (مزدكيًا)، ولكنه أسلم على يد عيسى بن علي (عم السفاح)، وولي كتابة =

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[1]

لكن قد احتجَّ لسيبويه ببيتٍ قالهُ «زيدُ الخَيْل»[2]، وهو:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[3]

ومنه أيضًا:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ ... هِلالاً وأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ البَدْرَا[4]

= الديوان للمنصور العباسي، وترجم له كتب أرسطوطاليس الثلاثة في المنطق، وكتاب «المدخل إلى علم المنطق» المعروف بـ «إيساغوجي»، وترجم عن الفارسية أشهر كتبه على الإطلاق كتاب «كليلة ودمنة». وأنشأ رسائل غاية في الإبداع ، غير أنه اتُّهم بالزندقة، فقتله سفيان بن معاوية المهلبي الذي كان أمير البصرة سنة (١٤٢هـ-٧٥٩م).

[الأعلام: ٤/ ١٤٠]

(١) البيت من الكامل، وينظر في: كتاب سيبويه (٥٨/١)، والمقتضب (١١٦/٢)، والجمل للزجاجي (١٥٥)، وأمالي ابن الشجري (٥٤٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧١/٦)، وخزانة الأدب (٤٥٦/٣)، وشرح العيني (١٠٧/٣)، وشرح الأشموني (٢٩٨/٢).

(٢) زيد الخيل: هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا، من طيئ، كنيته: أبو مكنف؛ من أبطال الجاهلية، لقِّب «زيد الخيل» لكثرة خيله، أو لكثرة طراده بها. كان طويلاً جسيمًا، من أجمل الناس. وكان شاعرًا محسنًا وخطيبًا لسنًا موصوفًا بالكرم، وله مهاجاة مع كعب ابن زهير. أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ سنة (٩هـ)، فأسلم وسُرَّ به رسول الله ﷺ وسمَّاه «زيد الخير». مكث في المدينة سبعة أيام وأصابته حمَّى شديدة، فخرج عائدًا إلى نجد فنزل على ماء يقال له: «فردة» فمات هناك سنة (٩هـ-٦٣٠م). [الأعلام: ٣/ ٦١]

(٣) البيت من الوافر، ينظر في: المقرب لابن عصفور (٢٤)، وشذور الذهب (٣٩٤).

(٤) البيت من الطويل، وقائله هو ابن قيس الرقيات. وينظر في: شرح العيني (٥٤٢/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٩٨/٢)، وشرح الأشموني (٢٩٧/٢).

وعن العرب: «إنّ الله سميعٌ دعاءَنا»[1]، ومنه:

أَمِنْ رَيْحانَةَ الدّاعي السَّميعُ[2]

وقوله: « ويجوزُ حذفُ النون مع العملِ والتعريف ».

أي: بالألف واللام، وشاهده - مع قلّته - قوله:

أســيدٌ ذو خُـرَيِّــطـةٍ نَـهـارًا مِـنَ الْمُتَلَقِّطي قَـرَدَ الْقـمـامِ[3]

ومـنـه:

الْحَافِظُـو عَـوْرَةَ الْعَشــيرةِ لا يأْتيهمُ مِـنْ وَرَائهمْ نطـفُ[4]

و«النطف»: العيب، ويُروى: «وكفُ»، ورد بالإعمال والإضافة.

---

(١) ينظر: شرح ابن عـقيل (٣/ ١١٤)، وقطر الندى لابن هشام (٣٨٦)، وكـلاهما بلفظ: "إنَّ الله سميع دعاء من دعاه".

(٢) جزء بيت من الوافر، من قصيدة لعمـرو بن معد يكرب، قال جامع ديوانه أبو عبد الله ابن الأعرابي: قالها عمرو في أختـه ريحانة بنت معد يكرب، وهي أم دريد بن الصمة؛ ينظر: ديوانه (١٤٠)، والأصـمـعـيات (١٧٢)، والأغـاني (١٠/ ٤)، وخـزانة الأدب (٨/ ١٧٨، ١٧٩)، وسمط اللآلي (٤٠)، والشعر والشـعراء (١/ ٣٧٩)، ولسان العرب مادة (سمع)، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (أنق). وتمام البيت:

.... يؤرقني وأصحابي هجوعُ

والذي بعده:

ينادي من براقش أو معين فأسـمـعَ واتلأب بنا ملـيـعُ

(٣) البيت من الوافر، وهو للفرزدق، ينظر: شرح أبيات سـيبويه (١/ ١٨٢)، وشرح عمدة الحـافظ (٤٨٩)، والكتـاب (١/ ١٨٥)، ولسـان العـرب مادة (قـرد)، وبلا نسـبـة في الخصائص (١/ ١٥٦)، وفي ديوان الفرزدق (٢/ ٢٩٠)، وفيه: «القسام» مكان «القمام».

(٤) البيت من المنسرح، وقـائله قيس بن الحطيم، أو عمرو بن امرئ القـيس، ينظر: كتاب سيـبويه (١/ ٩٥)، والمقـتضب (٤/ ١٤٥)، والمحـتسب لابن جني (٢/ ٨٠)، وخـزانة الأدب (٢/ ١٨٨)، وملحقات ديوان قيس بن الحطيم (١٧٢)، ولسان العرب (وكف).

[اسـم المفعول]

اسم المفعول: هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه.

وصيغـته من الثلاثي المجرد، على «مـفعول» كمضـروب، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل، بميم مضمومة، ويفتح، ما قبل الآخر؛ كـ: «مستخرج».

وأمـره فـي العمـل، والاشـتـراط كأمر اسم الفاعل؛ مـثل: «زَيد معـطِـي غُلامه درهَمًا».

قال في اسم المفعول: « ما اشْتُقَّ مِنْ فعْلٍ ... إلى آخره ».

يرِدُ عليه مـا على اسم الفاعل، ولا يُحتـاج هاهنا إلى أنْ نقول: صيغـته على «مفعول»، إلا أنْ يُستَغنى عنه بغيره؛ فإنَّ صيغة «مفعول» في الثلاثي مطَّرِد، ووقع في بعض النُّسَخ: «بفـتح العين» بدلَ «وفـتح مـا قبل الآخـر»، وهذا يرد عليـه: «مسروَك» و«مسربَك» وشبهه؛ / [فإنَّه](*) اسم مفعول وليس مفتوحَ العين. [٤٨ أ]

(*) ما بين معقوفتين تكرر بالأصل، وهو كما يبدو سهو من الناسخ.

الصفة المشبهة : ما اشتقَّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت.

وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع؛ كـ«حَسَن» و«صعْب» و«شديد». وتعمل عمل فعلها مطلقًا.

وتقسيم مسائلها : أنْ تكون الصفة باللام، أو مجرَّدة عنها ومعمولها مضافًا أو باللام أو مجرَّدًا عنهما، فهذه ستة. والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور، صارت ثمانية عشَر. فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجر على الإضافة.

وتفصيلها : «حسنٌ وجهه» ثلاثة، وكذلك «حسنُ الوجه»، «حَسَنُ وجْه»، «الحسن وجهه»، «الحسَنُ الوجه»، «الحسَنُ وجهٌ».

قال : « الصفة المشبهة ».

قال الشيخ: اختصَّت بتسميتها «مشبهة» بالفعل؛ لإعمالها النصب في مثل: «زيدٌ حسَنٌ وجهًا»، ولولا ذلك لَمَا اختُصَّت به؛ لأنَّ اسم الفاعل والمفعول أيضًا يشبهَانه.

قوله : « ما اشْتُقَّ منْ فعْل ».

يرد عليه ما تقدم في اسم الفاعل.

قوله : « على معنى الثبوت ».

يرد عليه نحو: «دائم» و«ثابت» و«لازم»؛ فإنَّه كذلك وهو اسم فاعل، فَيَرِدُ هاهنا على الطَّرد كما وردت في اسم الفاعل على العكس......، والضابط فيها: أنها كل صفة صحَّت إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى؛ مثل: «حسَنٌ وجهه» و«ظريفٌ غلامُه».

قوله : « وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ».

هذا ظاهره أنها تخالفه مطلقًا، وإنما هو من الثلاثي فقط يكون على صيغة

اثنان منها ممتنعان: «الحَسَنُ وجهِهِ»، «الحَسَنُ وجْهٍ».
واختُلِفَ في: «حَسَنٍ وجْهِهِ».

اسم الفاعل وعلى غيرها، أما غير الثلاثي فهي منه على صيغة اسم الفاعل؛ مثل: «منطَلِق الفرَس» و«مستبشِر الوجه» وشبهه.

قوله: « اثنان منها ممتنعان ».

الضابط فيهما: أنه متى كانت الصفة بالألف واللام وكان المعمول مجردًا عنهما أو مضافًا إلى غير معربٍ بالألف واللام - لم تجزْ الإضافة؛ فمثال المعمول المجرد: «الحسَن وجْه»، ومثال المضاف إلى غير المعرَّف بالألف واللام: «الحسَن وجهُهُ» و«المضروب عبده» و«الحسن وجه غلامه»، فإنْ كان المعمول مضافًا إلى معرف بالألف واللام جازتِ الإضافةُ؛ مثل: «الحسن وجْه الأب» و«الظريف غلام الابن».

قوله: « واختُلِفَ في (حَسَنٍ وَجْهِه) ».

فجوَّزها الكوفيون مطلقًا نظْمًا ونثْرًا، ومنعها بعض البصريين مطلقًا، ومنعها بعضهم في النثر دون النظْم حمْلاً على «الحسن وجهه»؛ محتجًّا بأنَّ هذه الإضافة لا تفيد شيئًا.

قال الشيخ: / والمختار مذهب الكوفيين؛ لأنَّه ورد عن النبي ﷺ وعن الصحابة [٤٨ ب] مثله؛ فعنه ﷺ في حديث الدَّجَّال: «أعور عينه اليمنى»[(١)]، وفي صفة النبي ﷺ: «شثْنٌ كفّه»[(٢)]، وجاء في حديث أُمِّ زَرْعٍ[(٣)] نحو ذلك أيضًا.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها..﴾، (٦/ ٥٥٠) برقم (٣٤٤١).

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب اللباس، باب: الجعد (١٠/ ٣٦٩).

(٣) لعل المراد قول أم زرع في آخر الحديث المشهور باسمها: «طوْع أبيها وطوْع أمها، وملْء كسائها، وغيْظ جارتها ..» والحديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥١٨٩).

والبواقي : ما كان فيـه ضمير واحد أحسن، وما كان فـيه ضميران حَسَنٌ، وما لا ضمير فيه قبيحٌ.

ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل، وإلا ففيها ضمير الموصوف، فتؤنث وتثنى وتُجمع.

قوله : « وما فيـه ضميـران حسـنٌ ».

بل هـو ضـعيفٌ.

« ومـا لا ضميـرَ فيـه قبيـحٌ ».

هو أضعف مـمَّا فيه ضميرانِ.

قوله : « ومتَى رَفَعْـتَ بها ».

أي: مـا بعـدها.

« فـلا ضميـرَ فيها، فهي كالفعـل ».

فلا يكون لها فاعلان.

« وإلا ».

أي: وإنْ لمْ يرفع بها.

« ففيها ضميـرُ الموصـوفِ؛ فتؤنَّـث وتُثنَّى وتُجْمـع ».

أي: إنْ كان كـذلك مثل: «مررتُ برجليْنِ حَسَني الوجوه»، و«امـرأةٍ حسَنةِ الوجه»، و«حسنة وجهًا»، و«برجال حسني الوجوه»، و«حسنيْن وجهًا»، و«حِسانِ الوجـوه»، ولا يقال: «برجلين حـسني الوجـه»، و«حسـان الوجه» إلا بضـعفٍ، والوجه جمع المعمول في ذلك مطلقًا؛ كقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا..﴾[1].

---

(١) سورة التحريم، الآية (٤).

واسما الفاعل والمفعول غير المتعدِّيين مثل الصفة فيما ذُكر.

قوله: « وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدِّين ».

الأَوْلى: غيرُ المتعدِّيات[1]، أو المتعدية؛ لأنَّ المراد الأسماء.

قوله: « مثل الصــفة ».

كيف يكون مـثلها ولا يجوز أنْ تقـول: «قائم أبًا. أو أبٍ» كما تقـول: «قائم أبوه»، وكذلك «قاعد» وشبهه، ويقال: «زيدٌ حسنٌ وجْهًا».

---

(١) في هامش المخطوط: [وعبارة الكافية: (واسما الفاعل والمفـعول) فالعبارة الصحيحة أن تكون الصفة تثنية وما ذكره من قوله: (والأولى)؛ خطأ. . فافهم].

ولعل هذه العـبارة من وضع الناسخ، والعبـارة في الكافيـة كما قـال: «واسمـا الفاعل والمفعول»، بينما عـبارة الشارح: «وأسـماء الفاعـلين والمفعولين»، ومـراد صاحب هذا التعليق أن الصـواب أن يقال: «غيـر المتعدِّيَيْنِ» بالتـثنية حسبـما جاء بالكافـية، وليس بالجمع كما أشار الشارح رحمه الله تعالى.

اسم التفضيل

اسم التفضيل : ما اشتقَّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو «أفعل».

وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجـرد ليمكن البناء، ليس بلون ولا عيب ؛ لأنَّ منهما «أفـعل» لغيره؛ مثل : «زيدٌ أفضلُ الناس»، فإنْ قُصـد غـيرُه تُوصِّل إليه بـ «أشدَّ» .. ونحوه؛ مثل : «هو أشدُّ منه استخراجًا، وبياضًا، وعمًى».

قال : « اسم التفضيل: مـا اشْـتُقَ مِنْ فعْلٍ ».

يـرد عليـه مـا تقـدَّم.

قوله : «لموصوف بزيادة على غيره ».

«ضـرَّاب» و«ضـروب» وغيـرهما مـن صيـغ المبـالـغة لموصـوف بـزيـادة، وليـس بـه.

قلتُ: قوله: «على غيره» - وهو «أفعل» - يـخرجه، ولو قال: بـ «أفعل» لم يرد السؤال ألبتةَ.

[٤٩ أ] **قوله : « وشرطه أنْ يُبنى منْ ثلاثيٍّ مجـرَّد » /.**

مذهب سيبويه: جوازه من الرباعي أيضًا في التـفضيل والتعجُّب؛ مثل: «زيدٌ أكرم من عَمْرٍو» ويقصد به من «كرُم» ومن «أكـرم»، و«أحسن من بكْرٍ» ويقصد به من «حسُن» ومن «أحسن»، وشبه ذلك.

قوله : « ليـسَ بلَـوْن ولا عيـب ».

ليس ذلك مطـلقًا في كل عَيـب؛ فـإنَّ الجـهل والبـخـل والبـلادة وشبـهها عـيـوبٌ، وبُنـيَ منـهـا «أفعـل» التفـضيل، فيـقـال: «زيـدٌ أجْهـلُ مـن عَمْـرٍو» وشبـهه.

وقوله : « لأنَّ منهمـا (أفعل) لغيره ».

الجهل والبخل وشبههما ليس منهما «أفعل» لغيره.

وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول؛ نحو: «أعْذرَ» و«ألوَمَ»، و«أشهرَ» و«أشغلَ».

ويُستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافًا، أو بـ «منْ»، أو معرفًا باللام.

فلا يجوز: «زيدٌ الأفضلُ من عمرٍو»، ولا: «زيدٌ أفضلُ»، إلا أن يُعلم.

قوله: « وقد جاء للمفعول ».

هذا يُشعر بقلَّته، ومجيئه للمفعول كثيرٌ مطَّردٌ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ؛ مثل: «أبهت من زيدٍ» من «بهت»؛ لأنَّه لم يجئ إلا لِمَا لم يُسَمَّ فاعله؛ كقوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الذي كفَرَ﴾[1]، ثم مجيئه للمفعول على ثلاثة أقسام:

الأول: عند أمْن اللبس، فيجوز مطلقًا؛ مثل: «أبهت» من قولهم: «بُهِتَ زيدٌ» و«هو أعنى بحاجتي» أي: أكثر عناية، من قولهم: «عُنِيَ زيدٌ بكذا»، ومنه: «أسقط» من قولهم: «سُقِطَ في يده»؛ كقوله تعالى: ﴿ولما سُقِطَ في أَيْدِيهِمْ..﴾[2] لم يُستعمل إلا لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

القسم الثاني: ما يجوز عند القرينة؛ كقوله: «أشغل من ذات النِّحْيَيْنِ»[3]، من «شُغِل»، و«النِّحي»: وِعاء السَّمْن، و«أشهر» من «شُهِرَ».

والثالث: ما لا يجوز مطلقًا؛ وهو عند أمْن اللبس إذا لم يكن قرينة؛ مثل: «أنفع» ... وشبهه.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥٨).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٤٩).

(٣) النِّحْيُ: وعاء من جلد، أو وعاء للسمن خاصة.

فإذا أُضيف فله معنيان :

أحدها ـ وهو الأكثر ـ : أنْ تُقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم؛ مثل : «زيدٌ أفضلُ الناس»، فلا يجوز : «يوسف أحسنُ إخوته»؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه.

والثاني : أنْ تُقصد به زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح؛ فيجوز : «يوسف أحسن إخوتِه».

ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة لمن هو له.

وأما الثاني، والمعرَّف باللام : فلا بد من المطابقة.

والذي بـ «مِن» مفرد مذكر لا غير.

قوله : « فإذا أُضيف فله معنيان ... إلى آخره ».

«أفعل» التفضيل المضاف: إمـا أنْ يضاف إلى نكرة أو معرفة؛ **فالأول**: يجب إفراده وتذكيره؛ مثل: «مررتُ برجلٍ أحسن رجل» و«بامرأةٍ أحسن امرأة» و«برجلين أحسن رجلين» و«برجال أحسن رجال». **والثاني**: إما يقصد به الزيادة على من أُضيف إليه - وهو الأكثر - أو لا يقصد؛ فإنْ قُصد: فيشترط أنْ يكون منهم، وهذه الإضافة بمعنى «مِن» فيجوز / فيها الإفراد؛ لأنها بمعنى «من»، وتجوز المطابقة؛ لأنها بمعنى الألف واللام، فجاز فيها الوجهان؛ لِشبَه الأمرين، وإنْ لم يقصد إلا الزيادة المطلقة فيضاف لتوضيحه، ويجوز على هذا: «يوسف أحسن إخوته»؛ لأنها ليس بمعنى «من» بخلاف الأول؛ فإنَّه بمعنى «من»، فلو قلتَ: «يوسف أحسن الإخوة» جاز فيها الوجهان، وهي بمعنى «من». [٤٩ ب]

قوله : « والذي بـ (منْ) مفرد مذكّر لا غير ».

مثل: «هذا أفضلُ من عَمْرٍو» و«هما أفضل من بكرٍ» و«هم أفضل من راكب».

ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضَّل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيًا؛ مثل: «ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ» ....

قوله: « ولا يجوز: (الأفضل من عمرو) ولا (زيدٌ أفضل)، إلا إنْ عُلمَ »[1].

مثل: «الله أكبر» و«الله أعلم» وشبههما، وقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِـزَّةُ لِلْكَاثِرِ[2]

فيه ثلاثة أوجه: أنْ يكون «منهم» متعلِّقًا بـ «لست»، أي: لست منهم، أو بـ «الأكثر من غيرهم حصًى»، أو بـ «أكثر» مقدَّرة؛ أي: لست بالأكثر بأكثر.

قوله: « ولا يعمل في مظهر ».

يعني: رفعًا؛ لأنه يعمل في المظهر نصبًا وجرًّا باتفاق؛ مثل: «هو أشد قوة وأكثر مال»، وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب أنهم يرفعون به الظاهر فيقولون: «رأيت رجلاً أفضل منه أبوه»، وشبه ذلك.

قوله: « إلا إذا كان لشيء ... إلى آخره ».

الأسهل في العبارة: إلا إذا كان لشيء مفضَّلٍ على نفسه باعتبار حالين أو

---

(١) عبارة المصنف هذه وردت في الكافية متقدمة عن موضعها هذا الذي أوردها فيه الشارح، فليتنبه إلى ذلك.

(٢) البيت من السريع، وقائله الأعشى، ينظر: نوادر أبي زيد الأنصاري (٢٥)، والخصائص لابن جني (١/ ١٨٥) (٣/ ٢٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٦) (٦/ ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٨٩) (١/ ٢٣٠) عرضًا، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٥٧٢(٣٠٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٠٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٧)، وديوان الأعشى (١٠٦).

لأنه بمعنى «حَسُنَ»، مع أنهم لو رفعوا لَفَصلوا بين «أحْسَن» ومعموله بأجنبي وهو «الكحل». ولك أنْ تقول: «أحسن في عينه الكحلُ من عين زيد»، فإنْ قدَّمتَ ذكْر «العين» قلتَ: «ما رأيتُ كعين زيد أحسنَ فيها الكَحلُ»؛ مثل:

مررْتُ علَى وادي السِّباعِ ولا أرى ... كَوَادي السِّبَاعِ حينَ يُظْلِمُ واديَا

أقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أتَوْهُ تَئِيَّةً ... وأخْوَفَ إلاَّ ما وَقَى اللهُ سارِيَا(1)

وقتين وكان منفيًّا(*). ولم ينبّه المصنف على النفي وهو شرط في المسألة؛ فلو قلتَ: «رأيتُ رجلاً أحسنَ في عيْنِه الكحلُ منه في عين زيد» لم يجز، بل لابد أنْ يكون في سياق نفي.

قلتُ: لم يذكر المصنف في شرحه حلَّ هذه العبارة مع أنها عبارة غلقة قلقة، ولا شيخنا أيضًا، ومعناه - والله أعلم -: إلا إذا كان «أفعل» التفضيل لشيء مثل «رجل» المذكور، و«هو» أي «أفعل» التفضيل / في المعنى «المسبَّب»، أي «الكحل» مفضَّل باعتبار الأول؛ أي «رجلا» على «نفسه»؛ أي «الكحل»، «باعتبار غيره»؛ أي: غير «رجل» الأول. [٥٠ أ]

والمثال الذي ذكره: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»؛ فـ «أفعل» التفضيل لـ «رجل» وهو في المعنى للكحل، و«الكحل» مفضَّل باعتبار «رجل» على نفسه؛ أعني «الكحل» باعتبار «زيد» وهو غير الرجل، ولهذا لا يجوز إلا منفيًّا.

وقوله: « لأنَّه بمعنى (حسن) ».

فيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يصحُّ أنْ تقول: «ما رأيت رجلاً حَسُنَ في عينه الكحل من عين زيد».

---

(1) البيتان من الطويل، نسبا إلى سحيم بن وثيل الرياحي، ينظر: شواهد العيني (٤/٤٨)، وخزانة الأدب (٣/٥٢١).

(*) في الهامش: «وجميع النسخ التي رأيناها وجدنا فيها هذا القيد - أعني قوله: منفيًّا - ولعل هذا الشارح صادف نسخة سقيمة واعتمد عليها فشرحها، وقد وقع مثل ذلك فيما سبق في مواضع [وأشرنا] إليه في الحاشية».

الـفـعـل

الفعل : ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

ومن خـواصِّه : دخول «قد»، والسـين، و«سوف»، والجوازم، ولحـوق تاء التأنيث ساكنةً، ونحو : تاء «فعلْتُ».

قال : « ما دلَّ على معنـى ... إلى آخره ».

وقد تقدم ما عليه من المناقشة لفظًا.

قوله : « ومنْ خَوَاصِّـه ... إلى آخره ».

ذَكَر من علامات الماضي والمضارع دون الأمر، ولو قال بعد قوله: «الساكنة»: «ونون التوكيد» دخل الأمر، أما العلامات المختصَّة: فتاء الضمير والتأنيث مختصَّان بالماضي، وحرف التنفيس والجوازم تختصُّ بالمضارع، ونون التوكيد بلا قيد تختص بالأمر، وأما المشتركة فقد يشترك فيـها الماضي والمضارع، ونون التوكيد يشترك فيها الأمر والمضارع بقيْد، ولُحوق ضمائر التثنية والجمع يشترك فيها الثلاثة.

[الفعل الماضي]

الماضي : ما دلَّ على زمان قبل زمانك، مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو.

قوله : « ما دلَّ على زمان قبل زمانك ».

يرد على طرده: «لم يقُمْ»، وعلى عكسه: «إنْ قام».

قلتُ: المراد وضعًا، وهذه خرجت لعوارض طارئة، لكن يُقال: فَعَلَى هذا لا تبقى حاجة إلى قوله: «مع غير ضمير المرفوع . . . إلى آخره»؛ لأنَّ تلك أيضًا عوارض عرضت على ما هو الأصل وضعًا، فلا اعتبار بها.

المضـارع : مـا أشبـه الاسم بأحـد حـروف «نأيت»؛ لوقـوعـه مشتركًا. وتخصيصه بـ «السين» و«سوف».

فالهمزة للمتكلم مفردًا، والنون لـه مع غيره، والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنّثين غيبة، والياء للغائب غيرهما.

قوله : « أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) ».

لأنه صارت حركاته وسكناته / كالاسم. [٥٠ ب]

وقوله : « بأحد حروف (نأيت) ».

«اعْلَمْ» في أوله أحدها وليس مضارعًا، والمختار أنه مشترك، كما قال المصنف، لا حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما قال غيره.

قوله : « والنون له مع غيره ».

فاته: «أو للمتكلم العظيم»؛ كقوله تعالى وتقدّس: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ** .. ﴾[1]، وليس معه غيره سبحانه، ويكفي: «والنون لعظيم أو مشارَك».

قوله : « والتاء ... إلى (غيبة) ».

قد تكون التاء للغائبات أيضًا؛ كقولك: «تقوم الهندات»، ويكفي: «والتاء للمخاطب مطلقًا، وللمؤنث الغائب مطلقًا»، إلا مع نون الضمير، فقوله: «والياء للغائب غيرهما» حقه أن يقول: «غيرهنَّ»؛ لِمَا قدَّمناه من قولهم: «تقوم الهندات» و«الهندات تقوم»، كما تقول: «قامت»؛ لأنَّ كلَّ ما يُقال في ماضيه: «فعلَتْ» يقال في مضارعه: «تفعل»، وبعض العرب يقول: «يطلع الشمس» بالياء، وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ **فيومئذ لا ينفعُ الذي ظلموا معذرتُهم** ﴾[2] بالياء.

---

(١) سورة يس، الآية (١٢). (٢) سورة الروم، الآية (٥٧).

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، ومفتوحة فيما سواه.

ولا يعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون التأكيد ولا نون جمع المؤنث. وإعرابه : رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ.

فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع، والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة لفظًا والسكون مثل : «يَضْرِبُ».

قوله : « حرف المضارعة مضمومٌ في الرباعي ... إلى آخره ».

أي: مزيدًا كان أو مجرَّدًا.

قوله : « إذا لم يتصل به نون التوكيد ... إلى آخره ».

إذا لحق الفعل نون التوكيد؛ فإنْ كان قبلها ضمير الاثنين أو الجماعة أو المؤنث بارزًا؛ فالفعل معربٌ، وإنما يكون مبنيًّا إذا كان الضمير بين الفعل والنون مستترًا، ولعلَّ قوله: «يتصل» إشارة إلى ذلك؛ مثال الضمير البارز: «هل تضربانِّ؟»، و«أتضربون؟»، و«أتضربين؟»، وعلَّة عدم البناء أنه صار كالمركب، ولم يركَّب تركيب مزج من ثلاث كلمات، بل من كلمتين فقط، وهذه ثلاث كلمات، فبطل التركيب فبطل البناء؛ ولأنَّه لم يعقل تركيب كلمتين وبينهما جزءٌ أجنبي، وهذا ذكَره أبو علي[1] في «الإغفال»[2] / . [٥١ أ]

قوله : « المجرَّد عن ضمير بارز ».

تقديم «بارز» على «ضَميرٍ» أَولَى.

قلتُ: ولو اقتصر على «بارز» كفاه عن ذكْر ضميرٍ للاصطلاح.

---

(١) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في «فسا» من أعمال فارس سنة (٢٨٨هـ - ٩٠٠م)، ورحل إلى بغداد وفيها توفي سنة (٣٧٧هـ - ٩٨٧م)، من كتبه: «التذكرة»، و«تعاليق سيبويه»، و«الإغفال» وهو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى.

(٢) الإغفال: وهو كتاب عبارة عن مسائل أصلحها على الزجاج.

والمتصل به ذلك بالنون وحذفها؛ مثل: «يَضْرِبان»، و«يَضْرِبون»، و«تَضْرِبينَ».

والمعتلُّ بالواو والياء بالضمة تقديرًا، والفتحة لفظًا، والحذف.

والمعتلُّ بالألف: بالضمة والفتحة تقديرًا، والحذف.

ويرتفع إذا تجرَّد عن الناصب والجازم؛ نحو: «يقوم زيدٌ».

قوله: « والمتَّصــل بــه ذلك ».

أي: ضميرًا كـانَ أو علامة؛ على لغة «أكلوني البراغيث» و«يقومان الزيدان» و«يقومون الزيدون»[1]؛ لأنهمـا عند أهل هذه اللغة علامة مُشْعِرة بحـال الفاعل؛ كتاء التأنيث الساكنة، وليست عندهم بضمائر.

قوله: « ويرفع إذا تجرَّد عن الناصب والجازم ».

هذه إشـارة إلى أنَّ التجـرُّد عنهـما هو العـامل كمـا يقـوله الكوفيـون، وهو الصحيح، لا ما يقوله البصريون: إنَّ العامل: وقوعه موقع الاسم.

(١) ومـن شـواهـد ذلك في القرآن الكريم قـوله تـعـالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [سورة الأنبياء، الآية (٣)].

[نواصب الفعل المضارع]

وينتصب بـ «أن»، و«لن»، و«إذن»، و«كي».

وبـ «أن» مقدرة بعد «حتى»، ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، و«أو».

فـ «أن» مثل: «أريد أن تُحسنَ إلي»، ﴿وأنْ تَصُوموا خيرٌ لكمْ﴾ والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه نحو:

«علمتُ أن سيقومُ» و«أن لا يقومُ».

والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان.

قوله: « فـ (أنْ) مثل: (أريد أنْ تحسن) ... إلى آخره ».

«أنْ»: تنصب الفعلَ المضارعَ، إلا أنْ تكون مفسّرة، أو زائدة، أو بعد علْم أو معناه؛ فالمفسرة: التي يحسُنُ موضعَها «أي»؛ مثل: «أومأتُ إليه أنْ يخاف اللهَ»، [و«أن» هنا بمعنى «أي»][1]، والزائدة معروفة المواضع؛ مثل: «آتيكَ إذا أنْ تقومُ»، وزعم الأخفش أنَّها قد تعمل، وادَّعى أنَّ «أنْ» في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّه﴾[2] زائدة وقد عملتْ، وقياسًا على الباء الزائدة في مثل: «ما زيدٌ بقائم»، والصحيح خلافه، والباء عملت لاختصاصها بالاسم؛ لأنَّ الحرف العامل إذا اختصَّ بأحد القبيلَيْن، عمل فيه وإنْ كان زائدًا، و«أن» الزائدة لم تختص بالفعل، بدليل قوله:

كأنْ ظَبْية تعطو إلى ناضرِ السَّلم[3]

---

(١) ما بين معقوفتين زيادة من الهامش.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٤٦).

(٣) جزء بيت من الطويل، وقائله مجهول، وقيل: هو ابن صريم اليشكري، أو علباء اليشكري، ينظر: همع الهوامع (١/ ٢٣٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٩). وصدره:
ويومًا توافينا بوجه مقسَّم

وكقوله:

فَأمْـهَـلَهُ حَـتَّـى إذا أنْ كـأنَّــه(1)

والواقعة بعد العِلْم لا تعمل؛ لأنها مخفَّفة من الثقيلة، وقد أُعملت قليلاً حملاً لها على الواقعة بعد الشك، والتي بعد الشك فيها الوجهان: الإعمال والإلغاء؛ كقوله تعالى: ﴿وحسبُوا ألا تكونَ فتنةٌ..﴾(2) قُرِئَ رفعًا ونصبًا، وتعمل فيما عدا هذه المواضع، وقد جاء ترْك إعمالها / أيضًا قليلاً حمْلاً لها على «ما» [51 ب] المصدرية؛ لأنها أختها، ومنه قول الشاعر:

أنْ تَقْـرآنِ عَلَى أسْـماءَ وَيْحَكُـمَا   مِنِّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرَا أحَدَا(3)

فلم يُعْملها في الأول حملاً على «ما»، وأعملها في الثاني على الأصل.

قوله: «ولــنْ».

قال الزمخشري: تدل على استغراق النفي في الاستقبال. وبني عليه اعتزاله

(1) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه (71)، والدرر (4/97)، وشرح شواهد المغني (1/112)، وبلا نسبة في شرح التصريح (2/233)، وشرح عمدة الحافظ (331)، ومغني اللبيب (1/34)، وهمع الهوامع (2/18). وعجز البيت:
معاطي يدٍ في لجة الموت غامرُ
وجاء في رواية: معاطي يدٍ في لجة الماء غارفُ

(2) سورة المائدة، الآية (71). قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر «تكون» برفع النون، على أنَّ «أنْ» مخففة من الثقيلة،واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره «أنه». وقرأ الباقون «تكونَ» بنصب النون على أنَّ «أنْ» حرف مصدري ونصب، دخلت على فعل منفي بـ «لا». [المغني في توجيه القراءات العشر (2/24 ـ 25)].

(3) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وينظر في: مجالس ثعلب (390)، والمنصف لابن جني (1/278)، والإنصاف لابن الأنباري (563)، وشرح المفصل لابن يعيش (7/15) (8/143)، وشرح العيني (4/380)، والتصريح بمضمون التوضيح (2/232)، وشرح الأشموني (3/287)، وخزانة الأدب (3/559).

و«إذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً مثل: «إذن تدخل الجنة» ....

في ﴿لن تراني﴾[1]، وليس قوله بصحيح، والحق أنها لا تدل على استغراقه ولا عدمه، كما يُفهم من إطلاق المصنِّف، ويُبْطل قولَ الزمخشري قولُهُ تعالى: ﴿..لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[2].

قال الشيخ: لا يقال: هي مقيدة؛ فلم تفده للتقييد، والكلام في الإطلاق؛ لأنها لو وُضعتْ لذلك لم تُستعمل في غيره.

قلتُ: في هذا الجواب نَظَرٌ؛ لأنه لو قال: «والله لا أقوم» حَنَثَ متى قام، ولو قال: «حتى يقومَ زيدٌ» لم يحنث بالقيام بعد، فلا يلزم من دلالة الشيء على أمرٍ عند الإطلاق دلالته عليه عند التقييد بما يمنعه، وكذلك قال سيبويه: «لن» جواب «سيفعل»، و«لم» جواب «قد فعل»، ولذلك لا يحسن أنْ يُجاب من قال: «قد فَعَلَ؟» بـ «لن يفعل»، ولا مَن قال: «سيفعل؟» بـ «لم يفعل». وقد استعملت «لا» للاستغراق والأبد؛ كقوله تعالى: ﴿لا يُقْضَى عليْهِمْ فيمُوتُوا﴾[3].

قوله: «و (إذَنْ) إذا لم يعتمد ما بعدها».

أي: على ما قبلها من لفظ المتكلم، وإلا فهي معتمدة على لفظٍ قبلها قطْعًا لأنها جوابٌ، لكن لا من المتكلم.

وقوله: «وكان الفعل مستقبلاً».

وأيضًا بشرط أنْ يكون غيرَ مفصول بقسَمٍ أو «لا»، فإنْ فَصَلَ بينهما قسَمٌ- مثل: «إذن - واللهِ - أكرمك» أو «لا» مثل: «إذَنْ لا أقعدك» - لم يجب النصب.

---

(١) سورة الأعراف، الآية (١٤٣). (٢) سورة طه، الآية (٩١).
(٣) سورة فاطر، الآية (٣٦).

وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان.

و«كي» مثل: «أسلمتُ كي أدخل الجنة»، ومعناها السببية.

وقوله: « فيها بعد الواو والفاء وجهان ».

الراجح: الرفع؛ وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿وإذًا لا يلبثونَ خلافكَ إلا قليلاً﴾(١)، وقرئ بالنصب شاذًّا: «وإذًا لا يلبثوا»(٢) / . [٥٢ أ]

قوله: « و(كي) ».

«كي» تارة تكون مصدرية بمعنى «أنْ» وهي المقصودة هنا، وتارة تكون حرف جرٍّ؛ فإنْ كانت مصدرية فليست سببية، وإنما السببية: اللام المقدرة معها؛ فقولك: «جئت كي أُكرمَك» كقولك: «أنْ أُكرمك» والتقدير: «لأنْ»، فكذلك التقدير «لكي». وأما الجارَّة فتختصُّ بموضعين:

الأول: «ما» الاستفهامية؛ كقولك سائلاً عن عِلَّة فعْلٍ: «كيمَ فعلتَ؟» ومعناها «لِمَ فعلت؟»، ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا دخلت عليه «كي» أو حرف من حروف الجرِّ؛ كقوله تعالى: ﴿عَمَّ يتساءلونَ﴾(٣) و﴿فيمَ أنتَ منْ ذكْراها﴾(٤) و﴿بِمَ يرجعُ المرسلونَ﴾(٥) وشبهه، ولذلك أُبدلت في الوقف هاءَ السكت، فقالوا: «عمَّهْ؟» و«لِمَهْ؟» و«كيمَهْ؟».

الثاني: «ما» المصدرية أو «أنْ» المصدرية؛ كقول الشاعر:

إِذَا أَنتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّما ... يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعَ(٦)

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٧٦).

(٢) انفرد أبو الحسن بن العلاف عن أصحابه عن أبي العباس المعدل عن بن وهب عن روح في «لا يلبثون» فضم الياء وفتح اللام وشدد الباء فخالف فيه سائر أصحاب روح وأصحاب ابن وهب وأصحاب المعدل، وهي قراءة عطاء بن أبي رباح، وروى سائر أصحاب روح بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف الباء وبذلك قرأ الباقون، ولا خلاف في فتح الياء. اهـ. [النشر في القراءات العشر ٢/٣٠٨].

(٣) سورة النبأ، الآية «١». (٤)سورة النازعات، الآية «٤٣». (٥)سورة النمل، الآية «٣٥».

(٦) البيت من الطويل، وقائله قيس بن الخطيم، وينظر في: خزانة الأدب (٣/ ٥٩١) =

و«حتى» إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها بمعنى «كي» أو «إلى»؛ مثل «أسلمت حتى أدخل الجنة»، و«كنت سرتُ حتى أدخُلَ البَلَدَ»،

و«أسير حتى تغيب الشمس».

فإن أردت الحال تحقيقاً، أو حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع. وتجب السببية مثل «مرض فلان حتى لا يرجونه».ومن ثم امتنع الرفع في «كان سيري حتى أدخلها» في الناقصة، و«أسِرتَ حتى تدخلها؟».

وجاز في التامة «كان سيري حتي أدخلها»، و«أيهم سار حتي يدخلها».

وكقول الآخر:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتخْدَعَا[1]

فـ «ما» في البيت الأول مصدرية، وفي البيت الثاني زائدة، و«أنْ» التي بعدها وما بعدها بتأويل مصدر؛ أي: «لِغَرِّك».

قوله : « و (حتَّى) ... إلى آخره ».

أصلها الكثير: أنْ تكون جارَّةً بمعنى «إلى»، فتدخل على الأسماء والأفعال، وهي بمعنى «كي» قليل فتختص بالفعل. والمرفوع ما بعدها هي التي يصلح بعدها «فإذا»؛ فإنَّك لو قلتَ: «مرضَ فإذا هو لا يرجونه» صحَّ، وكذا لو قلتَ وأنت

= ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٨٢(١٣٣)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٥)(٤/ ٣٧٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٠٤) (٣/ ٢٧٩)، وملحقات ديوان قيس (١٧٠).

وورد «يرجى» بدل «يراد».

(١) البيت من الطويل، وقائله جميل، وينظر في شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٤، ١٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٨٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٨٣(١٧٣)، وشذور الذهب (٢٨٩)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٤)(٤/ ٣٧٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣، ٢٣٠، ٢٣١)، وهمع الهوامع (٢/ ٥)، والدرر اللوامع (٢/ ٥)، وشرح الأشموني (١/ ٢٧٩)(٢/ ٢٠٤)، وديوان جميل (٢٥).

ولام كي: مثل «أسلمت لأدخل الجنة».

ولام الجحود: لام تأكيد بعد النفي لـ «كان»، مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾.

والفاء بشرطين:

أحدهما: السببية. والثاني: أن يكون قبلها أمر ....

داخل: «سرتُ فإذا أنا أدخل» صحَّ، والتي تنصب ما بعدها هي التي لا يصحُّ بعدها ذلك.

قوله: «ولام كي».

هكذا يقول أكثرهم، والأجود: «ولام الجرِّ»؛ ليدخل فيه لام «كي» هذه ولام الصيرورة؛ كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1]، واللام / المزيدة؛ مثل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ..﴾[2]؛ فإنَّ هذه الثلاثة تنصب [٥٢ ب] الفعل، والفرق بين لام «كي» ولام الصيرورة: أنَّ السببية في الأولى تُعْلَم من الفاعل، والسببية في الثاني ليس تُعلم من الفاعل.

قوله: «بعد النفي لـ (كان)».

هذا بشرط أنْ تكون ماضية المعنى كان لفظها ماضيًا؛ مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ..﴾[3]، أو مضارعًا؛ مثل: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ..﴾[4]، فلو قلتَ: «ما يكون زيدٌ ليقول غدًا شرًّا» لم يجزْ.

قوله في الفاء: «وأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ .. إلى آخره».

الأمر بأسماء الأفعال مثل: «نَزَالِ»، وبالمصادر مثل: «قيامك»، والنهي في مثل: «إيَّاكَ والأسدَ» - ليس لها جوابٌ منصوب، ولو قال: «أمْر أو نهْي بفعل صريح» سَلِمَ من ذاك. وقولنا: «صريح» ليخرج به الأمر أو النهي الوارد بلفظ

---

(١) سورة القصص، الآية (٨). (٢) سورة النساء، الآية (٢٦).
(٣) سورة الأنفال، الآية (٣٣) (٤) سورة النساء، الآية (١٣٧).

الخبر؛ فإنَّه لا يُنصَب جوابه بالفاء أيضًا.

وقوله: «أو نَفْــي».

لو قال: «حـقيقي أو مؤول» كـان أَوْلى؛ ليدخل مثل: «قلَّما تأتينا فتـحدِّثنا» و«غير قليلٍ أنصارك فيخـاف عليك»؛ لأنَّ المعنى: «ما تأتينا» و«ما قليل أنصارك»، ولم يذكر التحضيض والـدعـاء والتَّرَجِّي؛ فـإنَّ حُكْمَ الثلاثة كحكم التمنِّي وغـيره بما تقدَّم.

قلتُ: ويحتمل دخـول التحضـيض في العَرْض؛ لأنَّه مـن جنسـه، والتـرجي في التمني، والدعـاء في الأمر والنهي؛ لأنَّه بلفظها والقرائن تخصِّص ذلك، ولم يذكـر الـواقعةَ بعد جـزاء الشـرط أو بين الشـرط والجـزاء؛ مـثـل: «إنْ تَسَلْ تُعْطَ فـتكرم»، و«إنْ تُسَلْ فـتُحْسـن تُحَبّ»، ومـن الأول: القـراءة فـي قـوله تعـالى: ﴿يحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء﴾[1]، قُرِئَ بالـرفع والنصـب والجـزم[2]، وزاد الكـوفيـون جـواب التشبـيه؛ نحو: «كـأنك أميرنا فنطيـعك»؛ لأنَّ مـعناه النفي؛ أي: «مـا أنت أمـيـرنا»، وجـمـيـع مـا ذكَر مقـدَّرٌ بمصدرٍ، فكذلـك نُصبَ جوابُه بتقدير «أنْ»، فمـعـنى: «زرنـا فنكـرمك»: / «ليكـن مـنـك زيارة، فأنْ نكرمك» أي: فمنا إكرامك. [٥٣ أ]

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨٤).

(٢) قـرأ بالجـزم كل من: ابن كـثيـر وأبو عـمرو والكـسـائي وحمـزة وخلف واليـزيدي والأعمـش. قال ابن جني: «وروي عن الأخفـش قـال في قراءة ابن مسعود: "يحاسبكم به الله فيغفرْ لمن يشاء ويعذبْ من يشاء": جزم بغير فـاء. قال أبو الفتح: جـزم هـذا عـلى البدل من (يحاسبكم) على وجه التفصـيـل لجـملة الحسـاب، ولا محـالة أن التفصـيل أوضح من المفصل، فجرى مجرى بدل البعض أو الاشتمال..» اهـ.
[المحتسب ١/ ١٤٩]

والواو بشرطين: الجمعية، وأن يكون قبلها مثل ذلك.

و«أو» بشرط معنى «إلى أن»، أو «إلا أن».

قوله: ‹ والواو بشرطين: أحدهما: الجمعيــة ›.

العاطفـة أيضًا معناها الجمـعية، لكـنْ جمعًا مطلقًا غـير مقـيد بوقت، وهذه شرطها الجمعية في وقتٍ واحدٍ، ولو قال: «الجمعيَّة وقتًا» لَتَمَّ.

قوله: ‹ و (أو) بشرط معنى (إلى أنْ) ›.

كوْن «أو» بمعنى «إلا أنْ» متَّفقٌ علـيه، وبمعنى «إلى أنْ» مختلَفٌ فيـه، فجوَّزه الكوفيون ومنعه البصريون، فكان ذكْر المـتَّفق عليه أوْلى، واستدلَّ الكوفيُّون بقول المادح لرسول الله ﷺ:

إِلَيْكَ رَسـُولَ اللهِ أَعْمـَلْتُ ناقَتِي ... تَجُوبُ الْفَيَافِي سَمْلَقًا بَعْدَ سَمْلَقِ

فَمَـا لَكِ عِنْدِيَ رَاحَةٌ أَوْ تَلحْلَحي ... بِبـابِ النَّبِيِّ الْهَاشـِميِّ الْمُوَفَّقِ[1]

أي: «إلى أنْ»، ومنه قول أبي صخر الهذلي[2]:

فِرَاقُ أَخٍ لا يَبْرَحُ الدَّهْرَ ذِكْرُهُ ... يُهَيِّمُني مَا عِشْتُ أَوْ يَنْفَدَ الْعُمْرُ[3]

---

(١) البيتان من الطويل، وقائلهما مجهول.

(٢) هو: عبد الله بن سلمة السـهمي، من بني هذيل بن مدركة، شاعر من الفـصحاء، كان في العصر الأموي مواليًا لبني مروان متعصبًا لهم، وله في عبد الملك وأخيه عبد العزيز مدائح، وكان قد حبـسه عبد الله بن الزبير عامًا وأطلقه بشفـاعة رجال من قريش، وهو صاحب الأبيات المشهورة التي أولها:

عجبتُ لسعي الدهر بيني وبينها ... فلما انقضى ما بيننا سكن الدهرُ

توفي نحو سنة (٨٠هـ-٧٠٠م).

(٣) البيـت من الطويل، وهو لأبي صخـر الهذلي في شـرح أشعار الهـذليين (٢/٩٥٢)، وشرح عمدة الحافظ (٣٣٦).

والشاهد فيه قوله: «أو ينفدَ»؛ حيث نصب الفعل المضارع بـ «أنْ» مضمرة بعد «أو» التي بمعنى «حتّى».

والعاطفة، إذا كان المعطوف عليه اسمًا.

أي: «حتى»، وقد جمعهما الذّريْحُ أبو قيس مجنون بني عامرٍ[1] حين أمره بتطليق زوجته ليلى التي كان مغرمًا بها فقال واضعًا نفسه على الرمضاء: «واللهِ لا أريم بهذا الموضع أو أموت أو تخليها»؛ فالأول بمعنى «إلى أنْ» والثانية بمعنى «إلا أن».

فإنْ قيلَ: فما المستثْنى والمستثنى منه على معنى «إلاّ أنْ» ؟

قلنا: المستثنى: الوقت من الأوقات، وتقديره: «لألزمنَّك الأوقاتِ كلَّها إلا وقتَ تعطيني حقِّي».

قوله: « والعاطفة ».

ليدخل فيه الواو و«أو».

قوله: « إذا كان المعطوف عليه اسمًا ».

ينبغي أنْ يُقال: اسمًا صريحًا؛ لأنَّ الفاء والواو المتقدمتين عاطفتان على اسم في الحقيقة، كما تقدَّم تقديره، لكنه ليس اسمًا صريحًا. وقوله: «اسمًا» أجود من قول الجزولي[2]: «مصدرًا»، لأن كونه مصدرًا لا يشترط، بل يجوز: / «زيدٌ [٥٣ ب] ويطيعك خيرٌ لك من عَمْرٍو»، و«خالدٌ ويحبك أجود من بكرٍ»، و«حضورك وتشير

---

(١) هو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شاعر غزل من المتيمين، من أهل نجد، لم يكن مجنونًا، وإنما لقِّب بذلك لهيامه في حب ليلى بنت سعد، توفي (٦٨هـ-٦٨٨م)، صنَّف ابن طولون (ت٩٥٣هـ) كتابًا في أخباره سمَّاه: «بسط سامع المسامر في أخبار مجنون بني عامر»، وكان الأصمعي ينكر وجوده ويراه اسمًا بلا مسمى، والجاحظ يقول: «ما ترك الناس شعرًا مجهول القائل فيه ذكر ليلى إلا نسبوه إلى المجنون»، ويقول ابن الكلبي: «حُدثت أنَّ حديث المجنون وشعره وضعه فتى من بني أمية كان يهوى ابنة عم له». [الأعلام: ٥/٢٠٨، ٢٠٩].

(٢) سبقت الترجمة له.

بخيرٍ أفضلُ».

قوله : « ويجوز إظهار (أنْ) .. إلى آخره ».

الأظهر في التبيين: «يجب إظهارُ (أنْ) مع اللام إذا لاقت (لا)، ويجب حذفها مع لام الجحود، ويجوز فيما سواهما الوجهان: الإظهار والإضمار.

[جوازم الفعل المضارع]

وينجـزم بـ «لم» و «لمَّـا»، ولام الأمر، ولا في النهي، وكلم المجـازاة، وهي: «إن»، و«مهما»..

قال: « ويجزم[1] بـ (لم) ... إلى آخره ».

لم يذكر الدعاء، ودخوله في الأمر ليس بأدب.

وقوله: « و(كَلِـم) المجـازاة ».

ليعمَّ الأسماءَ والحروف.

قوله: « مهمـا ».

الزمخـشري والجـزولي يجعـلان «مهمـا» اسمًا مـجرَّدًا عن الزمـان، وكذلك يجعـلان «ما» و«أيا» وليس ذلك بتـحقيق، أمـا «مهمـا» فقد جـاءت مقصـودًا بها الزمان؛ كقول حاتم الطائي[2]:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[3]

والمراد: «وإنك متى تعطِ»، وأما «ما» فقد جاءت أيـضًا شرطية متضمنة معنى

---

(١) قوله: «ويجزم» هو في الكافية: «وينجزم». وفي هامش الأصل كلمة غير واضحة.

(٢) هو: حاتم بن عـبد الله بن سعد بن الحـشرج الطائي القحطاني، أبو عـدي، فارسي، شاعر، جواد، جاهلي. يضرب المثل بجوده، كان من أهل نجد، وزار الشام فتزوج ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عـوارض (جبل في بلاد طيئ). قال ياقوت: وقبر حاتم عليه. شعره كثير وضاع معظمه، وبقي منه ديوان صغير. وأخباره كثيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ، وأرخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي ﷺ.

[الأعلام: ٢/ ١٥١].

(٣) البيت من الطويل، وينظر في: مغني اللبيب لابن هشـام وشرح شواهده للسيوطي ٣٣١ (٢٥٣)، وهمع الهـوامع (٢/ ٥٧)، والدرر اللوامع (٢/ ٧٣)، وشـرح الأشمـوني (٤/ ١٢)، وديوان حاتم الطائي (١١٤).

الزمان في قول الشاعر تميم العجلاني[1]:

وَلَوْ كُحِلَتْ حَوَاجِبُ خَيْلِ قَيْسٍ ... بِتَغْلِبَ بَعْدَ كَلْبٍ مَا قَذِينَا

فَمَا تَسْلَمْ لَكُمْ أَفْرَاسُ قَيْسٍ ... فَلا تَرْجُو الْبَنَاتِ ولا الْبَنِينَا[2]

وأيضًا منه:

فَمَا تَحْيَ لا تُسْأَمْ حَيَاةً وَإِنْ تَمُتْ ... فَلا خَيْرَ في الدُّنْيَا ولا الْعَيْشِ أَجْمَعَا[3]

وأما «أي» فإنها بحسب ما تُضاف إليه؛ فإنْ أُضيفت إلى الزمان تضمَّنت معناه، كقولك: «أي حين تَقُمْ أَقُمْ»، ولا يلزم من هذا أنْ تكون دالةً على الزمان بنفسها، كما قال بعضهم؛ لأنَّك لو أضفتها إلى مكان - كقولك: «أي مكان تجلس أجلس» - دلَّتْ على المكان، ولم يلزم من ذلك أنْ تكون ظرفَ مكان.

قوله: « وحيثما ».

يريد كقول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نَجَاحًا في غَابِرِ الأَزْمَانِ[4] / [٥٤ أ]

(*) في متن الكافية جاءت "حيثما" بعد "إذ ما" وليس قبلها كما أوردها المصنف. فليتنبه.

(١) هو: تميم بن أبي مقبل العجلاني، من العجلان بن عبد الله بن كعب من بني عامر بن صعصعة، جد جاهلي، بنوه قبيلة ضخمة، ولا يعرف له تاريخ وفاة.
[الأعلام: ٤/٢١٦]

(٢) البيتان من الوافر، ينظر: شواهد شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٦٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن الزبير في شرح الأشموني (٣/٥٨١)، وليس في ديوانه. والشاهد فيه قوله: «فما تَحْيَ لا تسأم»؛ حيث جزمت «ما» فعلين مضارعين مثل «من».

(٤) البيت من الخفيف، وهو كذلك بيت مدور، وقائله مجهول، وينظر في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٣٣(٢٣٤)، وشذور الذهب (٣٣٧)، وشرح العيني (٤/٤٧٦)، وشرح الأشموني (٤/١١)، وحاشية يس على التصريح (٢/٣٩).

وهي ظرف مكان على أصلها، ومنه:

حَارَ لَكَ اللهُ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنٍ وَحَيْثُمَا يَقْضِ أَمْرًا صَالِحًا تَكُنِ[1]

قوله: «وإذْ مَا».

قال المبرد: هي اسم. والصحيح قول سيبويه: إنها حرفٌ بمعنى «إنْ لا»؛ لأنها قد أفادت المجازاة باتفاق، ودعوى دلالتها على زمنٍ مستقبل - كما قال المبرد - غير مسلَّم، وشاهدها قول الشاعر:

إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ[2]

ومنه:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ لا تَجِدْ مَنْ أَنْتَ تَأْمُرُ فَاعِلا[3]

---

(١) البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى، ينظر: دلائل الإعجاز (٢٠٢)، وديوان زهير (١٢٣). ويروى: «هنَّاك ربُّك» بدل: «حار لك الله»، و«فكن» بدل «تكن».

(٢) البيت من الكامل، وقائله عباس بن مرداس، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٣٤٢)، والمقتضب (٢/ ٤٧)، والجمل للزجاجي (٢٢٢)، والخصائص لابن جني (١/ ١٣١)، والمحتسب لابن جني كذلك (٢/ ٨٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٩٧)(٧/ ٤٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٣٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٨٠)، وشرح ابن عقيل (٥٨٣)، وشرح عمدة الحافظ (٣٦٥)، وشرح قطر الندى (٨٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٢٥).

ويروى: «إذ ما تأبَ» بدل «إذ ما تأتِ».

ويروى الشطر الثاني من البيت هكذا:

* به تُلفِ من إياه تأمر آتيا *

قوله : « وأيــن ».

ولـم يذكـــر «أيان»، وقـد تقـــدم في الظـــروف أنـهـا تكـــون شـرطًا أيضًا؛ كقـول الشاعر:

إِذَا النَّعْجَةُ الْغَرَّاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ　　فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلِ(1)

قوله : « وَمَتَــى ».

كقول الشاعر:

مَتَــى تَأْتِهِ تَعْشُـــو إِلَى ضَــوْءِ نَارِهِ　　تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ(2)

ومنه قول الآخر:

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِـمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا　　تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا(3)

---

(1) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٢٦)،وشرح عمـدة الحافظ (٣٦٣)، وبلا نسبة فـي الدرر (٥/ ٩٥)، وشرح قطر الندى (٨٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٣).

ويروى: «الأدماء» بدل «الغراء».

(٢) البيـت مـن الـطـويل وقـائـلـه الحطيئة، يـنظر: كـتـاب سيـبويه (١/ ٤٤٥)، ومـجالـس ثعلـب (٤٦٧)، والمـقـتـضـب (٢/ ٦٥)، والجـمل لـلزجـاجي (٢٢٠)، وأمـالـي ابن الشـجـري (٢/ ٢٧٨)، وشــرح المفصل لابن يـعيش (٢/ ٦٦) (٤/ ١٤٨) (٧/ ٤٥، ٥٣)، وشــذور الذهــب (٦٤)، وشـــرح العـــيني (٤/ ٤٣٩)، وديــوان الحـطيـئـة (٢٥).

(٣) البـيت من الطويل، وقـائله عبـيد اللـه بن الحر، أو الحطيـئـة، وليـس فـي ديوانه، ينظر: كتـاب سيـبـويه (١/ ٤٤٦)، والمقتضب (١/ ٦٦)، والإنصـاف (٥٨٣)، وشرح المفـصل لابن يعـيش (٧/ ٥٣) (١٠/ ٢٠)، وخـزانة الأدب ٣/ ٦٦٠)، وهمع الهـوامع (٢/ ١٢٨)، والدرر اللوامع (٢/ ١٦٦)، وشـرح الأشمونـي (٣/ ١٣١)، وحاشيـة يـس على التصريح (٢/ ١٦٢).

و«أنـى».

وأما مع «كيفما»، و«إذا» فشاذ، وبـ «إن» مقدرة.

فـ «لم» لقلب المضارع ماضياً ونفيـه، و«لما» مثلها، وتختص بالاستغراق، وجواز حذف الفعل.

ولام الأمر: اللام المطلوب بها الفعل، ولا النهي: المطلوب بها الترك.

قوله: « وأنّـى ».

كقول الشاعر:

فَأَصْبَـحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِـسْ بِها ... كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ[1]

ومنه أيضًا قوله:

فَأَيْهٌ بِهِـمْ شَهْـرَيْنِ أَنَّى دَعَوْتَهُمْ ... أَجَابُوا عَلَى مَرْقُومَةٍ بِالْقَوائِمِ[2]

قوله: « وأما مع (كيفما) و(إذا) فشاذٌ ».

هذا سهوٌ؛ فـإنه لم ينقل الجزم بـ «كـيف» من عربي قطّ لا شاذًّا ولا غيره، وقد قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي / يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[3]، [٥٤ ب] فأتى بعدها بالمضارع غير مجزوم، وهي هنا شرطية؛ لأن الاستفهام هنا غير سائغ؛ وفي هذه الآية مـخالَفـة لقاعـدة مطَّردة، وهو أنه متى تقـدم على أداة الشـرط ما يكون بمعنى الجـواب أو يفـهم منه الجـواب، فلا يكون الشـرط إلا مـاضيًا، فـلا يجـوز: «سـوف أكرمـك إنْ تأتـني» بل «إنْ أتيتني»، وقـد جـاء هـاهـنا بعـد أداة

(١) البـيت من الطويل، وقائله لبـيد بن ربيـعة، وينظـر في: كتـاب سيبـويه (١/ ٣٤٢)، والمقتضب (٢/ ٤٨)، والجمل للزجاجي (٢٢٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١١٠) (٧/ ٤٥)، وخزانة الأدب (٣/ ١٩٠) (٤/ ١٠٩، ٢١٠)، وديوان لبيد (٢٢٠).

(٢) البيت من الطويل، وقائله جرير، ينظر: مجالس ثعلب (٧١)، وديوان جرير (٥٥٤).

(٣) سورة آل عمران، الآية (٦).

وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثاني، ويسميان شرطاً وجزاء.

فإن كانا مضارعين، أو الأول، فالجزم.

وإن كان الثاني، فالوجهان.

الشرط فعلٌ مضارع ولم يجزم به.

وأما «إذا»: فالجزم بها كثيرٌ وليس بشاذٍّ، لكن في الشّعْر فقط، فلا يكون في غيره، وقد تحمل «إذا» على «متى» فيجزم بها، و«متى» على «إذا» فلا يجزم، كما حُملت «لم» على «لا»، فالأول كقوله ﷺ لفاطمة: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبِّرا ثلاثًا وثلاثين..»[1] الحديث، بجزْم «تكبِّرا».

قوله: « وكلم المجازاة ».

أجود من قولهم: «وحروف المجازاة».

قوله: « يدخل على الفعلَيْن ».

الأجود: «تدخل على جملتين»؛ ليعمَّ الاسمية والفعلية.

قوله: « فإنْ كانا مضارعيْن أو الأول فالجزم ».

أي: عند البصريين، والأجود من مذهب الكوفيين، وقد جوَّز الكوفيون في الثاني الرفع أيضًا؛ مثل: «إنْ تأتني أُكرمُك»، ولا فرق عندهم بين أنْ يكون الشرط ماضيًا أم مضارعًا، وعلَّة ارتفاع الجزاء: ضعف أداة الشرط؛ لأنها تقتضي جزمًا، وقد حصل ذلك بجزم الأول، ويقوِّي ذلك اتفاقهم على جواز رفعه إذا كان الأول ماضيًا، والمختار: جزم الثاني في الجميع، ومتى رفع جزاءٌ شرطه ماضٍ فهو عند سيبويه في حكم التقديم، فإذا قلتَ: «إنْ أتيتَني أُكرمك»،

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: الدليل على أنَّ الخمس لنوائب الرسول ﷺ (٦/٢٤٨)، ومسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: التسبيح أول النهار وعند النوم (٤/٢٠٩٠).

فتقديره: «أكرمك إنْ أتيتني»، وعند المبرِّد أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: «فأنا أكرمك»، والتحقيق: ما ذكرناه أولاً أنَّ أداة الشرط لم تعمل فيه لضعفها، ولا حاجة إلى تقديرٍ ولا تقديمٍ وتأخيرٍ / . [٥٥ أ]

قوله: « بغير (قد) لفظًا ».

مثل: ﴿إن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ من قَبْلُ ..﴾[١].

« أو معنـــى ».

مثل: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ من دُبُرٍ فَكَذَبَت ..﴾[٢].

وينبغي الاحتراز من ثلاثة مواضع يجب فيها الفاء والجزاءُ ماضٍ وليس هناك «قد» لفظًا ولا معنًى:

الأول: إذا كان الجزاء فعلاً غير متصرِّف؛ مثل: «إنْ أتيتني فلستَ بخائبٍ لديَّ»، و«إنْ زرتني فعسى أنْ تنالَ خيرًا».

الثاني: إذا كان في الجزاء معنى الطلب كالدعاء؛ مثل: «إنْ زرتني فغفرَ الله لك».

الثالث: المقرون بـ «ربما»؛ مثل قول الشاعر:

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجورَ الفِنَاءِ فَرُبَّما ... أَقَامَ به بعْدَ الوفودِ وُفودُ[٣]

ولا يكون المقدّر فيه «قد» أو الملفوظ بها معه إلا ماضيًا في الغالب لفظًا أو معنًى، وقولنا: في «الغالب» احترازًا من قول الشاعر:

إنْ لَمْ يُصِبْكَ عَدُوٌّ في مُنَاوَأَةٍ ... فَقَدْ يَكُونُ لَكَ المعلاةُ والظَّفَرُ[٤]

---

(١) سورة يوسف، الآية (٧٧). (٢) سورة يوسف، الآية (٢٧).

(٣) البيت من الطويل، وقائله أبو عطاء السندي، وينظر: خزانة الأدب (٤/١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة (٨٨٠).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (٣٥٢)، والشاهد فيه قوله: «فقد يكون»؛ حيث اقترن بـ «قد» فعل مضارع، وذلك في جواب الشرط، والأكثر اقترانها بالفعل الماضي.

لم يجز الفاء.

وإن كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ «لا» فالوجهان، وإلا فالفاء.

ويجيء «إذا» مع الجملة الاسمية موضع الفاء.

وقوله: « لم تجز الفاء ».

أي: في الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿ **وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ** ﴾[2]؛ فإنَّه ماضٍ بغير «قد» لفظًا ولا معنًى، وهو بالفاء.

قوله: « وإنْ كانَ مضارعًا مثبتًا أو منفيًّا بـ (لا) فالوجهان ».

إذا دخل عليه السين أو «سوف» أو «لن» أو «ما»؛ وجبت الفاء، قولاً واحدًا. وإنْ كان مضارعًا مثبتًا - كقوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ** ﴾[3]، ﴿ **إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ** ﴾[4]، وكذا « **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوه** »[5].

قوله: « وقد تجيءُ (إذا) مع الجملة الاسمية موضعَ الفاء ».

أي: التي للمفاجأة، ولو عيَّنها كان أولى، ثمَّ اختُلف: هل هي اسمٌ أو حرفٌ ؟ فإنْ قلنا: اسم؛ فظرف زمان أو ظرف مكان؛ فيه قولان:

أحدهما: ظرف زمان [كهي][*] لغير المفاجأة.

والثاني: ظرف مكان؛ لتضمنها معنى [الحصرة][*]، والصحيح أنها حرف؛ لوقوعها موقع / الفاء، وهي حرف، ولو كانت ظرف زمانٍ أو ظرف [٥٥ ب]

---

(١) سورة النمل، الآية (٩٠). (٢) سورة التوبة الآية (٢٨). (٣) سورة التوبة، الآية (٨٠).

(٤) سورة آل عمران، الآية (١١٥). يقول الطبري: (اختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة الكوفة: «وما يفعلوا من خير فلن يكفروه» جميعًا؛ ردًّا على صفة القوم الذين وصفهم الله جل ثناؤه بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر. وقرأته عامة قراء المدينة والحجاز وبعض قراء الكوفة بالتاء في الحرفين جميعًا: «وما تفعلوا من خير فلن تكفروه»؛ بمعنى: وما تفعلوا أنتم أيها المؤمنون من خير فلن يكفركموه ربكم) اهـ. تفسير الطبري (٤/٥٧).

(*) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل.

و«إن» مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد السببية نحو: «أسْلِمْ تدخل الجنةَ» و«لا تكفر تدخل الجنة»، وامتنع «لا تكفر تدخل النار» ....

مكان لَوجبت الفاء؛ كقولك: «إنْ تأتني فيومئذٍ أكرمك»، و«إنْ تأتني فعندك تواضعٌ».

قوله: « و (إنْ) مقدَّرة بعد الأمر ... إلى آخره ».

مذهب الخليل[1] وسيبويه أنَّ الجزم في أجوبة هذه الأشياء المذكورة بتضمُّنها معنى حرف الشرط لا بحرف شرط وشرط مقدرين، بل معنى «ائتني أكرمك»: «إنْ تأتني أكرمك»؛ لأنَّ ذلك أقل تقديرًا فكان أولى، ولم يذكر الدعاء والتحضيض؛ مثل: «اللهم اغفرْ لي أدخلْ جنَّتك»، و﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ..﴾[2]، على قراءة الجزم[3]؛ [أي: معطوف على التوهم بحذف العامل: «إنْ أخرتني أصَّدَّقْ وأكنْ»][*].

---

(١) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي. ولد في البصرة (١٠٠هـ-٧١٨م)، ومات بها سنة (١٧٠هـ-٧٨٦م)، وعاش فقيرًا صابرًا. قال النضر بن شميل: ما رأى الراؤون مثل الخليل، ولا رأى الخليل مثل نفسه. له كتاب «العين» في اللغة، و«معاني الحروف»، و«جملة آلات العرب»، و«تفسير حروف اللغة»، وكتاب «العروض»، و«النقط والشكل»، و«النغم». ويروى أنه فكر في ابتكار طريقة للحساب تسهله على العامة، فدخل المسجد وهو يُعمل فكره فصدمته سارية وهو غافل، فكانت سبب موته. و«الفراهيدي»: نسبة إلى بطن من الأزد وكذلك اليحمدي، وفي طبقات النحويين للزبيدي: «كان يونس يقول: الفُرهودي (بضم الفاء) نسبة إلى حيٍّ من الأزد»، ولم يسمَّ أحد بـ «أحمد» بعد رسول الله ﷺ قبل والد الخليل.

(٢) سورة المنافقون، الآية (١٠).

(٣) قراءة الجزم لـ «أكن» هي القراءة المشهورة كما هو مرسوم في جميع المصاحف، وقرأ أبو عمرو «وأكونَ» بإثبات الواو ونصب النون. [النشر في القراءات العشر، ٢/٣٨٨]

(*) ما بين معقوفتين زيادة من الهامش.

خلافاً للكسائي، لأن التقدير: إن لا تكفر.

قوله : « خلافـًا للكسـائي ».

إنما يقدر الكسائي ذلك فيما يصحُّ معناه، وفي الحديث ما يؤيده؛ وهو قول الصحابي[1] للنبي ﷺ [يوم حنين][2]: «لا تشرفْ يصبْكَ سهمٌ. . .»[3].

---

(١) هو: زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد بن مناة بن عدي بن عمرو ابن مالك؛ أبو طلحة الأنصاري.

(٢) ما بين معقوفتين زيادة من الهامش، ولا تصح؛ لأن الذي في البخاري ومسلم أن ذلك يوم أحد وليس يوم حنين كما ذكر الناسخ.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب مناقب الأنصار (١٨)، برقم (٣٨١١)، وكتاب المغازي (١٨) برقم (٤٠٦٤)، عن أنس بن مالك ﷺ: «لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ، وأبو طلحة بين يدي النبي مجوِّب عليه بحجفة له؛ وكان أبو طلحة رجلاً راميًا شديد النزع؛ كسر يومئذ قوسين أو ثلاثًا، وكان الرجل يمر معه بجعبة من النبل فيقول: انثرها لأبي طلحة. قال: ويشرف النبي ﷺ ينظر إلى القوم، فيقول أبو طلحة: بأبي أنت وأمي؛ لا تشرف يصيبُك سهم من سهام القوم. نحري دون نحرك. .». ورواية البخاري كما يظهر برفع «يصيبك».

وأخرجه مسلم كذلك في صحيحه كتاب الجهاد (١٣٦/١٨١١)، برقم (١٣٦)، وفيه التصريح بذكر «لا» النافية: «لا تشرف يصبك سهم».

وضبَطَهُ ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» هكذا: «لا تَشَرَّفْ يصبْكَ سهم»، وقال: أي لا تتشرَّف من أعلى الموضع» اهـ.(٢/٤٦٢).

فعل الأمر

الأمر: صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة. وحكم آخره حكم المجزوم.

قال في الأمر: « يطلب بها ».

احتراز من نحو: «لِيقمْ زيدٌ» و«لتقمْ»؛ فإنَّه طلبُ الفعْل، لكن باللام الدَّالَّة على الأمر.

وقوله: « منْ الفاعل ».

يرد علَيه ما لم يُسمَّ فاعله مما لم يستعمل إلا لما لم يسمع له فاعلٌ؛ مثل: «لتُعْنَ بحاجتي»، وأخْرَجَ بقوله: «المخاطَب» الغائبَ؛ مثل: «لِيقمْ زيدٌ».

وقوله: « بحذف حرف المضارعَة ».

إنما كان مضارعًا قبل جعله أمرًا، أما بعده فلا، خلافًا للكوفيين؛ فإنه عندهم مضارعٌ حُذف منه حرف المضارعة، والحق أنه صيغة مشتقة من المصدر للأمر؛ كالمضارع والماضي، هذا مذهب البصريين، ولعلَّه أراد بـ «حذف حرف المضارعة» في الصورة، أو تقريبًا على الطالب، ولو قال: «قابلة لنون التوكيد ولحوق الضمائر»؛ كان أولى؛ ليدخل فيه «هات» و«تعال»؛ لأنهما فعْلا أمرٍ وليسا باسمي فعْلٍ كقول الزمخشري والفارسي[1]؛ بدليل لحوق الضمائر؛ كقولك: «هاتي» / و«هاتما» .. إلى آخره، وكقولك: «تعالَيْ» و«تعاليا» .. إلى آخره؛ قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ ..﴾[2]، ولم ينقل غير ذلك عن العرب، فتعين أنْ يكونا فِعْلَيْ أمْرٍ. [٥٦ أ]

قوله: « وحكْمُ آخرِه حكْمُ المجزوم ».

أي: وليس بمجزوم عند البصريين، خلافًا للكوفيين.

---

(١) هو: الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي. وقد سبقت الترجمة له ص (٢٧٦).

(٢) سورة المنافقون، الآية (٥).

فإن كـان بعده سـاكن وليس برباعي زدتَ همزةَ وصلٍ مـضمومـة إنْ كان بعده ضمة، ومكسورة فيـما سواه؛ مثل: «اقْتلْ» و«اضْرِبْ» و«اعْلمْ». وإنْ كان رباعيًا فمفتوحة مقطوعة.

قوله : « فإنْ كان بعْدَه ساكنٌ ».

أي: ملفوظ به؛ فإنَّ مـا بعده في «يقوم» وبعد ساكـن في الأصل، لكنه غير ملفوظ به، وكذلك يُسأل عند من قلب الهمزة ألفًا ونقل حركتها إلى السين.

قوله : « وإنْ كان رباعيًّا فمفتوحة مقطوعة ».

ظاهره أنَّ الهـمزة التي في أول الأمـر من الرباعي مزيدة، وليس كـذلك، بل هي التي كانت في «يؤكرم» على الأصل وحُذفت في المضـارعة مع الثلاثة؛ أعني: الياء والتاء والنـون، حملاً على الهمزة في «أأكـرم» للاستثقـال، كما حُذفت الواو مع الثلاثة حمـلاً على الياء في «يَعِد» للاستثـقال، وإذا كان حذف الهـمزة إنما كان للاستثـقال مع همزة المضارعة وحمـلاً لأخواتها من حروف المضارعة عليـها؛ فإذا زال ذلك المقتـضِي لحذفها - عادتْ، فـالأوْلى: وإنْ كان **رباعيًّا** افتتحتَه بما تفتتح ماضيه، ولا يخرج عمَّا ذكر إلا الأمر من الأفعال الثلاثة: «أخذ» و«أكل» و«أمر»؛ فإنَّ فاءاتهـا تُحذف أيضًا مع حرف المضارعـة، دون ما عداها من الأفعـال المهموزة الفاء؛ مثل: «أجر» و«أتى»؛ فإنَّك تقول في الثلاثة: «خذ» و«كل» و«مر»، وفيما عداها: «ائجر» و«ائت» وشبهـه، ولا تعود الفاء في شيء من الثلاثة إلا في «أمر» في الوصل خاصَّة، فتقول: «خذ» و«مر عَمْرًا» و«أْمُرْ زيدًا».

قلتُ: هذا ضـابطٌ حسنٌ عـرضته على شـيخنا فـارتضـاه؛ وهـو: إذا أمرتَ مـن فـعْـلٍ فـخذ مـضـارعه واحذف حـرف المضـــارعة، فـإنْ تحرَّك ما بعـده ـ إما لفظًا كـ «يـدحرج» أو فـي الأصـل كـ «يـؤكـرم» ـ فـبـاقـيـه هـو الأمـر؛ كـ «دَحْـرِجْ» / و«أكْرِمْ»، وإنْ سكن ما بعـده لفظًا فزدْ أوَّلَه همـزةَ وصلٍ مكسورة إنْ [٥٦ ب] كـان قبل آخـره كـسرة أو فـتحـة؛ نحـو: «تكْسر» و«تعلْم»: «اكْسـرْ» و«اعلَمْ»، ومضمومة إنْ كان قبله ضمة؛ نحو: «تقْعُد»: «اقْعُدْ»، إلا «أخذ» و«أكل» و«أمَرَ» فتحذف فاؤه أيضًا، ويجوز ردها في «مُرْ» في الوصل خاصَّة.

[فعل ما لم يُسمَّ فاعله]

فعـل ما لم يُسمَّ فـاعله : هو ما حـذف فاعله، فـإن كان مـاضيًا ضُم أوله وكسر مـا قبل آخره. ويضم الثالث مع همزة الوصل، والثـاني مع التاء، خوف اللبس. ومعتل العين، الأفصح، قيل وبيع، وجاء الإشمام، والواو.

ومثله باب «اختير» و«انقيد» ....

قال: « فعْلُ ما لم يُسمَّ فاعله ».

من هذا البـاب ما لـم يُصغ لفاعلٍ ألبتـة؛ كـ «سُقِطَ في يدِه»، و«بُهِتَ الذي كفر»[1]، و«عُنِيَ زيدٌ بكذا».

قوله : «بضمِّ الثالث مَعَ همْزة الوصْلِ ».

مثل: «استُخْرج» و«انْطُلق».

قوله : والثاني مع التاء ».

الأولى: مع تاء المطاوعة؛ لأنَّ التاء أعمُّ.

قوله : « وجاء الإشمام والواو ».

الإشمام لغةٌ فصيحة ورد بها التنزيل[2]، ولو قيل: «الإشمام وإشباع الضمة» لزم منه الواو، وإلا فيرد عليه «عور» فإنه بالواو مع الإشمام، ولم يُردْ إلا الإشمام أو الواو مثل: «بيع» و«بُوع»، و«قِيل» و«قُول».

قوله : « باب (اخْتير) و(انْقيدَ) ».

أي: مما في أوله ألفُ المطاوعـة، فإنَّ فيـه الأوجه الثـلاثةَ: الكسر والإشـمام والواو؛ فيقال: «اختير» و«اختُير»، و«انقود».

---

(١) لعل موضع الاستشهاد هنا هو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فبهت الذي كفر﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨٥].

(٢) الإشمام عند أهل الاصطلاح هو: الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة.

دون «استخير» و «أقيم».

وإن كـان مـضـارعـاً ضُـم أوله وفتـح مـا قـبـل آخـره، ومـعـتل العين ينقلب فيه ألفاً.

قوله: « دون (استخير) ».

لأنَّ المُحْوج إلى التصرُّف فيما قـبل حرف العلّة مباشرته له، وهاهنا ليس الثالث مـبـاشـراً لـه.

(فصـل)

هاهنا موضعان لا بدَّ من التنبيه عليهما:

أحدهما: أنَّه متى وقع في المعتل العين لبْسٌ مع الكسر وجب الإشمام؛ كقول العبد: «بِعْتُ»؛ فإنه يجب الكسر إذا كان فاعـلاً كما في غيره، ويجب الإشمام إذا أراد أنه مفعول لمَا [لم](*) يسمَّ فاعله؛ لأنَّ الكسـر يوقع في اللبس بين الفاعل والمفعول، وكذلك مـتى وقع اللبس مع الضم وجب الكسر؛ مثل: «طُلْتُ» يجب الضم إذا فعلتَ الطول، ويجب الكسر إذا فاقك غيرُك به.

الثاني: / في المضعَّف العين واللام - مـثل: «ردَّ» و«شدَّ» - فإنه يجوز فـيه [٥٧ أ] الإشمام والكسر، وقرأ بعضهم: « هذه بضاعتُنا رِدَّتْ إلينا »(١) بكسر الراء.

(*) ما بين معقوفتين غير موجود بالأصل، والسياق يقتضيه.

(١) سورة يوسف، الآية (٦٥).

المتعـدي [وغيـر المتعـــدي]

فالمتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلق كـ «ضَرَبَ». وغير المتعدي: بخلافه كـ «قَـعَـدَ».

والمتــعــــدي يكون إلـى واحـــد؛ كـ «ضَرَبَ»، وإلى اثنين؛ كــ «أعطى» و«عَلِمَ»، وإلى ثلاثة؛ كـ «أعلـم» و«أرى» و«أنبأ» و«نبَّأ» و«خـبَّر» و«أخـبـر» و«حـدَّث»، وهذه مفـعـولها الأول كـمـفـعول «أعطيت»، والثـاني والثـالث كمفعولي «علمت».

قال في المتعدّي : « ما يتوقَّف فهمه على متعلَّق لـه ».

بعض اللازم كذلك؛ كـ «مـرَّ»؛ فإنه يستدعي ممرورًا به، وشبهه.

قوله في المتعدِّي : « إلى ثلاثة كـ (أعْلم) ... إلى آخـره ».

لا حاجة إلى الكاف؛ إذ ليس هناك غير ما ذكر.

قوله : « كمفعول (أعطيت) ».

أي: في جواز حذفه.

« وكمفعولي (علمـــت) ».

أي: فيما يجب لهما. وسيُذكر إنْ شاء الله تعالى.

[أفعال القلوب] (*)

«ظننت» و«حسبت» و«خلتُ» و«زعمتُ» و«علمتُ» و«رأيتُ» و«وجدتُ». تدخل على الجملة الاسمية ....

قال : « أفعال القلوب ».

ينبغي الاحتراز من مثل: «عرَف» و«نَسي» وشبههما من أفعال القلوب.

قال : « وهي ظننت ... إلى آخره ».

بقي منها: «حجوت»[1] بمعنى «ظننت»، و«دريت» بمعنى «علمت»، و«رأيت» بمعنى «حَلَمْتُ» أي: في المنام؛ كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[2]، و«جعلت» بمعنى «اعتقدت»؛ كقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾[3]، وبمعنى «صيَّرت»؛ كقولك: «جعلت المتاع بعضَه على بعض»، و«اتخذت» في مثل: «اتخذت زيدًا صديقًا»، و«هب» و«تعلم» ولا يكونان منه إلا في الأمر خاصَّةً؛ كقوله:

هَبُوني امْرأً مِنْكُمْ أَضَلَّ بَعيرهُ ... لَهُ ذِمَّةٌ إِنَّ الذِّمَامَ كَبيـرُ[4]

ومنه:

فَقُلْتُ أَجِرْني أَبَا خَالِـدٍ ... وَإِلا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا[5]

(*) عنوان هذا الباب في الأصل هو: «ظننت»، مع أن صاحب الكافية رحمه الله سماه: أفعال القلوب، ولعل لفظة «ظننت» التي ذكرت ها هنا في الشرح من وضع الناسخ؛ لهذا عَنْونَّا هذا الباب بـ «أفعال القلوب»؛ فليتنبه.

(1) وأصل «الحجا» مأخوذ من العقل والفطنة والمقدار. ينظر [القاموس المحيط مادة: حجا]

(2) سورة يوسف، الآية (٣٦). (3) سورة الزخرف، الآية (١٩).

(4) البيت من الطويل، وهو لعروة بن أذينة في تلخيص الشواهد (٤٤٢)، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه (٧٧)، والأغاني (٧/ ١٤٠).

(5) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تلخيص الشواهد (٤٤٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٦)، والدرر (٢/ ٢٤٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)، وشرح =

لبيان ما هي عنه، فتنصب الجزءين.

ومن خصائصها : أنه إذا ذُكر أحدهما ذُكر الآخر، بخلاف باب «أعطيت».

و«تَعَلَّم»، كقوله:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها ... فَبَادِرْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ[1]

قوله : « لبيان ما هي عنه ».

أي: من «علم» أو «ظنّ».

قوله : « إذا ذُكر أحدهما ذُكرَ الآخر ».

قد يتوهم منه جواز حذفهما معًا، وهو غير جائز إلا إذا دلَّ دليلٌ؛ إما عليهما كقولك: «ظننتُ» لمن قال: «أظننتَ زيدًا قائمًا»، أو على أحدهما؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلا/ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾[2] أي: بخلهم خيرًا لهم؛ فإنْ لم يدلَّ عليه دليلٌ لم يجز؛ إذْ لا فائدة فيه؛ لأنَّ الإنسان لا يخلو في نفسه من ظنٍّ أو علمٍ. [٥٧ ب]

قوله : « بخلاف (أعطيت) ».

أي: فإنه يجوز حذف مفعوله الثاني، هكذا يطلق أكثرهم، وليس على

= شواهد المغني (٢/ ٩٢٣)، ولسان العرب مادة «وهب»، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٨٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤٨)، وشرح شذور الذهب (٤٦٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٩٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٩).

(١) البيت من الطويل، وقائله زياد بن سيار، وينظر في: شذور الذهب (٣٦٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٥٩٤(٣١٢)، وشرح العيني (٢/ ٣٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٤٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٩)، والدرر اللوامع (١/ ١٣٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٤).

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٨٠).

ومنها : جواز الإلغـاء إذا توسطت أو تأخرت؛ لاستقـلال الجزءين كلامًا؛ بخلاف باب «أعطيت»؛ مثل: «زيدٌ علمتُ قائمٌ».

ومنها : أنها تُعلَّق قبل الاستفهام والنفي واللام؛ مثل : «علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو».

ومنها : أنه يجوز أنْ يكون فاعلها ومفعـولها ضميرين لشيء واحد؛ مثل: «علمْتُني منطلقًا».

إطلاقه؛ لأنه متى قُصِد به الحصـر لا يجوز حذفه؛ مثل: «ما أعطيتك إلا درهمًا».

قوله : « ويجوز فيها الإلغاء إذا توسطت ».

الإعمال مع التوسط والإلغاء مع التأخُّر أجودُ.

قوله : « وتعلق قبلَ حرف النفي ».

ليس كلُّ حرفِ نفيٍ؛ بل «ما» و«لا» و«إن» النافية خاصَّة.

قلتُ: لعلَّها المراد، ولم تعيَّن لأنَّ غيرها لا يدخل على الأسماء، وأما الاستفهام فتعلّق قبل أدواته كلها، وقد يُتوهم منه عطف الاستفهام على النفي، والعطف إنما هو على [حرفه معناه](*)، وقيل: الاستفهام.

قوله : « واللام ».

أي: لام الابتداء؛ مثل: «عَلِمْتُ لَزيدٌ قائمٌ»، ولام القسم أيضًا كذلك، مثل: «عَلِمْتُ لَيقومن زيدٌ».

قوله : « أنْ يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ».

هذا لا يختصُّ بهذه الأفعال إلا إذا كان الضَّميران متصلَيْن، فلو كان أحدهما منفصلاً جاز ذلك في كل فعل، هذه وغيرها؛ مثل: «ما ضربتُ إلا إياك» و«ما أكرمتَ إلا إيايَ»، مثل: «ظننتَني منطلقًا»،

(*) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل، ولعله: «ومعناه».

ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد، فـ «ظننت» بمعنى «اتهمت» و«علمت» بمعنى «عرَفْت»، و«رأيت» بمعنى «أبصرت»، و«وجدت» بمعنى «أصبت».

ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[1]، وجاء في الحديث: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ»[2].

قوله: « ولبعضها معنًى آخر ... إلى آخره ».

تكون «علِمَ» بمعنى «عرَفَ»، و«علم» أي: صار أعلم، وهو المشقوق الشفة العليا، كما يقال: «أفلح» للمشقوق الشفة السفلى؛ فإن كانتا مشقوقتين فهو «أعلم أفلح»، وتكون «رأيت» بمعنى «أبصرت» وبمعنى «رميت» في الرئة، وتكون «وجد» بمعنى «أصاب» وبمعنى «استغنى» وبمعنى «حزن» أو «حقد»، / وتكون «جعل» بمعنى «عمل» وبمعنى «أوجب»؛ كقولك: «جعلتُ للعامل أجرةً»، وقد تكون «خلت» بمعنى «اختلت» من الخُيلاء وهو العجْب، و«زعمت بكذا» أي: «تكفّلت به»، وقد تكون «حسب» أي: صار «أحسب» وهو الأشقر ببياضٍ؛ كالأبرص؛ فالمتعدي من ذلك له مفعول واحد، واللازم منه لا مفعول له. [٥٨ أ]

أما معانيها: فـ «علم، ووجد، ودرى» لليقين، و«ظنَّ، وحسب، ورأى، وخال» تكون لليقين وتكون للشك.

---

(١) سورة العلق، الآية (٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨/ ٣٠) كتاب الزهد ، وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل (١/ ١٦٤) (٤/ ١٩) (٥/ ٤٢٩).

وهو عن السيدة عائشة ﵂ : «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان».

[الأفعال الناقصة] (*)

الأفعال الناقصة: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: «كان»، و«صار»، و«أصبح»، و«أمسى»، و«أضحى»، و«ظل»، و«بات»، و«آض»، و«عاد» ....

قال: « الأفعال الناقصة ».

الصحيح أنها سُميت ناقصةً لأنها لا تتمُّ إلا بمرفوع ومنصوب [بخلاف غيرها من الأفعال](1)؛ فإنه يتم بالمرفوع وحده، وقيل: سمِّيت به لأنها سلبت معانيها من المصادر وبقيت دالَّة على الزمان المجرَّد، وليس بتحقيق، وإلا لم يكن بين «كان» و«أصبح» و«ما زال» فرْقٌ.

قوله : « (كان) و (صار) ».

لم يذكر ما في معنى «صار» كـ «تحوَّل» و«انقلب» و«استحال» و«حال» و«آل» و«حار» وشبهه؛ كقول الشاعر:

فَيَا لَكِ مِنْ نُعمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤسَا(2)

(*) عنوان هذا الباب في الأصل هو: «كان»، مع أن ابن الحاجب رحمه الله قال: الأفعال الناقصة، ولعل لفظة «كان» هنا من وضع الناسخ؛ لهذا عَنْونَّا هذا الباب بـ «الأفعال الناقصة»، والأمر نفسه صنعناه في باب «أفعال القلوب» آنفًا.

(1) ما بين معقوفتين تكرر بالأصل، وهو كما يبدو وهم من الناسخ، لهذا حذفنا التكرار.

(2) هذا جزء من بيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهد للسيوطي ٢٨٨(٢٣٧)، وهمع الهوامع (١/ ١١٢)، والدرر اللوامع (١/ ٨٣)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٩)، وديوان امرئ القيس (١٠٧). وصدر البيت:

وبدِّلتُ قُرْحًا داميًا بعد صحَّةٍ

وكما أنشد الحريري[1] في المعمّى[2] في الخمر:

وَمَا شَيءٌ إذا فَسَدَا ... تحَوَّلَ غَيُّهُ رَشَدَا

زَكِيُّ العِرْقِ والِدُهُ ... ولَكِنْ بِئْسَ مَا وَلَدَا[3]

ولو ذكر «صار» عند «آض» و«عاد» كان أولى؛ لأنهما من معناهما.

قوله: «(غدا) و(راح)».

التحقيق: أنَّ هذين ليسا من هذا الباب، بل هي أفعال تامَّة والمنصوب بعدها على الحال؛ لأنَّ خبرهما لا يصح أنْ يكون معرفة، وخبر أفعال هذا الباب [هو][4] الذي يصح أنْ يكون معرفة، فلا تكون حالاً؛ لأنَّ شرطها التنكير.

قوله: «و(ما زال) ... إلى آخرها».

لو قيل: «وزال وبرح وفتئ وانفك مصاحبة لنفي أو نهي أو دعاء» كان أولى؛ ليعمَّ النفيَ بـ «ما» و«لن» و«لا» و«ليس» و«غير» و«قلما»، فالنفي بـ «ما» و«لن»

(١) هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، البصري، المشاني. صاحب المقامات. قرأ النحو على القصباني، ودخل بغداد فقرأ النحو والأدب على علي ابن فضال المجاشعي، وتفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعلى ابن الصباغ، وقرأ الفرائض والحساب على أبي حكيم الجبري، وأبي الفضل الهمداني. ولد سنة (٤٤٦هـ)، وتوفي سنة (٥١٥هـ). وله: (المقامات)، و(الملحة)، و(درة الغواص).

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٤٧٩)، ومعجم الأدباء (١٦/ ٢٦١)، ونزهة الألباء (٣٧٩)، والفلاكة والمفلوكون (١٥٣).

(٢) كلمة «المعمى» جاءت في الأصل هكذا: «المعما» ويبدو أنه تحريف، والصواب ما أثبتناه؛ و«المعمَّى»: ضرب من علم الألغاز يدور حول اسم شيء سواء كان من الإنسان أو غيره وذلك مثل قولهم في اسم «سعيد»:

اسمُ مَنْ كانَ أفضلُ القومِ ... أولِ السومِ وآخرُ الصَّوْمِ

وأكثر من يعني بالمعمى أهل فارس، ولهذا وقع جل التصانيف في المعمى على لسان الفرس. [مفتاح السعادة ومصباح السيادة ١/ ٢٥٢]

(٣) البيتان من الوافر، ولم نعثر عليهما.

(٤) في المخطوط: «هي»، والصواب ما أثبتناه.

[٥٨ ب]

و«لا» ظاهرٌ، والنفي بـ «ليس» كقول الشاعر:

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أنْ لَسْتُ زائلاً ... أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضُ[١]

والنفي بـ «غير»؛ كقوله:

عَسِير يوقيكَ الْهَوى غير بارحٍ ... مُعَلّل نَفْسٍ باخْتِلاسَةِ نَاظِرِ[٢]

والنفي بـ «قلّما»؛ كقوله:

قَلَّمَا يَبْرَحُ الْمُطِيعُ هَوَاهُ ... وَجِلاً ذا كَآبَةٍ وَغَرَامِ[٣]

قلت: ولعلَّ هذا كله داخلٌ في قوله عند تفصيلها: «يلزمها النفي»، وقد يُقدَّر النافي للعلم به؛ كقوله:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تكونَهْ[٤]

وأكثر ما يُحذف حرف النفي في القسم؛ كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٥].

---

(١) البيت من الطويل، وقائله الحسين بن مطير، ينظر: مجالس ثعلب (٢٦٥)، وزهر الآداب للحصري (٩٨٠)، وشرح العيني (٢/١٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٨٧)، وشرح الأشموني (١/٢٣١).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (١٩٧).

والشاهد فيه قوله: «غير بارح»؛ حيث استغنى بـ «غير» عن النفي قبل «بارح»، وهو اسم فاعل من «برح» الذي يعمل عمل «كان» بشرط أنْ يتقدمه نفي.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (١٩٧).

والشاهد فيه قوله: «قلما يبرح المطيع هواه وجلا» حيث عمل الفعل الناقص «يبرح» وقبله «قلما» مستغنيًا بها عن النفي الواجب قبلها -أو النهي أو الدعاء- كشرط للعمل.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وقائله خليفة بن براز، ينظر: الإنصاف (٨٢٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١٠٩)، وخزانة الأدب (٤/٤٧)، وشرح العيني (٢/٧٥)، وهمع الهوامع (١/١١١)، والدرر اللوامع (١/٨١).

(٥) سورة يوسف، الآية (٨٥).

و«ما دام»، و«ليس».

وقد جاء: «ما جاءت حاجتك»، و«قعدتْ كأنها حربةٌ»، تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأول وتنصب الثاني؛ مثل: «كان زيدٌ قائمًا».

قوله: «و (ما دامَ)».

لو قيلَ: «و(دام) بعد (ما) التوقيتية»، كان أجود، وعلامة «ما» التوقيتية أنْ تصلح موضعها «مدة» مضافة إلى مصدر الفعل الذي وُصِلَتْ به؛ كقوله: ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾(1)؛ أي: مدةَ حياتي، فلو صلح في موضعها المصدر من غير أنْ يصح إضافة «مدة» إليه؛ لم تكن من أخوات «كان».

وهذه الأفعال كلها متصرِّفة إلا «ليس» و«دام»، وحكم المضارع والأمر منها حكم الماضي، والمشهور أنَّ «كان» الناقصة لا يستعمل لها مصدر.

قال شيخنا: المختار عندي أنَّ لها مصدرًا يعمل عملها ويقوم مقامها، إلا أنه لا يستعمل مؤكدًا، بل عاملاً فقط.

[ببذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفَتَى   وكَونُكَ إِيَّاه عَلَيْكَ يَسِيرُ](*)

قوله: «وقد جاء (ما جاءتْ حاجتك؟)».

«ما» فيه استفهامية؛ أي: «أي شيء؟».

قلتُ: وقد قيلَ: يصح أنْ تكون نافية، فعلى هذا لابدَّ من مضمر معلوم عند المتخاطبين، وعلى جعلها استفهامية يكون الضمير في «جاءت» راجعًا على «ما» وصحَّ تأنيثه؛ لأنه أخبر عنه بمؤنث، وهي «الحاجة»؛ وهذا مسموع لا يقاس عليه، ولا يستعمل إلا في «جاءت» و«الحاجة» خاصَّةً، كما جاء.

وقوله: «قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ».

في قولهم: / «أَرْهَفَ شَفْرَتَه حَتَّى قعدَت كأنها حَرْبَةٌ»؛ معناه: «حتَّى [٥٩ أ]

---

(1) سورة مريم، الآية (٣١).   (*) ما بين معقوفتين من الهامش، والبيت من الطويل.

فـ «كـان» تكون ناقصـة لثبـوت خبـرها ماضـيًا دائمًا أو منقطعًا، وبمعنى «صار»، ويكون فيها ضمير الشأن. وتكون تامَّةً بمعنى ثبت، وزائدة.

و«صار» للانتقال.

صارت»، وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿ **فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا** ﴾[1].

قوله: « يكون فيها ضمير الشَّأن ».

يصحُّ أنْ يكون داخلاً في قسم الناقصة؛ لأنَّ الشأنية ناقصة.

قوله : « وزائـــدة ».

شرطها أنْ تكون حشْوًا في وسط الكلام، وزيادتها أول الكلام غير جائز، وقد غلط الجوهري[2] في حكمه بزيادتها في قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾[3]. ثم المزيدة قد تكون ماضيًا؛ كقولهم: «وُلِدتْ فاطمةُ بنت الخرشب

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٢٩).

(٢) هو: إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر، أصله من فاراب، لغوي من الأئمة، وخطه يذكر مع خط ابن مقلة. دخل العراق صغيرًا، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان ثم أقام في نيسابور، وكان أول من حاول الطيران فصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أُسبق إليه، وسأطير الساعةَ. فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه، فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه فسقط إلى الأرض قتيلاً سنة (٣٩٣هـ-١٠٠٣م).

ولُقِّب بـ «الجوهري» خمسة آخرون، وهم:

-إبراهيم بن سعيد الجوهري أبو إسحاق، من أعلام رجال الحديث. وعبد الرحمن بن إسحاق بن محمد السدوسي، أبو علي الجوهري، كان قاضيًا. وأحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش، أبو عبد الله الجوهري، كان مشتغلاً بالحديث. وعبد الله بن عبد الغفور الجوهري الشافعي النابلسي، توفي (١١٣٧هـ-١٧٢٥م). وأحمد بن الحسن ابن عبد الكريم الخالدي الجوهري، كان أبوه يبيع الجوهر فنسب إليه.

(٣) سورة النساء، الآية (٩٦).

....

الكملة من بني عبسٍ لم يوجد كان مثلهم»، وأما زيادتها في البيت المشهور:

رِجَـالُ بَنِـي بكْـرٍ تَسـامى   عَلَى كَانَ الْمطَهّمة الصّلابِ(١)

فشاذٌّ قليل؛ لوقوعها بين الجار والمجرور، و«المطهمة»: الكاملة الخلق، و«الصلاب»: الشديدة. وهذه الرواية الصحيحة، ورواية: «المسومة العراب» ليست بثابتة.

وقد تكون الزائدة مضارعًا؛ كقول أم عقيل بن أبي طالب(٢) ﵂ وهي ترقّصه صغيرًا:

أنْتَ تكـونُ مـاجِـدٌ نَبيلُ   إذَا تَهُبُّ شَـمْألٌ بَلِيـلُ(٣)

ومظانٌّ زيادتها: بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، و«ما» التعجبية [وفعلها](*)؛ نحو: «ما كان أحسن زيدًا !!» و«ما يكون أحسن هذا الغلامَ إذا ظهرت عليه أمارات الحُسنِ !!»، ومنه قوله:

---

(١) البيت من الوافر، ولا يعرف له قائل، ينظر: الخصائص لابن جني (١/٣١٨) (٢/٣٢٧).

(٢) هي: فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية أول هاشمية ولدت خليفة، وهي أم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وإخوته، نشأت في الجاهلية بمكة وتزوجت بأبي طالب وأسلمت بعد وفاته، فكان النبي ﷺ يزورها ويقيل في بيتها، ثم هاجرت مع أبنائها إلى المدينة وماتت بها نحو (٥هـ-٦٢٦م)، فكفنها النبي ﷺ بقميصه واضطجع في قبرها وقال: «لم يكن أحد بعد أبي طالب أبرَّ بي منها».

(٣) البيت من الرجز، ينظر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/٣٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/١٩١)، والدرر اللوامع (١/٨٩)، وشرح الأشموني (١/١٤١).

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «وفعله»، والصواب ما أثبتناه.

و«أصبح» و«أمسى» و«أضحى» لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وبمعنى «صار»، وتكون تامة.

و«ظلَّ» و«بات» لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى «صار».

و«ما زال» و«ما برح» و«ما فتئ» و«ما انفكَّ» لاستمرار خبرها لفاعلها مذْ قَبِلَه، ويلزمها النفي.

و«ما دام» لتوقيت أمْرٍ بمدّة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثَمَّ احتاج إلى كلام؛ لأنه ظرف.

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا ... بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادًا(1)

قوله: «وأصبحَ».

مثال «أصبح» الزائدة قولهم: «ما أصبح أبْردها !! وما أمسى أدفاها !!»، ومنه قول الشاعر:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا ... أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ(2)

ويجوز أنْ تكون «أصبح» فيه شأنية تامَّة، ويكون اسمها «مشغول» وإن كان نكرةً؛ كقول الآخر:

يكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ(3)

قوله: «وبَات».

مجيئها بمعنى «صار» لا / يُعرف؛ فالتامة: «باتَ زيدٌ»، وأما «ظلَّ» فتكون [٥٩ ب]

---

(١) البيت من الكامل، وقائله عبدالله بن رواحة، ينظر: شرح العيني (٣/ ٦٦٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٢٥).

(٢) البيت من السريع، وقائله مجهول، ينظر: همع الهوامع (١/ ١٢٠)، والدرر اللوامع (١/ ٩٠)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤١).

(٣) البيت من السريع، ينظر: شرح شواهد شروح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ١١٤)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤١)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (٢٥٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٠)، والدرر اللوامع (١/ ٩٠).

و«ليس» لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل : مطلقًا.

ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها.

بمعنى «صار»؛ كقوله تعالى: ﴿ **ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا** .. ﴾[1]، وقال الشاعر:

أَظَـــلُّ أَرْعَـــى وَأَبِيـــتُ أَطْـــحَنْ   الْمَوْتُ مِنْ هَذِي الْحَيَاةِ أَهْوَنْ[2]

قوله : « و (ليــس) ... إلى آخره ».

الكثيــر أنْ تكون لنفي الحال، وكونهــا لنفي المستقــبل أقلّ منه، ولنفي الماضي أقلّ من المستقبل؛ كقولهم: «ليس خلق الله مثله».

قوله : « ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها ».

ليس هذا مطلقًا، بل منه مــا يجب ومنه ما يمــتنع ومنه ما يجــوز؛ كمــا قال؛ فالواجب موضعان:

الأول: إذا كان في الاسم ضمير الخبر؛ مثل: «كان في الدار صاحبها».

الثاني: إذا قُصِـد حَصْر الاسم؛ مثل: «مــا كان لك إلا درهم»، و﴿ **وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا** ﴾[3].

والممتنع موضعان:

الأول: إذا قــصــد حــصْر الخــبــر؛ مــثـل: ﴿ **وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً** .. ﴾[4].

الثاني: عند خفاء الإعراب؛ مثل: «كان فتاكَ مولاكَ».

والجائز: ما سواهما.

---

(١) سورة النحل، الآية (٥٨).

(٢) البيت من الرجز ولم يعرف له قائل . ولم نعثر عليه فيما بين أيدينا من مصادر .

(٣) سورة الأعراف، الآية (٨٢).   (٤) سورة الأنفال، الآية (٣٥).

وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام:

قسم يجوز: وهو من «كان» إلى «راح».

وقسم لا يجوز: وهو ما في أوله «ما» خلافًا لابن كيسان في غير «ما دام».

قوله: « وهي في تقديمها عليها ... إلى آخره ».

قوله: « قسمٌ يجوز مطلقًا، وهو من (كان) إلى (راح) ».

ليس ذلك مطلقًا، بل منه أيضًا ما يجب ومنه ما يمتنع ومنه ما يجوز؛ فالواجب: إذا كان فيه معنى الاستفهام؛ مثل: «أين صار زيدٌ؟»، و«كيف أصبح عَمْرٌو؟»، وصاحِب مَنْ كنتَ؟» وشبهه. والممتنع في ثلاثة مواضع:

- إذا كان العامل جواب قَسَم؛ مثل: «والله لَتكونَنَّ صالحًا».
- **الثاني**: إذا اقترن به حرفٌ مصدريٌّ؛ مثل: «أنْ تكون صالحًا خيرٌ لَكَ»، و«افعلْ خيرًا ما كنتَ قادرًا».
- **الثالث**: إذا اقترن بها لام الابتداء ولم يكن بعدَ «أنْ»؛ مثل: «لأكونَنَّ بكَ واثقًا»، فإنْ كانت بعد «أنَّ» جار تقديمه؛ مثل: «أنَّكَ فاضلاً لَتكونَنَّ».

والجائز غير ذلك /. [٦٠ أ]

قوله: « وقسمٌ لا يجوز ... إلى آخره ».

ليس المنع مطلقًا كما يُفهم منه، بل إنْ نُفيتْ هذه الأفعال بـ «ما» لم يجز تقديم الخبر عليها؛ لأنَّ لها صدْرَ الكلام، ويجوز تقديمه على الفعل بعدها؛ مثل: «ما منطلقًا زال زيدٌ»، وإنْ كان النفي بغير «ما» جاز تقديم الخبر على النافي؛ مثل: «راغبًا فيكَ لن أزال»، و«واثقًا بك لنْ أبرحَ»، و«سائلاً عنك لم أنفكّ»،

إلا أن تكون «لا» و«إنْ» في جـواب قسَم فـلا يجوز تقـديم الخبـر عليه؛ مـثل: «والله إنْ أبرح واثقًا بك، ولا أزال سـائلاً عنك»، فلـو قـدمْتَ الخبـر عليهـما إذ ذاك لـم يجـز، هـذا مـذهب البصـريين، والكوفيُّون جـوَّزوا ذلك مطلقًا إلا فـي «ما دام»، وابن كيسان[1] وافق البصـريين في أنَّ «مـا» لها صـدر الكلام، وجوَّز مع ذلك تقديم الخبر.

قوله: « وقسْـم مختَـلَفٌ فيـه ».

فمَنْ جـوَّزه فلقُوَّة الفعـليَّة، والمختـار: المنع؛ لأنه فعلٌ غـيرُ مـتصـرِّف، وما تصرف به من إضمار اسمـها وتثنيته وجمْعه فإعْطاءٌ لها مـا لا تستحقُّ، على خلاف الدليل، فلا يُزاد عليه.

(مسـألة)

لو قلتَ: «كـان في الدار رجلٌ قائمًا» جـاز أنْ يكون «قائمًا» هو الخـبر، وأنْ يكون الجار والمجرور، ولا يتعين للخبرية الجارُّ والمجرورُ.

---

(١) هو: محمـد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن المعروف بـ «ابن كيسـان» كان إمامًا في العربيـة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثـعلب، وكان مائلاً إلى مذهب البـصريين، وكان أبو بكر بن الأنباري ينتقصه ويقول: خلط بين المذهبين. وقال أبو علي: وسمعت أبا بكر ابن مجـاهد يقول: كان أبو الحسن بن كـيسان أنحى من الشـيخين. يعني ثعلبًا والمبرد. توفي سنة (٢٩٩هـ-٩١٢م). من كـتبه: «تلقـيب القوافي وتلقيب حركـاتها»، و«المهذب» في النـحو، و«المختـار في علل النحو» وغـيرها. له ترجمـة في بغيـة الوعاة (١/ ١١٨) واسمه فيـه: (محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسـان)، وطبقات ابن قاضي شـهـبة (١٣)، وتاريخ بـغداد (١/ ٣٣٥)، ومـعـجم الأدباء (١٧/ ١٣٧)، وإنبـاه الرواة (٣/ ٥٧)، وطبقـات الزبيدي (١١١)، والفـهرست (٨١)، ومراتـب النحويين (١٤٠)، ومعجم المؤلفين (٨/ ٣١١).

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة : ما وُضِع لدنوِّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه.

فالأول «عسى»، وهو غير متصرف؛ تقول: «عسى زيدٌ أنْ يخرج»، و«عسى أنْ يخرج زيدٌ»، وقد تُحذف «أنْ».

قال في أفعال المقاربة : « فالأول (عســى) ».

ولم يذكر «اخلولق» و«حرا»، وهما بمعناه.

قوله : « وهو غير متصرِّف ».

وكذا أخواه المذكوران، لكنْ قد سُمع «ما أعساه أنْ يصوم» و«ما أحراه بكذا !!».

قوله : « وعسى أن تخرجَ ».

وينبغي أن يكون هذا المضارع بالتاء للمخاطب أو يذكر الفاعل؛ لأنه إنْ تقدم ذكر من يرجع الضمير من «عسى» إليه لم يتم الغرض بخلوِّها عن الاسم.

قوله : « وقد تحذف (أنْ) ».

أي: قليلاً؛ كقول الشاعر / : [٦٠ ب]

عَسَى الْكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ يكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[1]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن الخشرم، ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٤٧٨)، والمقتضب للمبرد (٣/ ٧٠)، والجمل للزجاجي (٢٠٩)، ومعجم الشعراء للمرزباني (٤٨٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١١٧، ١٢١)، والمقرب لابن عصفور (١٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٣٥، ٥٧٩(١٥٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٨١)، وشرح العيني (٢/ ١٨٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٠)، والدرر اللوامع (١/ ١٠٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٠٦)، وشرح الأشموني (١/ ٢٦٠، ٢٦٤).

والثاني : «كاد»، تقول: «كاد زيد يجيء»، وقد تدخل «أن».

وكقول الآخر:

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غلاَّتِ الْكُلَى والْجَوَانِحِ[1]

وقد جاء خبر «عسى» غير الفعل قليلاً؛ كقولهم: «عسى الغوير أبؤسًا ؟»[2]، و«عسايَ صائمًا ؟».

قوله : « والثاني (كاد) ... إلى آخره ».

قوله : « وقد تدخل (أنْ) ».

أي: قليلاً، وهذا أجود من قول من شرط لدخولها أنْ تكون في الشعر؛ استدلالاً بقول الشاعر:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ [يُمْحَصَا][*][3]

لأنه قد جاء في الحديث قول عمر بن الخطاب ﷺ: «ما كدتُ أنْ أُصلِّي العصر حتَّى كادتْ الشمس أنْ تغرب»[4]، وفي رواية: «حتى كادت

---

(١) البيت من الطويل، وقائله قسامة بن رواحة، وينظر في: شرح المفصل لابن يعيش (٨/١١٧، ١٤٨)، وخزانة الأدب (٤/٤٧)، وحاشية يس على التصريح (١/٢٠٦).

(٢) ينظر مجمع الأمثال للميداني (٢/١٧)، والمستقصى للزمخشري (٢/ ١٦١).

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «يمصحا»، وهو كما يبدو سبق قلم من الناسخ.

(٣) البيت من الرجز، وقائله رؤبة، وينظر: الدرر (٢/١٤٢)، شرح شواهد الإيضاح (٩٩)، وشرح المفصل (٧/١٢١)، والكتاب (٣/ ١٦٠)، والمقاصد النحوية (٢/٢١٥)، وملحق ديوان رؤبة (١٧٢)، والبيت بلا نسبة في: أدب الكاتب (٤١٩)، وأسرار العربية (٥)، وتلخيص الشواهد (٣٢٩)، ولسان العرب مادة (مصح)، والمقتضب (٣/٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٠)، وديوان الأدب (٢/١٩٨).

(٤) الحديث أخرجه الإمام البخاري؛ كتاب: المغازي، باب: غزوة الخندق (٧/٤٦٨) برقم (٤١١٢).

وإذا دخل النفي على «كاد» فهو كالأفعال على الأصح وقيل: يكون للإثبات مطلقاً، وقيل يكون في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وما كادوا يفعلون﴾ [سورة البقرة/ ٧١]، وبقول ذي الرمة:

إِذَا غَيَّرَ الهَجْرُ المحبِّين لَمْ يَكَد   رَسِيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

الشمس تغرب»[١]، وفي رواية: «ما كدتُ أصلي حتى كادت أنْ تغرب»[٢]، فأدخل «أنْ» في الاختيار.

قوله: « وإذا دخل النفي على (كاد) ... إلى آخره ».

لو قيل: «على الأكثر» كان أولى؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿..لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[٣] و﴿ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً ﴾[٤]؛ [لا يمكن مخالفة ظاهره][*]؛ لأنهم كانوا يفقهون القول والحديث.

قوله: « وقيل: يكون للماضي في الإثبات ... إلى آخره ».

لا دليل لهذا القائل في الآية[٥]؛ لأنَّ الزمان الذي ذبحوا فيه غير الزمان الذي ما قاربوا فيه الفعل، فمعناه: وما كادوا قبل ذلك الزمان يفعلون لشدَّة تَعَنُّتِهم؛ وأمَّا قول ذي الرمة[٦] فمعناه: لم يبرح ولم يقارب البراح؛

---

(١) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب مواقيت الصلاة، باب: من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت (٢/ ٨٢) برقم (٥٩٦)، وفي كتاب: الأذان، باب: قول الرجل: ما صلينا (٢/ ١٤٥) برقم (٦٤١).

(٢) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٢٢) برقم (٩٤٤)، عن علي رضي الله عنه بلفظ: أن النبي ﷺ قال يوم الخندق: «شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس - أو كادت الشمس أن تغرب - ملأ الله أجوافهم أو قبورهم نارًا».

(٣) سورة النساء، الآية (٧٨).   (٤) سورة الكهف، الآية (٩٣).

(*) تكررت عبارة «لا يمكن مخالفة ظاهره» في المخطوط، وهو وهم من الناسخ.

(٥) الآية المعنية هنا هي قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة/ ٧١].

(٦) ذو الرمة هو: غيلان بن عقبة، والمراد بقوله هو:

إذا غيَّر النأي المحبين لم يكد   رسيس الهوى من حبِّ ميَّة يبرحُ

ينظر: اللسان مادة "رسس".

والثالث: «طَفِقَ» و«كَرَبَ» وجَعَلَ» و«أَخَذَ» وهي مثل «كادَ»، و«أَوْشَكَ» وهي مثل «عَسى» و«كاد» في الاستعمال.

كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[1] أي: لم يرها ولم يقارب رؤيتها، و﴿لَمْ يَكَد﴾ معناه: ما كاد؛ لأنه مضارع بعد «لم»، لكن لمَّا كان بعد «إذا» كان في معنى الاستقبال؛ كقولك: «إذا قام زيدٌ لم أقم»؛ لأنَّ «إذا» للزمن المستقبل.

قوله: « الثالث: (جعَل) و(طفق) ... إلى آخره ».

لم يذكر «أنشأ» و«وهب» و«هلهل» و«علق»، والجميع للأخذ في الفعل / أيضًا، وفي ترتيبه نظرٌ؛ لأنَّه جعل «أوشك» مثل «كاد» و«عسى» في الاستعمال، وإنما «أوشك» مثل «عسى»، بل ولم يوجد خبرها بغير «أنْ» إلا في بيت واحد بعد التتبُّع الكثير وبذل المجهود في طلبه من دواوين العرب وكلامهم؛ وهو قوله: [٦١ أ]

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غَرَّاتِهِ يُوافِقُها[2]

وأما «كرب» فمعناها أيضًا معنى «عسى» كما تقدَّم، ولكنها لم تستعمل بـ «أنْ» إلا في قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُها أَنْ تَقَطَّعَا[3]

---

(١) سورة النور، الآية (٤٠).

(٢) البيت من المنسرح، وقائله أمية بن أبي الصلت، ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٤٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٢٦)، والمقرب لابن عصفور (١٧)، وشذور الذهب (٢٧١)، وشرح العيني (٢/ ١٨٧)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٠٧، ٢٠٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٩، ١٣٠)، والدرر اللوامع (١/ ١٠٣، ١٠٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٢)، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي (٨٧، ٩١، ٩٦)، وديوان أمية بن أبي الصلت (٤٢)، والكامل للمبرد (٤٣).

(٣) البيت من الطويل، وقائله أبو زيد الأسلمي، ينظر: المقرب لابن عصفور (١٧)، وشذور الذهب (٢٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٠٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٦٢).

....

وقد أُخذ على الجرجاني أنه سوّى في جملة بين «أوشك» و«كرب» في دخول «أنْ»، والتحقيق في ترتيب معاني أفعال الباب وأحكامها أنْ نقول: «عسى» و«كرب» و«أوشك» و«اخلولق» و«حرا» بمعنى الرجاء، و«كاد» بمعنى القرب، و«جعَل» و«طفق» و«أخذ» و«أنشأ» و«علق» و«هبّ» و«هلهل»: للأخذ في الفعل.

وأما أحكامها: فنقول: دخولها على «عسى» و«أوشك» كثيرًا، وقلَّ حذفها، وعلى «اخلولق» و«حرى» لازمٌ، وحذفها مع «كاد» و«كرب» كثيرًا، وقلَّ ثبوتها جدًّا، وحذفها مع عدا ذلك لازمٌ، وكل أفعال هذا الباب غير متصرفة إلا «كاد» و«أوشك»، ولم يسمع لشيءٍ منها اسم فاعل إلا «أوشك» شاذًّا في قوله:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنا أَنْ تَعُو ... دَ خِلافَ الْخَلِيطِ وُحُوشًا يَبَابَا[1]

---

(١) البيت من المتقارب، وقائله أسامة بن الحارث، وفي الدرر: أنه لأبي سهم الهذلي، وليس في أشعار الهذليين، ينظر: شرح العيني (٢/ ٢١٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٩)، والدرر اللوامع (١/ ١٠٤)، وشرح الأشموني (١/ ٢٦٤)، وشرح السكري (١٢٩٣).

التعجُّـــب

فعلا التعـجُّب : ما وضع لإنشاء الـتعجب. وله صيـغـتان : «ما أفْعَلَهُ»، و«أفْعِلْ به». وهما غير متـصرفين؛ مثل : «ما أحسَنَ زيدًا!» و«أحْسِنْ بزيد!». ولا يُبنيان إلا ممـا يُبنى منه «أفعل» الـتـفضيل، ويُتـوصل في الممتنـع بمثل : «ما أشدَّ استخـراجه» و«أشْدِدْ باستخراجه».ولا يتـصرف فيهما بتـقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ، وأجاز المازنيَ الفصل بالظرف.

قوله : « ما وُضِعَ لإنشاء التَّعَجُّب ».

لو قيل: «ما صِيغَ» كان أولى؛ لأنَّه ليس كل فـعل تعجُّبٍ موقوفًا على وَضْع العرب له.

قلتُ: لعلَّ المراد وضْعُ الصيغة؛ لأنَّ قوله: «وهو صيغتان» يدلُّ عليه.

قوله : « صيـغَـتَـــان ».

[٦١ أ] له صيَغة ثالثة أيضًا / قيـاسًا، وهي «فَعُلَ» بفتح الفاء وضمِّ العين، وتُستعمل استـعمـال أفـعال المـدح والـذم؛ كـقـولك: «كَرُمَ الرجل المتصـدِّق»، ومنه قوله تـعـالـى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِم﴾[1] و﴿كَبُرَ مَقْتًا ..﴾[2]، و﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾[3].

قوله : « وأجاز المازني[4] الفصلَ بالظَّرْف ».

إنَّما جـوَّز هذا الجرْمي لا المازنـي، وكلام سيـبويه لا يأباه، بـل فيه مـا يمكن

---

(١) سورة الكهف، الآية (٥). (٢) سورة الصف، الآية (٢).

(٣) سورة الكهف، الآية (٣١).

(٤) هـو: بكر بن محمـد بن حبيـب بن بقيـة، أبو عثـمان المازني، من مازن شيبان، أحد الأئمة فـي النحـو، ولـد فـي البـصرة، وفـيـهـا توفي سـنة (٢٤٩هـ-٨٦٣م)، له تصـانيف، منـها: كـتاب «ما تلـحن فيه الـعامـة»، و«الألف واللام»، و«التصـريف »، و«العـروض»، و«الديبـاج».

و«ما» ابتداء نكـرة عند سيبويه وما بـعدها الخبر، وموصـولة عند الأخفش والخبر محذوف.

تأويله عليـه، وللجـرمي شـواهد من كـلام العرب في غـيـر ضرورة، مـنها قـول قائلهم[1]: «لله دَرُّ بني سليم!! مـا أثبتَ في الهيجـاء لقاءَهم!! وأكـثرَ في اللزبات عطاءهم!! لقـد هجوتهم فـما أفحمتـهم، وسألتـهم فما أبخـلتُهم، وقاتلتُهم فـما أجبنتُهم» أي: فما وجدتهم فحـماء ولا بخلاء ولا جبناء. والمفحم: الذي لا يقول الشعر، ومنه قول قريش: «إنّ محمـدًا مفحم»؛ أي: لا يقول الشعر، من شواهده أيضًا: قول علي لعمَّار[2] ﷺ وقد وجده مقتولاً: «أعزز عليَّ أبا اليقظان أنْ أراك مُجَدَّلاً»؛ و«الجدالة»: وجه الأرض.

قوله: « موصولة عند الأخفش ».

أي: على أحد قـوليه، وفي الثانـي يوافق به سيبـويه، وإنما جاز الابتداء فـيه بالنكرة كقـول سيبويه؛ لأنَّه من باب قـولهم: «أمرٌ أقْعَدَه» و«شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»[3]، ومعناه: ما أقعده إلا أمرٌ، وما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ.

---

(١) هو: عمـرو بن معدي كـرب بن ربيعـة بن عبد الله الزبيـدي، فارس اليـمن وصاحب الغارات المشـهورة. وفد على المدينة سنة (٩هـ) في عـشرة من بني زبيد فـأسلم وأسلموا وعادوا. ولما توفي النبيﷺ ارتدَّ عـمرو في اليمن ثم رجع إلى الإسلام، فبـعثه أبو بكر إلى الشام فشهد اليـرموك وذهبت فيها إحدى عينيه، وبعثه عـمر إلى العراق فشهد القادسية. وكان عصي النفس أبيًّا. توفي على مقربة من «الري» سنة (٢١هـ ـ ٦٤٢م).
[الأعلام: ٥/ ٨٦]

(٢) عمار بن ياسـر الكناني، صحابي من الولاة الشجعان، ولد (٥٧ قـبل الهجرة ـ ٥٦٧م) من السابقين إلى الإسلام والجهر به .توفي (٣٧هـ ـ ٦٥٧م).

(٣) يقال: «أهره» إذا حمله على الهرير، و«شـرٌّ» رفع بالابتداء وهو نكرة، وشرط النكرة ألا يبتدأ بها حتى تخصص بصـفة؛ كقولنا: «رجل من بني فارس»، وابتدءوا بالنكرة هاهنا من غير صفة؛ وإنما جـاز ذلك لأنَّ المعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ. وذو الناب: السبع. يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.
[مجمع الأمثال للميداني ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢/ ١٧٢]

و«به» فاعل عند سيبويه فلا ضمير في «أفعل»، ومفعول عند الأخفش، والباء للتعدية، أو زائدة ففيه ضمير.

قوله: « و(به) فاعلٌ عند سيبويه ».

أي: فالباء زائدة، والضمير المتصل بها للفاعل، فليس في «أفعِل» ضمير المخاطب على هذا، وعند الأخفش مفعول، فالباء للتعدية، ومعناه: «أخبر بحسن زيد» أو زائدة فمعناه: «اجعله حسنًا» فيكون على هذا في «أفعِلْ» ضمير الفاعل المخاطب، لكنه لمَّا جرى مجرى المَثَلِ لم يظهر في التثنية والجمع.

أفعال المدح والذم : ما وُضع لإنشاء مدح أو ذمٍّ؛ فمنها : «نعْمَ» و«بئسَ». وشرطهما أنْ يكون الفاعل معرَّفًا باللام، أو مضافًا إلى المعرَّف بها، أو مضمرًا مميّزًا بنكرة منصوبة، أو بـ «ما» مثل: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [سورة البقرة، الآية/ ٢٧١]**، وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف؛ مثل: «نعمَ الرجلَ زيدٌ» ....**

قال في أفعال المدح والذّم : « شرطه أنْ يكون الفاعل / معرَّفًا باللام...إلى آخره». [٦٢ أ]

نقل الكِسائي عن العرب: «مررتُ ببيوتٍ نعموا بيوتًا !! وبزيديْن نِعِمَّا الزيدان !! ».

قوله : « أو مضافًا إلى المعرَّف به ».

وكذا المضاف إلى المضاف إلى المعرَّف به؛ نحو: «نعْمَ صاحب أهل الدار زيد !! ».

قوله : « أو بـ (ما) ».

الحقُّ أنَّ «ما» هذه اسمٌ كُنِيَ به عن المعرفة كما يُكنى بـ «فلان» عن العَلَم؛ فقولك: «نعمَّا زيد» معناه: «نعم الرجل زيد !! »، وكذلك قولك: «دققْتُه دقًّا نعمًّا» معناه: نعم الدَّقّ؛ وبيان ذلك: أنَّ «ما» مبهمة شديدة الإبهام فكيف تكون مميِّزًا، والمميز يرفع الإبهام ؟!!

قوله : « وهو مبتدأ... إلى آخره ».

زاد ابن عصفور(١) أنْ يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ؛ أي: «زيدٌ

---

(١) هو: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بـ «ابن عصفور»، حامل لواء العربية في الأندلس في عصره، ولد بإشبيلية سنة (٥٩٧هـ-١٢٠٠م)، وتوفي بتونس سنة (٦٦٩هـ-١٢٧١م)، من كتبه «المقرب» المجلد الأول منه في النحو، و«الممتع» في التصريف، و«الهلال»، و«المقنع»، و«السالف والعذار»، و«شرح الجمل»، و«شرح المتنبي»، و«سرقات الشعراء»، و«شرح الحماسة».

وشرطه: مطابقة الفاعل ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾، وشبهه متأول.

وقد يُحذف المخصوص إذا عُلم؛ مثل: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ..﴾[ص، الآية / ٣٣]، و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُون﴾[الذاريات، الآية / ٨٤].

و«ساء» مثل «بئسَ»، ومنها «حبَّذا» وفاعله «ذا»، ولا يتغير وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص «نعم»، ويجوز أنْ يقع قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال، على وفق مخصوصه.

هو»، وليس بمَرْضِيٍّ؛ لأنهم متى التزموا رفع الخبر شغلوا موضعه بشيءٍ؛ ولم يفعلوه هنا.

قوله: «و ﴿بئس مثل القوم﴾[1]... إلى آخره».

وهو أنَّ التقدير: «بئس مثل القوم مثلُ الذين كذَّبوا»، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، أو أنَّ المخصوص محذوف تقديره: «بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا مثَلهم».

قوله: «ويجوز أنْ يأتيَ قبل المخصوص... إلى آخره».

وإتيانه قبل المخصوص أولى؛ لأنه أقرب إلى العامل.

---

(١) سورة الجمعة، الآية (٥).

الحـــــروف

الحرف : ما دلَّ على معنى في غيره، ومـن ثمت احتاج في جزئيته إلى اسمٍ أو فـعـلٍ.

قال : « مــا دلَّ على معنًى في غيــره ».

هذا لا يطَّرِد؛ لأنَّ «أكتع» و«أبْصع» وغيرهمـا من الأسماء المؤكِّدات تدل على معنى في غيرها وغير المسـتثنى بها؛ فإنها بمعنى «إلا» ولا ينعكس؛ لأنَّ «ليت» تدل بنفسها على التمني و«إلا» على الاستثناء وشبهها، وذكْر الجمل معها لتعين المقصود لا لِيُتِمَّ دلالةَ الحرف.

قوله : « فــي غيـــره ».

مقصودهم: في غير اللفظ، فالضمير راجعٌ إلى «ما» والاسم والفعل كذلك؛ لأنهما يدلانِ على معنى في غير اللفظ.

قلتُ: المراد في غير ذلك المعنى. / والله أعلم. [٦٢ ب]

قوله : « فــي جــزئيته ».

أي: في كونه جزْءَ جملةٍ إلى اسم أو فعل؛ ليتم جـزئيته؛ كقولك: «أنْ تقوم أفضلُ»، فلو لم يتصل «يقوم» بـ «أنْ» لـَمَـا صحَّ كونها جزءًا للجملة.

حـروف الجـــر

حروف الجر : ما وُضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه؛ وهي:

«من» و«إلى» و«حتى» و«في» و«الـباء» و«اللام» و«رُبَّ» وواوها، وواو القـسم، وباؤه، وتاؤه، و«عن» و«عـلى» والكاف، و«مُذْ» و«منذ» و«حـاشـا» و«عدا» و«خلا».

قال : « حروف الجر : ما وُضع للإفضاء بفعْلٍ ...إلى آخره ».

«التَّوَصُّلُ» أظهر من الإفضاء، وهذا غيرُ مطَّرِدٍ؛ فإنَّ «إلا» في الاستثناء أفضتْ بالفعل إلـى المستثنى حـتى عمل فيـه، والواو التي بمعنى «مع» أفضت بـالفعل إلى المفعول معه حتى عمل فيه، وليسـا بحرفي جرٍّ. فالفعل: «مررتُ بزيدٍ»، وشبهه: «مروري بزيدٍ أحسن» . . ونحوه.

قوله : « فـ (مِـــنْ) للابتـــداء ».

أي: لابتداء الغاية فـي المكان، وهذا اتفاقٌ، والمختار أنها تكـون لابتداء الغاية في الزمان أيضًا؛ كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[1]، وقولهم: «معناه: من تأسيس أول يوم» لا يرد ذلك؛ إذ لا بـدَّ من تقـدير وقت تأسـيس؛ لأنَّ المصـادر ليس بأمكنة، وقد جاء ذلك فـي الحديث كثيرًا؛ كـقول أنس بن مالك[2]: «فمُطِرْنا من يوم الجمعة إلى الجمعة»[3]، ومنه قول الشاعر يصف السيوف والدُّروع:

تُخُيِّرْنَ مِـنْ أَزْمَـانِ يَـوْمِ حَلِيـمَةٍ … إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[4]

---

(١) سورة التوبة، الآية (١٠٨).

(٢) هو: أنس بن مـالك بن ضمـضم النجاري الخـزرجي الأنصاري، صـاحب رسول الله ﷺ وخادمه، ولـد (١٠ قبل الهجرة - ٦١٢م)، وهو آخر من مات بالبصرة (٩٣هـ - ٧١٢م).

(٣) الحديث أخـرجه البـخاري، كتـاب الاستـسقـاء (٩، ١٠) برقمي (١٠١٦، ١٠١٧)، والنسائي في سننه، كتاب الاستسقاء (١، ٩).

(٤) البـيت من الطويـل، وقـائله النابغـة الذبيـاني، ينظـر: شـرح المفـصل لابن يعـيش (٥/ ١٢٨)، وشرح العيني (٣/ ٢٧٠)، والتـصريح بمضمون التـوضيح (٢/ ٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٢١١)، وديوان النابغة الذبياني (٦).

فـ «من» للابتداء، والتبيين، والتبعيض، وزائدة في غير الموجب، خلافًا للكوفيين والأخفش. و«قد كان من مطر» وشبهه متأوَّلٌ.

قوله: « وزائدة في غير الموجب ».

الاستفهام بـ «كيف» و«أين» و«متى» والتحضيض؛ ليس بموجب، ولا يجوز أنْ تُزاد فيه؛ فلا يجوز: «كيف من حالك؟» و«أين مِنْ زيدٍ؟» و«متى مِنْ سفرِك؟» ولا «هلاَّ ضربتَ مِنْ رجلٍ».

قوله: « (قدْ كانَ مِنْ مَطَـرٍ)[1]... إلى آخره ».

التأويلُ تكَلُّفٌ، فحملهُ على الجواز بقلَّةٍ أولى؛ قال الله تعالى في قصَّة الجنِّ المسلمين: ﴿يغفرْ لكمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[2]، والمراد: «إنْ أسلموا»، فلا يردُ احتمال غفران بعض ذنوبهم، كما قال بعضهم في قصة نوح، ولا يجوز أن يكون الجار والمجرور / صفةً لشيء، وتقديره: «قد كان شيءٌ من مطرٍ»؛ لأنه لا يجوز حذف [٦٣ أ] الفاعل وإقامة الجارِّ والمجرور ـ إذا كان صفة له ـ مقامه؛ نصَّ عليه أبو عليٍّ[3].

ولـ «مِنْ» أيضًا معانٍ أُخَرُ؛ فتكون «من» بمعنى «بدَل»؛ كقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا منكمْ ملائكةً﴾[4]، أي: بدلكم؛ وكقول الراجز:

جَـارِيَةٌ لَـمْ تَأْكُـلِ الْمُـرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقولِ الْفُسْتُقَا[5]

أي: لم تدقْ بدل البقول.

---

(١) جوَّز الكوفيون زيادة (من) في الإثبات بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم «قد كان من مطرٍ» أي قد كان مطرٌ. [شرح ابن عقيل، ٣/١٧].

وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معًا، فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ [شرح الأشموني، ١/٤٦١].

وانظر: الكافية في النحو، (٢/٣١٩) وشرح التصريح على التوضيح (٢/٩).

(٢) سورة نوح، الآية (٤). (٣) سبقت الترجمة له. (٤) سورة الزخرف، الآية (٦٠).

(٥) البيت من الرجز، وهو لأبي نخيلة، ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (٥٨٤)، والعقد الفريد (٥/٣٦٦)، والمخصص لابن سيده (١٣٩)، ومغني اللبيب (٢٥٠)، وشرح العيني (٣/٢٧٦).

و«إلى» للانتهاء، وبمعنى «مع» قليلا.

و«حتى» كـذلك، وبمعنى «مع» كثيـرًا، وتختصُّ بالظاهر؛ خلافًا للمـبرد.

و«في» للظرفية، وبمعنى «على» قليلاً.

وقد تكون «منْ» في موضع لام التعليل؛ كقوله تعالى: ﴿**وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ**﴾[1]، أي: لأجْلِ حَرِّ الظهـيـرة، ومنه قـوله تعـالى: ﴿**مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا نارا**﴾[2]، أي: لأجْلِ.

قوله في (إلى) : « بمعنى (مع) ».

ليـس بتـحـقـيـقٍ، وإنما إلى غـاية، يجـوز دخـول مـا بعـدها ويجـوز ألا يدخـل، وتعـرف بـالقـرائن، ولـو صـحَّ إطـلاق «إلى» بمعـنـى «مع» لَصـحَّ: «جئـتُ إلى زيدٍ» بمعنى «مع زيـد»، ولم يقـل به أحدٌ، وأما قـوله تعـالى: ﴿**إِلَى الْمَرَافِقِ**﴾[3] فإنما عُـرف دخـول المرافـق ببيان النبي ﷺ، وقوله تعالى: ﴿**إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ**﴾[4]، أي: مـضـمـومـة إلى أموالكـم؛ لأنهـم لم يفـردوها بالأكل، بل ضموها إلى أموالهم.

قوله في (حتَّى) : « وبمعنى (مـع) قليلاً ».

لا فرقَ بين «حتى» و«إلى» عند سيبويه.

قوله : « وتختصُّ بالظاهـــر ».

لأنه لم يجئْ بعدها مضمر إلا في شِعْرٍ، وهو:

صَبِيحَةَ عَشْرٍ مُذْ سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ ... تُحُدِّثُ حتَّاهَا بِأَنَّكَ مَيِّـتُ[5]

قوله : « و(في) للظـــرفية وبمعنى (على) ».

الكـلام فـي «على»، «مِـنْ»، «فـي» كالكـلام فـي «مـع»، «مـن»، «إلـى»؛

---

(١) سورة النور، الآية (٥٨). (٢) سورة نوح، الآية (٢٥).

(٣) سورة المائدة، الآية (٦). (٤) سورة النساء، الآية (٢).

(٥) البيت من الطويل، وقائله قيس بن ذريح، ينظر: المنصف لابن جني (٣/ ٦٢).

و«الباء» للإلصاق، والاستعانة، والمصاحبة، والمقابلة، والتعدية، والظرفية، وزائدة في الخبر في الاستفهام، والنفي قياسًا، وفي غيره سماعًا؛ مثل: «بحسبك زيدٌ»..

فـ «في» للظرفية بالأصالة، وقد تتضمن الاستعلاء لعلوّ ما دخلت عليه، أو هي للظرفية، وظرف كلِّ شيءٍ بحسبه؛ فالظرفية في قولك: «جعلته في المسمار أو الحائط»، غير الظرفية في قولك: «جعلتُ الماء في الكوز»، وكذلك / الظرفية في [٦٣ ب] قوله تعالى: ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾(١) بحسب ما جرت به العادة، ومنه: «نظرت في الكتاب»؛ لأنه كالظرف للنظر، و«نظرت في العلم»؛ لأن المفكَّرَ فيه كالظرف لفكْر الناظر؛ لتردُّده فيه.

وقد تكون «في» للتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٢)؛ أي: لـمَا أفضتم، ومنه قوله ﷺ: «عُذِّبت امرأةٌ في هِرَّةٍ حبستها»(٣)؛ أي: لهِرَّة حبستها.

قوله في الباء: «للتعدية».

مثل: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾(٤).

قوله: «وزائدة ... إلى آخره».

هي مثل «من» فلا تزاد في الاستفهام بـ «كيف» و«أين» و«متى» و«أيّان» وبالهمزة، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ..﴾ إلى قوله: ﴿بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾(٥)؛ معناه: «أو ليس»؛ بدليل الآية الأخرى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ..﴾(٦) الآية.

---

(١) سورة طه، الآية (٧١). (٢) سورة النور، الآية (١٤).

(٣) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: (٥٤) بدون ترجمة (٦/ ٥٩٢) برقم (٣٤٨٢). ومسلم كتاب: السلام، باب: تحريم قتل الهرة (٤/ ١٧٦٠) برقم (٤٢٤٢، ٤٢٤٣). (٤) سورة البقرة، الآية (١٧).

(٥) سورة الأحقاف، الآية (٣٣). (٦) سورة يس الآية (٨١).

قوله: « وألقى بيده ».

أي: تزاد مع «ألقى» خاصَّة، لا أنها مختصة بـ «يده»، وقال بعضهم: تُزاد في كل مفعولِ فعْلٍ يتعدَّي إلى مفعول واحد؛ كقولك: «قرأتُ بسورة الرعد» و«ضربتُ بزيد»، ولا يقال: «كسوتُ زيدًا بجبَّة»، وهذا القول ضعيف لا يُعوَّل عليه؛ إذ لا أصلَ له، وقد تكون الباء للتبعيض بمعنى «من»؛ كقول الشاعر:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرونِها ... شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ[1]

ومنه:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ حَتَّى تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[2]

أي: من ماء البحر.

قلتُ: قد يستدلُّ بهذا المذهب الشافعي رضي الله عنه[3] في مسح بعض الرأس، لكن قد يقال: يحتمل أنْ تكون زائدة؛ كقولك: «قرأتُ بسورة البقرة»، وتقديره: «شرب النزيف ماء الحشرج، و«شربْنَ ماءَ البحر».

قلتُ: ماء الحشرج هو الماء الذي يجري على الصخر، ويقال للماء الذي يجري على الحصى والرمل: «ماء المفاصل».

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجميل، أو عمر بن أبي ربيعة، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٠٥(١١٠)، وشرح العيني (٣/ ٢٧٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٢١)، والدرر اللوامع (٢/ ١٤)، والأغاني (١/ ٧٥)، وديوان جميل (٤٢).

(٢) البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، أو الراعي، ينظر: الخصائص (٢/ ٨٥)، والمحتسب (٢/ ١١٤)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٧٠)، وخزانة الأدب (٣/ ١٩٣)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٩، ٢٧٢)، (٤/ ٤٢٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢)، وهمع الهوام (٢/ ٣٤)، والدرر اللوامع (٢/ ٣٤)، وديوان الهذليين (١/ ٥١).

(٣) قال الشافعي رحمه الله تعالى: «قال الله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ وكان معقولاً في الآية أنَّ مَن مسح من رأسه شيئًا فقد مسح برأسه، ولم تحتمل الآية إلا هذا ـ وهو أظهر معانيها ـ أو مسح الرأس كله، ودلت السنة أن ليس على المرء مسح الرأس كله، وإذا دلت السنة على ذلك فمعنى الآية أن من مسح شيئًا من رأسه أجزأه». الأم (١/ ٤١).

وقد تكـون البـاء بمعنى «عـن»؛ كقـولـه تـعـالـى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ / [٦٤ أ] بِالْغَمَامِ﴾[(١)]؛ أي: «عن الغمام»، وكقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[(٢)]، أي: عنه.

وتكـون للسـببيـة؛ كقـولـه تعـالـى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ ..﴾[(٣)] الآية؛ أي: بسبب.

قوله: «والـلام».

جميع معانيها يرجع إلى معنى الاختصاص ما عدا الزائدة.

قوله: «وبمعنى الواو»[(٤)].

كان الأجود: «وحرف قسم في التعجُّب خاصَّة»؛ كقول الشاعر:

للهِ يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ[(٥)]

ويُروى: «تالله» بالتاء المثنَّاة.

---

(١) سورة الفرقان، الآية (٢٥). (٢) سورة الفرقان، الآية (٥٩).

(٣) سورة النحل، الآية (١٠٧).

(٤) قوله: «وبمعنى الواو» جـاء في المتن متأخـرًا بعد قوله: «وبمعنى عن»، والذي سـيتناوله الشارح عما قليل.

(٥) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهـذلي في شرح شواهد الإيضاح (٥٤٤)، وشرح شواهـد المغني (٢/ ٥٧٤)، ولسان العـرب وتاج العروس مـادة (ظين)، ولأميـة بن أبي عائذ في الكتـاب (٣/ ٤٩٧)، ولمالك بن خالد الخناعي في جمهـرة اللغة (٥٧)، وشرح أبيات سيـبويه (١/ ٤٩٩)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣٩)، وشـرح شواهد الإيضاح (٣٠٤)، ولسان العـرب (حيد، قـرنس، ظيا)، ولعبـد مناة الهذلي في شـرح المفصل (٩/ ٩٨)، ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٨٨)، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميـة في خزانة الادب (١٠/ ٩٥)، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمـية أو لعـبد مناف الهـذلي أو للفـضـل بن العـبـاس أو لأبي زبـيـد الطائي فـي خـزانة الادب (٥/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨)، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمـيـة أو لعـبـد منـاف فـي الدرر (٤/ ١٦٢، ١٦٥)، ولأمـية أو لأبي ذؤيب أو للفـضـل بن العـبـاس فـي شـرح المفصـل (٩/ ٩٩)، وللـهـذلي في جمهرة اللغة (٢٣٨)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر=

وبمعنى «عن» مع القول، وبمعنى الواو في القسم للتعجب.

و«ربَّ» للتقليل، ولها صدر الكلام مختصةً بنكرة موصوفة على الأصحِّ،

قوله: « وبمعنى (عنْ) مع القول ».

إنما يقال: اللام مثلاً بمعنى «عن» إذا صحَّ أن تقع «أنْ» في موقعها، و«عن» لا يصح وقوعها في موضع اللام، فكيف يصح أن تكون بمعناها؟! وقول العامة: «قلتَ عني كذا، وقلتُ عنك كذا» كلامٌ نَبَطي لا يعرف للعرب.

وقد تكون اللام بمعنى «إلى»؛ كقولك: «أسير لغروب الشمس».

قوله: « و (رُبَّ) للتقليل ».

أي: بالنسبة إلى «كمْ»؛ لأنَّ المقصود بالمفرد بعدها مفرد ولا بدَّ.

قوله: « موصوفة على الأصحِّ ».

الأصحُّ: أنَّ الوصف غير لازم، واستشهد سيبويه على ذلك بقوله:

فيا رُبَّ مولودٍ وليسَ لهُ أَبٌ[1]

= (٦/ ٢٣)، والجنى الجاني (٩٨)، وجواهر الأدب (٧٢)، والدرر (٤/ ٢١٥)، ورصف المباني (١١٨، ١٧١)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٠)، والصاحبي في اللغة (١١٤)، واللامات (٨١)، والمقتضب (٢/ ٣٢٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٢، ٣٩).

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة في: شرح التصريح (٢/ ١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية (٢٢)، والكتاب (٢/ ٢٦٦) (٤/ ١١٥)، وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب (٢/ ٣٨١)، والدرر (١/ ١٧٣، ١٧٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٥٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٩)، وأوضح المسالك (٣/ ٥١)، والجنى الداني (٤٤١)، والخصائص (٢/ ٣٣٣)، ورصف المباني (١٨٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٨)، وشرح المفصل (٤/ ٤٨) (٩/ ١٢٦)، والمقرب (١/ ١٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ٥٤) (٢/ ٢٦). وصدر البيت:

وذي ولدٍ لم يَلْدَه أبوانِ

ويروى: «ألا رب» بدل «فيا رب».

وفعلها ماضٍ محذوف غالبًا، وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة، والضمير مفرد مذكر خلافًا للكوفيين في مطابقة التمييز، وتلحقها «ما» فتدخل على الجمل. و«واوها» تدخل على نكرة موصوفة.

والواو لا تزاد هنا حتى يُجعل «ليس له أب» صفة، فتعين أن يكون الجارُّ والمجرور بعدها ليس موصوفًا.

قوله: « وفعله ماضٍ محذوفٌ غالبًا ».

أي: وقد يكون مستقبلاً؛ كقولك: «رُبَّ رجلٍ يقول ذاك».

قوله: « وقد تدخل على مضمر ... إلى آخره ».

أي: على ضمير غائب ملازمٍ للإفراد والتذكير وجوبًا عند البصريين؛ كقول الشاعر:

وَاهٍ رَأَيْتُ وَشِيكًا صدع أَعْظُمهُ ... وربَّة عطبًا أنقذت من عطبِهِ[1]

ويقول: «ربَّه رجلاً»، وهذا الضمير نكرة، وهو من النوادر.

قوله: « خلافًا للكوفيِّينَ ».

أي: فإنهم يجيزون المطابقة، لا أنهم يوجبونها؛ لأنَّ إفراد الضمير وتذكيره مجمَعٌ / على جوازه وإنْ لم يطابق المميز، وكلامه مشعرٌ بوجوبها، فيقال على [٦٤ ب] الاتفاق: «ربَّه رجلين ورجالاً»، وعند الكوفيين خاصَّة: «ربَّهما رجلَيْن»، و«ربَّهم رجالاً»، و«ربَّها امرأة»، وشبهه.

قوله: « ويلحقها (ما) فتدخل على الجملِ ».

أي: الفعلية خاصَّة دون الاسمية، وتأوَّل الشيخ أبو عليٍّ قول الشاعر:

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٥)، وشرح عمدة الحافظ (٢٧١)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٥٧)، وهمع الهوامع (١/ ٦٦)(٢/ ٢٧).

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤبَلُ فِيهِمْ   وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[1]

وقال: «ما» نكرة بمعنى «شيء»، و«الجامل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «رب شيء هو الجامل»، و«الجامل» هو ذو الجمال، «المؤبل» الكثير الإبل، و«العناجيج»: الخيل الجياد، و«المهار»: جمع «مهر».

أما واو «رُبَّ» فليست حرف جرٍّ بنفسها، ولذلك لم يعدَّها سيبويه منها، وإنما تُجرُّ بإضمار «ربَّ»؛ كقول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي[2]

ومنه قول رؤبة:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ[3]

---

(1) البيت من الخفيف، وقائله أبو داود الإيادي، وينظر في: أمالي ابن الشجري (٢/٢٤٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/٢٩، ٣٠)، وخزانة الأدب (٤/١٨٨)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٣٧، ٣١٠ (١٣٩)، وشرح العيني (٣/٣٢٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٢)، وهمع الهوامع (٢/٢٦، ٣٨)، والدرر اللوامع (٢/ ٢٠، ٤١)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٣٠، ٢٣٢)، وديوان الإيادي (٣١٦).

(2) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، ينظر: مجالس العلماء للزجاجي (٢٧٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٦١ (٢٦٥)، وشذور الذهب (٣٢١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٢)، وشرح الأشموني (٢/٢٣٣)، والمقرب لابن عصفور (٢٧).

(3) البيت من الرجز، وقائله رؤبة، ينظر: (كتاب سيبويه (٢/٣٠١)، والخصائص لابن جني (١/٢٨، ٢٦٠، ٢٦٤، ٣٢٠، ٣٣٣)، والمنصف له كذلك (٢/٣، ٣٠٨)، وشرح المفصل (٢/١١٨) (٩/٢٩)، وخزانة الأدب (١/٣٨) (٤/٢٠١)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٣٤٢، ٣٦١ (٢٥٩، ٢٦٥)، وشرح العيني (١/٣٨)، وهمع الهوامع (٢/٣٦)، والدرر اللوامع (٢/٣٨)، وشرح الأشموني (١/٣٢)، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي (١٠٩)، وديوان رؤبة (١٠٤).

و«واو» القسم إنما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر.

و«التاء» مثلها مختصة باسم الله تعالى.

أي: مسودٌّ النواحي. وهذه الواو عاطفة على كلام مضمرٍ في النفس بدليل مجيئه بالفاء العاطفة أيضًا، لكن مجيء الفاء بدلها أقل منها في الكلام؛ كقول الشاعر:

فَحُورٍ قَدْ لهَوتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ في الْمُرُوطِ وفي الرِّياطِ[1]

ومجيء بدلها «بل» أقل منها في الكلام؛ كقول الشاعر الراجز:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الأَكَامِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ[2]

وقد تضمر «رُبَّ» فتجر ولا شيء قبلها، وهو أقل من الجميع؛ كقوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[3]

قوله في الواو: « لغير السؤال ».

أي: الطلب. والتاء مختصة باسم الله تعالى، / وروى الأخفش: «تَربِّ الكعبة» دون غيرها. [٦٥ أ]

---

(١) البيت من الوافر، وقائله المتنخل الهذلي، وينظر في: الإنصاف (٣٨٠، ٥٢٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١١٨)، وشرح العيني (٣/٣٤٩)، وشرح الأشموني (٢/٢٣٢)، وديوان الهذليين (٢/١٩).

(٢) البيت من الرجز، وقائله رؤبة، ينظر: الإنصاف (٥٢٩)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١١٢(١٢٠)، ولسان العرب مادة (جهرم)، وديوان رؤبة (١٥٠).

ويروى: «الفِجَاج» بدل «الأكام».

(٣) البيت من الخفيف، وهو لجميل، وينظر في: أمالي أبي علي القالي (١/٢٤٦)، وشرح الأشموني (٢/٢٣٣)، واللسان مادة (جلل)، وديوان جميل (١٨٧).

و«الباء» أعمُّ منهما في الجميع.

ويُتلقَّى القَسَم باللام، وإنَّ، وحرف النفي، ويُحذف جوابه إذا اعترض، أو تقدَّمه ما يدلُّ عليه.

و«عن» للمجاوزة. و«على» للاستعلاء.

وقد يكونان اسمين بدخول «من» عليهما.

قوله : « والباء أعمُّ منهما ».

كان الأجود: «وتدخل الباء على الجميع»، فـ «أعم» أفعل التفضيل، ولم يشترك الثلاثة في التعميم.

قوله : « وحروف النفي ».

ليس على عمومه، بل لا يتلقى من حروف النفي إلا بـ «ما» و«لا» و«إنْ» فقط، فلا يقال: «والله لن يقوم أو لم يقم زيدٌ»، وحذف جوابه إذا اعترض أو تقدمه ما يدل عليه للعلم به؛ مثل: «لأكرمنَّك واللهِ».

قوله : « و (على) للاستعلاء ».

والاستعلاء قد يكون حسيًّا؛ مثل: «زيدٌ على الفرس»، ويكون معنويًّا؛ مثل: «اعتمدت على الله تعالى» و«هذا الفعل - أو القول - عليك»؛ أي: كان الفعل أو القول كالمعتمد المستعلي المحمول على فاعله، وإنْ كان فاعله كالحامل له.

قوله : « ويكونان اسميْنِ ».

أما «عن» فكقوله:

فقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أنْ علا بِهِمُ ... مِنْ [عَنْ](*) يَمِينِ الْحُبَيَّا نظرة قَبَلِ(1)

(*) ما بين معقوفتين في الأصل «عين» وهو كما يبدو تحريف من الناسخ.

(1) البيت من البسيط، وقائله القطامي، ينظر: الجمل للزجاجي (٧٣)، وشرح المفصل (٨/٤١)، والمقرب لابن عصفور (٤١)، وشرح العيني (٣/٢٩٧)، وجمهرة القرشي (١٥٢)، واللسان مادة (حبا)، وديوان القطامي (٥).

و«الحبيا»: موضع، و«القبل»: المقابل. وأما «على» فكقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا　　تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مجْهَلِ(١)

وإذا كانتا اسمين فمعنى «عن»: جانب، ومعنى «على»: فوق، فكأنه قال: «عليَّ بهم من جانب يمين الحبيا»، ومنه قولهم: «جلست من عن يمينه»؛ أي: من جانب يمينه، و«من عليه»؛ أي: من فوقه.

وقد تقع «على» موضع «عن» وبالعكس؛ فالأول كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قشير　　لَعَمْرُ أَبِيكَ أَعْجَبَنِي رِضَاها(٢)

أي: عنِّي. والثاني كقول الآخر:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي، ينظر: (كتاب سيبويه (٢/ ٣١٠)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (١٦٣)، والمقتضب (٣/ ٥٣)، والكامل للمبرد (٤٨٨)، والجمل للزجاجي (٧٣)، وشرح المفصل (٨/ ٣٧، ٣٨)، والمقرب (٤٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٥٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٤٦، ٥٣٢ (١٤٥)، وشرح العيني (٣/ ٣٠١)، والتصريح (٢/ ١٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٦)، والدرر اللوامع (٢/ ٣٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٢٦)، واللسان مادة (علا).

(٢) البيت من الوافر، وقائله القحيف العقيلي، ويظر في: نوادر أبي زيد الأنصاري (١٧٦)، والمقتضب (٢/ ٣٢٠)، والخصائص (٢/ ٣١١، ٣٨٩)، وكتاب سيبويه (١/ ٥٢، ٣٤٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٦٩)، والإنصاف (٦٣٠)، وشرح المفصل (١/ ١٢٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٤٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٤٣، ٦٧٧ (١٤٢، ٣٢٢)، وشرح العيني (٣/ ٢٨٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٨)، والدرر اللوامع (٢/ ٢٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٢٢).

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أُفضِلْتَ في حَسَبٍ عنّي ولا أنتَ ديّاني فتَخزُوني(1)

أي: عليَّ، ومعنى «لاه»: للهِ.

قوله: «والكاف زائدة».

مثل:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ (2)

وكقوله:

لواحِقِ الأقْرانِ فيها كالمقْ (3)

[٦٥ ب] أي: فيها المقق؛ وهو الطول، «فرس أمقّ» / [أي: طويل](*) الظهر. وقيل في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ..﴾(4): إنَّ الكاف زائدة، والأجود

(1) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبع العدواني، ينظر: مجالس العلماء للزجاجي (٧١)، والخصائص (٢/٢٨٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/١٣، ٢٦٩)، والإنصاف (٣٩٤)، وشرح المفصل (٨/٥٣) (٩/١٠٤)، والمقرب (٤٢)، وخزانة الأدب (٣/٢٢٢)، وشرح العيني (٣/٢٨٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/١٥)، وشرح الأشموني (٢/٢٣٣).

(2) الشاهد من السريع، وهو لخطام المجاشعي من قصيدة له أولها:

حيٌّ الديارَ بين السهبينْ وطلحةِ الدومِ وقد تَعفّيْنْ
لم يبقَ من آيٍ بها يُحلّيْنْ غيرَ حطامٍ ورمادٍ كِنفينْ
وغير نُؤْيٍ وحجاجي نؤيينْ وغيرَ وَدٍّ جاذلٍ أو وَدّينْ

ينظر: كتاب سيبويه (١/١٣)، وشرح العيني (٤/٩٥٢)، وشرح ابن يعيش (٨/٤٢)، ومجالس ثعلب (٤٨)، والخصائص (٢/٣٦٨).

(3) الشاهد من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، ينظر: شرح ابن عقيل (٢/٢٧). ويروى: «الأقراب» بدل «الأقران»؛ مفردها «قرْب» أو «قرُب»، وهي الخاصرة.

(*) تكرر قوله: «أي طويل» في المخطوط، وقد حذفنا التكرار، وهو سهو من الناسخ.

(4) سورة الشورى، الآية (١١).

خلافه، ويكون المعنى: ليس كذاته شيء، فهو كقولك: «مثلك لا يفعل كذا» أي: أنت لا تفعله.

قلتُ: وقال شيخي تقي الدين[1] متّع الله ببقائه: «يجوز أنْ يكون التقدير: ليس كصفته شيءٌ؛ لأنَّ المِثْل والمَثَل بمعنًى، كالشِّبْه والشَّبَه، والمَثَل بمعنى الصفة؛ كقوله تعالى: ﴿مثل الجنة التي وعد المتقون ..﴾[2]؛ أي: صفة الجنة. والله أعلم.

قوله: « وتكون اسمًا ».

مجيئها اسمية أكثر من الزائدة في الكلام؛ ومنه قول الشاعر:

صَرَمتُ ولَمْ أصْرِمْكمُ وكَصَارِمٍ ... فَتًى قَدْ طَوَى كَشْحًا وأَبَّ لِيَذْهَبَا[3]

«أبَّ»: أي: عزم، ومنه:

وَسْطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سَرْجُ المِجْـ ... ـدلِ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ[4]

ومنه:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ[5]

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن الحسين بن رزين الحموي، قاضي القضاة، ولد (٦٠٣هـ)، برع في الفقه والعربية والأصول، رحل إلى مصر أيام هولاكو واشتغل ودرس بالظاهرية ثم ولي قضاء القضاة فلم يأخذ عليه رزقًا ؛ تدينًا وورعًا. توفي ثالث رجب (٦٨٠هـ).

(٢) سورة محمد، الآية (١٥).

(٣) البيت من الطويل وقائله الأعشى، ينظر: شرح شواهد الشافية للبغدادي (٤٣٦)، وديوان الأعشى (٨٩).

(٤) البيت من الخفيف، وقائله عدي بن زيد، ينظر: همع الهوامع (١/ ٢٠١)، والدرر اللوامع (١/ ١٦٩)، واللسان مادة (وسط)، وديوانه (٨٥).

(٥) الشاهد من الرجز، وهو للعجاج، يصف فيه نسوة،ينظر: أوضح المسالك(٣/ ٥٤). وقبله:

ولا تلمني اليوم يا ابن عمي ... عند أبي الصهباء أقصى عمي

بيض ثلاث كنعاج جم ... يضحكن عن كالبرد المنهمّ

تحت عرانين أنوف شمّ

و«مذ» و«منذ» للابتـداء في الزمان الماضي، والظرفـية في الحاضـر؛ نحو: «ما رأيتُهُ مُذْ شهْرِنا» و« .. منذُ يومنا».

وقد تدخل الكاف على الضمائر؛ كقول الشاعر يصف حماراً وحشيًّا وأتانًا:

ولا أَرَى بَعْـلاً وَلا حَـلائـلاً ... كَـهُ وَلا كَـهُـنَّ إلا حَـاظِـلا[1]

وسمع عن العرب: «ما أنا كأنت. ولا أنا كإياك»، وأنشد الكسائي:

فَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ في أَسِيرِكَ إِنَّهُ ... ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ[2]

فأدخلوها على ضميـري الرفع والنصب. وقد تكون الكاف حرف تعليل؛ إمَّا مقرونة بـ «ما»؛ كـقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ .. ﴾[3]؛ أي: لهدايته إياكم؛ وكذلك: ﴿ كَمَا عَلَّمَكُم .. ﴾[4] ؛ أي: لتعليـمه إياكم، أو لا مقـرونة بـ «ما» كـقوله تعـالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[5]؛ «وي»: اسم فـعْل للتعجُّب؛ أي: «أتعـجب لأنه لا يـفلح الكافـرون»، وكـذلك: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ .. ﴾[6]؛ أي: «أعجب لأنَّ اللهَ يبسط الرزق».

قوله في (منذ) : « للابتداء في الماضي ».

مثل: «منذ يوم الجمعة».

« والظـرفيـة فـي الحاضـر؛ مثل : (مذْ شهرِنا) ».

[٦٦ أ] أي: / في هـذا الشـهر، فلـو رفـع مـا بعـدهـمـا كانا اسـمين؛ كـما تقـدم في الظـروف.

---

(١) البيت من الرجز، وقائله رؤبة أو العجاج ، ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٣٩٢)، والمقرب (٤١)، وشرح العيني (٣/ ٢٥٦)، والتـصريح (٢/ ٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٠)، والدرر اللوامع (/ ٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٠٩)، وديوانه (١٢٨).

(٢) البـيت من الطويل، وقائله مـجهـول، وينظر: مـجالس ثعلب (١٦)، وخـزانة الأدب (٤/ ٢٧٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٣١)، والدرر اللوامع (٢/ ٢٧).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٩٨). (٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٩).

(٥) سورة القصص، الآية (٨٢). (٦) سورة القصص، الآية (٨٢).

قوله: « وحاشا وخلا وعدا ».

أي: إذا جُرَّ بها؛ فلو نُصب ما بعدها كانت أفعالاً.

وفاته: «متَى» في لغة هذيل؛ فإنهم يجرُّون بها بمعنى «من»؛ كقول شاعرهم:

شَرِبْنَ بِماءِ الْبَحْرِ حَتَّى تَرَفَّعتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[1]

أي: من لجج، و«لعلَّ» أيضًا في لغة عقيل؛ كقول شاعرهم:

لَعَلَّ اللهَ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا ... جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدِ[2]

قلتُ: قد أشار الشيخ أبو عمرو[3] إلى «لعل» في قوله عند ذكرها مع أخواتها: «وشذَّ الجرُّ بها».

وأيضًا «كي» إذا دخلت على «ما» الاستفهامية أو «ما» أو «أنْ» المصدريتَيْن؛ كقولهم: «كيمهْ؟»؛ أي: «لِمَ؟»، ومنه قول الشاعر:

كَيْمَا يضُرُّ وينفَعُ[4]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي أو الراعي، والبيت ورد في: الخصائص لابن جني (٢/ ٨٥)، وكتاب سيبويه (٢/ ١١٤)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٧٠)، وخزانة الأدب (٣/ ١٩٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٠٥، ١١١، ٣٣٥ (١٠٩)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٩، ٢٧٢) (٤/ ٤٢٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٤)، والدرر اللوامع (٢/ ٣٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٠٥، ٢٢١)، وديوان الهذليين (١/ ٥١)، والبيت سبق تخريجه.

(٢) البيت من الوافر، وقائله خالد بن جعفر، وينظر: الأغاني (١٠/ ١٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٥)، وأمالي المرتضى (١/ ٢١٢).

(٣) المراد به المصنف وهو ابن الحاجب وقد سبقت الترجمة له.

(٤) البيت من الطويل، واختلف في قائله؛ فقيل: لعبد الأعلى بن عبدالله، كما في خزانة الأدب (٣/ ٥٩١)، وقال السيوطي: هو للنابغة الذبياني أو الجعدي. ولم نجده في =

و:

كَيْمَا أنْ تغُرَّ وتخْدعَا[1]

وقد تقدَّم البيتان في نواصب الفعل.

وأيضًا «لولا» الواقع بعدها الضمير المتصل، مثل: «لولاكَ»، و«لولاه»؛ فإنه عند سيبويه حرف جرٍّ.

= ديوان الذبياني، ولكنه فيما ألحق بديوان الجعدي (٢٤٦). وقال غيره: هو لعبد الله ابن معاوية، أو لقيس بن الخطيم في ديوانه (١٧٠)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٨٢(١٣٣)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٥) (٤/ ٣٧٩)، والتصريح (٢/ ٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٠٤) (٣/ ٢٧٩).

ويروى: كيما يضرَّ وينفعا، بدل «كيما يضرُّ وينفعُ».

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل، ينظر: شرح المفصل (٩/ ١٤-١٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٨٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٨٣ (١٧٣)، وشذور الذهب (٢٨٩)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٤) (٤/ ٣٧٩)، والتصريح (٢/ ٣، ٢٣٠، ٢٣١)، وهمع الهوامع (٥١٢)، والدرر اللوامع (٢/ ٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٧٩) (٢/ ٢٠٤)، وديوانه (٢٥).

إنَّ وأخواتها

«إنَّ» و«أنَّ» و«كـأنَّ» و«لكنَّ» و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ». لها صدر الكلام، سوى «أنَّ»؛ فهي بعكسها.

وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذٍ على الأفعال.

فـ «إنَّ» لا تغير معنى الجملة.

و«أنَّ» مع جـملتـها في حكم المفـرد، ومن ثمَّ وجب الكـسر في مـوضع الجـمـل ....

قال في (إنَّ) وأخواتها : « لها صدر الكلام ».

«لعل» لا تقع غالبًا صدرَ الكلام، ولم يعدَّ سيبويه و المبرد إلا خمسة، وجعلا المفتوحة فرعًا عن المكسورة؛ لأنَّ أصلها المكسورة، وإنما فتحت لعارضٍ.

قوله : « فتُلغَى على الأفصح ».

هذا في غير «ليت»، وفيها وجهان متـقابلان، والفرق أنَّ اختصاصها بالأسماء لا يزول بـ «ما»، بخلافهنَّ؛ فإنَّ اختصاصهنَّ بالاسماء يزول بـ «ما».

قوله : « فتدخل حينئذ على الأفعال ».

«ليت» لا تدخلَ على الفـعل بلحوق «مـا»؛ فلا يقـال: «ليت ما قـام زيدٌ»؛ ولذلك قلنا: إنَّ اختصاصها بالأسماء لا يزول.

قوله : « و (أنَّ) مع جملتها في حكْم / المفْردِ ». [٦٦ ب]

ليس ذلك مطلقًا، بل تكون في مواضع في حكم المـفرد من وجه وفي حكم الجملـة من وجه؛ مثل: «عـلمت أنَّ زيدًا قائمٌ»؛ فـإنها في حكم المفـرد باعتـبار التقدير، وفي حكم الجملة باعتبار الموضع.

قوله : « ومن ثَمَّ وجب الكسر في موضع الجمل ».

«علمـتُ أنَّ زيدًا قـائمٌ» كذلك، وهـي مـفـتـوحـة.

والفتح في موضع المفرد.

فكسرت ابتداءً، وبعد القول، وبعد الموصول.

وفتحت فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً ومضافًا إليها.

وقالوا : «لولا أنَّك»؛ لأنه مبتدأ، و«لو أنك»؛ لأنه فاعلٌ.

قوله : « والفتح في موضع مفرد ».

«علمتُ زيدًا إنَّه قائمٌ» يجب الكسر فيه، وهي في موضع مفرد.

قوله : « فكسرت ابتداءً ».

أي: ابتداء الجملة، ولذلك لو تقدم عليه حرف التنبيه لم يضر.

قوله : « وبعد القول ».

هذا إذا كان محكيًّا بها؛ فإنَّك تقول: «أول قولي أني أحمد الله»، وهي مفتوحة إذا لم تقصد حكاية القول، وبعد الموصول كقوله تعالى: ﴿ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ..﴾[1]، و«جاء الذي إنه لكريم»؛ ومن مظانِّ المكسورة: الواقعة موقع الحال؛ كقوله تعالى: ﴿إلاَّ إنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ..﴾[2]، والواقعة جوابًا لقسم؛ مثل: «والله إنَّ زيدًا منطلقٌ».

قوله : « وفتحتَ فاعله ... إلى آخره ».

في نسبة الفاعلية والمفعولية والابتداء والإضافة إليها مناقشة لفظية؛ فإنَّ الفاعل هي وما دخلت عليه، وكذلك البواقي. والمضاف إليها مثل: «زرتك رجاءَ أنْ تكرمني»؛ أي: رجاء إكرامك إيايَ.

قوله : « (ولو أنَّك) ؛ لأنَّه فاعلٌ ».

مذهب سيبويه أنَّ الواقعة بعد «لو» وصلتها مبتدأ محذوف الخبر كالواقع بعد «لولا»، لكن لا يكون المبتدأ بعدها إلا «أنَّ» وصلتها، بخلاف «لولا».

---

(١) سورة القصص، الآية (٧٦).

(٢) سورة الفرقان، الآية (٢٠).

فإن جاز التقديران جاز الأمران؛ مثل: «مَنْ يُكرمني فإني أكرمه»، و:

.... إذا أنَّه عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ

وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظًا أو حكمًا بالرفع دون المفتوحة؛ مثل: «إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو» ....

قوله: «جاز الأمران في مثل: (مَنْ يكرمني فإني أُكرمه)».

شرطه أنْ تكون أداة الشرط اسمًا، فلو كانت حرفًا لم يجز الوجهان، والفصيح من الوجهين: الكسرُ إذا جاز الكسر؛ قال الله تعالى: ﴿ومَنْ يعصِ اللَّهَ ورسولَه فإنَّ له نارَ جهنمَ ..﴾[1]، وأما الذي بعد «إذا» للمفاجأة فالكسر أيضًا هو الأجود؛ لأنَّ كل ما جاء في كتاب الله ـ تعالى ـ منه، / فبعده الجزآن، فعلم أنَّه [٦٧ أ] المكسورة أولى؛ لأنَّك إذا فتحتَ قدَّرتَ بعدها المفرد، وإذا كسرت قدرت بعدها الجملة، فمجيء الجملة دالٌّ على الكسر ومرجِّحٌ له، قال الله تعالى: ﴿إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2]، ﴿فإذا هي حية تسعى﴾[3]، ﴿فإذَا هُمْ يَنظُرُونَ﴾[4]، في أشباه ذلك.

قوله: «ولذلك جاز العطفُ على اسم المكسورة لفظًا».

نحو: «إنَّ اللهَ كريمٌ ورسوله».

«أو حكمًا».

«علمتُ أنَّ زيدًا منطلق وعمرو» لاقتضاء «علمتُ» مفعولين هما في الأصل جملة.

قوله: «دون المفتوحة».

فيه نظرٌ؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾[5] معطوف على

---

(١) سورة الجن، الآية (٢٣). (٢) سورة الروم، الآية (٣٦).

(٣) سورة طه، الآية (٢٠). (٤) سورة الصافات، الآية (١٩).

(٥) سورة المؤمنون، الآية (٥٢).

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ ..﴾(1)، أي: ولأنَّ هذه أمتكم وأنا ربكم فاتقون، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(2) في أحد تأويلات سيبويه.

قوله: «بشرط مضيٍّ [الخبر](*)».

خلافًا للكوفيين، ووافقهم الأخفش، والمختار فيه مذهب البصريين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ..﴾ الآية إلى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ..﴾(3) قال سيبويه: الخبر المذكور خبر الأول، وخبر الثاني المعطوف مقدَّر، فإذا قلتَ: «إنَّ زيدًا وعمرو قائم» كأنَّك قلتَ: «إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ كذلك».

قال شيخنا: وعندي أنَّ خبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه، ويجعل ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ..﴾(4) خبرًا لـ ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾ دالاً على خبر ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ التقدير: إنَّ الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم والذين هادوا - إلى آخره - لهم أجرهم عند ربهم. ومن هذا الباب قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ(5)

---

(1) سورة المؤمنون، الآية (52). (2) سورة التوبة، الآية (3).

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «المخبر». (3)، (4) سورة البقرة، الآية (62).

(5) البيت من المنسرح، وينسب إلى قيس بن الخطيم كما في ملحقات ديوانه (173)، والصواب نسبته إلى عمرو بن امرئ القيس كما في خزانة الأدب (2/193)، وجمهرة أشعار العرب (137) في قصيدة له، ونسب إلى درهم بن زيد الأنصاري (في الإنصاف (65)، وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجري (1/296، 310)، ويراجع كذلك كتاب سيبويه (1/38)، والمقتضب (3/112) (4/73)، وشرح العيني (1/557)، وهمع الهوامع (2/109)، والدرر اللوامع (2/142)، ومعاهد التنصيص للعباسي (1/67)، وشرح الأشموني (3/152)، وجمهرة القرشي (127)، وديوان حسان ﷺ (281).

مبنيًّا، خلافًا للمبرد والكسائي في مثل: «إنَّك وزيدٌ ذاهبان».

و«لكن» كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر، أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي «لكنَّ» ضعيف.

ولم يقل: راضون؛ أي: نحن راضون وأنت راضٍ، ومنه قوله:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ   بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[1] / [٦٧ ب]

قوله: «خلافًا للمبرِّد».

بل خلافًا للفرَّاء، أما الكسائي فجوّزه مطلقًا، كان اسم «إنَّ» مبنيًّا أو معربًا، فالفراء يجوِّز: «إنَّك وزيدٌ زاهبان»، مراعاة للموضع وضعف العامل، ولا يجوز: «إنَّ زيدًا وعمرًا ذاهبان»، والكسائي يجوِّز العطف بالرفع في «المسلمين»، والبصريون يمنعون من ذلك مطلقًا.

قوله: «ولذلك».

إشارة إلى أنَّ المكسورة لا تغيِّر معنى الجملة كما تقدم من قبل، أي: ولأنَّ المكسورة لا تغير معنى الجملة الابتدائية، دخلت لام الابتداء في المكسورة دون المفتوحة.

قوله: «أو على الاسم ... إلى آخره».

شرطه أن يكون الفاصل بينهما الخبر، فلو فُصل بينهما بأجنبي أو بظرف غير الخبر لم يجز دخول اللام على الاسم، فلا يجوز: «إنَّ اليوم لَزيدًا قائم».

قوله: «وفي لكنَّ».

أي: ودخول اللام في خبر «لكنَّ» ضعيفٌ جدًّا؛ لأنه لم يسمع قطُّ إلا قوله:

---

(١) البيت من الوافر، وقائله هو بشر بن أبي خازم، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٢٩٠)، ودلائل الإعجاز (٢٤)، والإنصاف لابن الأنباري (١٩٠)، وشرح المفصل (٨/ ٦٩-٧٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٣١٥)، وشرح العيني (٤/ ٣١٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٢٨)، وديوانه (١٦٥).

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[1]

وهو نصف بيت لا يعرف تمامه ولا يعرف قائله مع إمكان تخريجه على أنَّ أصله: «لكن إنَّني» ثم حذف الهمزة تخفيفًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي .. ﴾[2]، وأصله: لكن أنا هو الله ربي.

قوله: « وتُخفَّف المكسورة ... إلى آخره ».

إنما تلزمها اللام إذا لم يكن هناك قرينة تميز الخفيفة من النافية، إما لفظًا؛ مثل: «إنْ زيدًا قائمٌ» و«إنْ زيدٌ قائمًا»؛ لأنَّ النافية لا تنصب الاسم والمخففة لا تنصب الخبر؛ وإما معنًى؛ مثل: «إنَّ الله عليم حكيم»، فإنَّ النفي هاهنا ممتنع، فتتعين المخففة، فلا يحصل لَبْسٌ فلا تجب اللام؛ لأنها إنما تأتي للفرق بين المخففة والنافية، وبذلك سميت بـ «الفارقة»، ولا حاجة إليها هنا، لحصول الفراق دونها، وقد جاء من ذلك قول الطِّرِمّاح[3]:

[٦٨ أ] أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ[4] /

---

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: الإنصاف لابن الأنباري (٢٠٩)، والذي فيه برواية «الكميد»، وشرح المفصل (٨/ ٦٢، ٦٤، ٦٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٤٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٣٣، ٢٩٢ (٢٠٦)، وشرح العيني (٢/ ٢٤٧)، والتصريح (١/ ١١٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٠)، والدرر اللوامع (١/ ١١٦)، وشرح الأشموني (١/ ٢٨٠)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٤١).

وصدر البيت: يلومنني في حب ليلى عواذلي

(٢) سورة الكهف، الآية (٣٨).

(٣) هو: الطرماح بن حكيم بن الحكم، من طيئ، شاعر إسلامي من فحول الشعراء، ولد ونشأ في الشام ثم انتقل إلى الكوفة، وكان هجاءً معاصرًا للكميت صديقًا له لا يكادان يفترقان، توفي في نحو سنة (١٢٥هـ - ٧٤٣م).

(٤) البيت من الطويل، وقائله هو الطرماح، ينظر: شرح العيني (٢/ ٢٧٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٤١)، وهمع الهوامع (١/ ١٤١)، والدرر اللوامع (١/ ١٨١)، وشرح الأشموني (١/ ٢٨٩)، وديوانه (١٧٣).

ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ، خلافًا للكوفيين في التعميم.

ومنه القراءة الشاذَّة: «**وإنْ كُلُّ ذَلكَ لِمَا مَتَاعُ الحَيَاة الدُّنيا..**»[1] بكسر اللام، تقديره: «وإنْ كل ذلك لَلذي هو متاع الحياة الدنيا»؛ لأنَّ النفي هاهنا غير صالح، وفيها شاهد على حذف صدر الصلة.

قوله: «ويجوز إلغاؤها».

نسبة الجواز إلى الإلغاء مؤذنة بقوة الإعمال، وليس كذلك، بل الإلغاء هو الفصيح الكثير، ويجوز الإعمال، فمن الإعمال قوله تعالى: «وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم»[2] في قراءة نافع وابن كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ كُلّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3]، حكاها الأخفش في كتاب المعاني[4] بالرفع والنصب.

قوله: «ويجوز دخولها على فعل .. إلى آخره».

للكوفيِّين في ذلك شواهد، منها قول أسماء ﵂[5]:

هَبَلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[6]

---

(١) سورة الزخرف، الآية (٣٥). وهي قراءة أبي رجاء؛ قال أبو الفتح: (ما) هنا بمنزلة الذي، والعائد إليها من صلتها محذوف، وتقديره: وإن كل ذلك لَلّذي هو متاع الحياة الدنيا.

(٢) سورة هود، الآية (١١١). وذلك بتخفيف «إنْ» وميم «لمَا»، على إعمال «إن» المخففة من الثقيلة، وأما «لما» فاللام هي المزحلقة دخلت على خبر «إنْ» المخففة، و«ما» موصولة أو نكرة. [المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة: (٢/٢٥٩)]

(٣) سورة الطارق، الآية (٤).

(٤) بالرجوع إلى معاني القرآن للأخفش لم نجد هذ القراءة.

(٥) أسماء بنت أبي بكر الصديق ﵂ ذات النطاقين.

(٦) البيت من الكامل، وينسب إلى عاتكة بنت زيد الصحابية في رثاء زوجها الزبير بن العوام ﵁، والخطاب في البيت لقاتل الزبير، وينسب أيضًا لصفية زوجة الزبير كذلك، ونسبه الشارح إلى أسماء ﵂. ينظر: كتاب سيبويه (٢/٢٥٥)، والمقرب (٢٠)، والإنصاف لابن الأنباري (٦٤١)، وشرح العيني (٢/٤٧٨)، والتصريح (١/٢٣١)، وهمع الهوامع (١/١٤٢)، والدرر اللوامع (١/١١٩)، وخزانة الأدب (٤/٣٤٨).
ويروى: «شلَّت يمينك» بدل قوله: «هبلتك أمك».

وتُخفَّف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدَّر، وتدخل على الجمل مطلقًا، وشذَّ إعمالها في غيره، ويلزمها مع الفعلِ: السين أو «سوف»، أو «قد» أو حرف النفي. و«كأنَّ» للتشبيه، وتُخفَّف فتلغى على الأفصح.

ومنه قولهم: «إن يزينك لَنفسك، وإن يشينك [لَهِيهْ](*)».

قوله: « فتعمل في ضمير شأنٍ مقدَّر ».

قد تعمل في غير ضمير الشأن؛ كقوله: «فلما رأى أنْ ثمَّر الله مالَه»، ومنه:

عَلِمُوا أنْ يُطالبُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أنْ يُسْألُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ[1]

ومنه:

كَأنْ ظَبْيَةً تَعْطُو ......[2]

على رواية النصب.

قوله: « ويلزمها مع الفعل ...إلى آخره ».

فاته «لو» نحو قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ..﴾[3].

(*) ما بين معقوفين في الأصل «لهبه»، والصواب ما أثبتناه.

(١) البيت من الخفيف، وقائله مجهول، وينظر في: شرح العيني (٢/ ٢٩٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٣٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٣)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٠)، وشرح الأشموني (١/ ٢٩٢). ويروى: «علموا أن يؤملون فجادوا» بدل «علموا أن يطالبون فجادوا».

(٢) هذا جزء من بيت من الطويل، وقائله أرقم بن علباء. وقيل: علباء بن أرقم اليشكري، ويقال: هو من كلام باغث بن صريم. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٧). وتمام البيت:

ويومًا توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلَمِ

(٣) سورة سبأ، الآية (١٤).

و«لكنَّ» للاستدراك، وتتوسط بين كلامين متغايرين معنًى، وتُخفَّف فتلغى، ويجوز معها الواو.

و«ليْتَ» للتمني، وأجاز الفرَّاء: «ليت زيداً قائمًا».

قوله في (لكنَّ) : « تُلْغـى ».

أي: باتفاق.

قوله : « ويجوز معها الواو ».

أي: مطلقًا؛ أُلغيت أو لم تُلْغَ.

قوله : « وأجاز الفرَّاء : (ليتَ زيداً قائمًا) ».

واستشهد بقوله:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجيع عَلى الْفَتى وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَـدِيءُ الأوَّل[1]

قلتُ: وقد جاء في صحيح البخاري عن ورقة بن نوفل: «يا ليتني فيها جذعًا»[2]، وبعض الكوفيين يطرد ذلك في الباب كله؛ استدلالاً بقول الراجز / : [٦٨ ب]

إنَّ الْعَجُوزَ خبَّةً جروزَا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفيزَا[3]

ومنه أيضًا:

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: الجنى الداني (٤٩٣).

والشاهد فيه قوله: «ليت الشباب هو الرجيعَ»؛ حيث نصب المبتدأ والخبر بـ «ليت» وهذا على لغة بعض العرب الذين يُعملون ليت في المبتدأ والخبر كليهما.

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب: بدء الوحي، باب: (٣) بدون ترجمة (١/ ٣٠) برقم (٣).

(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٦٧)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (١٧٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٤).

والشاهد فيه قوله: «إنَّ العجوز خبةً»؛ حيث أعملت «إنَّ» في المبتدأ والخبر معًا على لغة بعض العرب.

كَـأَنَّ أُذْنَـنَـةَ إِذَا تَشـوَّفـا قـادمَةً أَوْ قَلَـمًا مُحَرَّفَا[1]

قوله: «وشذَّ الجرُّ بها».

أي: في لغة عقيل كما تقدم، وروى الفراء عن العرب:

عَلَى صُروفِ الدَّهْـرِ أَود ولاتها تُديلـنـا اللّمـة مِـنْ لَمَّاتِـهـا

فَتَسْـتَرِيح النَّفْسُ مِنْ زَفراتِها[2]

(١) البيت من الرجز، وقائله محمد بن ذؤيب، وينظر في: خزانة الأدب (١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠)، والدرر (٢/ ١٦٨)، ونسب البيت للعماني في سمط اللآلي (٨٧٦)، وشرح شواهد المغني (٥١٥)، وبلا نسبة في تلخيص الشواهد (١٧٣)، والخصائص (٢/ ٤٣٠)، وديوان المعاني (١/ ٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٤).
والشاهد فيه قوله: «كأن أذينة قادمة»؛ حيث نصب الاسم والخبر معًا بـ «كأنَّ» على لغة بعض العرب، وقيل: إنَّ الشاعر لحن، وقيل: إنَّ خبر «كأن» محذوف و«قادمة» مفعوله، والتقدير: يحكيان قادمة. وقيل: الرواية: «قادمتا أو قلما محرفا» بالتثنية مع حذف النون للضرورة الشعرية. وقيل: الرواية «تخال أذينة» لا «كأن أذينة».

(٢) الرجز بلا نسبة في: لسان العرب (زفر، علل، لمم)، والخصائص (١/ ٣١٦)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٠، ٦٦٨)، وشرح شواهد الشافية (١٢٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٤)، وشرح عمدة الحافظ (٣٩٩)، والإنصاف (١/ ٢٢٠)، والجنى الداني (٥٨٤)، ورصف المباني (٢٤٩)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٤٠٧)، واللامات (١٣٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٦)، وتاج العروس مادة (لمم).
ويروى: «عَلَّ» بدل «على».

حـــروف العـطـف

«الواو»، و«الفـاء»، و«ثُمَّ»، و«حـتى»، و«أو»، و«إمـا»، و«أم»، و«لا» و«بل»، و«لكنْ».

فالأربعة الأُوَل للجمع، فالواو للجمع مطلقًا، ولا ترتيب فيها.

و«الفاء» للترتيب، و«ثُمَّ» مثلها بمهلة، و«حتى» مـثلها ومعطوفها جزءٌ من متبوعه ليفيد قوةً أو ضعفًا. و«أو» و«إما» و«أم» لأحد الأمرين مبهمًا.

فـ «أم» المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يـليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعـد ثبـوت أحـدهمـا لطلـب التعيـين، ومـن ثم ضـعُف: «أرأيتَ زيدًا أم عمرًا ؟». ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون «نعَمْ» أو «لا».

والمنقطعة كـ «بل» والهمـزة مثل: «إنها لإبل أم شاء».

قـال : « الحـــروف العاطـــفة ».

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ..﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ..﴾[2] الآية، جوابه والمراد بالفاء آخر أكوانها نطفةً ـ مثلاً ـ وأول أكـوانها علقة، والمراد بـ «ثم» أول أكوانها نطفة ثم أولها علقـة.

قولـه: « و (حتَّى) كـــذلك ».

قال شـيخنا : «حتى» لا يلـزم تأخُّرُ مـا بعـدها عمًّا قبـلها وترتيـبه، بل لو جاء «زيدٌ» قبل القـوم صـحَّ أنْ يقـال: «جاء القـومُ حتى زيـد»، فليـست مثل «ثمَّ». واللهُ أعلـم.

قولـه : « ومنْ ثَمَّ ضعف (أرأيتَ زيدًا أمْ عمرًا؟) ».

نصَّ سيبـويه على جوازه وحسنه فقال بعـد ذكْر الفصل: «ولو قلت: (أَلَقِيتَ

---

(١) سورة المؤمنون، الآية (١٤)؛ وهي في الأصل: «فخلقنا النطفة..»، وهو تحريف.

(٢) سورة الحج، الآية (٥).

و«إما» قبل المعطوف عليه لازمة مع «إما»، جائزة مع «أو». و«لا» و«بل» و«لكن» لأحدهما معيَّنًا، و«لكنْ» لازمة للنفي.

زيدًا أمْ عَمْرًا ؟)، كان جائزًا حسنًا، ومنه قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي نُعْمَى أَتَرْضَيْنَ مَنْ ... يَهْوَاكِ أَمَّنْ يُغْرِيك بِالشَّنَآنِ(١)

قوله: « لازمـــة معَ (إمَّا) ».

ليست لازمةً، لقول الشاعر:

سَـقَتْهُ الرَّواعِـدُ مِـنْ صَيِّـفٍ ... وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا(٢)

قال سيبويه: «معناه: وإمَّا من خريف».

قوله: « و (لكن) لازمة للنفي ».

وكذلك النهي؛ مثل: «لا تكرمْ زيدًا لكنْ عمرًا» / . [٦٩ أ]

---

(١) لم أعثر عليه ، وصـدر البيت من الخفيف أما عجزه فبـه خطأ عروضي أخرجه من كل بحور الشعر العربي ، ولا بد أن تصحيفًا كبيرًا حدث في العجز. فليتنبه .

(٢) البـيـت مـن المتـقارب، وقـائلـه النـمـر بن تـولـب، ويـنـظـر فـي: كـتـاب سـيـبـويه (١/ ١٣٥ ، ٤٧١)، والخصائص (٢/ ٤٤١)، والمنصف (٣/ ١١٥)، ومختـارات ابن الشجري (٢٠)، وشرح المفصل (٨/ ١٠٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٣٤)، وشرح العيني (٤/ ١٥١).

[حـروف التنبيـه] (*)

«ألا»، و«أمَـا»، و«هَـا».

. . . .

(*) لم يتناول الشارح رحمه الله هذا الموضوع ــ حروف التنبيه ــ بالشرح أو التعليق.

[حروف النداء]

«يَا»: أعمُّها، و«أَيَا» و«هَيَا»: للبعيد، و«أَيْ» و«الهمزة» :للقريب.

قال في حروف النداء : « (يـا) أَعَـمُّـها ... إلى آخره ».

الـذي ذكـره اختـيـارُ المبرِّد، وتبعـوه في ذلك، ومختـار سيبـويه: أنَّ الهمـزة فقط للقـريب، ومـا عـداها للبعـيـد، وزاد الكوفيـون الهـمـزة ومـدةً بعـدها؛ مثـل: «آزيد».

[حروف الإيجاب]

«نعم»، و«بلى»، و«إِي»، و«أجَلْ»، و«جَيْرِ»، و«إنَّ».

فـ «نعم» مقررة لـمَّـا سبقها.

و«بلى» مختصَّة بإيجاب النفي.

و«إي» إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم.

و«أجل»، و«جير»، و«إنَّ» تصديق للمخبر.

قال: « حـــرف الإيجــاب ».

الأولى: حرف الجـواب؛ لأنه يجاب بهـا غيـر موجب؛ كقـولك: «نعم» لمن قال: « ألمْ يقُمْ زيدٌ ؟ ».

قال شيخنا: أي: لا يلزم أنْ تكون بعد استفهام. والله أعلم.

واختُلف في «جيْر»؛ فقيل: اسمٌ، وقيل: حرفٌ.

حروف الزيادة

«إنْ»، و«أنْ»، و«ما»، و«لا»، و«منْ»، والباء، واللام.

فـ «إنْ» مع «ما» النافية، وقلَّت مع «ما» المصدرية و«لـمَّـا».

قال في حروف الزيادة: « فـ (إنْ) مع (ما) النافية ».

مثل: «ما إنْ زيدٌ قائم».

« وقلَّـتْ مــع المصــدرية ».

أي: التوقيتية؛ لأنها لا تزاد مع كل مصدرية، بل مع التوقيتية فقط؛ كقوله:

وَرَجِّ الْفَتَـى لِلْخَيْـرِ مَـا إِنْ رَأَيْتَـهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ(1)

وقد تُزاد أيضًا مع «ما» الموصولة؛ كقوله:

يُـرَجِّي الْمَـرْءُ مَا إِنْ لا يَـراهُ ... وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْناهُ الْخُطُوبُ(2)

وأما «لـمَّـا» فلم تُعـرف زيادتها معهـا أصـلاً، وقد تُزاد مـع حرف التنبـيه؛ كقول الشاعر:

أَلا إِنْ سَـرَى لَيْلِي فَبِـتُّ كَئِيبًا ... أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا(3)

---

(1) البيت من الطويل، وقائله المعلوط بن بدل، ينظر: الكتاب (٢/ ٣٠٦)، والخصائص (١/ ١١٠)، وسمط اللآلي (٤٣٤)، وشرح المفصل (٨/ ١٣٠)، والمقرب (١٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٥، ٣٨، ٣٠٤، ٦٩٧ (٣٢، ٢٤٤)، وشرح العيني (٢/ ٢٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٨٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٣٤).

(2) البيت من الوافر، وهو لجابر بن أدلان الطائي، أو لإياس بن الأرت، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٥ (٣٢)، والتصريح (٢/ ٢٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ٩٧).

(3) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٥ (٣٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٤)، والدرر اللوامع (١/ ٩٧).
و«غضوب»: اسم امرأة ولهذا لم ينصرف.

و«أنْ» مع «لـمَّـا»، وبين «لو» والقسم، وقلت مع الكاف.

و«ما» مع «إذا» و«متى» و«أي» ....

قوله : « و (أنْ) بعد (لـمَّـا) ».

هو كثير؛ كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ .. ﴾ (1)، وشبهه.

« وبين (لَـوْ) والقَسَـــم ».

أي: إذا تأخرت عنه؛ مثل: «واللهِ أنْ لو أكرمتني أكرمتُك».

« وقلَّتْ مَـعَ الكاف ».

مـثـل:

.... كَأنْ ظَبْـيَـةٍ تَعْطـــو... (2)

على رواية مَنْ جـرَّ «ظبية».

قوله : « و (مَـا) مَعَ (إذَا) ».

كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا .. ﴾(3).

« و (مَتَى) ».

كقول عنتـرة:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَردين تَرْجُـفْ ... رَوَانفُ إليَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا(4)

---

(1) سورة يوسف، الآية (96).

(2) هذا جزء من بيت من الطويل، وقد مر تخريجه آنفًا في باب «إنَّ وأخواتها» عند الحديث عن إعمالها وأخواتها في ضمير الشأن المقدر وفي غير ضمير الشأن كذلك.

(3) سورة فصلت، الآية (20).

(4) البيت من الوافر، وهو لعنترة، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (2/ 55) (4/116) (6/87)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (505)، وخزانة الأدب (2/ 200 عرضًا)، (3/359، 477)، وشرح العيني (3/ 174)، والتصريح بمضمون التوضيح (2/ 294)، وهمع الهوامع (2/ 63)، والدرر اللوامع (2/ 80)، وديوانه (108).

« و (أيـــنَ) ».

مثل: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ .. ﴾[1].

« وَ (أيّ) ».

مثل: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا .. ﴾[2].

« وَ (إنْ) ».

[٦٩ ب] كقوله تعالى: / ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ .. ﴾[3] الآية.

وقوله : « شَـــرطًا ».

ينبغي رجوعه إلى الجميع لا إلى «إنْ» فقط.

قوله : « وبعض حـــروف الجـــرِّ ».

هذا مبهم؛ وبيـانه متعيّن؛ وهي خمسةٌ: «مِنْ» و«عَنْ» والباء كثيـرًا؛ كقوله تعالى: ﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا فادخلوا نارا .. ﴾[4]، و﴿ عما قليل ليصبحن.. ﴾[5] وقـولـه: ﴿ فبما رحمة من الله لِنْتَ لهم .. ﴾[6]، والكـاف و«رُبَّ» قـليـلاً؛ كـقـول الشـاعـر:

وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلانـا وَنَعْلَـمُ أَنَّـهُ ... كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[7]

وفـي «رُبَّ» مـثـل «ربـمـا»، ومـع الـمضـاف؛ كـقـولـه تـعـالـى: ﴿ مثل ما

(١) سورة النساء، الآية (٧٨).
(٢) سورة الإسراء، الآية (١١٠).
(٣) سورة الأنفال، الآية (٥٧).
(٤) سورة نوح، الآية (٢٥).
(٥) سورة المؤمنون، الآية (٤٠).
(٦) سورة آل عمران، الآية (١٥٩).
(٧) البيت من الطويـل، وقائله عمـرو بن براقة، ينظر: المؤتلف والمخـتلف (٦٧)، ومغني اللبيب لابن هشـام وشرح شواهده للسـيوطي ٦٥، ٣١٣، ٣٨٥ (٧٣، ٢٤٧، ٢٦٣)، وشرح العـيني (٣/ ٣٣٢)، والتصـريح بمضمـون التوضيح (٢/ ١٠٢)، وهمـع الهوامع (٢/ ٣٨، ١٣٠)، والدرر اللوامع (٢/ ٤٢، ١٧٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٣١).

و«لا» مع الواو بعد النفي، وبعد «أنْ» المصدرية، وقلّت قبل «أقسم»، وشذّت مع المضاف. و«مِنْ» و«الباء» و«اللام» تقدّم ذكرها.

أنكم تنطقون ..﴾[1]، وكقوله:

فَللَّهِ عَيْنَا حَبْتَـرٍ أَيَّمَا فَتَى[2]

أي: أيّ فتى. وقد تزاد بين المعطوف والمعطوف عليه؛ كقوله:

فَأَيِّي مَـا وأَيُّـكَ كـانَ شَـرّاً[3]

قوله: «مَعَ الْواوِ بعْدَ النَّفْيِ».

نحو: «ما قامَ زيدٌ ولا عمرٌو».

«وبعد (أنْ) المصـدريَّة».

نحو: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ .. ﴾[4]، ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[5].

قوله: «وقَلَّتْ قبلَ (أُقْسِمُ)».

وهو ظاهرٌ.

«وشذَّتْ مَعَ المضاف».

أي: كقوله:

فِي بِئْرِ لا حُـورٍ سَرَى وما شَعَرْ[6]

أي: في بئر حور، والحور بالضم: الهلاك.

---

(١) سورة الذاريات، الآية (٢٦). (٢) البيت سبق تخريجه.

(٣) البيت من الوافر، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٣٢)، والبحر المحيط (٤/٢٢٦)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٠). وتمامه: فسيقَ إلى المقامةِ لا يراها

(٤) سورة الأعراف، الآية (١٢). (٥) سورة الحديد، الآية (٢٩).

(٦) البيت من الرجز، وهو للعجاج، وينظر في: معاني القرآن للفراء (١/٨)، والخصائص لابن جني (٢/٤٧٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/١٣٦)، وخزانة الأدب (٢/٩٥) (٤/ ٤٩٠)، وديوانه (١٦). وتمامه: حتى ترى الصبْحَ جشرْ

حرفا التفسير

«أيْ»، و«أنْ».

فـ «أنْ» مختصةٌ بما في معنى القول.

قال في الحروف المُفَسِّرة : « (أنْ) مختصة بمَا في معنى القولِ ».
بشـرط أنْ تكـون جمـلـة.

حـروف المصــدر

«ما»، و«أنْ»، و«أنَّ».

فالاولان للفعلية، و«أنَّ» للاسمية.

قال: « حـــروف المصـــدر ».

فـاتـه «كي» كمـا تقـدم فـي نواصـب الـفـعـل، و«لـو»؛ كقــولـه تعـالـى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[1]. وأكـثـر مـا تــقـع «لـو» هـذه بـعـد «وَدَّ» أو مـا فـي مـعـنـاها.

---

(١) سورة القلم، الآية (٩).

حــروف التحضيض

«هلاّ»، و«ألاّ»، و«ولولا»، و«لو ما».

لها صدر الكلام، ويلزم الفعل لفظًا أو تقديرًا.

« قال : « حــــرف التحضيض ».

فاته «الا» الخفـيفة كلفظ التي للتنبـيه، والفرق أنَّ التي للتنبيــه مفردة، ولو ســمِّيتَ بها أعــربت، والتي للتحـضـيض والتمني والاسـتفـهام مــركَّبة من همــزة الاستفهام و«لا» النافية، فإذا سميتَ بها بنيت.

قوله : « أوْ تقــديــرًا ».

أي: وإنْ لم يُذكر بعــدها فعل؛ بخــلاف حرف الشــرط؛ فإنه لا بدَّ من ذِكْر الفـعل / بعده ليـدلَّ على المحذوف، فـيـجوز أنْ تقـول: «هلاَّ زيدًا ؟» لَمن يعطي جماعة، ولا يجوز «إن زيدًا» وتقتصر عليه. [٧٠ أ]

«قــد»، وفي المضارع للتقليل.

قـال : « حــرْف التوقُّــع ».

قد يكون للتـقريب فيختصُّ بالماضي، وقـد يكون للتقليل فيـختص بالمضارع، وقـد يكون للتحقيق فيكون للماضي والمسـتقبل؛ مثاله: قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُول.. ﴾(١)، ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا.. ﴾(٢)، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِين مِنكُم.. ﴾(٣)، ﴿ قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون .. ﴾(٤)، وشـبه ذلك.

---

(١) سورة التوبة، الآية (١٢٨).
(٢) سورة الأعراف، الآية (٥٩).
(٣) سورة الأحزاب، الآية (١٨).
(٤) سورة الأنعام، الآية (٣٣)

حـــرفا الاستفهام

الهمزة، و«هل».

لهما صدر الكلام؛ تقـول: «أزيدٌ قائمٌ ؟» و«أقامَ زيدٌ ؟»، وكذلك «هل»، والهـمـــزة أعمُّ تصـرفًا؛ تقـــول: «أزيدًا ضــربتَ ؟» و«أتضـــربُ زيدًا وهو أخـوك ؟!»، و«أزيدٌ عندك أمْ عـمـرٌو ؟»، و﴿ أثُمَّ إذَا مَا وَقَعْ ﴾ [يونس/ ٥١]، ﴿ أَفَمَن كَانَ ﴾[هود/ ٧] ، و﴿ أَوَ مَنْ كَانَ ﴾ [الأنعام/ ١٢٢] ، دون «هلْ».

قال : « وكذلك (هَـــلْ) ».

«هل» لا يجوز أنْ تكون خبرًا لمبتدأ إذا وقع بعدها فعلاً، فلا يجوز: «هل زيدٌ قامَ ؟»، ويجوز ذلك في الهمزة، ولذلك قـال: «فالهمزة أعمُّ»؛ لأنها تدخل على حـرف العطف دون «هل»؛ نحـو: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاس .. ﴾[1]، ﴿ أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى .. ﴾[2]، وشبـهه؛ ولأنها تكون لـمَـا قُصِدَ به التـقرير، كقـولك: «أتضرب زيدًا وهو أخوك ؟! ». وأما «هل»: فإنما يكون حرف العطف قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُون .. ﴾[3]، ﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُل .. ﴾[4]، وعلَّته أنَّ الهمزة لَـمَّا كانت أمَّ الباب كملوا لها مـا تستحقُّه من التصدير، فمنعوا منْ تقـدُّم شيءٍ عليها، فحرف العطف الواقع بعـدها بمعنى الواقع قبلهـا فأُخرَ لـمَـا ذكـرناه من كمـال تصديرها، فمعنى ﴿ أفاتَّخذتمْ.. ﴾[5]: «فَأتخذتم؟»، وكذلكَ ﴿ أَفَمَن كَان .. ﴾[6]، ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائم .. ﴾[7] وشبه ذلك، [فمعنى ﴿ أَفَمَن كَان .. ﴾ : «فأمن كـان؟»، ويكون عطفَ جملةٍ على جملةٍ، وقال الزمخـشري: إنها عاطفة على فعلٍ][*] مقدَّر بعد الهمزة مما يليق بالمحل.

قال شيخنا: ورجع عن ذلك في سورة الأعـراف من «الكشَّـاف».

(١) سورة يونس، الآية (٩٩).
(٢) سورة الأعراف، الآية (٩٨).
(٣) سورة فاطر، الآية (٤٣).
(٤) سورة النحل، الآية (٣٥).
(٥) سورة الرعد، الآية (١٦).
(٦) سورة هود، الآية (١٧).
(٧) سورة الرعد، الآية (٣٣).
(*) ما بين معقوفتين زيادة من هامش الأصل.

«إنْ»، و«لَوْ»، و«أمَّا».

لها صدر الكلام.

فـ «إنْ»: للاستقبال، وإنْ دخل على الماضي، و«لو» عكسه.

ويلزمان الفعل لفظًا أو تقديرًا، ومن ثَمَّ قيل: «لَوْ أنَّكَ» بالفتح لأنه فاعل، و«انطلقت» بالفعل موضع «منطلق» ليكون كالعوَض.

وإنْ كان جامدًا جاز لتعذُّره.

قال: « و (لـوْ) للمضي ».

قال الشيخ: يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ..﴾[1]، ومثله: «ولو دمت عليه»؛ فإنها للاستقبال.

قلتُ: في هذا الإيراد نظرٌ لا يخفى على متأمِّلٍ. واللهُ أعلم.

قوله: « و (انطلقتُ) في موضع (منطلق) ... إلى آخره ».

ما لا يصح ولا يجوز وقوعه في محلٍّ «كيفَ» يعوَّض عنه في ذلك المحلِّ / . [٧٠ ب]

قلتُ: فقد قالوا في «يا أيها الرجل»: إنَّ «ها» عِوَضٌ عن «يا»، ولا يجوز وقوع «يا» في ذلك المحل إلا فيما شذَّ.

قوله: « فإنْ كانَ جامدًا ... إلى آخره ».

بل يجوز وقوع الخبر اسمًا مشتقًّا؛ قال الشاعر:

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٢١).

وَلَـوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْـتَ مِنِّي مُعَلَّـقٌ بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُها[1]

وجاء في غير المشتـق:

وَلَـوْ أَنَّها عُصْـفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا مُسَوَّمَةً تَدْعُو عبيدًا وأَزْنَمَا[2]

قوله: « وإذا تقدَّم القَسَمُ ... إلى آخره ».

الضـابـط فيـه: أنَّـه متـى كـان الشـرط أو القسـم مبـدوءًا بـه فالجـواب لـه؛ مثـل: «والله إنْ أتيـتنـي لأُكـرمنَّـك» و«إنْ أتيـتنـي والله لا أكـرمـك»، وإنْ تـقـدم عليـها مبـتـدأ فـالحـكم فـي الجـواب للشـرط فـي الأكـثـر؛ تقـدم القـسَم علـيـه أو تـأخَّر عـنـه؛ مـثـل: «زيـدٌ والله إنْ تكـرمـه يكـرمـك»، وقـد جـاء قـليـلاً:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ[3]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله أبو العوام بن كعب بن زهيـر، أو الحسين بن مطير، أو كثير عزة، أو أعرابي، وينظر: امالي أبي عـلي القالي (١/٤٣)، وشرح العيني (٤/٤٥٧)، وشرح الأشموني (٤/٤٢).

(٢) البـيت من الطويل، وقـائله العـوَّام بن شـوذب، أو جـرير، ينظر: كـتاب الحـيـوان (٥/ ٢٤٠) (٦/ ٤٣٠)، ومـغني اللبـيب لابن هشـام وشرح شـواهده للسـيـوطي ٢٧٠ (٢٢٧)، وشرح العيني (٤/٤٦٧)، وشرح الأشموني (٤/٤١)، ونسبه في مغني اللبيب إلى جرير، وليس في ديوانه.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (١١٣)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٠٠، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧)، ولسـان العـرب مـادة (تفل)، والمـقـاصـد النحـوية (٣/٢٨٣) (٤/٤٣٧)، وبلا نسـبة في خـزانة الأدب (١١/٣٤٣)، وشرح الأشمـوني (٣/ ٥٩٤)، وشرح ابن عقيل (٥٩٢).

لزمه الماضي لفظًا ومعنى، وكان الجواب للقسم لفظًا؛ مثل: «والله إِنْ أتيتَني، وإنْ لم تأتِني لأكرمتُك».

وإنْ توسَّط بتقديم الشرط أو غيره جاز أنْ يُعتبر وأنْ يُلغَى؛ كقولك: «أنا والله إنْ تأتني آتكَ»، و«إنْ أتيْتَني والله لآتينَّك»، وتقدير القَسم كاللفظ؛ نحوَ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُون﴾[الحشر/ ١٢]، و﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾[الأنعام/ ١٢١].

و«أمَّا» للتفصيل، والتزم حذف فعلها وعُوِّض بينها وبين فائها جزء مما في حيِّزها مطلقًا، وقيل: هو معمول المحذوف مطلقًا؛ مثل: «أما يوم الجمعة فزيدٌ منطلقٌ».

وقيلَ: إنْ كان جائزَ التقديم فمن الأول، وإلا فمن الثاني.

قوله : « [لزم المضي لفظًا أو تقديرًا](*) ».

ليس بلازم ولا بدَّ؛ فقد جاء قول الشاعر:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ(١)

(*) ما بين معقوفتين في الكافية هكذا: «لزمه الماضي لفظًا ومعنًى».

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر في: التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٥٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٢١٥) (٤/ ٣٠).

حـــرف الـــردع

«كلا». وقد جاء بمعنى «حقًّا».

قال : « حرف الردع (كلا) وبمعنى (حقًّا) ».

أي : عند الكوفيين فقـط .

تاء التأنيث الساكنة

تاء التأنيث الساكنة: تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه.

فإنْ كان ظاهراً غير حقيقي فمخيَّر.

وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف.

هي كالجزء من الفعل؛ بدليل أنَّك لو سمَّيْتَ بالفعل المتصل بها أعربت، ولو ككلمة منفصلة لبُنِيَتْ؛ للتركيب.

التـنــــويـن

التنوين : نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل.
وهو للتمكُّن، والتنكير، والعِوَض، والمقابلة، والترنُّم.

قوله في التنوين : « يتبع حـــركة الآخــر ».

«إذْ» يلحقـها التـنـويـن ولا حـركة لـهـا، وإنما حُـرِّك لالـتـقـاء السـاكنين: الـذال والـتـنـويـن.

قوله : « لا لتأكيــد الفعــل ».

ليُخرج نون التوكيد الخفيفة.

قوله : « وللتمكـــين ».

كان الأولى: «وللتمكُّن»؛ لأنه مصدر «تَمَكَّن»؛ بخلاف «تمكين»؛ فإنه مصدر «مكَّن»، ولم يقل النحاة: «ممكَّن»، بل «متمكِّن».

[٧١ أ] **قلتُ:** ويجوز أنْ يراد / مـصدر فعل الواضع؛ لأنه «مكنـه تمكينًا» أي: جعلهُ «متمكِّنًا» فتمكن هو «تمكُّنًا»، فيصح المصدران معًا. والله أعلم.

قوله : « وللتنكيــر ».

أي: مثل: «صه» و«مه».

قوله : « والعـــوَض ».

مثل: «يـومئذ» و«حـينئذ»؛ لأنه عـوض عن الجملة الـتي كان «إذ» يسـتحق الإضافة إليها.

« والمقابلـــــة ».

مـثل: «مسلمـات» و«عرفـات»؛ لأنَّ الكسـرة فيـهمـا بدل حرف الإعـراب، والتنوين مقابل لنون الجمع السـالم والنون فيه عِوَض عن التنوين الذي في المفرد، لكن بينهما فرقان:

أحدهما: أنَّ هذا التنوين لا يثبت وقفًا، بخلاف النون.

الثاني: أنه لا يجامع الألف واللام بخلاف النون.

ولم يذكر التنوين الغالي، وقد نقله الأخفش عن العرب؛ كقوله:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقْنْ[1]

والتحقيق أنَّ تنوين الترنم والتنوين الغالي لا يُعدان في التنوين؛ لأنهما في الحقيقة ليسا بتنوين، بل هو في قوله: «والعتابًا» و«قد أصابًا» عوَضٌ عن الألف التي كان يقف عليها المتكلم، والمَدّة التي لأجلها، فجيء بالتنوين ليستغنى عن ذلك، وكذلك في قوله: «المخترقن».

قوله: « ويُحذف مِنْ الْعَلَم ... إلى آخره ».

الأولَى أنْ يُقالَ: موصوفًا بـ «ابن» يليه؛ فإنه إذا فُصل بين الاسم و«ابن» لم يجز حذفه؛ مثل: «جاءني زيدُ الكريمُ بن عليّ».

---

(١) البيت مر تخريجه.

نــون التأكيــد

نون التأكيد :خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة مع غير الألف. تختص بالفعل المستقبل في الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرْض، والقسَم، وقلّت في النفي، ولزمت في مثبت القسَم، وكثرت في مثل: «إمَّا تفعلَنَّ».

وما قبلها مع ضمير المذكّرين مضموم، ومع المخاطَبة مكسور، وفيما عدا ذلك مفتوح.

وتقول في التثنية وجمع المؤنث: «اضْرِبانِّ» و«اضْرِبْنانِّ»، ولا تدخلهما الخفيفة؛ خلافًا ليُونُسَ.

قال في نوني التوكيد : « تختصُّ بالفعْل المستقبل ».

أي: فلا تدخل على الفعل الماضي ولا على المضارع المقصود به الحال.

قوله : « ولزمتْ في مُثْبَتِ القَسَم ».

يجب الاحتراز عن مثبت القسم المقصود به الحال؛ فإنه لا يجوز دخولها عليه؛ مثل: «والله لأظنُّكَ صادقًا»، وما دخل عليه السينُ و«سوف»؛ فلا يجوز مثل: «والله لَسَأقومنَّ. ولَسوف أقومَنَّ».

قوله : « وكثرتْ في مثل : (إمَّا تَفْعَلَنَّ) ».

[٧١ ب] قوله: «كثرت» إشارة إلى جواز عدمها؛ كقول الشاعر / :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِنْ مَا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أبينوها الأَصَاغِرُ خَلَّتِي[1]

---

(١) البيت من الكامل، وقائله سلمي بن ربيعة، وينظر في: أمالي ابن الشجري (١/٤٣) (٦٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/٥، ٤١)، وخزانة الأدب (٣/٤٠٠)، وهمع الهوامع (٦٣/٢)، والدرر اللوامع (٦٩/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٤٧).

وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل، فإنْ لم يكن فكالمتصل.

ومن ثَمَّ قيل: «هل تَرَيِنَّ؟» و«.. تَرَوُنَّ؟» و«..تَرَيِنَّ؟»، و«اغزُونَّ» اغزُنَّ» و«أغزِنَّ».

قوله: «وهُمَا».

أي: النونان.

«في غيرهما».

أي: ألف التثنية ونون جماعة المؤنث.

«مع الضمير البارز».

أي: ضمير الجمع والمخاطبة.

«كالمنفصل».

أي: كالكلمة المنفصلة، فيحذف الضمير البارز ويجتزأ عنه بالحركة التي قبله، فكما كنت تقول: «هل تقومون اليوم؟» تقول: «هل تقومُنَّ؟»، فتحذف الضمير لفظًا ـ وهو الواو ـ واجتزأت بالضمة قبله عنه، وكذلك: «هل تركَبِنَّ؟» للمخاطبة؛ حذفت الضمير ـ وهو الياء ـ واجتزأت بالكسرة قبلها.

قوله: «فإنْ لمْ يكنْ».

أي: بارزًا؛ بأنْ كان مستترًا كضمير المخاطب.

«فكالمتصل».

أي: فالنونان كالحرف المتصل من الكلمة؛ أي: فتقول للواحد: «اغْزُوَنْ»؛ إذ الضمير مستترٌ.

قوله: «ومنْ ثَمَّ».

أي: وكذلك قيل: «هل ترين؟»؛ أي: إذا كان آخر الفعل ألفًا [قلبت](*)

(*) ما بين معقوفتين في الأصل: «قلت»، والصواب ما أثبتناه، ولعله وهم من الناسخ.

والمخففة تُحذف للساكن، وفي الوقف، فيُرَدّ ما حُذف، والمفتوح ما قبلها تُقْلَبُ ألفًا. واللهُ أعلم.

مع الضمير المستتر ياء فتقول: «ترين» وأصله: «تري»؛ وإنْ كان الضمير بارزًا حذفته وأبقيت ما قبله متحركًا بحركته فتقول: «هل تَرُون؟» للجماعة، و«تَرَيِن؟» للمخاطبة، فإنْ لم يكن آخر الفعل ألفًا فكما [قد](*) مثّل؛ فتقول للواحد: «اغزُوَن» فتكون النون كحرف من الكلمة، وتقول مع الضمير البارز: «اغزُنَّ» للجماعة و«اغزِنَّ» للمخاطبة فتكون النون كالكلمة المنفصلة، فتقول: «اغزن» كما تقول: «اغزوا القوم» و«اغزي القوم».

قوله: « والمخفَّفة تُحذف للساكن ».

كيلا يلتقي ساكنان؛ نحو «اضرِبَ القومُ؟».

« وفــي الوقف ».

أي: وتحذف في الوقف، فيجب حينئذ ردُّ ما حذف، وهو إما حرفان في مثل: «هل تضربُنَّ زيدًا؟» و«هل تضربِنَّ؟»؛ إذْ أصله: «تضربونَّ» و«تضربينَّ»؛ لأنك حذفت لأجل نون التوكيد حرفين: نون الإعراب للبناء والواو والياء / للساكنين، وإما حرف واحد في مثل: «اضربِنَّ»؛ لأنَّ أصله: «اضربوا» و«اضربي»، فحذفت الواو والياء لنون التوكيد للساكنين، فإذا زال سبب الحذف عاد ما حذفَ ـ وهو الواو والياء ـ فتقول: «اضربوا» و«اضربي». [٧٢ أ]

قوله: « والمفتــوح مَــا قبلها تُقْلَبُ ألفًا ».

أي: في الوقف؛ فتقول: «اضربا»، هذا إذا كانت الساكنةَ الخفيفةَ فقط دون المشدودة. واللهُ أعْلَمُ بالصواب.

(*) ما بين معقوفتين زيادة من هامش الأصل.

[خاتمة]

قَالَ العَبْدُ الفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيم بْنِ سَعْدِ اللهِ بْنِ جَمَاعَةَ رَحِمَهُ اللهُ:

«هَذَا مَا اتَّفَقَ مِمَّا عَلَّقْتُهُ عَلَى هَذِهِ المُقَدِّمَةِ الَّتِي عَمَّتْ بَرَكَتُهَا، وتَمَيَّزَ بِتَحْصِيلِهَا حَفَظَتُهَا، وإِنَّهَا - فِيمَا عَلِمْتُهُ - أَعَمُّ المُقَدِّمَاتِ بَرَكَةً وَنَفْعًا، وأَكْثَرُهَا فَائِدَةً وَجَمْعًا، ولَقَد أَخْبَرَنِي الإِمَامُ العَالِمُ العَدْلُ الفَاضِلُ فَلَكُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ ابْنِ عِيسَى المَقْدِسِي عَنْ بَعْضِ العُلَمَاءِ العُدُولِ بِمِصْرَ - لاَ يَحْضُرُنِي الآنَ اسْمُهُ - عَنْ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو مَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا بِجَامِعِ دِمَشْق فَاسْتَشَارَهُ رَجُلٌ فِي قِرَاءَةِ أَحَدِ هَاتَيْنِ فِي النَّحْوِ؛ أَحَدُهُمَا: «المُقَدِّمَةُ»، فَقَالَ له الشَّيْخُ: حَتَّى أَسْتَخِيرَ اللهَ تَعَالَى لَكَ. قَالَ: فَرَأَى الشَّيْخُ فِي المَنَامِ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَالَ لَهُ: (قُلْ لِفُلاَنٍ: يَقْرَأُ المُقَدِّمَةَ الَّتِي لَكَ). وَفِي هَذِهِ مِنَ الشَّرَفِ لِهَذِهِ المُقَدِّمَةِ مَا لا يَخْفَى عَنِ العَارِفِينَ. وَالحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ».

تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى، ولله الحَمْدُ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلاَمُهُ كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

فَرَغَ مِنْ تَعْلِيقِهِ مُقَيِّدُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيم بْنِ سَعْدِ اللهِ بْنِ جَمَاعَةَ بْنِ عَلِيِّ ابْنِ جَمَاعَةَ بْنِ حَازِمٍ الكِنَانِي - لَطَفَ اللهُ بِهِ - بِالخِزَانَةِ السَّعِيدَةِ بِالمَدْرَسَةِ العَالِيَةِ بِدِمَشْقَ - حَرَسَهَا اللهُ - عَشِيَّةَ الخَمِيسِ سَابِعَ عَشَرَ ذِي القِعْدَةِ مِنْ سَنَةِ سَبْعِينَ وَسِتِّمَائَةٍ(*).

• • •

(*) هناك تعليق في هامش الأصل، لكنه غير واضح.

ثبت المصادر والمراجع

١ - الآلوسي، شهاب الدين أبو الثناء محمود، ١٢١٧ - ١٢٧٠هـ. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. - ط ٥.- بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م. - ١٠مج.

٢ - الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى البصري، ٣٠٧هـ -. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم / تصحيح وتعليق ف. كرنكو. - بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م.

٣ - أبو الحسن بن الضائع، شرح جمل الزجاجي. - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٠٠) نحو.

٤ - أبو حيان النحوي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي، ٦٥٤ - ٧٤٥هـ. التذييل والتكميل شرح التسهيل.- مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٢) نحو.- جـ ٣.

٥ - أبو حيان النحوي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي، ٦٥٤ - ٧٤٥. البحر المحيط.- بيروت: دار الفكر.- بهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان، كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي تلميذ أبي حيان.

٦ - أبو حيان النحوي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي، ٦٥٤-٧٤٥هـ. النكت الحسان شرح غاية الإحسان / تحقيق محمد عبد النبي عبد المجيد. - رسالة ماجستير من كلية اللغة العربية.

٧ - أبو دؤاد الإيادي، ديوان أبي دؤاد الإيادي/ تحقيق غوستاف فونا غربناوم.- بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٥٩م.

٨ - أبو داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي، ٢٠٢ - ٢٧٥هـ. سنن أبي داود / إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس.- ط١.- حمص: محمد علي السيد، ١٩٦٩م.- ٥ جـ.

٩ - أبو زيد الأنصاري، أبو زيد بن سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام بن محمود ابن بشير البصري، ١١٩ - ٢١٥هـ. النوادر في اللغة / تحقيق محمد عبد القادر أحمد.- القاهرة: مطبعة دار الشروق، ١٩٨١م.

١٠ - أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، ٣٥١هـ - . مراتب النحويين / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - القاهرة: دار نهضة مصر، ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م.

١١ - أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسن بن محمد الهيثم عبد الرحمن بن مروان البغدادي، ٢٨٤ - ٣٥٦هـ. الأغاني / تهذيب ابن واصل الحموي.- القاهرة: شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٦٣م.

١٢ - ابن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله المخزومي القرشي، ٢٣- ٩٣هـ. ديوان عمر بن أبي ربيعة.- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

١٣ - ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي، ١٥٩ - ٢٣٥هـ. مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار / تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام.- بيروت: دار الفكر، ١٩٨٩. ٩جـ.

١٤ - ابن أبي الصلت، أمية بن عبد الله بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، ٥هـ . ديوان أمية بن أبي الصلت.- بيروت: [د - ن] ١٣٥٦هـ.

١٥ - ابن الأثير المحدث، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن

محمد بن عبد الكريم الشيباني الأربلي الجزري، ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ.- النهاية في غريب الحديث والأثر/ تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي. - بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٦٥. - ٥ جـ.

١٦- أحمد أمين الشنقيطي. الدرر اللوامع على همع الهوامع. - ط٢. - بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

١٧ - أحمد مختار عمر. معجم القراءات القرآنية: مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء.- ط٣ . - القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧م. - ٦مج.

١٨ - الأحوص، أبو الأقلح عبد الله بن محمد بن عبد الله بن غانم بن ثابت الأنصاري، ١٠٥هـ -. شعر الأحوص الأنصاري / جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ؛ تقديم شوقي ضيف . - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

١٩ - الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن الطارقة بن عمر، ١٩ - ٩٠هـ. ديوان الأخطل / شرح وتصنيف وتقديم مهدي محمد ناصر الدين . - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

٢٠ - الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي البصري، ٢١٥هـ -. معاني القرآن/ تحقيق فائز فارس. - ط ٢ . - الكويت: فائز فارس، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م. - ٢جـ.

٢١ - الأزهري، أبو نضر محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح، ٢٨٢ - ٣٧٠هـ. تهذيب اللغة/ تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين. - القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٩٦٤م. - ١٥جـ.

٢٢ - الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى بن يوسف، ٨٣٨ - ٩٠٠هـ. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.- القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، [١٩٠٠].- ٢جـ.

٢٣ - الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الأسدي، ٧ هـ -. ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس / شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٢٤ - الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، ٤١٠ - ٤٧٦هـ. شرح حماسة أبي تمام / تحقيق وتعليق علي المفضل حمودان. - بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م. - ٢مج.

٢٥ - الألباني، محمد ناصر (تحقيق). ضعيف الجامع الصغير وزيادته: الفتح الكبير . - ط٢. - دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٧٩م. - ٦جـ × ٣ مج.

٢٦ - امرؤ القيس، أبو وهب جندح بن حجر بن الحارث الكندي، ١٣٠ - ٨٠ق. هـ. ديوان امرئ القيس. - ط٤ . - القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م.

٢٧- امرؤ القيس، أبو وهب جندح بن حجر بن الحارث الكندي، ١٣٠ - ٨٠ ق. هـ. ديوان امرئ القيس / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . - ط٥. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٠م.

٢٨ - امرؤ القيس، أبو وهب جندح بن حجر بن الحارث الكندي، ١٣٠ - ٨٠ ق. هـ. ديوان امرئ القيس/ ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

٢٩ - ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، ٥١٣ - ٥٧٧هـ. أسرار العربية / تحقيق محمد بهجة البيطار. - دمشق: مطبعة الترقي، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧هـ.

٣٠ - ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، ٥١٣- ٥٧٧هـ. نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.- القاهرة: دار نهضة مصر

للطبع والنشر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

٣١ - ابـن الأنباري: أبـو البركـات عبد الرحمـن بن محـمد بن عبد الله بن أبي سعـيد، ٥١٣ - ٥٧٧هـ. الإنصـاف: في مسـائل الخلاف بين النـحويين والبصريين والكوفيين. - بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣م . - ٢جـ.

٣٢ - ابن الأنباري: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا محمد بن عبد الله النحـوي. الفوائد الضيائيـة/ تحقيق أسامة طـه الرفاعي. - العراق: وزارة الأوقاف والشـئون الدينية العـراقية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م. - مـصورة المثنى بغداد عن طبعة ١٣١٢هـ باسم (مراجاي).

٣٣ - البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه، ١٩٤ - ٢٥٦هـ. صحـيح البخـاري. - القاهرة: دار الحـديث، [١٩٨٥ - ١٩٨٧م]. - ٩جـ × ٣ مج.

٣٤ - ابن بري، أبو مـحمد عـبد الله بن بري بن عـبد الجبـار المقـدس المصـري، ٤٩٩ - ٥٨٢هـ. كتاب التنبيه والإيضاح عـما وقع في الصحاح. - القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨١م. - ٢جـ.

٣٥ - البغدادي، عـبد القادر بن عمـر، ١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ. خزانة الأدب ولب لباب لسـان العرب/ شرح وتحـقيق عبـد السلام محـمد هارون. - ط٢ . - القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩. - ١٣جـ.

٣٦ - البغدادي، عبـد القادر بن عمر، ١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ. شرح شـواهد شافية ابن الحاجب/ تحـقيق وضبط محـمد نور الحسن، محـمد الزخراف، محـمد محيي الدين عبد الحميد . - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢. - ٢ قسم في ٤ مج.

٣٧ - البكري الأندلسي، أبو عبـيد عبد الله بن عـبد العزيز بن مـحمد، ٤٣٢ - ٤٨٧هـ. مـعجم ما اسـتعـجم من أسمـاء البلاد والمواضـع/ تحقيق وضـبط

مصطفي السقا . - ط٣. - بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. - ٤ جـ × ٢ مج.

٣٨ - البيهـقي، أبو بكر بن الحسين بن علي بن عبـد الله بن موسييالـنيسابوري، ٣٨٤ - ٤٥٨هـ. دلائل النبـوة ومعرفـة أحوال صـاحب الشريعـة / تخريج وتعليق علية عبد المعطي قلعجي. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥٠ - ٧ أسفار.

٣٩ - البيهـقي، أبو بكر بن الحسين بن علي بن عبد الله بن مـوسى النيسابوري، ٣٨٤ - ٤٥٨هـ. السنن الكبـرى . - ط١ . - بيـروت: دار المعـرفـة للطبع والنشر، ١٣٤٤هـ. [١٩٢٥ أو ١٩٢٦]. - ١٠جـ.

٤٠ - التبـريزي، تاج الدين أبو الحـسن علي عـبـد الله بن الحـسين بن أبي بكر الأردبيلي، ٦٧٧ - ٧٤٦هـ. مبـسوط الأحكام في تصحيح مـا يتعلق بالكلم والكلام، شرح الكافية لابن الحاجب. مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٩٣) نحو.

٤١ - التـرمذي، أبو عـيسى مـعمـر بن عيـسى بن سـورة بن الضحـاك السلمي البوغي، ٢٠٩-٢٧٩هـ. الجامع الصحيح: وهو سنن الترمذي/ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر . - القاهرة: دار الحديث، [١٩٣٨]. - ٥ جـ.

٤٢ - التيمي، أبو عبيدة، مـعمر بن المثنى، ١١٠ - ٢١٠هـ. النقائض بين جرير والفرزدق. - القاهرة: المكتبة الحسينية المصرية، ١٩٣٥م. - ٢ جـ × ١ مج.

٤٣ - ابن تيمية، تقـي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليـم بن عبد السلام بن عبـد الله الحران، ٦٦١ - ٧٢٨هـ. أحكام القـصاص / تحقـيق. أحمد عـبد الحكيم الحراني، أحمد عبـد الله. - ط١. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، [١٤١٢هـ - ١٩٩٣م].

٤٤ - ثعلب، أبو العـباس أحمـد بن يحيى بن زيد بن سـيار، ٢٠٠ - ٢٩١هـ.

مـجالس ثعلب / شـرح وتحقـيق عبـد السلام مـحمـد هارون. - ط٥ . - القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م. - القسم الأول.

٤٥ - الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحـر بن محبوب بن فزارة الكناني البصري، ١٦٣ - ٢٥٥هـ. كتاب الحيوان / تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. - بيروت: دار الجيل، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م. - ٨ جـ.

٤٦ - الجرجـاني، أبو بكر عبـد القادر بن عـبد الرحمن الـنحوي، ٤٧٤هـ - . أسـرار البـلاغـة في علـم البيـان / تصحـيح وتعليق محـمد رشيـد رضا. - ط٦. - القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٩٥٩م.

٤٧ - الجرجـاني، أبو بكر عبـد القادر بن عـبد الرحمن الـنحوي، ٤٧٤هـ - . دلائل الإعجاز / تحـقيق أبو فهر محمـود محمد شاكر . - القـاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.

٤٨ - الجرجـاني، أبو بكر عبد القـادر بن عبد الرحـمن النحوي، ٤٧٤هـ - . المقتصدفي شرح الإيضاح / تحقـيق كاظم بحر مرجان. - بغداد: [د - ن]، ١٩٨٢م.

٤٩ - الجرجـاني، الشريف زين الدين أبو الحسن علي بن مـحمد بن علي السـيد الحسـيني، ٧٤٠ - ٨١٦هـ. - التعـريفات. بيـروت: دار الكتب العلمـية، ١٩٨٢م.

٥٠ - ابن جمـاعـة، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الكنـاني الحمـوي، ٦٣٩ - ٧٣٣هـ. شـرح الكافية / تحقـيق وتقديم وتعليق محـمد عبد النبي عبد المجيد . - [د - م] :[د - ن]، ١٩٨٧م.

٥١ - ابن جني، أبو الـفـتح عـثـمـان الموصلـي البـغـدادي، ٣٣٠ - ٣٩٢هـ. الخصائص / تحقـيق محمد علي النجار. - ط٣ . - القاهرة: الهـيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م. - ٣جـ.

٥٢ - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي البغدادي، ٣٣٠ - ٣٩٢هـ. سر صناعة الإعراب / دارسة وتحقيق حسن هنداوي. - دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م. - ٢جـ.

٥٣ - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي البغدادي، ٣٣٠ - ٣٩٢هـ. اللمع في العربية/ تحقيق وتعليق حسين محمد محمد شرف . - القاهرة: [د - ن]، ١٩٧٨م.

٥٤ - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي البغدادي، ٣٣٠ - ٣٩٢هـ. المحتسب في تنبيه وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي. - القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي،[١٩٦٥]. ١٩٦٩. - ٤ مج.

٥٥ - حاتم الطائي، أبو سنانة حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، ٤٦ق هـ -. ديوان حاتم الطائي / شرح وتقديم أحمد رشاد. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

٥٦ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الروبي، ٥٧٩-٦٤٦هـ. الأمالي النحوية. - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦) و (١٠٠٧) و(١٠٣٤) نحو.

٥٧ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الروبي، ٥٧٠-٦٤٦هـ. الإيضاح شرح المفصل / تحقيق موسى بناي العليلي. - القاهرة: مكتبة كلية الآداب. - رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة بمكتبة كلية الآداب رقم (١٥٣٥).

٥٨ - ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الروبي، ٥٧٠ - ٦٤٦هـ. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب / دراسة

وتحقيق جـمال عبد العاطي مخـيمر أحمد. - الرياض: مكتـبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧م. - ٣ مج.

٥٩ - ابن الحاجب، جمـال الدين أبو عمر عثمـان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الـروبي، ٥٧٠ - ٦٤٦هـ. شـرح الـوافية نظـم الكـافـية / تحقيق طـارق نجم عبد الله. - القاهرة: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية. - رسالة ماجستير.

٦٠ - ابن الحاجب، جمـال الدين أبو عمر عثمـان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الروبي، ٥٧٠-٦٤٦هـ. شرح الوافية نظم الكافية / تحقيق موسى بناي علوان العليلي . - النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦١ - ابن الحاجب، جمـال الدين أبو عمر عثمـان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الروبي، ٥٧٠-٦٤٦هـ. الكافيـة في النحو / تحقيق طارق نجـم عبد الله . - السعودية: مكتبة الوفاء للنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

٦٢ - ابن الحاجب، جمـال الدين أبو عمر عثمـان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الروبي، ٥٧٠-٦٤٦هـ. الوافية شرح نظم الكافـية / تحقيق طارق نجم الدين عبد الله. - رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية.

٦٣ - الحاكم النيسابوري، أبو عـبد الله محمد بن عبد الله بن محـمد بن حمودية ابن نعيم الضبي الطـهماني، ٣٢١ - ٤٠٥هـ. المستدرك على الصـحيحين / إشـراف يوسف عبـد الرحـمن المرعشلي.- ط مـزيدة بفـهرس الأحـاديث الشريفة. - بيروت: دار المعرفة، [--١٩]. - ٥جـ.

٦٤ - ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي الكناني، ٧٧٣ - ٨٥٢هـ. لسان الميزان. - ط ٣ . - بيـروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٦م. - ٧جـ.

٦٥ - حسان بن ثابت، أبو الوليد حـسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري الخزرجي، ٥٤هـ - . ديوان حـسان بن ثابت / شـرح عبـد الله مهنا. - بيـروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

٦٦ - الحطيئـة، أبو مليكة جرول بـن أوس بن مالك العبـسي ٤٥٢هـ - . ديوان الحطيئـة برواية وشرح ابن السـكيت (١٨٦ - ٢٤٦هـ) / تحقيـق محمـد أميـن طه. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٧ - ابن حنبل، أبو عـبد الله أحـمد بـن محـمد بن هلال بن أسـد بن إدريس الشيبـاني، ١٦٤ - ٢٤١هـ. مسنـد الإمـام أحـمـد. - ط ٣ . - القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.

٦٨ - خالد الأزهري، زين الدين أبو الوليد خالد بن محمد بن أبي بكر بن محمد الجرجـاوي الشافـعي، ٨٣٨ - ٩٠٥هـ. التصـريح بمضـمون التوضـيح. - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٠٠م.

٦٩ - خالد الأزهري، زين الدين أبو الوليد خالد بن محمد بن أبي بكر بن محمد الجرجـاوي الشافعي، ٨٣٨ - ٩٠٥هـ. شـرح التصريح على التـوضيح على ألفية ابن مالك في النحو. - القاهرة: دار إحيـاء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، [١٩٠٠]. - ٢جـ × ١مج.

٧٠ - ابن الخطيم، أبو زيد قيـس بن الخطـيم بن عـدي بن عـمـرو الأوسـي، ن ٢ ق هـ - . ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق ناصر الدين الأسد. - ط٢ . - بيروت: دار صادر، ١٣٨٧هـ - ١٩٧٦م.

٧١ - ابن خلكان، شمس الدين أبو العـباس أحمد بن محـمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الأربلي، ٦٠٨ - ٦٨١هـ. وفـيات الأعيان وأنبـاء أبناء الزمان/ تحقيق إحسان عباس. - بيروت: دار صادر، [١٩٦٨ - ١٩٧٢م]. - ٨ مج.

٧٢ - الخنسـاء السـلمـية، تماضـر بنـت عمـرو بن الحارث بن الشـريد السلمـية، ٢٤هـ - . ديوان الخنسـاء/ دراسة وتحـقيـق إبراهيم عوضين . - القـاهرة: مطبعة السعادة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٣ - الـدارمي، أبو محـمد عبد الله بن عبـد الرحمـن بن الفـضل بن بهـرام

السمرقندي، ١٨١-٢٥٥هـ. سنن الدارمي. - بيروت: دار الكتب العلمية، [--١٩]. - ٢جـ.

٧٤ - ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن خيثم الأزدي المصري، ٢٢٣ - ٣٢١هـ. جمهرة اللغة. - بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧ - ١٩٨٨م. - ٣جـ.

٧٥ - الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهر دار بن شرويه بن فناحشر والهمذاني، ٤٤٥ - ٥٠٩هـ. الفردوس بمأثور الخطاب / تحقيق السعيد بسيوني زغلول. - بيروت دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م. - ٦ جـ.

٧٦ - ديوان الهذليين. - ط٢. - القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م. ٣جـ × ١مج.

٧٧ - ذو الرمة، أبو الحارث غيلان بن عقبة بن مهنيس بن مسعود العدوي، ٧٧ - ١١٧هـ. ديوان ذي الرمة / تحقيق كارليل هنري، هيس مكارتني. - كمبردج: مطبعة كمبردج، ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م.

٧٨ - الراعي، حصين بن معاوية بن جندل النميري، - . ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق راينهرت فايبرت. - بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

٧٩ - ابن رشيد، أبو جعفر أحمد عبد النور المالقي، ٧٠٢ هـ - . وصف المباني في شرح حروف المعاني / تحقيق أحمد محمد الخراط. - دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

٨٠ - الرضي الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن السمناني، ٦٨٦هـ -. شرح الكافية. - بيروت: دار الكتب العلمية.

٨١ - رؤبة بن العجاج، أبو الجحاف رؤبة بن عبد الله العجاج التميمي السعدي، ١٤٥هـ. ديوان رؤبة / جمع وليم بن الورد. - برلين: مطبعة يسبك، ١٩٠٣م. - الديوان ضمن مجموع أشعار العرب.

٨٢ - الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر الإشبيلي، ٣١٦ - ٣٧٩هـ. طبقات الزبيدي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - ط٢. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣م.

٨٣ - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه/ تحقيق عبد الجليل شلبي. - بيروت: منشورات المكتبة العربية، ١٩٧٣م. - ج ١، ٢.

٨٤ - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي البغدادي، ٣٣٧هـ - . الأمالي / تحقيق عبد السلام هارون. - القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٨٥ - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي البغدادي، ٣٣٧هـ -. اللامات / تحقيق مازن المبارك. - دمشق: المطبعة الهامشية، ١٣٩٤ - ١٩٧٤م.

٨٦ - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي البغدادي، ٣٣٧هـ - . مجالس العلماء / تحقيق عبد السلام محمد هارون. - ط ٢ .- القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣م.

٨٧ - الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، ٤٦٧ - ٥٣٨هـ. أساس البلاغة . - بيروت: دار صادر، ١٩٧٩م.

٨٨ - الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، ٤٦٧ - ٥٣٨هـ. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. - بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م. - ٤ مج.

٨٩ - الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، ٤٦٧ - ٥٣٨هـ.المستقصى في أمثال العرب. - الهند: مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

٩٠ - السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله العتكي، ٢١٢ - ٢٧٥هـ. كتاب شرح أشعار الهذليين / رواية أبي الحسن علي ابن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني ؛ تحقيق عبد الستار أحمد فراج؛ مراجعة محمد شاكر. - القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥. - ٣ جـ.

٩١ - ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ١٨٦ - ٢٤٥هـ. إصلاح المنطق / شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون. - ط٣. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٩م.

٩٢ - سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر الفارسي، ١٤٨ - ١٨٠هـ. الكتاب: كتاب سيبويه/ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. - ط ٣ . - القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨. - ٥ جـ.

٩٣ - ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، ٤٥٨هـ. المخصص. - بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨. - ١٧ سفر في ٥ مج.

٩٤ - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ٣٦٨هـ. شرح أبيات سيبويه/ تحقيق رمضان عبد التواب، محمد فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٩٥ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري، ٨٤٩ - ٩١١هـ. الأشباه والنظائر في النحو . - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م. - ٤جـ.

٩٦ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري، ٨٤٩ - ٩١١هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - ط٢. - [د - م] : دار الفكر، ١٩٧٩ . - ٢ مج.

٩٧ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد

الخضيري، ٨٤٩ - ٩١١هـ. تفسير الدر المنثور في التفسير المأثور. - القاهرة: دار الفكر، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م. - ٨ مج.

٩٨ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري، ٨٤٩ - ٩١١ هـ. شرح شواهد المغني / تعليق محمد محمود الشنقيطي. - بيروت: منشورات مكتبة دار الحياة، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

٩٩ - السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري، ٨٤٩ - ٩١١هـ. همع الهوامع شرح جمع الجوامع . - بيروت: دار المعرفة.

١٠٠ - الشاطبي، أبو محمد (أو) أبو حامد القاسم بن فيرة بن خلف أحمد الرعيني الأندلسي، ٥٣٨ - ٥٩٠ هـ. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع / ضبط وتصحيح ومراجعة علي محمد الصنابح تصديق محمد علي خلف الحسيني. - القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٧م.

١٠١ - ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني، ٤٥٠ - ٥٤٢هـ. الأمالي الشجرية. - [د -] ،[د - ن] ، [د - ت]. - ٢ جـ.

١٠٢ - الشريف المرتضي، أبو القاسم علي بن الحسين بن موسي بن محمد بن إبراهيم، ٣٥٥-٤٣٦هـ. أمالي المرتضي، غرر الفوائد ودرر القلائد / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

١٠٣ - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي، ٢٢٤ - ٣١٠هـ. جامع البيان في تأويل آي القرآن. - بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤م. - ١٥ مج.

١٠٤ - الطرماح، الطرماح بن حكيم بن الحكم، ١٢٥هـ - . ديوان الطرماح / تحقيق عزة حسن. ط٢. - بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٠٥ - العباسي، بدر الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العبادي، ٨٦٨ - ٩٦٣هـ. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. - مطبعة السعادة.

١٠٦ - ابن عبد البر القرطبي، جمال الدين أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري المالكي، ٣٦٨ - ٤٦٣هـ. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد / تحقيق وتعليق حواشي وتصحيح مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. - [د - م]: مؤسسة قرطبة، ١٩٨٧م . - ١٧ جـ.

١٠٧ - عبيد الله عبد الرحيم عسيلان. حماسة أبي تمم وشروحها: دارسة وتحليل. - السعودية: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

١٠٨ - عبد الله البكري، أبو مطر عبيد الله بن زياد بن طبيان، ٧٥هـ - . سمط اللآلئ / تحقيق عبد العزيز الميمني. - [د - م]. لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ = ١٩٦٣م.

١٠٩ - العجلوني، أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي الدمشقي، ١٣٦٢هـ. كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. - تحقيق أحمد القلاش. - القاهرة: دار التراث، (- ١٩٧) . - ٢ جـ.

١١٠ - عدي بن زيد، عدي بن زيد بن حماد بن يزيد العبادي التميمي، ن ٣٥ ق هـ - . ديوان عدي بن زيد العبادي / تحقيق محمد جبار المعين. - بغداد: دار الجمهورية، ١٩٦٥م.

١١١ - العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى ابن مهران، ٣٩٥هـ. جمهرة الأمثال / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطاش. - القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٤هـ، ـ ١٩٦٤م.

١١٢ - ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، ٥٩٧ - ٦٦٩هـ. المقرب / تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري. - بغداد: مطبعة الريحاني، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١١٣ - ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي، ٦٩٤- ٧٦٩هـ. شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك. - القاهرة: إدارة المعاهد الأزهرية، تفتيش العلوم الدينية والعربية، ١٩٧٩.

١١٤ - العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله الضرير النحوي الحنبلي البغدادي، ٥٣٨ - ٦١٦هـ. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. - القاهرة: دار المنار للنشر والتوزيع، [- ١٩٧]. - ٤ جـ.

١١٥ - العليمي، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، ١٠٦١هـ - . القاهرة: دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسي البابي الحلبي،[١٩٠٠]. - ٢ جـ × ١ مج.

١١٦ - ابن العماد العكري، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، ١٠٣٢ - ١٠٨٩هـ. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. - [د - م]: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م. - ٨ جـ × ٤ مج.

١١٧ - العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسي بن أحمد، ٧٦٢ - ٨٥٥هـ. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. - بيروت: دار صادر. - بهامش خزانة الأدب.

١١٨ - العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، ٧٦٢ - ٨٥٥هـ. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، [--١٩] . - ٢ جـ.

١١٩ - الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، ن ٣٥هـ -. ديوان الأدب: أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية / تحقيق أحمد مختار عمر؛ مراجعة إبراهيم أنيس. - القاهرة: مجمع اللغة العربية، المراقبة العامة للمعجمات وإحياء التراث، ١٩٧٤م. - ٤جـ.

١٢٠ - ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، ٣٩٥هـ - . الصاحبي في اللغة / تحقيق أحمد صقر. - القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٧٧م.

١٢١ - ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، ٣٩٥هـ. معجم مقاييس اللغة / تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون. - ط٢ . - القاهرة: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م . - ٦ مج.

١٢٢ - الفارقي، أبو القاسم سعيد بن سعيد، ٣٩١هـ - . الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب / تحقيق سعيد الأفغاني. - بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٢٣ - الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، ١٤٤ - ٢٠٧هـ. معاني القرآن / تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار. - ط٢. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م . - ٣ جـ.

١٢٤ - الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة، ٣٨ - ١١٠هـ. ديوان الفرزدق . - بيروت: دار صادر، ١٩٦٦ . - ٢ مج.

١٢٥ - الفرزدق، أبو فراس همام ابن غالب بن صعصعة، ٣٨ - ١١٠هـ. ديوان الفرزدق / شرح وضبط وتقديم علي فاعور. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م . - ٢ جـ × ١ مج.

١٢٦ - القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عبدون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان البغدادي، ٢٨٢ - ٣٥٦هـ. كتاب الأمالي. - بيروت: دار الآفاق الجديدة،[-١٩٧]. - ٢جـ × ٢ مج.

١٢٧ - ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٢١٣ - ٢٧٦هـ. أدب الكاتب / تحقيق وتعليق محمد الدالي. - ط٢ . - بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

١٢٨ - ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٢١٣ - ٢٧٦هـ. تأويل مشكل القرآن. - ط٣ . - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨١م.

١٢٩ - ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٢١٣ - ٢٧٦هـ. عيون الأخبار / شرح وضبط وتعليق يوسف علي الطويل، مفيد محمد قميحة . - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م. - ٤ جـ × ٢ مج.

١٣٠ - ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ٢١٣ - ٢٧٦هـ. المعارف / تحقيق وتقديم ثروت عكاشة . - ط ٦ . - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

١٣١ - القرشي، أبو يزيد محمد بن أبي الخطاب. جمهرة أشعار العرب / شرح وضبط وتقديم علي فاعور . - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.

١٣٢ - القطامي، أبو سعيد عمير بن شبيم بن عمرو بن عباد التغلبي، ن ١٣٠هـ - . ديوان القطامي / تحقيق ناصر الأسد. - ط ٢ . - بيروت: دار صادر، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

١٣٣ - القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم بن

عبـد الواحد بن موسـى الشيبـاني، ٥٦٨ - ٦٤٦هـ. إنباه الرواة علـى إنباه النحاة / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. -ط٢ . - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١. - جـ ١.

١٣٤ - القيسي، يوسف القيسي المالكي، ١٠٦١هـ. شواهد الإيضاح. - محفوظ عن الأسكوريال رقم (٤٥).

١٣٥ - لبيد العـامري، أبو عقيل لبيـد بن ربـيـعة بن مالك بن جعفـر العامري، ٤١هـ - . ديوان لبـيد بن ربيـعة الـعامـري / تحقـيق إحسـان عبـاس . - الكويت: [د - ن]، ١٩٦٢م.

١٣٦ - ابن مـاجـة، أبو عبـد الله مـحـمـد بن يزيد الربعي القـزويني، ٢٠٩ - ٢٧٣هـ. سنن ابن ماجة / تعليق محمد فـؤاد عبد الباقي. - بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٥٤م . - ٢ جـ.

١٣٧ - ابن مالك. شـرح التسـهيل . - مخطوط بدار الكتب المـصرية تحت رقم (١٠ ش) نحو.

١٣٨ - ابن مالك. شـرح عمدة الحافظ وعدة اللافـظ / تحقيق عبد المنـعم أحمد هريدي. - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية.

١٣٩ - ابن مالك، شـرح الكافية الشافـية/ تحقـيق أحمد عبـد المنعم الرصد. - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية.

١٤٠ - مالك بن أنس، أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر ابن الحارث التيمي، ٩٣ - ١٧٩هـ. الموطأ / تعيين وتصحيح وترقيم وتخريج أحاديث مـحمد فؤاد عبـدالباقي. - [د - م]: دار إحيـاء الكتب العـربية، ١٩٤٠ . - ٢جـ.

١٤١ - المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسـام بن عبد الملك بن قاضي خان، ٨٨٨ - ٩٧٥هـ. كنز العـمـال: في سنن الأقـوال والأفـعـال. - ط ٥ . -

بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥. - ١٨ جـ.

١٤٢ - **مرتضى الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق** الحسيني، ١١٤٥- ١٢٠٥هـ. تاج العروس من جواهر القاموس / تحقيق عبد الستار أحمد فراج . - الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٩٦٥ . -- ٢١ جـ.

١٤٣ - مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كرشان القشيري النيسابوري، ٢٠٦ - ٢٦١ هـ. صحيح مسلم / شرح وتعليق وتحقيق الإمام النوري. - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٤م . - ٥ جـ.

١٤٤ - المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد التنوخي، ٣٦٣ - ٤٤٩هـ. شرح سقط الزند / تحقيق مصطفي السقا وجماعة . - القاهرة: دار الكتب، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م . - نسخة مصورة.

١٤٥ - المفضل الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر، ١٧٨٥هـ -. المفضليات / تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون. - ط ٧ . - القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣م.

١٤٦ - المنذري، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد الشافعي، ٥٨١ - ٦٥٦هـ. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف / ضبط وتعليق مصطفي محمد عمارة . - ط ٣ . - بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٨م . - ٤جـ.

١٤٧ - ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة الأنصاري المصري، ٦٣٠ - ٧١١هـ. لسان العرب / تحقيق محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي. - القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م. - ٩ مج.

١٤٨ - مهدي محمد ناصر الدين (شارح). شرح ديوان جرير. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

١٤٩ - الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد إبراهيم النيسابوري، ٥١٨هـ - مجمع الأمثال / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. - ط ٢ . - بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م. - ٤جـ.

١٥٠ - النابغة الذبياني، أبو إمامة زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني، ن ١٨ ق هـ - . ديوان النابغة الذبياني / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . - القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧م.

١٥١ - النابغة الذبياني، أبو إمامة زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني، ن ١٨ ق هـ - . ديوان النابغة الذبياني/ جمع وشرح وتعليق محمد الطاهر بن عاشور. - تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦م.

١٥٢ - النابغة الذبياني، أبو إمامة زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني، ن ١٨ ق هـ - . ديوان النابغة الذبياني / شرح وتقديم عباس عبد الساتر. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م.

١٥٣ - النابغة الجعدي، أبو ليلي قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة العامري، ن ٥٠هـ. شعر النابغة الجعدي. - دمشق: منشورات الكتب الإسلامي، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٥٤ - النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري، ٣٣٨هـ - . شرح أبيات سيبويه / تحقيق زهيد غازي زاهد. - النجف: مطبعة القري الحديثة.

١٥٥ - ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب النديم الوراق البغدادي، ٤٣٨هـ - . الفهرست / اعتناء وتعليق إبراهيم رمضان . - بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٤م.

١٥٦ - النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحــر بن دينار، ٢١٥ - ٣٠٣هـ. سـنن النسـائي / شـرح جـلال الدين السيوطي . - بيروت: دار الكتب العلمية،[- - ١٩] . - ٨ جـ - ٤ مج.

١٥٧ - الهروي، علاء الدين أبو الحسن علي بن الحسن بن محمد، ٧٢٢ هـ - . الأزهية في علم الحروف / تحقيق عبد المعين الملوحي. - دمشق [د - ن]، ١٣٩١هـ - ١٣٧٩م.

١٥٨ - ابن هشام، جـمال أبو محمد عـبد الله بن يوسف بن أحمـد بن عبد الله الأنـصـاري الخـزرجي، ٧٠٨ - ٧٦١هـ. أوضـح المسـالك إلي ألـفـية ابن مالك. - المكتبـة العصرية، [- ١٩٧]. - ٤جـ.

١٥٩ - ابن هشام، جـمال أبو محمد عـبد الله بن يوسف بن أحمـد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ. شذور الذهـب . - القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية،[١٩٠٠] . - ٢ جـ × ١ مج.

١٦٠ - ابن هشام، جـمال أبو محمد عـبد الله بن يوسف بن أحمـد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ. شرح شذور الذهب: في معرفة كلام العرب / ترتيب وتعليق وشـرح شواهد عبد الغني الدقر. - دمـشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤م.

١٦١ - ابن هشام، جـمال أبو محمد عـبد الله بن يوسف بن أحمـد بن عبد الله الأنصـاري الخـزرجي، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ. قطر الندى وبل الصـدى . - القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٣٦م.

١٦٢ - ابن هـشام، جـمـال أبو محـمـد عـبـد الله بـن يوسـف بـن أحـمد بـن عبد الله الأنصاري الخزرجـي، ٧٠٨ - ٧٦١ هـ. مغـني اللبيب : عن كتـب الأعاريـب / مقتـبس وتعليق مازن المبارك، محمد علي حمـد الله ؛ مراجعة سعيد الأفغاني . - ط ٦ . - بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

١٦٣ - الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، - ٩٧٥ هـ. كنز العمال: في سنن الأقوال والأفعال. - ط ٥ . - بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م. - ١٨ جـ.

١٦٤ - ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، ٥٧٤- ٦٢٦ هـ. معجم الأدباء . - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١م . - ٥ مج.

١٦٥ - ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، ٥٧٤ - ٦٢٦ هـ. معجم البلدان / تحقيق فريد عبد العزيز الجندي. - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م. - ٧ جـ.

١٦٦ - ابن يعيش الحلبي، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن أبي السرايا الوصلي، ٥٥٦ - ٦٤٣هـ. شرح المفصل. - بيروت: عالم الكتب، [١٩٨-] . - ١٠جـ × ٢ مج.

المحتـويات